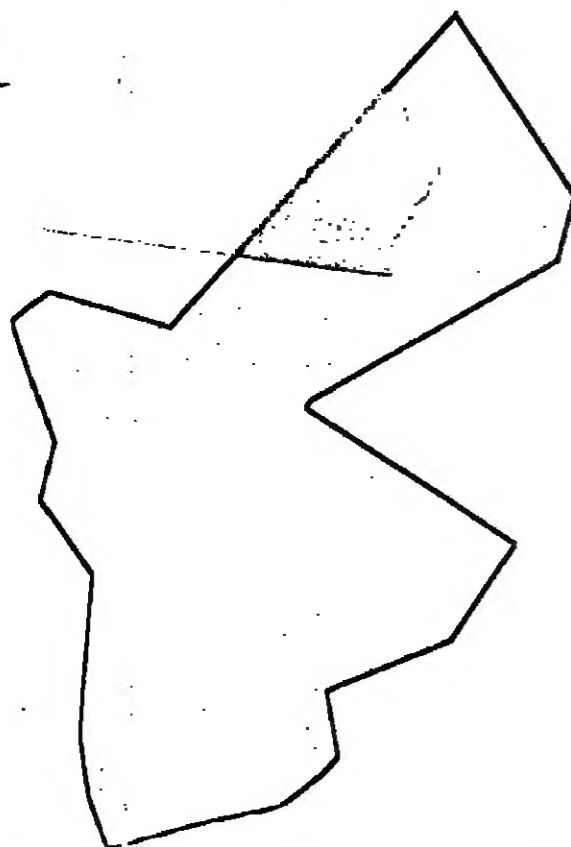


الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

٢٩٢٢٢



عمان: الأحد ٥ ذو الحجة سنة ١٤٢٢ هـ - الموافق ١٧ شباط سنة ٢٠٠٢ م.

العدد: ٤٥٣٣

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية

هــكـا



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

فهرس العدد ٤٥٣٣ ***** الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/٢/١٧

القسم الأول

رقم الصفحة	المحتويات
٣٦٧	- قبول استقالة عضوين من مجلس الأعيان
٣٦٨	- قانون مؤقت رقم (٣) لسنة ٢٠٠٢ - قانون معدل لقانون ديوان المحاسبة
٣٧٣	- قانون مؤقت رقم (٤) لسنة ٢٠٠٢ - قانون معدل لقانون الشركات
٤٠٣	- قانون مؤقت رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢ - قانون الخدمات البريدية
٤١٩	- قانون مؤقت رقم (٦) لسنة ٢٠٠٢ - قانون معدل لقانون التربية والتعليم
٤٢١	- قانون مؤقت رقم (٧) لسنة ٢٠٠٢ - قانون معدل لقانون سلطة إقليم البتراء
٤٢٣	- قانون مؤقت رقم (٨) لسنة ٢٠٠٢ - قانون معدل لقانون الاتصالات
٤٥٣	- نظام رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ - نظام الأشغال والوزراء الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
٤٧٧	- نظام رقم (٢) لسنة ٢٠٠٢ - نظام معدل لنظام الضريبة الخاصة
٤٧٩	- نظام رقم (٣) لسنة ٢٠٠٢ - نظام معدل لنظام صندوق الضمان الاجتماعي للعاملين في وزارة التربية والتعليم
٤٨٢	- نظام رقم (٤) لسنة ٢٠٠٢ - نظام إلغاء نظام التنظيم الإداري لوزارة الشباب والرياضة
٤٨٣	- نظام رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢ - نظام موظفي مؤسسة استثمار الموارد الوطنية وتميئتها
٤٩٩	- نظام رقم (٦) لسنة ٢٠٠٢ - نظام معدل لنظام رسوم الدخول إلى المتاحف والمواقع الأثرية
٥٠٠	- اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية بلغاريا للخدمات الجوية فيما بين وما وراء إقليميهما
٥١٨	- اتفاقية توحيد بعض قواعد النقل الجوي الدولي

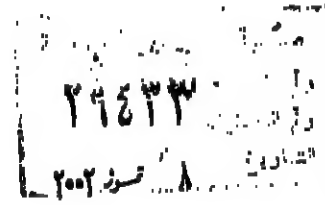
نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣٦) من الدستور
نصدر ارادتنا بما هوأت :-

تقبل استقالة كل من معالي السيد مصطفى القيسي ومعالي الدكتور
محمد عفاش العدوان من عضوية مجلس الاعيان اعتبارا من تاريخ
٢٠٠٢/١/١٦.

عبدالله الثاني ابن الحسين

٢٠٠٢/١/٢٢

رئيس الوزراء
المهندس علي ابو الراغب



وزير الداخلية
قبطان المجالي

رقم الصفحة	المحتويات
٥٣٦	- تعليمات معدلة لتعليمات علاوة غلام المعيشة للمتقاعدين لسنة ٢٠٠٢
٥٣٧	- تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ - تعليمات صندوق إسكان موظفي وزارة التربية والتعليم
٥٤٦	- تعليمات رقم (٢) لسنة ٢٠٠٢ - تعليمات المطبوعات التربوية
٥٥٠	- تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ - تعليمات تنفيذ أحكام نظام ممارسة مهنة التغذية
٥٥٥	- تعليمات تفويض مدير الأمن العام بصلاحيات ترخيص حمل السلاح
٥٥٦	- قرار بتوسيع حدود منطقة وادي رم
٥٥٦	- قرار رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ - قرار متعلق بنشر البيانات المالية
٥٥٧	- تصحيح خطأ

القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
٥٦١	- وكالات الوزراء
٥٦٢	- الموظفون
٥٧٢	- الجنسية الأردنية
٥٧٢	- الاستملاك
٥٧٤	- الترخيص الجسرية
٥٧٥	- الشؤون البلدية والقروية والبيئة
٦١٨	- الإعلانات
٦٣٤	- المطالبات
٦٧٢	- المحاكم

محرك من القلم

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/١/٨
تصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي
ولأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول
اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٣) لسنة ٢٠٠٢

قانون معدل لقانون ديوان المحاسبة

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ديوان المحاسبة لسنة ٢٠٠٢) ويقرأ
مع القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما
طرأ عليه من تعديل قانونا واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص المادة (٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
المادة ٢-

يعتبر ديوان المحاسبة دائرة مستقلة وبعد رئيس الديوان موازنته السنوية
لادراجها في الموازنة العامة للدولة وفقا للاصول المتبعة .

المادة ٣- تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي على النحو التالي :-
اولاً :- بإلغاء عبارة (للاجهزة الرسمية) الواردة في الفقرة (ب) منها
والاستعاضة عنها بعبارة (للجهات) .
ثانياً :- بإضافة الفقرات (ج) و (د) و (هـ) اليها بالنصوص التالية :-

ج- الرقابة على الاموال العامة للتأكد من سلامة انفاقها بصورة
قانونية وفاعلة .

د- التأكد من سلامة تطبيق التشريعات البنية المعمول بها بالتنسيق
مع الجهات ذات العلاقة .

هـ- التثبت من ان القرارات والاجراءات الادارية في الجهات
الخاضعة لرقابة الديوان تتم وفقا للتشريعات النافذة .

المادة ٤- يلغى نص المادة (٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٤-

تشمل رقابة ديوان المحاسبة ما يلي :-

أ- الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات
العامة .
ب- المجالس البلدية والقروية ومجالس الخدمات المشتركة .
ج- أي جهة يقرر مجلس الوزراء تكليف ديوان المحاسبة بتدقيق حساباتها .

المادة ٥- تعدل المادة (٧) من القانون الاصلي على النحو التالي :-
اولاً :- بإلغاء عبارة (وكيل ديوان المحاسبة) الواردة في اخر الفقرة (ب)
منها والاستعاضة عنها بعبارة (امين عام ديوان المحاسبة) .
ثانياً :- بإضافة الفقرة (ج) اليها بالنص التالي :-

ج- لرئيس ديوان المحاسبة ان يستعين بمستشارين وخبراء
واختصاصيين في الامور التي تمتدعي معرفتها خبرة فنية ويصرف
لهم مكافأة مقابل خدماتهم يحددها رئيس الديوان من موازنة
الديوان المرصودة لهذه الغاية .

محكمة العدل

المادة ٦- تعدل المادة (١٤) من القانون الاصلي باضافة عبارة (والادارية) بعد كل من عبارتي (وله تعلق بالامور المالية) و (لها مساس بالامور المالية) الواردين فيها .

المادة ٧- يعدل القانون الاصلي باضافة المادة (٢١) اليه بالنص التالي :-
المادة ٢١-

لمقاصد هذا القانون ، يقع تحت طائلة المسؤولية القانونية أي موظف او مستخدم في أي جهة خاضعة لرقابة ديوان المحاسبة خالف احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه في أي من الحالات التالية :-
أ- عدم الرد على استيضاحات ديوان المحاسبة .
ب- التأخر دون مسوغ في تبليغ ديوان المحاسبة خلال المدة المحددة بما تتخذه الجهات الخاضعة لرقابة الديوان بشأن الاخطاء او المخالفات او الجرائم المالية المحالة اليها من الديوان .
ج- عدم تزويد ديوان المحاسبة بالمستندات والوثائق التي يطلبها خلال المدة المحددة او تأخير ذلك عن قصد .

المادة ٨- تعدل المادة (٢١) من القانون الاصلي على النحو التالي :-

أولاً :- بإلغاء ترقيمها والاستعاضة عنه بالرقم (٢٢) .

ثانياً :- بإلغاء نص الفقرة (٣) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

٣-أ- على وزارة المالية ان تقدم لديوان المحاسبة الحساب الختامي عن كل سنة مالية خلال مدة لا تزيد على ستة اشهر من تاريخ انتهاء تلك السنة .

ب- على أي جهة خاضعة لرقابة ديوان المحاسبة ان تقدم للديوان البيانات المالية للسنة المنتهية خلال مدة لا تزيد على ستة اشهر من تاريخ انتهاء تلك السنة .

المادة ٩- يلغى نص المادة (٢٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٢٤

على الرغم مما ورد في أي من احكام هذا القانون يتولى ديوان المحاسبة التدقيق اللاحق على النفقات الا انه يجوز لرئيس ديوان المحاسبة في حالات خاصة وبموافقة رئيس الوزراء ان يقرر التدقيق في النفقات قبل الصرف .

المادة ١٠- يعدل القانون الاصلي على النحو التالي :-

أولاً :- بإلغاء المادة (٢٧) الواردة فيه والاستعاضة عنها بما يلي :-

المادة ٢٧-

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

دخول النسخ

ثانياً :- باعادة ترقيم المواد (٢٢) و (٢٣) و (٢٤) و (٢٥) و (٢٦) و (٢٧) الواردة فيه لتصبح (٢٣) و (٢٤) و (٢٥) و (٢٦) و (٢٧) و (٢٨) .

٢٠٠٢/١/٨

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليلات	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي
نائب رئيس الوزراء وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طيبيشات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طيبيشات	وزير التنمية الادارية وزير الثقافة الدكتور محمد الذبيبات
وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير المالية الدكتور ميشيل ماركو	وزير دولة عبد الفيل
وزير دولة صالح القلاب	وزير السياحة والآثار وزير الاعلام الدكتور طالب الرهاوي	وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان
وزير البريد والاتصالات الدكتور فواز حاتم الراعي	وزير الدولة للشؤون القانونية الدكتور عبد الشهاب	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور احمد هليل
وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر	وزير الصحة الدكتور فالح الناصر	وزير النقل نادر الذهبي
وزير دولة موسى خلف المعاني	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله	وزير المعمل المهندس مزاحم المحيسن
		وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير

نحن فيصل بن الحسين نائب جلاله الملك المعظم بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٩ نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع التنفيذ المؤقت واصافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٤) لسنة ٢٠٠٢
قانون معدل لقانون الشركات

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الشركات لسنة ٢٠٠٢) ويقرأ مع القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي قانونا واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- تعدل المادة (٦) من القانون الاصلي بإضافة الفقرة (هـ) التالية إليها وإعادة ترقيم الفقرة (هـ) الواردة فيها لتصبح (و) :-
هـ- الشركة المساهمة الخاصة.

المادة ٣- يعدل القانون الاصلي بإضافة (الباب الخامس مكرر) إليه تحت عنوان (الشركات المساهمة الخاصة) والمتضمن المواد من (٦٥ - ٨٩ مكرر) حسب الآتي:
الباب الخامس مكرر
الشركات المساهمة الخاصة

محكمة العدل

المادة (٦٥): مكرر

تأسيس الشركة المساهمة الخاصة

أ - تتألف الشركة المساهمة الخاصة من شخصين أو أكثر ويجوز للوزير بناء على تنسيب مبرر من المراقب الموافقة على تسجيل شركة مساهمة خاصة مؤلفة من شخص واحد أو أن يصبح عدد مساهميها شخصا واحدا.

ب - تعتبر الذمة المالية للشركة المساهمة الخاصة مستقلة عن الذمة المالية لكل مساهم فيها وتكون الشركة بأموالها وموجوداتها هي وحدها المسؤولة عن الديون والالتزامات المترتبة عليها ولا يكون المساهم مسؤولا تجاه الشركة عن تلك الديون والالتزامات إلا بمقدار مساهمته في رأسمال الشركة.

ج - يجب أن لا يتعارض اسم الشركة مع غاياتها على أن تتبعه أينما وردت عبارة (شركة مساهمة خاصة محدودة) ويجوز أن يكون باسم شخص طبيعي إذا كانت غاية الشركة استثمار براءة اختراع مسجلة بصورة قانونية باسم ذلك الشخص.

د - تكون مدة الشركة المساهمة الخاصة غير محددة إلا إذا حدد عقد تأسيسها ونظامها الأساسي خلاف ذلك، فعندئذ تنتهي مدتها بانتهاء المدة أو العمل الذي حدد لها.

المادة (٦٦): مكرر

رأسمال الشركة

أ - يكون رأسمال الشركة المساهمة الخاصة هو مجموع القيم الاسمية لأسهم الشركة على أن لا يقل رأس المال المكتتب به عن خمسين ألف دينار أردني.

ب - يحدد رأس مال الشركة المساهمة الخاصة بالدينار الأردني.

ج - مع مراعاة قانون الأوراق المالية للشركة المساهمة الخاصة إصدار أسهم وإسناد قرض وأوراق مالية أخرى ويجوز للشركة أن تقرر إدراج أوراقها المالية في السوق وتداولها من خلاله وفق الأنظمة والتعليمات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.

المادة (٦٧): مكرر

طلب التأسيس

أ - يقدم طلب تأسيس الشركة المساهمة الخاصة إلى المراقب مرفقا به عقد تأسيسها ونظامها الأساسي و أسماء مؤسسي الشركة. ويجب أن يكون عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي باللغة العربية إلا أنه يجوز أن يلازم ذلك ترجمة له بلغة أخرى وفي حالة تعارض أو اختلاف النصوص يعتمد النص العربي.

ب - يجب أن يتضمن عقد تأسيس الشركة المساهمة الخاصة البيانات التالية وفق ما يتفق عليه مؤسسو أو مساهموا الشركة:-

١ - اسم الشركة.

٢ - مركزها الرئيسي وعنوانها المعتمد للتبليغ.

٣- غايات الشركة.

٤- أسماء مؤسسي الشركة وجنسياتهم وعناوينهم المختارة للتبليغ وعدد الأسهم المملوكة من قبل كل منهم عند التأسيس.

٥- رأسمال الشركة المصرح به وعدد الأسهم المصرح بها وأنواعها وقيمتها الاسمية.

٦- طريقة إدارة الشركة وعدد أعضاء مجلس الإدارة وصلاحياته.

٧- أسماء الأشخاص الذين سيتولون دعوة الهيئة العامة للتأسيسية للانعقاد وإدارة الشركة إلى حين انتخاب مجلس الإدارة الأول.

ج- يجب أن يتضمن النظام الأساسي للشركة المساهمة الخاصة البيانات التالية وفق ما يتفق عليه مؤسسوا ومساهموا الشركة:-

١- اسم الشركة.

٢- مركزها الرئيسي وعنوانها المعتمد للتبليغ.

٣- غايات الشركة.

٤- أسماء مؤسسي الشركة وجنسياتهم وعناوينهم المختارة للتبليغ وعدد الأسهم المملوكة من قبل كل منهم عند التأسيس.

٥- رأسمال الشركة المصرح به وعدد الأسهم المصرح بها وأنواعها وقيمتها الاسمية وحقوقها وصفاتها وميزاتها.

٦- الشروط العامة لنقل ملكية اسهم الشركة والإجراءات الواجب اتباعها في ذلك.

٧- طريقة إدارة الشركة وعدد أعضاء مجلس الإدارة وصلاحياته وأسس اتخاذ القرارات فيه.

٨- إجراءات وقواعد اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين العادية وغير العادية ونصابها القانوني وأصول الدعوة لها وصلاحياتها وطريقة اتخاذ القرارات فيها وجميع الأمور المتعلقة بها.

٩- إجراءات وقواعد تصفية الشركة.

١٠- أسماء الأشخاص الذين سيتولون دعوة الهيئة التأسيسية للانعقاد وإدارة الشركة لحين انتخاب مجلس الإدارة الأول وطريقة الدعوة لمجلس الإدارة الأول.

١١- إذا كان لمساهمي وحاملي الأوراق المالية الصادرة عن الشركة حق الأولوية في إصدارات جديدة للشركة.

د - يجوز لأي شخص الاطلاع على عقد تأسيس الشركة وفق تعليمات تصدر عن الوزير ولا يجوز لغير مساهمي الشركة الاطلاع على نظام الشركة الأساسي إلا بتفويض من أحد المساهمين أو الشركة أو إذا تطلب أي تشريع آخر ذلك.

أنواع الأسهم وخيارات المساهمة

المادة (٦٨): مكرر

أ- مع مراعاة أي أحكام وردت في هذا الباب، يجوز للشركة - وحسب ما ينص عليه نظامها الأساسي إصدار عدة أنواع وفئات من الأسهم تختلف فيما بينها من حيث القيمة الاسمية والقوة التصويتية ومن حيث كيفية توزيع الأرباح والخسائر على المساهمين وحقوق وأولويات كل منها عند

محكمة العدل

التصفية وقابليتها للتحويل لأنواع أخرى من الأسهم وما إلى ذلك من الحقوق والمزايا والأولويات والقيود الأخرى على أن يتم تضمينها أو ملخص عنها على شهادات الأسهم إن وجدت.

ب- يجوز أن ينص النظام الأساسي للشركة المساهمة الخاصة على حق الشركة إصدار أسهم قابلة للاسترداد، إما يطلب من الشركة أو من حامل السهم أو عند توافر شروط معينة.

ج- يجوز أن يكون لأي نوع أو فئة من أسهم الشركة أفضلية في توزيع الأرباح على غيرها من الأنواع أو الفئات كما ويجوز أن تستحق مقدارا مقطوعا أو نسبة معينة من الأرباح وذلك بالشروط وفي الأوقات التي يحددها نظام الشركة الأساسي كما يجوز أن يكون لأي من هذه الأنواع والفئات حق الأولوية في استيفاء أرباحها عن أي سنوات لم توزع فيها الأرباح بالإضافة إلى الربح المقرر لها في تلك السنة المالية.

د- يجوز أن ينص النظام الأساسي للشركة المساهمة الخاصة على قابلية تحول أو استبدال أي نوع أو فئة من الأسهم الصادرة عنها إلى أي نوع أو فئة أخرى بطلب من الشركة أو المساهم أو عند تحقق شرط معين وفق النسب والكيفية التي تحدد في نظام الشركة الأساسي.

المادة (٦٩): مكرر

هـ- يجوز للشركة المساهمة الخاصة شراء الأسهم التي سبق وان أصدرتها ولها أما إعادة إصدار أو بيع هذه الأسهم بالسعر الذي يراه مجلس الإدارة مناسبا أو إلغائها وتخفيض رأس مالها بمقدار هذه الأسهم حسب الأسس المبينة في نظامها الأساسي وهذا البسب، ولا تؤخذ الأسهم التي تمتلكها الشركة بعين الاعتبار لغايات توافر النصاب في اجتماعات الهيئة العامة واتخاذ القرارات فيها، وذلك مع مراعاة أحكام قانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه.

و- مع مراعاة أحكام نظام الشركة الأساسي وقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه، يجوز للشركة المساهمة الخاصة إصدار خيارات أسهم تسمح لحامليها شراء أو طلب إصدار أسهم من الشركة وتحدد شروط الخيارات وتواريخ تنفيذها وأسعار تنفيذها في نظام الشركة الأساسي أو بقرار من مجلس الإدارة إذا فوضته الهيئة العامة غير العادية بذلك.

إجراءات التسجيل

أ- يصدر المراقب قراره بالموافقة على تسجيل الشركة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الطلب والتوقيع عليه من مؤسسي الشركة، وله رفض الطلب إذا تبين له أن في عقد التأسيس أو نظامها ما يخالف الأحكام المنصوص عليها في هذا الباب أو ما يخالف أي تشريع آخر معمول به في المملكة، ولم يقدم مساهمو الشركة بإزالة المخالفة خلال المدة التي يحددها المراقب، وللمساهمين الاعتراض على قرار الرفض إلى الوزير خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه إليهم، وإذا قرر الوزير رفض الاعتراض فيحق للمعتضين الطعن في قراره لدى محكمة العدل العليا.

محكمة العدل

ب- إذا وافق المراقب على تسجيل الشركة أو تمت هذه الموافقة بقرار من الوزير أو من محكمة العدل العليا وفقا لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة، وبعد أن يقدم المساهمون الوثائق التي تثبت أنه قد تم دفع ما لا يقل عن خمسين ألف دينار المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (٦٦ مكرر) من هذا الباب، يقوم المراقب باستيفاء رسوم التسجيل ويصدر شهادة بتسجيلها وينشر في الجريدة الرسمية.

ج- لا يجوز للشركة المباشرة بأعمالها إلا بعد صدور شهادة تسجيلها من قبل المراقب، إلا أنه يجوز لمساهمي الشركة المساهمة الخاصة الموافقة في اجتماع الهيئة العامة التأسيسي على إقرار التزامات المؤسسين نيابة عن الشركة قبل إعلان تسجيل الشركة، فإن لم توافق الهيئة العامة التأسيسية على ذلك لا تلزم الشركة بأي من هذه الالتزامات.

المقدمات العينية

المادة (٧٠): مكرر

أ- يجوز لمساهمي الشركة المساهمة الخاصة أن يقدموا مقابل أسهمهم في الشركة مقدمات عينية تقوم بالنقد يوافق عليها المؤسسون أو الهيئة العامة في حالة إصدار أسهم جديدة، وتعتبر حقوق الامتياز والاختراع والمعرفة الفنية والرخص وجميع الحقوق المعنوية وأي حقوق أخرى يقرها المساهمون من المقدمات العينية.

ب- إذا لم يلتزم أصحاب المقدمات العينية بنقل ملكيتها وتسليمها إلى الشركة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسجيل الشركة أو إصدار الأسهم العينية كانوا ملزمين حكما بدفع قيمتها نقدا وفق السعر الذي اعتمده المساهمون في نظام الشركة أو قرار الهيئة العامة، ويجوز الاتفاق على مدة أطول بموافقة المراقب.

ج- يحق للمراقب من تلقاء نفسه أو إذا اعترض أي من المساهمين خلال ثلاثين يوما من تاريخ موافقة الهيئة العامة على قبول تلك المقدمات التنسب للوزير بتشكيل لجنة على نفقة الشركة من ذوي الخبرة والاختصاص لتقدير الأسهم العينية بالنقد على أن يكون من بين أعضاء اللجنة أحد المساهمين واحد موظفي دائرة مراقبة الشركات، وتقدم اللجنة تقريرها خلال مدة لا تتجاوز الثلاثين يوما من تاريخ تشكيلها، ويعتبر قرار اللجنة بعد موافقة الوزير عليه نهائي، فإذا اعترض أي من المساهمين الآخرين أو الشركة، فللوزير رفض تسجيل الشركة أو مساهمة المساهم المعني حسب الحال، ولا يحق لأي من المؤسسين أو المساهمين اللاحقين الاعتراض على قيمة الأسهم العينية المقدمة بعد ذلك.

الاجتماع التأسيسي

المادة (٧١): مكرر

يتوجب على المساهمين عقد اجتماع هيئة عامة عادي تأسيسي خلال شهر من تاريخ صدور شهادة تسجيل الشركة من قبل المراقب ليتم فيه ما يلي:-

- أ- انتخاب مجلس إدارة الشركة الأول.
ب- اتخاذ القرار المناسب بشأن مصاريف التأسيس وأي التزامات تمت من قبل المؤسسين قبل التأسيس.
ج- انتخاب مدقق حسابات وتحديد أتعابه أو تفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

مجلس الإدارة

المادة (٧٢): مكرر

- أ- يتولى إدارة الشركة المساهمة الخاصة مجلس إدارة يحدد النظام الأساسي للشركة عدد أعضائه ومؤهلات العضوية فيه وطريقة ملء المقاعد الشاغرة وصلاحياته ومكافآته وكيفية تعيينه أو انتخابه وعقد اجتماعاته واتخاذ قراراته ومدته بحيث لا تزيد على أربع سنوات، وينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيسا ونائبا للرئيس كما ويعين أمينا للسر من بين أعضائه أو من غيرهم. ويكون لرئيس المجلس صوتا ترجيحيا في حال تساوي الأصوات ما لم ينص النظام الأساسي للشركة على خلاف ذلك.
ب- على مجلس الإدارة تحديد المفوضين بالتوقيع عن الشركة بما لا يتعارض وأحكام عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي في أول اجتماع له بعد انتخابه على أن يتم ذلك في موعد أقصاه أسبوع من انتخاب المجلس، ويجوز للمجلس إعادة انتخاب الرئيس ونائب الرئيس واستبدال أمين السر وتعديل صلاحيات المفوضين بالتوقيع في أي وقت بما لا يتعارض مع أحكام هذا الباب وأحكام عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي.

المادة (٧٣): مكرر

مسؤولية مجلس الإدارة

- أ- رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة الخاصة مسؤولون تجاه الشركة والمساهمين فيها والغير عن كل مخالفة ارتكبها أي منهم أو جميعهم للقوانين والأنظمة المعمول بها ولنظام الشركة الأساسي وعن أي خطأ في إدارة الشركة، ولا تحول موافقة الهيئة العامة على إبراء ذمة مجلس الإدارة دون الملاحقة القالولية للرئيس وأعضاء المجلس.

- ج- يعتبر أي محضر أو شهادة صادرة عن رئيس مجلس الإدارة أو نائبه في حالة غيابه ومصدقا عليها من قبل أمين السر فيما يخص قرارات مجلس الإدارة أو الهيئة العامة للشركة دليلا على صحة هذه القرارات ويتحمل الرئيس ونائب الرئيس وأمين السر مسؤولية أي شهادة تصدر عنهم بهذا الخصوص.

- د- يجوز لمجلس إدارة الشركة المساهمة الخاصة عقد اجتماعاته بواسطة الهاتف أو أي من وسائل الاتصال الأخرى إذا أجاز النظام الأساسي للشركة ذلك شريطة أن يتمكن جميع الأعضاء المشاركين في الاجتماعات سماع ومناقشة بعضهم البعض حول جدول أعمال الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على المحضر وبانقضاء الاجتماع بشكل قانوني.

دخول النسخ

ب- تكون المسؤولية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة إما شخصية تترتب على عضو أو أكثر من أعضاء مجلس إدارة الشركة أو مشتركة بين رئيس وأعضاء المجلس ويكونون جميعهم في هذه الحالة مسؤولين بالتضامن والتكافل عن التعويض عن الضرر الذي نتج عن المخالفة أو الخطأ، على أن لا تشمل هذه المسؤولية أي عضو أثبت اعتراضه خطياً في محضر الاجتماع على القرار الذي تضمن المخالفة أو الخطأ وفي جميع الأحوال لا تسمع الدعوى بهذه المسؤولية بعد مرور خمس سنوات على تاريخ اجتماع الهيئة العامة الذي صادقت فيه على الميزانية السنوية والحسابات الختامية للشركة للسنة المالية التي جرى فيها الخطأ أو المخالفة.

التزامات مجلس الإدارة والموظفين

أ - يحظر على أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة الخاصة أن يكونوا أعضاء في مجالس إدارات شركات أخرى ذات غايات مماثلة أو منافسة لأعمال الشركة إلا بموافقة الهيئة العامة غير العادية للشركة.

المادة (٧٤): مكرر

ب- يحظر على مدير عام الشركة وموظفيها تولي وظيفة في شركة أخرى ذات غايات مماثلة أو منافسة لأعمال الشركة سواء لحسابه أو لحساب الغير باجر أو بدون اجر إلا بموافقة مجلس إدارة الشركة.

ج- إذا تخلف أي شخص من الأشخاص المذكورين في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة عن الحصول على الموافقة المنصوص عليها وتم إبلاغ المراقب للمراقب إمهاله مدة ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه بذلك لتوفيق أوضاعه، وبخلاف ذلك يعتبر الشخص فاقداً لوظيفته أو عضويته في مجلس الإدارة حكماً. كما ويعاقب بغرامة لا تزيد على ألف دينار وإلزامه بالضرر الذي لحق بالشركة أو المساهمين.

د - لا يجوز لعضو مجلس الإدارة التصويت على أي قرار له فيه مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة إلا أنه يجوز احتساب حضوره لغايات النصاب القانوني للمجلس.

هـ- لا يجوز أن يكون لأعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة الخاصة أو مديريها العام أو أي موظف مسؤول فيها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعقد مع الشركة أو لحسابها إلا بموافقة الهيئة العامة غير العادية للشركة.

المادة (٧٥): مكرر

إعداد الحسابات

- أ- على مجلس إدارة الشركة المساهمة الخاصة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة المالية الجديدة إعداد الميزانية السنوية للشركة وحساباتها الختامية بما في ذلك حساب الأرباح والخسائر وبيان تدفقاتها النقدية والإيضاحات المرفقة، مدققة جميعها من مدققي حساباتها القانونيين وفقا لقواعد وأصول ومعايير المحاسبة الدولية المتعارف عليها، وكذلك إعداد التقرير السنوي عن أعمال الشركة وإنجازاتها ومشاريعها وتقديمها جميعا إلى الهيئة العامة للشركة وللمراقب مع التوصية المناسبة، وإرفاقها بالدعوة.
- ب- على مجلس إدارة الشركة المساهمة الخاصة إعداد تقرير كل ستة أشهر يبين فيه المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها ويصدق هذا التقرير من رئيس مجلس الإدارة ويزود المراقب والهيئة بنسخة منه خلال ثلاثين يوما من انتهاء المدة.

المادة (٧٦): مكرر

الهيئة العامة

- أ- تتألف الهيئة العامة للشركة المساهمة الخاصة من جميع مساهميها الذين يحق لهم التصويت حسب أحكام النظام الأساسي للشركة.
- ب- مع مراعاة أحكام الفقرة (ج) من هذه المادة، تدعى الهيئة العامة للشركة المساهمة الخاصة لاجتماع عادي أو أكثر واجتماع غير عادي أو أكثر حسب ما ينص عليه النظام الأساسي للشركة وما يراه مجلس الإدارة أو المساهمون مناسباً.

المادة (٧٧): مكرر

اختصاص الهيئة العامة غير العادية

- أ- تختص الهيئة العامة غير العادية بمناقشة وإقرار الأمور التالية ولا يجوز مناقشة وإقرار أي أمر منها إذا لم يكن مدرجا في الدعوة إلى الاجتماع:-

- ج- يتوجب على مجلس إدارة الشركة دعوة الهيئة العامة العادية للانعقاد مرة واحدة على الأقل خلال الأشهر الأربعة الأولى التالية لنهاية السنة المالية للشركة لمناقشة ما يلي واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.
- ١- تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة وأوجه نشاطها ومركزها المالي خلال السنة المالية السابقة والخططة المستقبلية للشركة.
- ٢- مناقشة ميزانية الشركة وحساب أرباحها وخسائرها وتدفقاتها النقدية والمصادقة عليها بعد تقديم مدققي الحسابات لتقريرهم ومناقشته.
- ٣- انتخاب مجلس إدارة الشركة حسب مقتضى الحال ووفقا لأحكام نظام الشركة الأساسي.
- ٤- انتخاب مدقق حسابات الشركة وتحديد أتعابه.
- ٥- أي أمور أخرى تتعلق بالشركة تعرض على الهيئة العامة من قبل مجلس الإدارة أو أي مساهم وتوافق الهيئة العامة على مناقشتها، على أن لا يكون أي من تلك الأمور مما لا يجوز عرضه على الهيئة العامة إلا في اجتماع غير عادي لها بمقتضى هذا القانون أو نظام الشركة الأساسي.

١- تعديل عقد تأسيس الشركة أو نظامها الأساسي على أن ترفق التعديلات المقترحة بالدعوة.

٢- تخفيض أو زيادة رأس مال الشركة على أن تراعى في تخفيض رأس المال أحكام المادة (٨٢ مكرر) من هذا الباب.

٣- دمج الشركة أو اندماجها بإحدى طرق الاندماج الواردة في هذا القانون.

٤- تصفية الشركة وفسخها.

٥- إقالة مجلس إدارة الشركة أو أحد أعضائه ما لم يكن العضو معينا من قبل فئة أو نوع معين من الأسهم فتتم الإقالة في هذه الحالة وفق ما ينص عليه النظام الأساسي للشركة.

٦- بيع كامل موجودات الشركة أو تملك ما يزيد على (٥٠٪) من رأسمال شركة أخرى.

٧- أي أمر يدخل ضمن اختصاص الهيئة العامة غير العادية نص عليه هذا الباب أو نظام الشركة الأساسي صراحة أو دلالة.

٨- إصدار إسناد قرض قابلة للتحويل إلى أسهم.

ب- يجوز للهيئة العامة غير العادية مناقشة وإقرار أي أمر من الأمور التي تقع ضمن صلاحية الهيئة العامة العادية للشركة المساهمة الخاصة.

المادة (٧٨): مكرر

اجتماعات الهيئة العامة

أ- بالإضافة إلى أي طريقة أخرى يحددها النظام الأساسي للشركة، تعقد اجتماعات الهيئة العامة بدعوة من مجلس الإدارة أو بناء على طلب عدد من مساهمين يملكون أسهما يحق لها التصويت في اجتماعات الهيئة العامة تشكل (٢٥٪) على الأقل من مجموع الأصوات التي يحق لها حضور الاجتماع أو بناء على طلب المراقب إذا قدم إليه طلب بذلك من أحد أعضاء مجلس الإدارة أو مدقق حساباتها أو من عدد من المساهمين يملكون أسهما يحق لها التصويت في اجتماعات الهيئة العامة تشكل (١٥٪) على الأقل من مجموع الأصوات التي يحق لها حضور الاجتماع.

ب- تبلغ الدعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية أو غير العادية لكل مساهم يحق له التصويت إما:

١- بإرسال الدعوة بالبريد المسجل قبل خمسة عشر يوما على الأقل من التاريخ المحدد للاجتماع ويعتبر المساهم متبلفا خلال مدة لا تزيد على ستة أيام من إيداع الدعوة في البريد المسجل، أو

٢- تسليمها باليد مقابل التوقيع بالتسلم ويعتبر المساهم متبلفا عند الاستلام.

ج- يجب أن تحدد الدعوة للاجتماع مكان وموعد الاجتماع.

د- يعتبر المساهم متبلفا حكما إذا حضر الاجتماع ولم يعترض على صحة التبليغ أو إذا أرسل كتابا لاحقا للشركة يوافق فيه على كل ما تم في الاجتماع.

هـ- لا يدعى المراقب لحضور اجتماعات الهيئة العامة في الشركة المساهمة الخاصة سواء كانت عادية أو غير عادية ولكن على مجلس الإدارة فيها تزويد المراقب بنسخة من محضر الاجتماع خلال عشرة أيام من تاريخ انعقاده وللمراقب حضور الجلسة بناء على طلب مجلس الإدارة أو بناء على طلب خطي من مساهمين يحملون ما لا يقل عن (١٥٪) من الأسهم المكونة لرأس المال الشركة.

نصاب اجتماعات الهيئة العامة

المادة (٧٩): مكرر

أ- ما لم يحدد النظام الأساسي للشركة نسبة أعلى، يكون نصاب الاجتماع العادي للهيئة العامة للشركة المساهمة الخاصة قانونيا بحضور مساهمين يحملون أصالة أو وكالة أسهما يزيد عدد أصواتها عن نصف عدد الأصوات التي يحق لها اتخاذ قرار في اجتماع الهيئة العامة كما يحددها النظام الأساسي للشركة، فإذا لم يتوافر هذا النصاب خلال ساعة من الوقت المحدد لبدء الاجتماع فيؤجل الاجتماع إلى موعد آخر يعقد خلال خمسة عشر يوما من التاريخ المحدد للاجتماع الأول ويعاد تبليغ المساهمين الذين لم يحضروا ويكون النصاب في الاجتماع الثاني قانونيا بحضور مساهمين يحملون أصالة أو وكالة أسهما يحق لها التصويت مهما بلغ عددها.

ب- ما لم يحدد النظام الأساسي للشركة نسبة أعلى، يكون نصاب الاجتماع غير العادي للهيئة العامة للشركة المساهمة الخاصة قانونيا بحضور مساهمين يحملون أصالة أو وكالة أسهما يبلغ عدد أصواتها (٧٥٪) أو أكثر من عدد الأصوات التي يحق لها اتخاذ قرار في اجتماع الهيئة العامة كما يحددها النظام الأساسي للشركة، فإذا لم يتوافر هذا

النصاب خلال ساعة من الوقت المحدد لبدء الاجتماع فيؤجل الاجتماع إلى موعد آخر يعقد خلال خمسة عشر يوما من التاريخ المحدد للاجتماع الأول ويعاد تبليغ المساهمين الذين لم يحضروا ويكون النصاب في الاجتماع الثاني قانونيا بحضور (٥٠٪) أو أكثر يحملون أصالة أو وكالة أسهما يحق لها التصويت، فإذا لم يتوافر هذا النصاب يلغى الاجتماع مهما كانت أسباب الدعوة إليه.

ج- إذا لم تتمكن الهيئة العامة في اجتماعها العادي أو غير العادي من اتخاذ القرار المطلوب اتخاذه تنفيذا لحكم القانون في اجتماعين متتاليين فيعطي المراقب لها مهلة شهر لاتخاذ القرار المناسب وفي حالة عدم صدور هذا القرار فيتم إحالة الشركة إلى المحكمة لاتخاذ الإجراء القانوني المناسب بما في ذلك تقرير تصنيفها.

قرارات الهيئة العامة

المادة (٨٠): مكرر

أ- تتخذ الهيئة العامة العادية قراراتها بأغلبية الأصوات الحاضرة للاجتماع والتي يحق لها التصويت في الاجتماع على أي بند من بنود جدول أعمال الاجتماع، ما لم ينص نظام الشركة الأساسي على نسبة أعلى.

ب- ما لم ينص نظام الشركة على نسبة أعلى، تتخذ الهيئة العامة غير العادية قراراتها في أي من الأمور الواردة في المادة (٧٧/مكرر) من هذا الباب بأكثرية لا تقل عن (٧٥٪) من الأصوات الحاضرة والتي يحق لها التصويت في الاجتماع

على أي بند من بنود جدول أعمال الاجتماع ، فإذا ناقشت الهيئة العامة غير العادية أمور أخرى غير مخصصة للهيئة العامة غير العادية فتتخذ القرارات بأغلبية الأصوات الحاضرة والتي يحق لها التصويت في الاجتماع على أي بند من بنود جدول أعمال الاجتماع .

ج- لا يجوز تعديل أي حقوق أو مزايا ممنوحة بموجب عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة المساهمة الخاصة لأي من حملة نوع أو فئة من الأسهم إلا بموافقة حملة هذه الأسهم في اجتماع غير عادي يعقد لتلك الغاية، يحضره أصالة أو وكالة ما لا يقل عن ٧٥٪ من حملة ذلك النوع أو الفئة من الأسهم وبقرار يتخذه ما لا يقل عن ٧٥٪ من الحاضرين من حملة ذلك النوع أو الفئة من الأسهم، وذلك ما لم ينص النظام الأساسي للشركة على سب أعلى.

د- يجوز للمساهمين في الشركة المساهمة الخاصة الذي يحق له التصويت حضور اجتماعات الهيئة العامة والإدلاء بأصواته أما شخصيا أو أن يوكل غيره من المساهمين أو غيرهم حسب ما يحدده النظام الأساسي للشركة.

هـ- تعتبر قرارات الهيئة العامة العادية وغير العادية المتخذة وفقا لأحكام هذا القانون والنظام الأساسي للشركة ملزمة لمجلس الإدارة والمساهمين الحاضرين للاجتماع والذين لم يحضروا.

إصدار الأسهم

المادة (٨١): مكرر

أ- يجوز للشركة المساهمة الخاصة بقرار من مجلس إدارتها إصدار أي أسهم مصرح بإصدارها في عقد تأسيسها ونظامها الأساسي مع مراعاة أي شروط أو قيود نص عليها عقد التأسيس والنظام الأساسي أو قرارات الهيئة العامة.

ب- وللمجلس إصدار الأسهم المصرح بإصدارها بأي سعر سواء كان ذلك مساويا للقيمة الاسمية أو أعلى أو أقل منها، وسواء كان ذلك نقدا أو أسهما عينيه أو عن طريق تحويل إسناد القرض القابلة للتحويل إلى أسهم، أو طرح أسهم لموظفي الشركة أو صندوق ادخارهم أو أي طريقة أخرى وفقا للشروط التي يحددها نظام الشركة الأساسي وهيئتها العامة.

ج- للمساهمين حق الأولوية في أي إصدارات جديدة من الأسهم ما لم ينص نظام الشركة الأساسي على غير ذلك.

د- في حال طرح أسهم لموظفي الشركة بإصدار خاص وفي حال أقرت الشركة إعطاء الموظفين حق خيار المساهمة والاشتراك بأسهم الشركة المطروحة ضمن مدة معينة، فيجب أن لا تتجاوز المدة ما بين تاريخ إصدار حق خيار المساهمة من قبل الهيئة العامة وبين تاريخ إصدار تلك الأسهم للموظفين الذين منحوا خيار المساهمة والاشتراك في حالة ممارستهم للحق عشر سنوات.

هـ- في حال أقرت الشركة المساهمة الخاصة خطة لتمليك موظفيها أو صندوق ادخارهم أسهما في الشركة، فيتعين عليها الإفصاح قبل نقل الملكية إلى الموظفين أو صندوق الادخار أو منحهم حق خيار المساهمة والاكتتاب حسب واقع الحال عن جميع الأمور المتعلقة بالشركة والتي يفصح عنها عادة لمساهمي الشركات المساهمة العامة، وشروط الخطة وعلى سبيل المثال لا الحصر لتتزم الشركة بالإفصاح عما يلي:-

- ١- البيانات المالية الخاصة بالشركة وأي معلومات مالية ذات أهمية على أن تشمل هذه المعلومات الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر وبيان التدفقات النقدية لآخر سنة مالية.
- ٢- المخاطر التي قد تنجم عن الاستثمار في أسهم الشركة والآثار الضريبية لهذا الاستثمار.
- ٣- القيود على نقل ملكية الأسهم.
- ٤- آلية تقييم سعر الأسهم عند بيعها وآلية تقييمها دورياً، أن وجدت.
- ٥- طريقة تسديد ثمن الأسهم وآلية تقييم سعر الأسهم، أن وجدت.

المادة (٨٢) مكرر

تخفيض رأس المال

- ١- مع مراعاة ما ورد في هذا القانون للشركة المساهمة الخاصة بقرار من الهيئة العامة غير العادية تخفيض رأسمالها إذا زاد عن حاجتها أو لإطفاء خسائرها.

ب- على المراقب أن ينشر إعلاناً على نفقة الشركة المساهمة الخاصة في صحيفة يومية واحدة على الأقل ثلاث مرات متتالية يتضمن قرار الهيئة العامة غير العادية بتخفيض رأس المال ويحق لكل من دائنيها الاعتراض خطياً لدى المراقب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر آخر إعلان وللدائن حق الطعن في قرارات التخفيض لدى المحكمة إذا لم يتمكن المراقب من تسوية اعتراضه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه على أن لا يوقف هذا الطعن إجراءات التخفيض إلا إذا قررت المحكمة ذلك.

ج - يجوز للشركة المساهمة الخاصة تخفيض رأسمالها المصرح به وغير المكتتب به أو أن تلغي أي أسهم غير مكتتب بها قامت بإعادة شرائها أو استردادها حسب ما يسمح به نظامها الأساسي وقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه وتخفيض رأسمالها بما يعادل قيمة هذه الأسهم الاسمية المستردة أو المعاد شراؤها دون الحاجة إلى السير بالإجراءات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة أو وجود حق لاعتراض الدائنين.

د - على الرغم مما ورد في هذه المادة والمادة (٨٦) مكرر من هذا القانون، إذا كان الهدف إعادة هيكلة رأس المال، يجوز للشركة المساهمة الخاصة تخفيض رأسمالها وإعادة زيادته في نفس الاجتماع، على أن تتضمن الدعوة المبررات والجدوى التي يهدف إليها هذا الإجراء وأن يتم نشر إعلان إعادة هيكلة رأس المال في صحيفتين محليتين ولمرة واحدة على الأقل.

ديكراس الفصل

المادة (٨٣): مكرر

سجل المساهمين وتحويل الأسهم وبيعها

١- تحتفظ الشركة المساهمة الخاصة في المركز الرئيسي لها بسجل خاص للمساهمين تدون فيه البيانات التالية عنهم، ويكون مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن هذا السجل، وعن صحة البيانات المدرجة فيه:-

١- اسم المساهم ولقبه إذا كان له لقب وجنسيته ومركز إقامته وعنوانه المختار للتبليغ على وجه التحديد.

٢- عدد الأسهم التي يملكها المساهم ونوعها وفتتها والقيمة الاسمية لها.

٣- التغيير الذي يطرا على اسم المساهم، وتفاصيله، وتاريخ وقوعه.

٤- ما يقع على أسهم المساهم من حجر ورهن وأي قيود أخرى والتفاصيل المتعلقة بها.

٥- أي بيانات أخرى يقرر مجلس الإدارة تدوينها في السجل.

ويحق لكل مساهم في الشركة الاطلاع على هذا السجل بنفسه أو بواسطة من يفوضه خطياً بذلك.

ب- على مجلس إدارة الشركة المساهمة الخاصة تزويد المراقب سنوياً بالبيانات المدونة في السجل الخاص بالمساهمين في الشركة المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة، وذلك خلال الشهر الأول من انتهاء السنة المالية للشركة، وبكل تعديل أو تغيير يطرا على تلك البيانات خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ وقوع التعديل أو التغيير.

ج- لا تصدر الشركة المساهمة الخاصة شهادات باسم مساهميها إلا إذا نص نظام الشركة الأساسي على خلاف ذلك. وفي هذه الحالة يحدد النظام الأساسي شكل هذه الشهادات وكيفية إصدارها وتوقيعها وإجراءات استبدالها في حالة ضياعها أو تلفها أو سرقتها.

د- يتم تحويل سهم الشركة المساهمة الخاصة بموجب سند تحويل بما يتوافق مع الصيغة المحددة في نظام الشركة الأساسي ويتضمن عنوان المحال له المختار للتبليغ على أن يتم توقيعه أمام المراقب أو كاتب العدل أو أحد المحامين المجازين في المملكة ويتم قيده وتوثيقه لدى المراقب والإعلان عنه ودفع الرسوم المقررة لذلك ولا يحتج بهذا التحويل من قبل الشركة أو المساهمين أو الغير ما لم يتم قيده وتوثيقه على الوجه المتقدم.

هـ- لا يتوقف تنازل المساهم عن أسهمه في الشركة المساهمة الخاصة بالبيع أو خلافه على موافقة الشركة أو المساهمين أو مجلس الإدارة ما لم ينص نظام الشركة على خلاف ذلك، ولا يكون لأي قيد أو حق أولوية متعلق بأي سهم لم يتضمنه نظام الشركة الأساسي أو سجل المساهمين الرا تجاه أي شخص لم يعلم به.

و - لا يعتبر أي رهن أو حجز قضائي نافذا تجاه الشركة والمساهمين الآخرين والغير ما لم يتم قيد هذا الرهن أو الحجز في سجل الشركة لدى المراقب، وفي حالة إيقاع الرهن لا يجوز تحويل السهم المرهون أو المحجوز إلا بموافقة الراهن أو الجهة التي أوقعت الحجز، وتدفع الأرباح الموزعة على الأسهم المرهونة أو المحجوزة لمالك السهم ما لم ينص سند الرهن أو طلب الحجز على خلاف ذلك.

ز - في حال إدراج أسهم الشركة لدى أي سوق تكون للأحكام الخاصة بذلك السوق الأولوية بالتطبيق على أحكام هذه المادة.

الإعفاء من النشر

المادة (٨٤): مكرر

تعفى الشركة المساهمة الخاصة من نشر ميزانيتها السنوية وحساب أرباحها وخسائرها وبيان تدفقاتها النقدية وتقرير مجلس إدارتها في الصحف المحلية، ما لم يتطلب ذلك أي تشريع آخر أو أنظمة أو تعليمات صادرة بموجبه.

الاحتياطات

المادة (٨٥): مكرر

أ - على الشركة المساهمة الخاصة أن تقتطع (١٠٪) من أرباحها السنوية الصافية لحساب الاحتياطي الإجباري، وإن تستمر على هذا الاقتطاع لكل سنة على أن لا يتجاوز مجموع ما يقتطع (٢٥٪) من رأس مال الشركة المكتتب به.

ب - للهيئة العامة في الشركة المساهمة الخاصة أن تقرر اقتطاع نسبة إضافية معينة من الأرباح السنوية الصافية للشركة لحساب الاحتياطي الاختياري، وللهيئة العامة أن تقرر استخدام هذا الاحتياطي لأغراض الشركة أو توزيعه على المساهمين كأرباح إذا لم يستخدم في تلك الأغراض.

الخسائر الجسيمة

المادة (٨٦): مكرر

إذا تعرضت الشركة المساهمة الخاصة لخسائر جسيمة بحيث أصبحت غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه دائنيها فيترتب على مجلس الإدارة فيها دعوة الهيئة العامة غير العادية للشركة إلى اجتماع لتصدر قرارها أما بتصفية الشركة أو بإصدار أسهم جديدة أو بأي قرار آخر يكفل قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وإذا لم تتمكن الهيئة العامة من اتخاذ قرار واضح بذلك خلال اجتماعين متتاليين فيمنح المراقب الشركة مهلة شهر لاتخاذ القرار المطلوب وإذا لم تتمكن من ذلك فيتم إحالة الشركة للمحكمة لغايات تصفيتا تصفية إجبارية وفقا لأحكام هذا القانون.

توزيع الأرباح

المادة (٨٧): مكرر

أ - للشركة المساهمة الخاصة بموافقة الهيئة العامة العادية توزيع أرباح على المساهمين أما نقداً أو عينا أو بإصدار أسهم جديدة، وفي حالة إصدار أسهم جديدة فتعتبر هذه الأسهم زيادة في رأس المال بموافقة الهيئة العامة غير العادية، ولا يعتبر تقسيم الأسهم المصدرة إلى أسهم أكثر عدداً زيادة في رأس المال.

ب- مع مراعاة أي شروط إضافية في نظام الشركة الأساسي، يجوز للشركة المساهمة الخاصة توزيع الأرباح من أرباحها السنوية الصافية أو من أرباحها السنوية المدورة من السنين السابقة أو من الاحتياطي الاختياري، ولا يجوز توزيع الأرباح من الاحتياطي الإجباري إلا إذا نقص صافي حقوق المساهمين عن الصفر.

ج- ينشأ حق المساهم في الأرباح بصدر قرار الهيئة العامة بتوزيعها.

د - يكون الحق في استيفاء الربح تجاه الشركة لمالك السهم بتاريخ اجتماع الهيئة العامة الذي تقرر فيه توزيع الأرباح، ما لم ينص نظام الشركة الأساسي على خلاف ذلك.

هـ- تلتزم الشركة بدفع الأرباح المقرر توزيعها على المساهمين خلال ستين يوماً من تاريخ اجتماع الهيئة العامة أو التاريخ الذي حدده الهيئة العامة لتوزيع الأرباح، وفي حال الإخلال بذلك تلتزم الشركة بدفع فائدة للمساهم بمعدل سعر الفائدة السائد على الودائع لأجل خلال فترة التأخير، على أن لا تتجاوز مدة تأخير دفع الأرباح ستة أشهر من تاريخ استحقاقها.

تصفية الشركة المساهمة الخاصة

تنقضي الشركة المساهمة الخاصة حسب أحكام تصفية الشركات المساهمة العامة مع مراعاة أي أولويات أو شروط نص عليها عقد نظام الشركة الأساسي بخصوص مساهمي الشركة وأنواع وفئات أسهمهم.

المادة (٨٨): مكرر

المادة (٨٩): مكرر أ - تطبق الأحكام المتعلقة بالشركات المساهمة العامة الواردة في هذا القانون على الشركة المساهمة الخاصة على كل ما لم يرد بشأنه نص صريح في هذا الباب أو في عقد تأسيسها أو نظامها الأساسي.

ب- تخضع الشركات المساهمة الخاصة لأحكام المادة (١٦٧) من القانون الأصلي.

ج- تطبق الأحكام الواردة في كل من الباب الرابع عشر (الرقابة على الشركات) والباب الخامس عشر (العقوبات) والأحكام الختامية الواردة في القانون الأصلي على الشركات المساهمة الخاصة.

المادة ٤- تعدل الفقرة (أ) من المادة (١٩٢) من القانون الأصلي بإضافة عبارة (والشركة المساهمة الخاصة) إليها بعد عبارة (والشركة المحدودة المسؤولية) الواردة فيها.

المادة ٥- تعدل الفقرة (أ) من المادة (٢١١) من القانون الأصلي بإضافة عبارة (أو الشركات المساهمة الخاصة) إليها بعد عبارة (شركة محدودة المسؤولية) الواردة فيها.

المادة ٦- تعدل المادة (٢١٦) من القانون الأصلي على النحو التالي:-
أولاً: بإضافة عبارة (أو شركة مساهمة خاصة) بعد عبارة (أو شركة توصية بالأسهم) الواردة في مطلعها.

ثانياً: بإضافة الفقرة (ب) التالية إليها.

ب - مع مراعاة أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة يشترط موافقة الشركاء أو المساهمين حسب مقتضى الحال بالإجماع على تحويل الشركة إلى شركة مساهمة خاصة.

ثالثاً: بإعادة ترقيم الفقرات (ب) و (ج) و (د) الواردة فيها لتصبح على التوالي (ج) و (د) و (هـ).

ديكر من الأصول

المادة ٧- تعدل المادة (٢١٧) من القانون الأصلي بإضافة عبارة (والشركة المساهمة الخاصة) بعد عبارة (شركة التوصية بالأسهم) الواردة في مطلعها.

المادة ٨- تعدل المادة (٢١٨) من القانون الأصلي بإضافة عبارة (أو الشركة المساهمة الخاصة) بعد عبارة (أو شركة التوصية بالأسهم) الواردة في مطلعها.

المادة ٩- تعدل المادة (٢٢٣) من القانون الأصلي بإضافة عبارة (أو الشركة المساهمة الخاصة) إليها بعد عبارة (أو شركة التوصية بالأسهم) الواردة فيها.

٢٠٠٢/١/٢٩

فيصل بن الحسين

وزير الاقتصاد الوطني وزير دولة الدكتور محمد الحلايقة	وزير الميزانية وزير دولة للشؤون المالية الدكتور ميشيل ماركو	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي أبو الراغب وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مصطفى القيسي
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير البريد والاتصالات الدكتور أولاد حاتم الراعي	وزير الزراعة الدكتور خالد طوقان	وزير السياحة والآثار الدكتور طالب الرفاعي
وزير الصحة الدكتور فلاح الناصر	وزير المياه والري الدكتور خالد الناصر	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس محمد علي البطاينة	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور أحمد خليل
وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور وليد الممالي	وزير الزراعة الدكتور محمود عابد الدويري	وزير الدولة للشؤون الخارجية شاهر باك

نحن فيصل بن الحسين نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠١/١٢/١١
نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي
ونامر بإصداره ووضع التنفيذ المؤقت
وأضافته إلى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في
أول اجتماع يعقده:-

قانون مؤقت رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢

قانون الخدمات البريدية

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون الخدمات البريدية لسنة ٢٠٠١) ويعمل به من تاريخ

نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني
المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:-

الوزارة :	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .
الوزير :	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .
الهيئة :	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات المؤسسة بموجب قانون الاتصالات النافذ المفعول .
المجلس :	مجلس مفوضي الهيئة المشكل بمقتضى قانون الاتصالات .
المفوض :	عضو المجلس .
مشغل البريد العام :	شركة مساهمة عامة يعهد إليها بتقديم الخدمات البريدية وفقا لاحكام هذا القانون .
تاريخ التخويل :	التاريخ الذي يخول مشغل البريد العام بالقيام بمهامه بموجب قرار من مجلس الوزراء .
مشغل البريد الخاص :	أي شخص ينقل بعثة بريدية خاصة مقابل اجر .

- الرسالة : أي شكل من أشكال المعلومات الخطية ، سواء كانت مغلقة أو غير مغلقة ، الموجهة الى شخص معين أو عنوان محدد بما في ذلك أي رزمة أو طرد أو علبة أو غلاف يحتوي على مثل هذه المعلومات .
- البعيثة : أي رسالة خطية أو غير خطية أو امر دفع مبلغ من النقود أو مغلف أو رزمة أو طرد أو علبة أو غلاف يحتوي على أي شيء أو معلومات .
- البعيثة البريدية : البعيثة التي يتم نقلها أو توزيعها بواسطة مشغل البريد العام والتي لا يزيد وزنها على (٣١) كيلو غراما .
- البعيثة البريدية الخاصة : البعيثة التي ينقلها شخص آخر غير مشغل البريد العام مقابل اجر .
- الطابع البريدي : أي علامة أو ملصق أو تصميم مدموغ أو مطبوع محدد القيمة صدر استناداً الى تشريع نافذ المفعول أو قانون أي بلد آخر لغرض التخليص البريدي أو لاستعمال هواة جمع الطوابع .
- صندوق ايداع البريد : أي صندوق أو وعاء تم تركيبه من مشغل البريد العام في مكان عام أو خاص لغرض استقبال البعيثة البريدية من المستفيدين .
- كيس البريد : أي وعاء أو حقيبة أو صندوق أو سلة أو طرد تنقل فيه البعيثة البريدية .
- صندوق البريد الخاص : وعاء معد من مشغل البريد العام لتأجيريه الى شخص معين لايصال البعيثة البريدية اليه .
- مكتب البريد : أي مبنى أو مركبة لتسلم وتسليم البعائث البريدية أو إرسالها أو معالجتها بأي طريقة أخرى من مشغل البريد العام .

- المستخدم : أي موظف لدى مشغل البريد العام أو الخاص أو وكيل أو مقاول أو صاحب امتياز أو أي شخص آخر مفوض بتقديم بضائع أو خدمات الى مشغل البريد العام أو الخاص .
- الحوالة البريدية : أي شكل من أشكال تحويل النقود بقيمة محددة مرسل الى شخص معين وفقاً للتعريف الوارد في الاتفاق الخاص بخدمات الدفع البريدية لاتحاد البريد العالمي .
- الاذن البريدي : أي شكل من أشكال تحويل النقود بمحدد القيمة مرسل الى شخص غير معين وفقاً للتعريف الوارد في الاتفاق الخاص بخدمات الدفع البريدية لاتحاد البريد العالمي .
- الاداة المالية البريدية : أي حوالة بريدية أو اذن بريدي أو قسيمة شراء مسبق من مشغل البريد العام أو أي اداة مماثلة أو أي استثمار غير معبأة أو غير كاملة معدة للاستعمال لأي من هذه الادوات .

- المادة ٣- تتولى الوزارة المهام والصلاحيات التالية :-

- أ- وضع السياسة العامة لقطاع البريد في المملكة وعرضها على مجلس الوزراء لأقرارها ، ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها .
- ب- تشجيع الاستثمار في قطاع البريد .
- ج- تشجيع المنافسة بين المشغلين في قطاع البريد لضمان توفير خدمات بريدية متطورة بمستوى جيد وبأسعار مناسبة .
- د- متابعة قيام الجهات ذات العلاقة بتنفيذ التزامات المملكة الدولية في قطاع البريد .

- هـ- رعاية مصالح المملكة لدى الدول والمنظمات الاقليمية والدولية والاتحادات الدولية والهيئات المعنية بشؤون الخدمات البريدية والاشراف على تمثيل المملكة لديها بالتعاون مع الجهات المعنية .
- و- اصدار الطوايع بمختلف انواعها وفقا للنظام الخاص بها .
- ز- اعداد مشروعات القوانين والانظمة المتعلقة بالخدمات البريدية ورفعها الى مجلس الوزراء لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .
- ح- أي مهام أخرى تناط بها بموجب أي تشريع آخر .

- المادة ٤- أ- تؤسس بقرار من مجلس الوزراء شركة مساهمة عامة يتم تسجيلها بمقتضى قانون الشركات ويحيث تمتلك الحكومة كامل اسهمها .
- ب- لتحديد غايات الشركة بموجب عقد تأسسها بإدارة خدمات بريدية عامة وتشغيلها وما يرتبط بها من الشطة أخرى .
- ج- تعتبر الشركة من تاريخ التحويل مشغلا للبريد العام .
- د- تكون الشركة الخلف القانوني والواقعي لوزارة البريد والاتصالات فيما يتعلق بجميع الخدمات البريدية والخدمات الأخرى التي كانت تقدمها الوزارة قبل تاريخ التحويل باستثناء خدمات صندوق التوفير البريدي .

المادة ٥- تبقى جميع الاجور المتعلقة بالخدمات البريدية والخدمات المرتبطة بها المعمول بها بتاريخ التحويل سارية المفعول وفقا للانظمة الخاصة بها او التعليمات الصادرة عن الوزارة بشأنها الى ان يتم تغييرها بموجب القرارات التي تصدرها الشركة لهذه الغاية .

المادة ٦- أ- يبرم بموافقة من مجلس الوزراء ولمدة محددة قابلة للتجديد عقد بين الوزير ومشغل البريد العام يسمى (عقد اداء) لتنظيم العلاقة بين الطرفين على ان يتضمن مايلي :-

- ١- معايير وشروط تقديم الخدمات البريدية التي يقوم بها مشغل البريد العام وفقا لاحكام الفقرة (ج) من المادة (٨) من هذا القانون .
- ٢- كيفية معالجة الشكاوى بخصوص خدمات البريد والاجراءات التي يتوجب على مشغل البريد العام اتخاذها لهذه الغاية .
- ٣- أي امور أخرى يتفق عليها الطرفان بما في ذلك الالتزامات المالية التي قد تترتب على مشغل البريد العام للخزينة .
- ب- لا يجوز اجراء أي تعديل على عقد الاداء الا بموافقة مجلس الوزراء .

المادة ٧- تعد الوزارة بمشاركة مشغل البريد العام ، وعلى نفقته ، تقريرا ماليا عما قامت به من خدمات بريدية خلال الاثنى عشر شهرا السابقة لتاريخ التحويل على ان يتم انجازه خلال المدة المحددة في عقد الاداء .

المادة ٨- يلتزم مشغل البريد العام بمايلي :-

- أ- التقيد بالسياسة العامة للخدمات البريدية التي يضعها مجلس الوزراء على ان يتم تبليغه بها خطيا من قبل الوزير .
- ب- مراعاة التزامات المملكة بموجب أي ميثاق او اتفاقية دولية نافذة .
- ج- تقديم خدمات بريدية داخل المملكة وخارجها تضمن بصورة خاصة تحقيق ما يلي :-
- ١- توافر الخدمة لجميع المستفيدين بشكل منصف ودون تمييز .
- ٢- استيفاء اجور موحدة لنقل البعالت البريدية بما يتناسب مع وزن البعثة ونوعها وذلك وفق اسس تكفل تغطية كلفة تقديم الخدمة وتضمن ربحاً معقولاً للمشغل .
- ٣- تقديم الخدمة للمستفيدين بالمستوى الذي يفي بحاجاتهم المختلفة وبخاصة الصناعية والتجارية منها .

المادة ٩- تتولى الهيئة المهام والصلاحيات التالية :-

- أ- وضع الاسس التي يلتزم مشغل البريد العام بمراعاتها عند تحديد بدل الخدمات التي يقدمها بموجب الحق الحصري الممنوح له وفقا لاحكام المادة (١٢) من هذا القانون .
- ب- اصدار الرخص لمشغلي البريد الخاص بموجب نظام يصدر لهذه الغاية تحدد فيه اسس الترخيص وشروطه والرسوم التي تستوفيها الهيئة مقابل ذلك .
- ج- مراقبة تنفيذ مشغل البريد العام لشروط عقد الاداء المبرم معه وتقديم تقرير بذلك الى الوزير خلال شهرين من نهاية كل سنة مالية وفي أي وقت اخر تراه ضروريا مرفقا به توصياتها بهذا الخصوص .
- د- مراقبة تنفيذ احكام هذا القانون والتحقيق في أي مخالفة لاحكامه واتخاذ الاجراءات المناسبة بشأنها .

المادة ١٠- يحدد مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المستند الى توصية المجلس المبلغ الذي يترتب على مشغل البريد العام دفعه للهيئة مقابل النفقات التي تكبدها في قيامها بمهامها الموكولة اليها بموجب احكام هذا القانون .

المادة ١١- تشمل الخدمات البريدية مايلي :-

- أ- تسليم الرسائل والبطاقات البريدية والمطبوعات بما في ذلك مطبوعات المكفوفين والرمز البريدية .
- ب- تسليم الطرود البريدية .
- ج- اصدار الحوالات البريدية الداخلية والخارجية والاذون البريدية .
- د- خدمة الصناديق البريدية الخاصة .
- هـ- أي خدمة بريدية يعتمد عليها اتحاد البريد العالمي .

المادة ١٢- يكون لمشغل البريد العام الحق الحصري فيما يلي :-

- أ - نقل البعائث التي لايزيد وزنها على (٥٠٠) غرام داخل المملكة وخارجها .
- ب - طباعة طوابع البريد المقررة او ان يعهد الى الغير بطباعتها .
- ج - تركيب صناديق ايداع بريدي في اماكن عامة .
- د - تقديم خدمة صناديق البريد الخاصة .

المادة ١٣- على الرغم مما ورد في المادة (١٢) من هذا القانون ، لا تشمل الخدمات

الحصرية لمشغل البريد العام نقل مايلي :-

- أ - الرسائل المتعلقة بالبضائع والمرفقة بها .
- ب - البعائث التي يتم نقلها دون مقابل .
- ج - البعينة التي لايزيد وزنها على (٥٠٠) غرام اذا كانت الاجرة التي تستوفى عن نقلها لا تقل عن خمسة اضعاف الاجرة التي يستوفىها مشغل البريد العام .
- د - البعينة التي يتم ارسالها من المرسل او احد موظفيه .
- هـ - البعينة التي يتم نقلها من مكتب البريد او صندوق الايداع البريدي او الى أي منهما .
- و - أي دليل (كتالوج) او نشرة .

المادة ١٤- أ- على الرغم مما ورد في أي تشريع اخر ، يمارس مشغل البريد العام

الصلاحيات التالية :-

- ١ - تحديد شروط تقديم الخدمات البريدية التي يقوم بتأديتها بما في ذلك مدة صلاحية أي طوابع بريدية .
- ٢ - تحديد اجور الخدمات البريدية مراعي الاسس التي تضعها الهيئة بموجب احكام الفقرة (أ) من المادة (٩) من هذا القانون .

ديوان
الوزير

٣- إبرام العقود مع الغير لاستعمال آلات تخليص بريدي وتحديد شروط استعمالها .

ب- مع مراعاة صلاحية مجلس الوزراء فيما يتعلق بعلاقات المملكة مع أي دولة أو منظمة دولية يجوز لمشغل البريد العام ، لغايات تقديم أي خدمة بريدية ، الاتصال مباشرة بأي مؤسسة بريدية في أي بلد أو بأي وكالة أو منظمة دولية معنية بشؤون البريد القيام بأي ترتيبات لغرض تقديم تسهيلات أو تحديد الاجور والاسعار أو شروط الدفع أو المحاسبة أو للأغراض التشغيلية أو الهندسية أو الادارية أو لأي غرض آخر .

ج- لمشغل البريد العام وفي حالات الضرورة ان يعهد الى أي شخص بتقديم أي خدمة بريدية يمارسها بموجب احكام هذا القانون دون ان ينتقص ذلك من الالتزامات المترتبة عليه للهيئة وللمستفيدين من الخدمة .

المادة ١٥-١- اذا اخل مشغل البريد العام بأي من الالتزامات المترتبة عليه بمقتضى احكام هذا القانون أو بأي من شروط عقد الاداء يحق لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المستند الى توصية الهيئة اتخاذ أي من الاجراءات التالية منفردة أو مجتمعة :-

- ١- تعديل عقد الاداء .
- ٢- تعيين مدققين أو مراقبين من التخصصات اللازمة لتقييم اداء المشغل .
- ٣- تعيين جهة للإشراف على مشغل البريد العام لمدة لا تزيد على سنتين .
- ٤- تكليف أي جهة اذا اقتضت الضرورة بتقديم أي من الخدمات الحصرية بدلا من مشغل البريد العام ، وذلك على الرغم مما ورد في عقد الاداء .
- ٥- انقاع عقد الاداء .

ب- يتحمل مشغل البريد العام أي نفقات تترتب على اتخاذ أي من الاجراءات المنصوص عليها في البنود (٢) و(٣) و(٤) من الفقرة (١) من هذه المادة .

المادة ١٦- لاغراض هذا القانون تعتبر البعثة البريدية ، قيد النقل في البريد ، من وقت تسلمها من مشغل البريد العام او من وقت ايداعها في صندوق ايداع البريد والى ان يتم أي مما يلي :-

- أ- ايصالها الى عنوان المرسل اليه المدون على البعثة أو أي عنوان آخر له .
- ب- اخذها من صندوق البريد الخاص بالمرسل اليه .
- ج- ايصالها بأي وسيلة أخرى معترف بها في شروط الارسال البريدي .
- د- التصرف فيها بموجب الشروط المتعلقة بالبعثات البريدية غير القابلة للتسليم أو أي شروط أخرى واردة في هذا القانون أو أي تشريع آخر .

المادة ١٧-١- لا يعتبر مشغل البريد العام أو أي من مستخدمييه مسؤولاً عن أي اضرار أو خسائر تلحق بأي شخص نتيجة لأي من الامور المبينة ادناه وعلى ان تراعى في هذا الشأن الاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها :-

- ١- عدم تسليم البعثة البريدية حسب الاصول المتبعة أو أي تأخير في ايصالها .
 - ٢- أي تأخير أو توقف أو تقييد لأي خدمة بعثت أو أي معدات مرتبطة بذلك أو أي من الخدمات المسالمة .
 - ٣- أي فقدان للسرية ناجم عن استعمال أي خدمة بريدية .
- ب- على الرغم مما ورد في الفقرة (١) من هذه المادة يجب مراعاة ما يلي :-
- ١- مسؤولية مشغل البريد العام وأي من مستخدمييه عن أي خطأ في الدفع أو تأخير فيه والمتعلق بأي تحويل للنقود بواسطته أو أي

مخالفة أخرى في أي وثيقة مستعملة بخصوص التحويل بموجب

قانون البنوك وأي أنظمة صادرة بموجبه .

٢- دفع أي تعويض متعلق في أي من الحالات المذكورة في الفقرة

(أ) من هذه المادة وفقا لما يقرره مشغل البريد العام بالإضافة إلى

أي تعويض مستحق الدفع بموجب أحكام أي ميثاق أو اتفاقية

دولية تكون المملكة طرفا فيها .

٣- مسؤولية أي من مستخدمي مشغل البريد العام عن أي إهمال

متعمد أو عمل كيدي فيما يتعلق بالمسائل المبينة في الفقرة (أ)

من هذه المادة .

المادة ١٨- أ- تبقى طوابع البريد المطبوعة أو المباعة من الوزارة صالحة للاستعمال

لدى مشغل البريد العام إلا إذا قرر غير ذلك .

ب- لا يعتبر مشغل البريد العام ملزما بإعادة شراء طوابع البريد إلا في

الحالات والشروط التي يحددها بموجب تعليمات يصدرها لهذه

الغاية .

المادة ١٩- أ- لا يمكن مشغل البريد العام من تسليم أي بعبئة بريدية صادرة من

المملكة أو أعادتها إلى مرسلها فعليه أن يقوم بالإجراءات التالية :-

أ- فتح البعبئة وفحص محتوياتها من قبل لجنة يشكلها لهذه الغاية من

ثلاثة من موظفيه لتحديد هوية المرسل إليه وعنوانه أو عنوان

المرسل .

ب- تغليف البعبئة التي تم فتحها إذا حصل مشغل البريد العام على

المعلومات اللازمة وبيان أسباب فتحها والسند القانوني لهذا الإجراء

وتسليمها إلى المرسل إليه أو أعادتها إلى المرسل دون أي تأخير .

ج - الاحتفاظ بالعبئة مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ فتحها إذا لم

يحصل مشغل البريد العام على المعلومات اللازمة .

المادة ٢٠- أ- إذا طالب أي شخص بالعبئة المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة

(١٩) من هذا القانون خلال المدة المحددة فيها وثبت لمشغل البريد

العام حق هذا الشخص فيها فعليه أن يسلمها إليه وبخلاف ذلك فللمشغل

القيام بأي من الإجراءات التالية :-

١- التالف البعبئة أو أي جزء منها أو بيع أي من محتوياتها وإضافة

المبلغ إلى حساب إيراده التشغيلي .

٢- تطبيق أحكام المادة (٢١) من هذا القانون إذا كانت البعبئة

تحتوي على أي عملات نقدية .

ب- على مشغل البريد العام الاحتفاظ بسجل يبين فيه الإجراءات الذي تم

اتخاذها بخصوص أي بعبئة وفقا لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة لمدة

ثمانية عشر شهرا من تاريخ التصرف فيها .

المادة ٢١- أ- أ- إذا استلم مشغل البريد العام مبلغا من النقود لإيصاله إلى أي شخص

ولم تتم المطالبة به خلال سنة من تاريخ الاستحقاق يحول مشغل

البريد العام هذا المبلغ إلى حساب خاص بالمبالغ غير المطالب

بها .

٢- إذا كان لأي شخص الحق في أي مبلغ مودع في الصندوق فعليه

أن يطالب به خلال سنتين من تاريخ تحويل المبلغ للصندوق

وبخلاف ذلك يفقد هذا الشخص حقه في المطالبة بالمبلغ ويتم

تحويله إلى حساب الإيراد العام لمشغل البريد العام .

ب- لا يتحمل مشغل البريد العام المسؤولية عن أي بعبئة تحتوي على قطع نقدية أو أوراق مالية مستحقة لحاملها أو على أحجار كريمة أو جواهر أو مواد بلاستيكية أو ذهبية أو فضية ما لم يتم التأمين عليها .

المادة ٢٢-١- لا يجوز أن تكون لأي مفوض أو زوجه أو أحد اقاربه حتى الدرجة الثانية منفعة ، مباشرة أو غير مباشرة ، في خدمات قطاع البريد طيلة مدة عضويته في المجلس أو خلال سنتين من انتهاء هذه العضوية وإذا كان له حتى تاريخ التحويل أي مصلحة فعليه إما التخلي عنها أو الاستقالة من المجلس .

ب- على كل مفوض أن يقدم إلى مجلس الوزراء اقراراً خطياً بانتفاء أي مصلحة له أو لزوجه أو لأحد اقاربه حتى الدرجة الثانية في قطاع البريد وإذا نشأت أي مصلحة من هذا القبيل خلال مدة عضويته في المجلس أو خلال سنتين من تاريخ انتهاء هذه العضوية فيتمتع بتبليغ مجلس الوزراء بذلك ويكون عدم تقديمه لمثل هذا الاقرار سبباً في انهاء هذه العضوية .

ج- إذا خالف أي مفوض احكام الفقرة (أ) من هذه المادة أو لم ينف بالتعهد المقدم منه وفقاً لاحكام الفقرة (ب) منها انتهى عضويته في المجلس وبحكم بجريمة اساءة الائتمان ويلزم برد جميع المبالغ العائدة له نتيجة لتلك المخالفة بالإضافة إلى التعويض المستحق عليه لأي جهة من الجهات التي لحقها الضرر من ذلك .

المادة ٢٣- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات أو بغرامة لا تقل عن (١٠٠) دينار ولا تزيد على (٥٠٠) دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين كل مستخدم لدى مشغل البريد العام قام بأي من الأفعال التالية:-

أ- حاز أو اصدر أداة مالية بريدية بصورة غير قانونية .
ب- وضع على البعبئة البريدية أي ختم أو ملصق أو علامة معتمدة من مشغل البريد العام بصورة غير قانونية .

المادة ٢٤- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات أو بغرامة لا تقل عن (٥٠٠) دينار ولا تزيد على (١٠٠٠) دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين كل مستخدم لدى مشغل البريد العام أو الخاص الفشى اسرار وظيفته أو افصح عن وجود أي بعبئة بريدية أو بعبئة بريدية خاصة أو كشف عن محتويات أي منها ما لم يتطلب عمله ذلك .

المادة ٢٥- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن اسبوع ولا تزيد على سنة اشهر أو بغرامة لا تقل عن (١٠٠) دينار ولا تزيد على (٣٠٠) دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين كل من:-

أ- ازال طابعاً بريدياً عن بعبئة بريدية قيد النقل .
ب- استعمل طابعاً بريدياً ملغى تم ازالة علامة الانقضاء عنه .

المادة ٢٦- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات أو بغرامة لا تقل عن (٥٠٠) دينار ولا تزيد على (١٠٠٠) دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين كل من حاز بشكل متعمد وبصورة غير قانونية أي ورق مخصص لطباعة طوابع البريد بالإضافة إلى تعويض مشغل البريد العام عن أي خسارة مالية لحقت به نتيجة لذلك .

المادة ٢٧- أ- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات أو بغرامة لا تقل عن (٥٠٠) دينار ولا تزيد على (١٠٠٠) دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين كل من ارتكب أي من الأفعال المبينة أدناه أزاء كس بريدي أو بعبئة بريدية أو بعبئة بريدية خاصة :-

- ١- سرقها أو تلفها أو أخر إيصالها أو فتحها متعمداً أو عن علم أو تصرف فيها بأي شكل من الأشكال دون تفويض .
- ٢- عرقل قبولها أو نقلها أو تسليمها متعمداً أو عن علم .
- ٣- قام بتسلمها استناداً إلى ادعاء كاذب .
- ٤- حصل عليها مع علمه بأنها مسروقة .
- ٥- سلمها متعمداً بشكل غير صحيح .
- ٦- بدل محتوى أي بعبئة بريديّة أو بعبئة بريديّة خاصّة أو رسالة بريديّة أو أي جزء منها أو قام بتغيير غلافها أو عنوانها .
- ب- تسري أحكام هذه المادة على الأفعال التي تتم مادياً أو إلكترونياً أو بأي طريقة أخرى .

المادة ٢٨- يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على عشر سنوات أو بغرامة لا تقل عن (١٠٠٠) دينار ولا تزيد على (١٠٠٠٠) دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين كل شخص أرسل بواسطة مشغل البريد العام أو الخاص ودون موافقة مسبقة من أي منهما مايلي :-

- أ- أي مادة عرضت حياة أي شخص للخطر .
- ب- أي مادة مخدرة أو مؤثر عقلي .
- ج- أي مادة متفجرة أو قابلة للاشتعال أو غيرها من المواد الخطرة .
- د- أي مادة ذات نشاط إشعاعي .

المادة ٢٩- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تقل عن (١٠٠) دينار ولا تزيد على (٣٠٠) دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين كل شخص أرسل بواسطة مشغل البريد العام أو الخاص مايلي :-

- أ- مادة ملوثة أو مسببة لتلف مواد أو ممتلكات أو معدات أخرى عائدة لمشغل البريد العام أو مشغل البريد الخاص .
- ب- مادة منافية للأخلاق .
- ج- رسالة أو مادة تحريرية .
- د- رسالة تهديد للغير .
- هـ- حيوان حي .
- و- أي مادة يمكن أن تعرض حياة أي شخص للخطر .

المادة ٣٠- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات أو بغرامة لا تقل عن (٣٠٠) دينار ولا تزيد على (١٠٠٠) دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين كل من ادعى كذباً بأن بعبئة بريديّة أو بعبئة بريديّة خاصّة تحتوي على مادة متفجرة أو خطرة أرسلت أو سترسل .

المادة ٣١- ليس في هذا القانون ما يحول دون تطبيق أي عقوبة اشد ورد النص عليها في أي قانون آخر .

المادة ٣٢- تستمر الوزارة في تقديم الخدمات البريدية بموجب أحكام قانون البريد والتوفير البريدي رقم (١٢) لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته وحتى تاريخ صدور قرار التحويل .

المادة ٣٣- يجوز لمجلس الوزراء تحويل مشغل البريد العام بممارسة أي صلاحية منوطة بأي جهة رسمية عامة تتعلق بالخدمات البريدية إذا دعت الحاجة إلى ذلك على أن يتضمن القرار اسس وشروط ممارسة هذه الصلاحية .

المادة ٣٤- يصدر مجلس الوزراء الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك مايلي :-

- أ- إجراءات مراقبة البعثات البريدية وفحصها ومصادرة المخالف منها .
- ب- الرسوم التي تستوفيها الهيئة مقابل ترخيص مشغل البريد الخاص .

ديوان المحاماة

المادة ٣٥- يلغى كل من القوانين التالية وما طرأ عليها من تعديل :-

- أ- قانون البريد والتوفير البريدي رقم (١٢) لسنة ١٩٨٨ اعتباراً من تاريخ التحويل ، على أن تبقى الأنظمة الصادرة بموجبه سارية المفعول الى أن يتم إلغاؤها أو استبدال غيرها بها .
- ب- قانون نقل اكياس البريد رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٣ .
- ج- قانون احداث وكالات للبريد والهاتف في بعض القرى رقم (١٤) لسنة ١٩٥٨ .

المادة ٣٦- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٠٠١/١٢/١١

فيصل بن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي
نائب رئيس الوزراء وزير الشؤون الاقتصادية الدولة للشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحلايلة	وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طهيشات	وزير التنمية الادارية وزير الثقافة الدكتور محمد التنتيات
وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير المالية الدكتور ميشيل ماركو	وزير الأشغال العامة والامكان المهندس حسني ابو غدا
وزير دولة صالح القلاب	وزير السياحة والاكرار وزير الاعلام الدكتور طائب الرصاصي	وزير التنمية الاجتماعية كمال الغول
وزير البريد والاتصالات الدكتور فواز حاتم الراعي	وزير الدولة لشؤون القانونية الدكتور عبد الشخانة	وزير الطاقة والتربية المعدنية المهندس "محمد طي" البطلية
وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر	وزير الصحة الدكتور فلاح الناصر	وزير الزراعة الدكتور محمود عابد البديري
وزير دولة موسى خلف المماتي	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله	وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير

نحن فيصل بن الحسين نائب جلاله الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/١/١٦
نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي
ونأمر باصداره ووضع موضح التنفيذ المؤقت
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في
اول اجتماع يعقده:-

قانون مؤقت رقم (٦) لسنة ٢٠٠٢

قانون معدل لقانون التربية والتعليم

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التربية والتعليم لسنة ٢٠٠٢) ويقرأ مع القانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل قانوناً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل الفقرة (ك) من المادة (٦) من القانون الاصلي باعتبار ما ورد فيها بند (١) وازافة البند (٢) اليها بالنص التالي :-

٢- تتمتع الصناديق المشار اليها في البند (١) من هذه الفقرة بالشخصية الاعتبارية وتحدد الاحكام المتعلقة بانشائها وقياماتها وطريقة ادارتها وشروط الانتساب اليها والاشتراك في أي منها والرسوم المترتبة على ذلك وسائر الامور الخاصة بهذه الصناديق بموجب الظمة تصدر لهذه الغاية .

دكتور من العمل

المادة ٣- تعدل الفقرة (أ) من المادة (٢٩) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (التعليم الثانوي الشامل) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (الصف الثاني الثانوي الشامل) .

٢٠٠٢/١/١٦

فيصل بن الحسين

وزير الاقتصاد الوطني وزير دولة الدكتور محمد الحليقة	وزير العدل وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور فليس اللباني	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي أبو الراغب
وزير التربية الادارية الدكتور محمد الننيبات	وزير دولة للشؤون السياسية وزير الاعمال الدكتور محمد طائس العلوان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طربشات
وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير السياحة والآثار ووزير البريد والاتصالات بالوكالة الدكتور طلال الرفاعي	وزير الأشغال العامة والإسكان وزير الطاقة والثروة المعدنية بالوكالة المهندس حسني أبو غيدا
وزير المصحة الدكتور فلاح الناصر	وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر	وزير الأوقاف والشؤون والمقنسات الإسلامية الدكتور أحمد هنزل
وزير الصناعة والتجارة وزير التخطيط بالوكالة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير السياحة المهندس مزاحم المحييين	وزير الزراعة الدكتور محمود عابد اللوزري
وزير الثقافة جابر مجسود	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور وائد المعاني	وزير دولة للشؤون الخارجية وزير الخارجية بالوكالة شاهر بك

نحن فيصل بن الحسين نائب جلالة الملك المعظم
بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢
نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي
ونأمر باصداره ووضع التنفيذ المؤقت
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في
اول اجتماع يعقده:-

قانون مؤقت رقم (٧) لسنة ٢٠٠٢
قانون معدل لقانون سلطة إقليم البتراء

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون سلطة إقليم البتراء لسنة ٢٠٠٢) ويقرأ
مع القانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي قانونا
واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

محكمة العدل

المادة ٢- تعدل الفقرة (ب) من المادة (٤) من القانون الاصلي باضافة عبارة (او الوزير الذي يسميه لهذه الغاية) اليها بعد عبارة (برئيس الوزراء) الواردة فيها .

٢٠٠٢/١/٢٢

فيصل بن الحسين

وزير الاقتصاد الوطني وزير دولة الدكتور محمد الحلايقة	وزير العدل وزير دولة للشؤون القانونية فارس النابلسي	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب
وزير التنمية الادارية الدكتور محمد الننيبات	وزير دولة للشؤون السياسية ووزير الاعلام الدكتور محمد عفاش العدوان	وزير الشؤون البلدية والتروية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طيبيشات
وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير السياحة والاكرار ووزير البريد والاتصالات بالوكالة الدكتور طالب الرفاعي	وزير الأشغال العامة والاسكان المهندس حسني ابو غيدا
وزير المياه والسري الدكتور حاتم الناصر	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس "محمد طي" البطلينه	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور احمد هليل
وزير الزراعة الدكتور محمود عايد الدويري	وزير النقل نادر الذهبي	وزير الصحة الدكتور فالح الناصر
وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير المصنل المهندس مزاحم المحيسن	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله
وزير الثقافة هناز محمود	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور وايد المعاني	وزير دولة للشؤون الخارجية وزير الخارجية بالوكالة شاهر باك

نحن فيصل بن الحسين نائب جلاله الملك المعظم بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٩ نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موزعه التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٨) لسنة ٢٠٠٢
قانون معدل لقانون الاتصالات

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الاتصالات لسنة ٢٠٠٢) ويقرأ مع القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي قانونا واحدا ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص المادة (٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بمايلي:-

المادة ٢-

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ، ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

السوزارة :	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .
السوزير :	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .
الهيئة :	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات المنشأة بموجب احكام هذا القانون .
المجلس :	مجلس مفوضي الهيئة .
الرئيس :	رئيس المجلس .

هذا هو النص

الاتصالات :

نقل أو بث أو استقبال أو إرسال الرموز أو
الاشارات أو الاصوات أو الصور أو البيانات ،
مهما كانت طبيعتها ، بواسطة الوسائل السلكية أو
الراديوية أو الضوئية أو بأي وسيلة أخرى من
الانظمة الالكترونية .

خدمة الاتصالات :

الخدمة التي تتكون ، كلياً أو جزئياً ، من إرسال
المعلومات واستقبالها وتمريضها على شبكات
اتصالات باستخدام أي من عمليات الاتصالات .

خدمة الاتصالات العامة :

خدمة الاتصالات المقدمة للمستخدمين عامة أو لفئة
معينة منهم مقابل أجر وفقاً لاحكام هذا القانون .

تكنولوجيا المعلومات :

انشاء المعلومات ومعالجتها وتخزينها باستخدام
وسائل الكترونية .

الموجات الراديوية :

موجات كهرومغناطيسية ذات ترددات تقل عن
ثلاثة الاف (جيجا هيرتز) تبث في الفضاء دون
موجه اصطناعي .

شبكة اتصالات عامة :

منظومة اتصالات أو مجموعة منظومات لتقديم
خدمة الاتصالات العامة للمستخدمين وفقاً لاحكام
هذا القانون .

شبكة اتصالات خاصة :

منظومة اتصالات تشكّل لمصلحة شخص واحد أو
مجموعة واحدة من الاشخاص تجمعهم ملكية
مشتركة لخدمة حاجاتهم الخاصة .

اجهزة الاتصالات الطرفية :

اجهزة الاتصالات التي تستخدم من المستفيد من
أجل إرسال اتصال أو استقباله أو تمريره أو
إنهائه .

المستفيد :

الشخص الذي يستفيد من خدمة الاتصالات العامة
باستخدام عمليات الاتصال .

الرخصة :

الاذن الممنوح من الهيئة أو العقد أو الاتفاقية
الموقع أي منهما بين الهيئة والشخص للسماح له
بانشاء وتشغيل وإدارة شبكة اتصالات عامة أو
تقديم خدمات اتصالات عامة أو استخدام
ترددات راديوية ، وذلك وفق احكام هذا القانون
والانظمة الصادرة بموجبه .

المرخص له :

الشخص الذي حصل على رخصة وفقاً لاحكام
هذا القانون .

الموافقة النوعية :

الموافقة على استعمال انواع محددة من اجهزة
الاتصالات واجهزة الاتصالات الطرفية والسماح
بادخالها .

الجدول الوطني لتوزيع الترددات :

الجدول الذي يتضمن توزيع طيف الترددات
الى حزم لاستخدامها لتوفير النواع خدمات
الاتصالات المختلفة بما يتفق مع جدول توزيع
الترددات الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات .

المخطط الوطني :

المخطط الذي يتضمن المعايير الفنية المعتمدة
لدى الهيئة لاستخدام حزم الترددات الواردة في
الجدول الوطني لتوزيع الترددات مع مراعاة
متطلبات الامن الوطني في استخدام تلك
الحزم .

توزيع حزم الترددات :

ادخال حزم الترددات في الجدول الوطني
لتوزيع الترددات ليتم استخدامها في واحدة أو
أكثر من خدمات الاتصالات الراديوية الفضائية أو
الارضية أو خدمات الفلك الراديوية وذلك وفق
شروط محددة .

التخصيص :

الاذن الذي تمنحه الهيئة لمحطة راديوية من
أجل استخدام ترددات راديوية أو قناة راديوية

دعوى الترخيص

- محددة وفقا لشروط تضعها الهيئة لهذه الغاية .
- السجل الوطني : سجل خاص يحتوي على جميع المعلومات المتعلقة بالترددات التي تم تخصيصها للمحطات الراديوية المدنية وغيرها .
- محطة راديوية : جهاز ارسال او استقبال او اكثر او تكوين مشترك منها ، بما في ذلك الاجهزة المساعدة ، الموجودة في موقع محدد من اجل تقديم خدمات الاتصالات الراديوية او الراديوية الفلكية او الاداعية .
- الترددات الراديوية / : الترددات او الطيف المتكون من موجات طيف طيف الترددات الراديوية كهرومغناطيسية منتشرة بصورة طبيعية ذات مدى من ثلاثة (كيلو هيرتز) الى ثلاثة الالف (جيجا هيرتز) والتي تستخدم لبث واستقبال اشارات الاتصالات .
- الاتصال الراديوي : ما يرسل بواسطة الراديو على شكل كتابة او علامات او اشارات او صور او اصوات وبجميع انواعها بما في ذلك الوسائل والتسهيلات والاجهزة والخدمات المرافقة للارسال كخدمة ارسال الاتصال او استقباله او ايماله .
- خدمة البث الاداعي : بث الاتصالات الراديوية لاستقبالها من الجمهور مباشرة او بواسطة محطات اعادة البث فضائية كالت ارضية .
- الدليل : بيانات المشتركين في خدمات شبكات الاتصالات العامة .
- شمولية الخدمات : توفير الجيد الادنى من خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المناطق والتجمعات وتسهيل اوصول الخدمة واستخدامها وفقا للشروط

والضوابط المحددة من الهيئة والمعدلة حسب الحاجة .

المادة ٣- يلغى نص المادة (٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي:-
المادة ٣-

تتولى الوزارة المهام التالية :-

- أ- اعداد السياسة العامة لقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المملكة والتنسيق مع المعنيين في هذين القطاعين ، حسب مقتضى الحال ، وعرضها على مجلس الوزراء لاقرارها ووضع خطة استراتيجية وطنية كل سنتين وفقا لهذه السياسة .
- ب- اقتراح السياسة المتعلقة بشمولية الخدمات وعرضها على مجلس الوزراء لاقرارها ، ومتابعة تطوير هذه السياسة لتوسيع رقعة انتشار خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات افقيا وعموديا بشكل يلبي احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في المملكة .
- ج- وضع خطط تشجيع الاستثمار في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المملكة على اساس المنافسة لتقديمها في جو يكفل توفيرها للمستفيدين بصورة متطورة وبما يتماشى مع التطورات التقنية في هذين القطاعين وباسعار عادلة ومعقولة .
- د- تعزيز مكانة المملكة التنافسية على المستوى الدولي في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .
- هـ- متابعة تنفيذ التزامات المملكة المترتبة على الاتفاقيات الدولية التي تربط بها في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .
- و- رعاية مصالح المملكة لدى الدول والمنظمات الاقليمية والدولية والاتحادات الدولية والهيئات المعنية بشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاشراف على تمثيل المملكة امام تلك المجالل بالتعاون مع الهيئة والوزارات والجهات المعنية .

محكمة العدل

ز- تشجيع تطوير التقنية المتعلقة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبحوث المتعلقة بهما .

ح- تشجيع وضع برامج تعليمية وتدريبية متقدمة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بما في ذلك البرامج المتعلقة باستخدام الانترنت والتجارة والمعاملات الالكترونية .

ط- نشر الوعي العام عن الدور الهام للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في المملكة .

ي- تقديم التسهيلات اللازمة لتمكين الهيئة والمعنيين من الجهات العسكرية والامنية من اعداد المخطط الوطني لتوزيع الترددات والسجل الوطني لتخصيص الترددات وحفظهما في الوزارة ووضع التعليمات الاجرائية للتنسيق بين هذه الاطراف لضمان الاستخدام الامثل لطيف الترددات الراديوية وعدم التداخل الضار بين الترددات التي يتم تخصيصها للاستخدامات المدنية والعسكرية .

ك- وضع مشروعات القوانين المتعلقة بقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتنسيق مع الهيئة ورفعها الى مجلس الوزراء .

ل- جمع المعلومات المتوافرة لدى الهيئة واي من الجهات الحكومية او الخاصة للاستفادة منها في قيامها بواجباتها .

م- العمل على ازالة العوائق امام قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتنسيق والتعاون مع الهيئة والجهات المختلفة وبما يساعد الوزارة على القيام بمهامها ومسؤولياتها .

المادة ٤- تعدل المادة (٤) من القانون الاصلي على النحو التالي :-

اولاً :- باضافة عبارة (يرتبط برئيس الوزراء) بعد عبارة (هيئة تنظيم قطاع الاتصالات) الواردة فيها واعتبارها فقرة (أ) من هذه المادة .

ب- تتمتع الهيئة بجميع الاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والادارات الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة .

والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة .

المادة ٥- يلغى نص المادة (٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٦-

تتولى الهيئة المهام والمسؤوليات التالية :-

أ- تنظيم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المملكة وفقاً للسياسة العامة المقررة لضمان تقديم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للمستخدمين بسوية عالية واسعار معقولة وبما يحقق الاداء الامثل لقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

ب- وضع اسس تنظيم قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بما يتفق مع السياسة العامة المقررة لتقديم تلك الخدمات على النحو الذي تقتضيه متطلبات التنمية الشاملة في المملكة وذلك بمقتضى تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية .

ج- تحديد الحد الادنى لدرجة جودة الخدمة التي يلتزم المرخص لهم بتقديمها لتحقيق حاجات المستخدمين بالتشاور مع المرخص لهم ودون التزامهم بحلول تقنية محددة .

د- حماية مصالح المستخدمين ومراقبة الاشخاص والجهات المرخص لها للتأكد من الالتزام بشروط الرخصة بما في ذلك مواصفات الخدمات المقدمة وجودتها واسعارها واتخاذ الاجراءات اللازمة لهذه الغاية ومعالجة من يخالف هذه الشروط .

هـ- تحفيز المنافسة في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالاعتماد على عوامل السوق وتنظيمها بصورة تكفل فاعليتها في تقديم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتأكد من ان تنظيمها يتم بصورة كافية وفاعلة لمنع المنافسة غير المشروعة او الحد منها او منع اساءة استخدام اي شخص لوضعه المهيمن في السوق واتخاذ الاجراءات اللازمة لهذه الغاية .

و- المشاركة في تمثيل المملكة في الاجتماعات والمؤتمرات والمفاوضات والندوات وغيرها من المحافل الدولية المتعلقة بشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

- ز- تشجيع قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على التنظيم الذاتي .
- ح- وضع واعتماد شروط ومعايير منح رخص شبكات وخدمات الاتصالات واستخدام الترددات الراديوية .
- ط- ادارة طيف الترددات الراديوية وتنظيم استخدام جميع الترددات الارضية والبحرية والجوية والفضائية بما في ذلك :-
- ١- اعداد الجدول الوطني لتوزيع الترددات وادامته .
- ٢- اعداد كل من المخطط الوطني لتوزيع الترددات والسجل الوطني لتخصيص الترددات بالاشتراك مع المعنيين في الجهات العسكرية والامنية .
- ٣- ادامة الجزء الخاص بالاستخدامات المدنية لكل من المخطط الوطني لتوزيع الترددات والسجل الوطني لتخصيص الترددات ونشرها للامة .
- ي- تنظيم الدخول الى شبكات الاتصالات وشروط الربط بينها وفق تعليمات تصدرها الهيئة لهذه الغاية، والموافقة على اتفاقيات الربط المشار اليها في الفقرة (هـ) من المادة (٢٩) من هذا القانون والتأكد من عدم مخالفة الاتفاقيات لتلك التعليمات وذلك مع مراعاة شروط أي ترخيص منح من الهيئة أو أي اتفاقية معقودة مع الحكومة قبل نفاذ احكام هذا القانون.
- ك- وضع القواعد الفنية والمقاييس لربط اجهزة الاتصالات السلكية او اللاسلكية، بما في ذلك اجهزة الاتصالات الطرفية، مع شبكات الاتصالات العامة ووضع اجراءات تنظيم ادخال تلك الاجهزة الى المملكة شريطة مراعاة الاسس المنصوص عليها في قانون المواصفات والمقاييس الساري المفعول .

ل- منح الموافقات النوعية وتنظيم ادخال واستعمال اجهزة الاتصالات الطرفية اللازمة للاستخدامات الفردية والخاصة او للاستعمال في مناطق محددة .

م- جمع المعلومات المتعلقة بقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لاعداد تقارير ومنشورات وإشادات للمستفيدين واصدارها وكذلك اعداد البرامج

- الاعلامية اللازمة لزيادة الوعي العام المتعلق باهمية هذين القطاعين ومدى تأثيرهما الايجابي على التطور الاقتصادي والاجتماعي في المملكة .
- ن- اصدار تقرير سنوي يبين أنشطة الهيئة وانجازاتها والتطورات التقنية واي متغيرات في السياسة العامة المقررة المتعلقة بخدمات الاتصالات وبيان الخطط المستقبلية للهيئة ونشر هذا التقرير .
- س- مراجعة تقييم مدى الحاجة لتعديل مستوى التنظيم لاي خدمة من خدمات الاتصالات او نوع معين او فئة منها مع مراعاة عوامل المنافسة او أي اسباب اخرى ورفعها الى المجلس لقرارها .
- ع- اقتراح مشروعات القوانين المتعلقة بقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ورفعها الى الوزارة واعداد الانظمة ووضع التعليمات المتعلقة بهما .
- ف- أي مهام اخرى منوطة بها بمقتضى التشريعات النافذة المفعول .

المادة ٦- يلغى نص المادة (٧) من القانون ويستعاض عنه بما يلي:-

المادة ٧-

تتألف الهيئة مما يلي :-

- أ- مجلس المفوضين .
- ب- الجهاز التنفيذي .

المادة ٧- يلغى نص المادة (٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي:-

المادة ٨-

- أ- يتولى ادارة الهيئة والاشراف عليها مجلس يسمى (مجلس المفوضين) يؤلف من خمسة اعضاء متفرغين يتم تعيينهم بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس الوزراء المستند الى توصية الوزير، على ان يكون من

بينهم من لديه خبرة مميزة في مجال الاتصالات ويسمى رئيس المجلس ونائبه بمقتضى هذا القرار .

ب- تكون مدة العضوية في المجلس أربع سنوات قابلة للتجديد لمدة مماثلة باستثناء المجلس الأول الذي يتم تشكيله وفقاً لأحكام هذه المادة فتكون عضوية اثنين من أعضائه لمدة سنتين ولا يجوز إنهاء العضوية في المجلس قبل انتهاء مدتها لأي سبب كان إلا وفقاً لأحكام هذا القانون .

ج- يؤدي الرئيس وأعضاء المجلس أمام رئيس الوزراء قبل مباشرة مهامهم القسم التالي :-

(أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للملك والوطن وأن أحترم القوانين والانظمة المعمول بها وأن أقوم بالمهام والواجبات الموكولة لي بشرف وأمانة وإخلاص) .

د- للوزير بموافقة رئيس الوزراء اختيار شخصين يمثلان جهات حكومية معينة ذات علاقة للمشاركة في اجتماعات المجلس دون أن يكون لهما حق التصويت .

هـ- يتم تحديد مهام وصلاحيات كل مفوض فيما يتعلق بالإشراف على مديريات الجهاز التنفيذي في الهيئة بمقتضى تعليمات يضعها المجلس لهذه الغاية متضمنة صلاحية الإشراف على الهيئة في حال غياب الرئيس ونائبه .

و- ١- إلى أن يتم تعيين مجلس المفوضين وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة ، يمارس مجلس إدارة الهيئة القائم عند نفاذ أحكام هذا القانون الصلاحيات المنوطة بالمجلس بمقتضى المادة (١٢) منه وأي صلاحيات أخرى ورد النص عليها ضمن أحكامه .

٢- كما يمارس مدير عام الهيئة الحالي الصلاحيات المقررة للرئيس التنفيذي للهيئة بمقتضى الفقرة (أ) من المادة (١٦) من هذا القانون .

المادة ٩- في نص الفقرة (أ) من المادة (٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

١- لا يجوز أن يكون لأي من أعضاء المجلس أو أزواجهم أو أقاربهم من الدرجة الأولى والثانية منفعة مباشرة أو غير مباشرة في أي استثمار

في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات طيلة مدة عضويته في المجلس .

٢- على كل عضو في المجلس قبل مباشرة عمله أن يقدم تصريحاً خطياً بعدم وجود أي منفعة بينه وبين المستثمرين في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وعليه أن يبلغ المجلس عن أي منفعة من ذلك القبيل نشأت أو قد تنشأ خلال مدة عضويته في المجلس وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية .

المادة ٩- تعدل المادة (١٠) من القانون الأصلي على النحو التالي :-

أولاً :- بالغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بالنص التالي :-

أ- لا تنتهي عضوية عضو المجلس المعين إلا للأسباب التالية :-

١- الاستقالة .

٢- انتهاء مدة العضوية .

٣- إذا غيب عن حضور ثلاث جلسات متتالية أو ست جلسات غير متتالية خلال السنة دون عذر يقبله المجلس .

٤- إذا توافرت الحالة المشار إليها في الفقرة (أ) من المادة (٩) من هذا القانون .

٥- إذا فقد أحد شروط العضوية .

٦- إذا ارتكب جنابة أو جنحة مخلة بالشرف والأخلاق .

٧- إذا لم يعد قادراً على أداء الواجبات الموكلة إليه كعضو في المجلس لأسباب عقلية أو جسمية .

ثانياً :- بإضافة الفقرة (ب) بالنص التالي إليها وإعادة ترقيم الفقرة (ب) منها لتصبح (ج) :-

ب- على الرغم مما ورد في هذا القانون لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير إنهاء عضوية أي من أعضاء المجلس .

المادة ١٠- يلغى نص المادة (١١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ١١-

تحدد رواتب وعلاوات رئيس واعضاء المجلس وسائر حقوقهم المالية بمقتضى قرار تعيينهم .

المادة ١١- يلغى نص المادة (١٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ١٢-

أ- يمارس المجلس جميع الصلاحيات اللازمة لقيام الهيئة بمهامها وفقا لاحكام هذا القانون بما في ذلك :-

١- دراسة الخطط والاقتراحات المتعلقة بتنفيذ السياسة العامة لقطاع الاتصالات التي يقرها مجلس الوزراء .

٢- وضع البرامج واصدار التعليمات والقرارات واتخاذ الاجراءات اللازمة لهذه الغاية .

٣- منح الرخص المتعلقة بما يلي :-

- انشاء وتشغيل وادارة شبكات اتصالات عامة وتقديم خدمات الاتصالات للمستفيدين .

- انشاء وتشغيل وادارة شبكات اتصالات عامة . او

- تقديم خدمات الاتصالات للمستفيدين .

ولا يشمل ذلك منح تراخيص مباشرة العمل ومزاولة المهنة ومراقبة الاداء والقرار وتنظيم المحتوى لاي نشاط اعلامي عبر وسائل خدمة البث الاداعي .

٤- تجديد أي من الرخص المذكورة في البند (٣) من هذه الفقرة او تعديلها او إلغاؤها وفقا لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضىة ومراقبة تنفيذ شروطها والاعلان عن منح تلك الرخص بالوسائل التي يراها مناسبة .

٥- منح الرخص المتعلقة باستخدام الترددات الراديوية الموزعة والمخصصة .

٦- اقرار سياسات الهيئة وبخاصة ما يتعلق منها بتشجيع المنافسة ومنع الاحتكار وتوزيع وتخصيص طيف الترددات الراديوية وتوفير الخدمات .

٧- وضع اسس تحديد اسعار واجور خدمات الاتصالات المقدمة للمستفيدين من المرخص لهم بما يتفق مع واقع المنافسة في تقديم الخدمة ومستواها ومراقبة تقيدهم بتطبيقها اذا اقتضت الضرورة ذلك .

٨- تحديد اسعار واجور خدمات الاتصالات المقدمة للمستفيدين في حال انعدام المنافسة او ضعفها بسبب الهيمنة .

٩- متابعة تطبيق الجزاءات على المخالفين لشروط الترخيص ولاحكام هذا القانون .

١٠- اعداد التوصيات المتعلقة باستملاك الاراضي لمصلحة المرخص لهم وفقا لاحكام هذا القانون والتشريعات المعمول بها .

١١- النظر في الشكاوى المقدمة الى المجلس من المستفيدين بحق المرخص لهم ، وكذلك النظر في الشكاوى المقدمة من المرخص لهم واتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها وذلك باستثناء المنازعات المتعلقة بالاستحقاقات المالية الناجمة عن تطبيق اتفاقيات سارية المفعول .

١٢- تشكيل اللجان الاستشارية اللازمة لمساعدة الهيئة على تنفيذ الواجبات الموكولة اليها .

١٣- اعتماد القواعد الفنية والمقاييس الخاصة بربط اجهزة الاتصالات الطرفية والاجهزة الاخرى ، السلكية او اللاسلكية ، مع شبكات الاتصالات العامة واعتماد اجراءات ادخال تلك الاجهزة الى المملكة ونشرها في الجريدة الرسمية واي وسيلة اعلان اخرى .

١٤- اعتماد خطة ترقيم وطنية لخدمة الاتصالات العامة وتوزيع الارقام

هــ

على تلك الخدمات ومقدمها وفقا لاسس موضوعية وشفافة دون أي تمييز .

١٥- اعتماد قائمة بالمصطلحات الفنية المستخدمة في قطاع الاتصالات ومدلولاتها المعتمدة في المملكة ونشرها في الجريدة الرسمية وأي وسيلة اعلان اخرى .

١٦- اقتراح الانظمة واصدار التعليمات اللازمة لتطبيق السياسة المتعلقة بشمولية خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

١٧- تحديد العوائد التي تتأى للهيئة من الرخص والتصاريح .

١٨- تحديد أي بدل أو اجر تتقاضاه الهيئة مقابل الخدمات التي تقدمها .

١٩- اقرار الموازنة التقديرية السنوية للهيئة وتقديمها الى الوزير لرفعها الى مجلس الوزراء للموافقة عليها .

٢٠- اقرار التقرير السنوي الذي تصدره الهيئة والميزانية السنوية والحسابات الختامية وتقرير تقييم المراجعة الذي تصدره الهيئة المشار اليه في الفقرة (س) من المادة (٦) من هذا القانون وتقديمها الى الوزير لعرضها على مجلس الوزراء .

٢١- اقرار الهيكل التنظيمي للجهاز التنفيذي للهيئة والوصف الوظيفي .

ب- للمجلس ان يفوض خطيا ايا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه الى رئيسه او الى أي من اعضائه .

المادة ١٢- يلغى نص المادة (١٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بمايلي :-
المادة ١٤-

أ- يجتمع المجلس بدعوة من الرئيس أو نائبه عند غيابه مرة على الأقل كل شهر ويكون اجتماعه قانونيا بحضور اغلبيه الاعضاء على ان يكون من بينهم الرئيس أو نائبه ويتخذ المجلس قراراته باكثرية اصوات الحاضرين على الأقل وعلى العضو المخالف تثبيت مخالفته في محضر الاجتماع والتوقيع عليها .

ب- على الرئيس دعوة المجلس للاجتماع بناء على طلب خطي من اثنين من اعضائه على الاقل خلال مدة لا تتجاوز سبعة ايام من تاريخ تسلمه الطلب .

ج- للمجلس ان يقرر دعوة أي شخص من ذوي الخبرة والاختصاص للاستئناس برأيه مقابل مكافأة يقرها لهذه الغاية .

د- للمجلس تشكيل لجنة فنية واستشارية او اكثر لتقديم المشورة له او للهيئة ، وللمجلس اقرار صرف مكافآت لاعضاء هذه اللجان من غير موظفي الهيئة .

هـ- يختار الرئيس من بين موظفي الهيئة امين سر للمجلس يتولى تنظيم جدول اعماله وتسجيل محاضر جلساته وحفظ القيود والمعاملات الخاصة به والقيام بأي مهام يكلفه المجلس بها .

المادة ١٣- يلغى نص المادة (١٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بمايلي :-
المادة ١٥-

رئيس المجلس هو الرئيس التنفيذي للهيئة ويمثلها امام الغير ولدى الجهات كافة ويتولى مهامه نائب الرئيس في حال غيابه .

المادة ١٤- يلغى نص المادة (١٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بمايلي :-
المادة ١٦-

أ- يتولى الرئيس المهام والصلاحيات التالية :-

١- تنفيذ قرارات المجلس .

٢- الاشراف على الجهاز التنفيذي للهيئة ومتابعة شؤونها المالية والادارية وتنسيق العمل بينها وبين أي جهة ذات علاقة .

٣- اقتراح الهيكل التنظيمي للجهاز التنفيذي للهيئة والعمل على توفير العناصر البشرية والامكانيات الفنية اللازمة لقيام الهيئة بمهامها .

٤- توقيع العقود والاتفاقيات التي يقرها المجلس .

ديوان المجلس

- ٥- اعداد مشروع الموازنة السنوية التقديرية للهيئة ورفعها للمجلس .
- ٦- اعداد التقرير السنوي المتعلق بالشطة الهيئة والميزانية السنوية والحسابات الختامية المتعلقة بالسنة المالية السابقة ورفعها للمجلس .
- ٧- متابعة تنفيذ تقرير المراجعة الذي تجريه الهيئة وفقا لاحكام الفقرة (س) من المادة (٦) من هذا القانون .
- ٨- أي صلاحية أخرى منوطة به بموجب الانظمة الصادرة بمقتضى القانون او يفوضها اليه المجلس .
- ب- للرئيس ان يفوض ايا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه لنائبه او لاي من اعضاء المجلس او لاي موظف من موظفي الهيئة على ان يكون التفويض خطيا ومحددا .

المادة ١٥- تعدل المادة (١٩) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (المدير العام) الواردة في الفقرة (هـ) منها والاستعاضة عنها بكلمة (الرئيس) .

المادة ١٦- يلغى نص كل من المواد (٢٠) و (٢١) و (٢٢) و (٢٣) و (٢٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٢٠-

لا يجوز انشاء شبكات اتصالات عامة او تشغيلها او ادارتها او تقديم خدمة الاتصالات العامة الا بعد الحصول على ترخيص بذلك وفق احكام هذا القانون .

المادة ٢١-

مع مراعاة احكام المادة (٢٢) من هذا القانون يجوز انشاء شبكات الاتصالات الخاصة وتشغيلها دون الحصول على ترخيص بذلك من الهيئة باستثناء الترخيص اللازم لاستخدام الترددات الراديوية .

المادة ٢٢-

يجوز للهيئة ان تصدر تعليمات تحدد بمقتضاها انواع الشبكات الخاصة والارشادات والشروط الفنية لانشائها وتشغيلها ويجوز للهيئة ان تشترط موافقتها على انشاء بعض انواع تلك الشبكات حسبما تقتضي الضرورة .

المادة ٢٣-

يجوز ربط شبكات الاتصالات الخاصة بعضها ببعض او بشبكة اتصالات عامة وذلك وفقا لاتفاق خطي بين مالكي او مشغلي هذه الشبكات ، حسب مقتضى الحال ، ووفقا لتعليمات تصدرها الهيئة متضمنة الارشادات والشروط الفنية اللازمة للربط مع جواز اشتراط موافقة الهيئة على ربط بعض انواع تلك الشبكات اذا دعت حاجة لذلك .

المادة ٢٤-

لا يجوز لاي شخص يملك او يشغل او يدير شبكة اتصالات خاصة تقديم خدمات اتصالات عامة من خلال تلك الشبكة .

المادة ١٧- تعدل المادة (٢٥) من القانون الاصلي على النحو التالي :-

اولاً :- بالغاء الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بما يلي :-

أ- للمجلس ان يقرر ترخيص انشاء وتشغيل وادارة شبكات اتصالات عامة او تقديم خدمة الاتصالات العامة لجميع انحاء المملكة او لجزء منها وعلى المجلس في هذه الحالة ان يعلن وبالطريقة التي يراها مناسبة عن قرار الترخيص والتعليمات المتعلقة باجراءات ومعايير اختبار المرخص له ، وذلك وفقا لطبيعة الخدمة .

ثانياً :- بالنسبة لمطلع الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالمطلع التالي :-

ب- عند تطبيق احكام الفقرة (أ) من هذه المادة يعلن المجلس عن قراره بالاسلوب الذي يراه مناسباً بما في ذلك ما يلي :-

المادة ١٨- تعدل المادة (٢٦) من القانون الاصلي على النحو التالي :-

اولاً :- بالنسبة لكلمة (المحددة) الواردة في نهاية الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بعبارته (التي تحددها الهيئة) .

ثانياً :- بالنسبة للفقرة (د) منها .

المادة ١٩- تعدل المادة (٢٧) من القانون الاصلي على النحو التالي :-

اولاً :- باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) واعادة ترقيم الفقرات (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (هـ) الواردة فيها لتصبح على التوالي البنود (١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) لهذه الفقرة .

ثانياً :- باضافة الفقرة (ب) اليها بالنص التالي :-

ب- للمجلس الاعفاء من تقديم أي من الوثائق المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة اذا وجد ان مثل هذه الوثائق غير ضرورية لتراخيص معينة وذلك بمقتضى تعليمات يصدرها لهذه الغاية .

المادة ٢٠- تعدل المادة (٢٨) من القانون الاصلي بالنسبة لعبارة (يؤدي الى نوع من الاحتكار) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارته (قد يؤدي الى وضع غير تنافسي في السوق) .

المادة ٢١- تعدل المادة (٢٩) من القانون الاصلي على النحو التالي :-

اولاً :- بالنسبة لعبارة (المدير العام) الواردة في الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنها بكلمته (الرئيس) .

ثانياً :- بالنسبة لنص الفقرة (هـ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

هـ- تعهد المرخص له بانجاز اتفاقيات ربط بينه وبين المرخص لهم

الاخرين وفق متطلبات الفقرة (ي) من المادة (٦) من هذا القانون ، بالاضافة الى تعهد المرخص له بوضع الشروط اللازمة لربط واستعمال أي معدات او اجهزة على شبكته المرخصة ونشرها شريطة مراعاة التعليمات والقرارات التي تصدر عن الهيئة بهذا الخصوص .

ثالثاً :- بالنسبة لعبارة (الفالصة عن حاجته الى الغير) الواردة في الفقرة (ك) منها .

المادة ٢٢- يعدل القانون الاصلي باضافة المادة (٢٩ مكرر) اليه بالنص التالي :-

المادة ٢٩ مكرر-

يتوجب على كل مرخص له العمل على إنجاز اتفاقيات ربط بينه وبين المرخص لهم الآخرين حسب متطلبات رخص كل منهم على أن تتناول تلك الاتفاقيات جميع الشروط المتعلقة بالنواحي الفنية والتشغيلية والإدارية والمالية والتجارية التي تضمن المرونة اللازمة للتنفيذ من قبل أطرافها شريطة مراعاة مايلي :-

أ- اعداد الاتفاقيات وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة بموجب الفقرة (ي) من المادة (٦) من هذا القانون .

ب- تضمن الاتفاقيات شروط إنهاءها وإلغائها وتعديلها والإجراءات التي يتوجب اتخاذها والمرتبة على قيام أحد طرفيها بمخالفة أي من شروطها .

ج- اعتبار موافقة الهيئة على تلك الاتفاقيات شرطاً مسبقاً لريان مفعولها .

المادة ٢٣- يلغى نص المادة (٣٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بمايلي :-

المادة ٣٠-

يعتبر طيف الترددات لثروة وطنية تتولى الهيئة تنظيم استخدامها بموجب هذا القانون واعداد الجداول والمخططات والسجلات اللازمة لهذه الغاية

والمنصوص عليها في هذا القانون ويتم لشئ الجزء المخصص منها للاستخدامات المدنية العامة .

المادة ٢٤- يلغى نص المادة (٣١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
المادة ٣١-

أ- مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة لا يجوز لأي شخص استخدام أي موجات كهرومغناطيسية تقل عن ثلاثة الاف (جيجا هيرتز) تبث في الفضاء إلا إذا حصل على رخصة بذلك وفقا للشروط التي يحددها المجلس .
ب- يجوز للقوات المسلحة الاردنية والاجهزة الامنية ، وبالتنسيق مع الهيئة ، استخدام الترددات الراديوية الموزعة والمخصصة لها بدون ترخيص بطريقة لا تسبب التشويش على الترددات الاخرى ، ويجوز للجهات العسكرية والامنية استخدام الترددات الموزعة الاخرى شريطة الحصول على موافقة الهيئة والخضوع لشروط الترخيص ذاتها المطبقة على المرخص لهم الاخرين وعدم الاضرار بسائر المستخدمين من الترددات الراديوية على ان يتم اعفاؤها من رسوم الترخيص .

ج- مع مراعاة احكام أي قانون اخر يقضي بضرورة الحصول على رخصة تشغيل خدمات اذاعية ، على مشغلي هذه الخدمات بما فيها الراديو والتلفاز وبث الاقمار الصناعية واجهزة الاستقبال الحصول على رخصة استخدام ترددات راديوية لاستخدام الترددات الراديوية التي تخصصها الهيئة .

المادة ٢٥- يلغى نص المادة (٣٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
المادة ٣٢-

لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المستند الى توصية المجلس ، الموافقة على اتباع اسلوب طرح العطاءات العامة لمنح رخص لاستخدام الطيف الترددي الراديوي في الحالات التي تتطلبها المصلحة العامة مع مراعاة ان لا

يكون مقدار العوائد المتوقعة من هذا الاسلوب السبب الوحيد او الرئيسي لتقدير هذه المصلحة .

المادة ٢٦- يلغى نص كل من الفقرتين (أ) و (ب) من المادة (٣٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنهما بما يلي :-

أ- تشكل لجنة تسمى (اللجنة الاستشارية للترددات) برئاسة ممثل عن الهيئة يختاره المجلس وعضوية كل من :-

- ١- ممثل عن القوات المسلحة يسميه رئيس هيئة الاركان المشتركة وممثل اخر عن الاجهزة الامنية يسميه مدير الدائرة ذات العلاقة .
- ٢- اربعة اشخاص من ذوي الخبرة والاختصاص يختارهم المجلس بناء على تنسيب الرئيس .

ب- تتولى اللجنة تقديم المشورة للهيئة لتوزيع الترددات الراديوية مراعية في ذلك أي استخدام للأغراض التجارية والحكومية والامنية الحالية والتقنية الحديثة التي يمكن استعمالها .

المادة ٢٧- يلغى نص المادة (٣٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
المادة ٣٤-

يضع المجلس بعد الاستئناس برأي اللجنة الاستشارية للترددات خطة لتخصيص الترددات الراديوية ومراجعتها وتعديلها كلما دعت الحاجة الى ذلك . على ان يراعى في هذه الخطة الجدول الوطني لتوزيع الترددات والمخطط الوطني لتوزيع الترددات والسياسات والاهداف المتعلقة بالاستخدامات المستقبلية للترددات الراديوية في المملكة .

المادة ٢٨- تعدل المادة (٣٥) من القانون الاصلي على النحو التالي :-

اولاً :- بإلغاء عبارة (اجهزة ارسال تستخدم الموجات الراديوية) وبعبارة (اجهزة ارسال راديوية) الواردتين فيها والاستعاضة من كل منهما بعبارة (محطة راديوية) .

دخول العمل

ثانياً :- بالغاء عبارة (أو تصريح) الواردة فيها .

المادة ٢٩- تعدل الفقرة (أ) من المادة (٣٦) من القانون الاصيلي بالغاء عبارة (العسكرية والامنية) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (المسلحة الاردنية والاجهزة الامنية) .

المادة ٣٠- يلغى نص المادة (٣٧) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بما يلي :-
المادة ٣٧-

- ١- يلتزم المرخص له باستخدام ترددات راديوية بالشروط والمعايير التي منحت له الرخصة على اساسها بما في ذلك ما يلي :-
 - ١- ترددات الطيف الراديوي التي خصصت له .
 - ٢- نوع ومواصفات كل من الهوائي والمحطة الراديوية .
 - ٣- حدود المنطقة الجغرافية المصرح بها والمتعلقة بمحطة الاجهزة المتنقلة .
 - ٤- الموقع الذي يقام عليه الهوائي .
 - ٥- كفاءة الشخص الذي يقوم بتشغيل المحطة الراديوية .
 - ٦- أي شروط فنية أخرى تزيد من فاعلية استخدام الترددات .
- ب- تقوم الهيئة بمراقبة استخدام الترددات الراديوية المخصصة للمرخص له .

المادة ٣١- يلغى نص المادة (٤٠) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بما يلي :-
المادة ٤٠-

المجلس الغاء الترخيص بصورة كلية او لخدمة معينة او في منطقة معينة اذا لم تكن الترخيص له مخالفة لشروط الترخيص او لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه او لتعليمات المجلس او الحق ضرراً بالغير ولم يصوب اوضاعه

خلال ثلاثين يوماً من تاريخ توجيه اذار خطي له من قبل الرئيس او تاخر عن تنفيذ تعليمات الهيئة مدة تزيد على ثلاثين يوماً دون سبب يقبله المجلس .

المادة ٣٢- تعدل المادة (٤٥) من القانون الاصيلي بالغاء عبارة (خمس سنوات) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (سنتين) .

المادة ٣٣- يعدل عنوان الفصل السابع من القانون الاصيلي بالغاء كلمة (الفنية) الواردة فيه والاستعاضة عنها بكلمة (النوعية) .

المادة ٣٤- يلغى نص المادة (٤٨) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بما يلي :-
المادة ٤٨-

- ١- تضع الهيئة قواعد فنية ومواصفات قياسية لاجهزة الاتصالات واجهزة الاتصالات الطرفية لضمان عدم اضرارها بشبكات او خدمات الاتصالات والصحة والسلامة العامة والبيئة ، وعلى الهيئة عند وضع هذه القواعد التنسيق مع الجهات الاخرى التي تضع المواصفات في المملكة بما في ذلك مؤسسة المواصفات والمقاييس على ان تقوم بنشرها في الجريدة الرسمية واي طريقة اعلان اخرى لتكون متوافرة لمن يرغب في الاطلاع عليها .

- ب- لا يجوز لاي شخص يقدم خدمات الاتصالات او يزود معدات اتصالات او يبيعها ان يستعمل او يزود او يبيع اجهزة اتصالات غير مطابقة للقواعد الفنية والمقاييس المحددة من الهيئة .

المادة ٣٥- يلغى نص المادة (٥١) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بما يلي :-
المادة ٥١-

يصدر المجلس بناء على تنسيب الرئيس التعليمات التي تبين شروط واجراءات

دخول

الحصول على الموافقة لادخال اجهزة الاتصالات واجهزة الاتصالات الطرفية الى المملكة واستعمالها والاحتفاظ والمتاجرة بها .

المادة ٣٦- يلغى نص المادة (٥٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بمايلي :-
المادة ٥٣-

مع مراعاة الاحكام المشار اليها في البند (٧) من الفقرة (أ) من المادة (١٢) من هذا القانون ، لا يجوز للمرخص له زيادة اجور او اسعار خدماته الا بعد الاعلان في صحيفتين يوميتين محليتين عن الاجور والاسعار الجديدة بمدة لا تقل عن شهر شريطة ان لا تزيد عما ورد في شروط اتفاقية الترخيص او التعليمات او القرارات الصادرة عن الهيئة بشأنها . وفي جميع الاحوال ، على المرخص له اعلام الهيئة عن اي تعديلات يجريها على هذه الاجور والاسعار .

المادة ٣٧- تعدل المادة (٥٤) من القانون الاصلي بالناء عبارة (شكاوى جماعية) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (أي شكوى) .

المادة ٣٨- يلغى نص المادة (٥٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بمايلي :-
المادة ٥٧-

للهيئة بالاتفاق مع المرخص له وضع القواعد والاجراءات التي يجب اتباعها عند تلقي المرخص له لشكاوى إزعاج وإجراءات التحقق من هذه الشكاوى والقواعد اللازمة لتقليل اتصالات الإزعاج بشكل عام .

المادة ٣٩- يلغى نص المادة (٥٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بمايلي :-
المادة ٥٨-

أ- لا يجوز حجب خدمة الاتصالات أو إلغاؤها عن المستفيدين ما لم يكن

المستفيد قد تسبب بأضرار مادية للشبكة خلال انتفاعه بالخدمة او اذا استخدم خدمة الاتصالات استخداماً مخالفاً للشريعات النافذة أو الآداب العامة أو تخلف عن دفع الرسوم والأجور المستحقة عليه على الرغم من ائذارة خطياً.

ب- لا يجوز في أي حال من الأحوال قطع خدمة الاتصالات عن المستفيدين نتيجة خلافات مالية أو إدارية أو فنية بين المرخص لهم الا وفقاً للإجراءات التي تنص عليها اتفاقيات الربط المبرمة وفقاً لأحكام الفقرة (هـ) من المادة (٢٩) والمادة (٢٩ مكرر) من هذا القانون.

المادة ٤٠- يلغى نص المادة (٦٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بمايلي :-
المادة ٦٠-

أ- تتولى الاجهزة المختصة في الهيئة الفصل في الشكاوى المقدمة من المستفيدين على المرخص لهم والشكاوى المقدمة من المرخص لهم على المرخص لهم الآخرين .
ب- يتولى المفوض المختص القيام بالتسوية او وضع ارشادات للمفاوضات بين الأطراف او الفصل في الخلاف بنفسه او بواسطة شخص او اشخاص يعينهم لهذه الغاية ويجب تنفيذ قراره فور صدوره ويجوز الاعتراض على هذا القرار لدى المجلس خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره والا اعتبر القرار قطعياً .

المادة ٤١- تعدل المادة (٦٢) من القانون الاصلي بالناء عبارة (المدير العام) حيثما وردت فيها والاستعاضة عنها بكلمة (الرئيس) .

المادة ٤٢- تعدل الفقرة (د) من المادة (٦٤) من القانون الاصلي بالناء عبارة (المدير العام) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (المجلس) .

المادة ٤٣- تعدل الفقرة (أ) من المادة (٦٥) من القانون الأصلي بالغاء عبارة (إرسال بالموجات الراديوية) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (موجات راديوية) .

المادة ٤٤- تعدل المادة (٦٦) من القانون الأصلي على النحو التالي :-
أولاً :- بالغاء عبارة (المواد ٧١-٧٢ من هذا القانون للمدير العام) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (المواد ٧١-٧٩ من هذا القانون للمجلس) .
ثانياً :- بإضافة عبارة (تدفع مباشرة للهيئة) إلى آخرها .

المادة ٤٥ - تعدل الفقرة (ب) من المادة (٦٨) من القانون الأصلي بالغاء عبارة (المدير العام) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (الرئيس) .

المادة ٤٦ - تعدل المادة (٧١) من القانون الأصلي بإضافة عبارة (أو خاصة) بعد كلمة (عامة) الواردة فيها .

المادة ٤٧ - تعدل المادة (٧٣) من القانون الأصلي بالغاء عبارة (جهاز هاتف) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (جهاز اتصالات) .

المادة ٤٨ - تعدل المادة (٧٤) من القانون الأصلي بالغاء الترتيم (أ) والغاء الفقرة (ب) منها .

المادة ٤٩- يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٧٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

أ- كل من اقدم ، بأي وسيلة من وسائل الاتصالات ، على توجيه رسائل تهديد أو اهالة أو رسائل منافية للاداب أو نقل خبراً مختلقاً بقصد إثارة الفزع يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن (٣٠٠) دينار ولا تزيد على (٢٠٠) دينار أو بكلا هاتين العقوبتين .

المادة ٥٠ - يلغى نص المادة (٧٨) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
المادة ٧٨ -

أ- كل من أنشأ أو شغل أو ادار شبكة اتصالات عامة بهدف تقديم خدمات اتصالات عامة خلافاً لأحكام هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر أو بغرامة لا تقل عن (٥٠٠) دينار ولا تزيد على (٢٥٠٠) دينار أو بكلا هاتين العقوبتين .

ب- كل من أنشأ أو شغل أو ادار شبكة اتصالات خاصة خلافاً لأحكام هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاثة اشهر أو بغرامة لا تقل عن (٢٠٠) دينار ولا تزيد على (٥٠٠) دينار أو بكلا هاتين العقوبتين .

المادة ٥١ - يلغى نص المادة (٧٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
المادة ٧٩ -

كل من استخدم شبكة اتصالات عامة أو خاصة بطريقة غير قانونية أو ربط شبكته مع شبكة اتصالات أخرى دون وجه حق أو اعاق الخدمات المقدمة من شبكات اتصالات أخرى أو عرض المصلحة الوطنية للخطر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة اشهر أو بغرامة لا تقل عن (٢٠٠) دينار ولا تزيد على (٥٠٠) دينار أو بكلا هاتين العقوبتين .

المادة ٥٢ - يلغى نص المادة (٨٠) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
المادة ٨٠ -

أ- كل من قام متعمداً بأي اجراء لامتناع موجات راديوية مخصصة للغير أو بالتشويش عليها أو بقطعها يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر أو هاتين العقوبتين .

ب- كل من قام متعمدا باستخدام موجات راديوية دون ترخيص يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر أو بغرامة لا تقل عن (٢٠٠٠) دينار ولا تزيد على (٥٠٠٠) دينار أو بكلا هاتين العقوبتين .

المادة ٥٣- يلغى نص المادة (٨٢) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٨٢-

كل من ادخل الى المملكة او تاجر او احتفظ بأجهزة اتصالات مخالفة للقواعد الفنية او تحمل بيانات او معلومات غير صحيحة خلافا لأحكام المواد (٤٨) و (٤٩) و (٥٠) و (٥١) من هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن (١٠٠) دينار ولا تزيد على (٢٠٠٠) دينار أو بكلا هاتين العقوبتين .

المادة ٥٤- تعدل المادة (٨٣) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (جهاز إرسال راديوي) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (محطة راديوية) .

المادة ٥٥- تعدل المادة (٨٤) من القانون الأصلي بإلغاء الترتيم (أ) وإلغاء الفقرة (ب) منها ، وتعديل المادة (٨٦) من القانون الأصلي بإلغاء الرقم (٨٥) الوارد فيها والاستعاضة عنه بالرقم (٨٧) .

المادة ٥٦- يبدل القانون الأصلي بإضافة المادتين (٨٥) و (٨٦) التاليتين اليه :-

المادة ٨٥-

لا تحول المواد السابقة دون حق المتضرر في المطالبة بالتعويضات والحق الشخصي عن أي مخالفة لأحكام هذه المواد .

المادة ٨٦-

أ- للمجلس وبموافقة مجلس الوزراء ان ينشئ في الهيئة صندوقا يتمتع باستقلال مالي وله حساب خاص .

ب- يهدف الصندوق الى زيادة شمولية خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المملكة والمساهمة في توسيع البنية التحتية لهذه الخدمات وتطويرها وذلك وفق الحاجة الفعلية لمناطق التجمعات السكانية .

ج- تتكون الموارد المالية للصندوق مما يلي :-

١- المبالغ التي تخصص له ، بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس ، من العوائد المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (١٨) من هذا القانون .

٢- الدعم الذي يقدم للصندوق من المرخص لهم عند اصدار الرخص او تجديدها .

٣- أي مورد اخر يوافق عليه المجلس .

د- تحدد الامور المتعلقة بتنظيم عمل الصندوق وكيفية ادارته والاشراف عليه والاتفاق منه وسائر شؤونه بمقتضى نظام خاص يوضع لهذه الغاية .

المادة ٥٧- تعدل الفقرة (أ) من المادة (٨٩) من القانون الأصلي بإضافة العبارة التالية الى اخرها (وصندوق الادخار الخاص بهم) .

دعوى من المصلح

المادة ٥٨- يعدل القانون الاصلي باعادة ترقيم المواد (٨٥) و(٨٦) و(٨٧) و(٨٨) و(٨٩) و(٩٠) و(٩١) الواردة فيه لتصبح على التوالي (٨٧) و(٨٨) و(٨٩) و(٩٠) و(٩١) و(٩٢) و(٩٣).

٢٠٠٢/١/٢٩

فصل بن الحسين

وزير الاقتصاد الوطني	وزير العدل	رئيس الوزراء
وزير دولة	وزير دولة للشؤون القانونية	وزير الدفاع
الدكتور محمد الحلايقة	فارس النابلسي	المهندس علي أبو الراغب
وزير دولة للشؤون السياسية ووزير الاعلام	وزير الشؤون البلدية والتروية والبيئة	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
الدكتور محمد علي الحنون	الدكتور عبد الرزاق طهيشات	مصطفى القيسي
وزير الأشغال العامة والإسكان	وزير المالية	وزير التنمية الإدارية
المهندس حسني أبو غيدا	الدكتور ميشيل مارتو	الدكتور محمد التليجات
وزير البريد والاتصالات	وزير التنمية الاجتماعية	وزير السياحة والآثار
الدكتور فواز حاتم الرعبي	تمام الغول	الدكتور طالب فرحاعي
وزير الصحة	وزير المياه والري	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
الدكتور فلاح الناصر	وزير التخطيط بالوكالة	الدكتور أحمد خليل
وزير الصناعة والتجارة	الدكتور حاتم الناصر	الدكتور أحمد خليل
الدكتور صلاح الدين البشير	وزير العمل	وزير الثقافة
وزير الثقافة	المهندس مزاحم المحييين	الدكتور محمد عابد الدويري
حيدر محمود	وزير التعليم العالي والبحث العلمي	وزير دولة للشؤون الخارجية
	الدكتور وابد المعالي	شاهر باك

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٢٦ تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١) لسنة ٢٠٠٢

نظام الاشغال واللوازم لوزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية صادر بمقتضى البند (٩) من الفقرة (أ) من المادة (٧) والمادة (٣٤) من قانون الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام الاشغال واللوازم لوزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية ٢٠٠٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزارة	: وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
الوزير	: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
المجلس	: مجلس الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
الامين العام	: امين عام الوزارة .
الاشغال	: انشاء الابنية والطرق والمنشآت والمشاريع الهندسية بمختلف انواعها وصيانتها وما تحتاج اليه من شراء واستئجار ونقل وتقديم وتسليم المواد والتجهيزات واللوازم والمعدات ومركبات الاشغال والاجهزة والقطع التبديلية الخاصة بهذه الاشغال او الاخرى

- لدراساتها وتشغيلها ومتابعة تنفيذها والإشراف عليها .
- اللوازم : الأموال المنقولة اللازمة للوزارة وصيانة هذه الأموال والتأمين عليها والخدمات التي تحتاج إليها الوزارة .
- لجنة العطاءات : لجنة العطاءات المركزية المشكلة بمقتضى أحكام هذا النظام .
- الخدمات الفنية : الدراسات والتصاميم الهندسية والفنية للاشغال والمشاريع والإشراف على تنفيذها وتشغيلها وكل ما يلزم لذلك من أجهزة ومواد ولوازم وأعمال بما في ذلك الفحوص المخبرية والميدانية وأعمال المساحة وأي استشارات فنية أو هندسية تتعلق بالاشغال .
- المقاول (المتعهد) : أي شخص طبيعي أو معنوي يتعاقد مع الوزارة لتنفيذ الاشغال أو توريد اللوازم .
- المستشار : أي شخص طبيعي أو معنوي يقوم بتقديم الخدمات الفنية للوزارة .

المادة ٣- الوزير مسؤول عن تنفيذ الاشغال اللازمة للوزارة وتأمين اللوازم التي تحتاج إليها وفق أحكام هذا النظام والتعليمات الصادرة بموجبه .

المادة ٤- أ- تشكل في الوزارة لجنة تسمى (لجنة العطاءات المركزية) لمدة سنتين برئاسة الأمين العام وعضوية خمسة من كبار موظفي الوزارة يختارهم الوزير ويسمي أحدهم نائبا للرئيس وتمارس هذه اللجنة المهام والصلاحيات المنصوص عليها في هذا النظام والتعليمات الصادرة بموجبه .

ب- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أو نائبه عند غيابه للنظر في الأمور المدرجة على جدول أعمالها ويكون اجتماعها قانونيا بحضور ما لا يقل عن أربعة من أعضائها على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه وتصدر قراراتها

- بأكثريّة اصوات الحاضرين على الأقل ولا يجوز الامتناع عن التصويت وعلى العضو المخالف أن يبين أسباب مخالفته خطيا .
- ج- يعين الأمين العام أحد الموظفين سكرتيرا للجنة يتولى تدوين محاضرها وحفظ سجلاتها وقيودها .

الاشغال والخدمات الفنية

المادة ٥- تختص مديرية الانشاءات والصيانة في الوزارة بإجراء المعاملات المتعلقة بتنفيذ الاشغال والخدمات الفنية وفقا لتعليمات يصدرها الوزير .

المادة ٦- يتم تنفيذ الاشغال والخدمات الفنية في الوزارة بأي من الطرق التالية :-

- العطاءات العامة .
- استدراج عروض .
- المفاوضة والتلزم .
- التنفيذ المباشر .

المادة ٧- يتم تنفيذ الاشغال والخدمات الفنية عن طريق طرح عطاء عام كلما كان ذلك ممكنا شريطة الاعلان عنه وتوافر المخصصات المالية اللازمة لتنفيذه وذلك مع مراعاة ما يلي :-

- تطبيق مبدأ المنافسة واعطاء فرص متكافئة للجهات القادرة المؤهلة للقيام بتنفيذ الاشغال أو تقديم الخدمات الفنية كلما كان ذلك ممكنا وبالطريقة التي تراها الجهة المختصة مناسبة مع مراعاة اعطاء مدة كافية للمقاولين والمستشارين لدراسة وثائق العطاءات وتقديم العروض التي تناسب وطبيعة الاشغال أو الخدمات الفنية المطلوبة .
- التقيد عند الاحالة بأفضل العروض المستوفية لشروط دعوة العطاء وانسب الاسعار مع مراعاة درجة الجودة المطلوبة وإمكانية التنفيذ

ضمن المدة المحددة ومدى قدرة المقاول أو المستشار للقيام بالعمل المطلوب حسب الشروط والمواصفات .

ج- حصر تنفيذ الاشغال بالمقاولين الاردنيين وتقديم الخدمات الفنية بالمستشارين الاردنيين اذا توافرت فيهم الشروط المطلوبة ، و اذا اقتضى الامر دعوة مقاولين او مستشارين غير اردنيين لتقديم عروض . اما اذا كان العطاء ممولا بقرض تنموي خارجي فتراعى عندئذ احكام قانون مقاولي الانشاءات والتشريعات الخاصة بنقابة المهندسين المعمول بها وكذلك مدى ما يتحقق من عوائد تداول رأس المال في السوق المحلي .

د- النص في شروط العطاءات والمواصفات على استعمال المواد والمنتجات الصناعية المحلية في الاشغال ما دامت مطابقة للمواصفات المعتمدة مع وجوب تجنب تحديد الاسماء التجارية لاي صناعة وان تعتمد المواصفات القياسية الاردنية عند المقارنة بين اوصاف المواد والمنتجات الصناعية المختلفة .

هـ- ان تكون جميع الاتفاقيات والشروط التعاقدية باللغة العربية ويجوز ان تكون المواصفات والمخططات والتقارير الفنية والمراسلات باللغة الانجليزية .

و- التقيد بالقوانين والانظمة والتعليمات المعمول بها عند وضع الشروط التعاقدية وعدم النص على الاعفاء من أي التزام مالي مفروض بموجب أي تشريع نالده .

المادة ٨-أ- يجوز تنفيذ الاشغال أو تقديم الخدمات الفنية بالمفاوضة والتلزم شريطة توافر المخصصات المالية اللازمة في أي من الحالات التالية :-

١- الحالات الاستثنائية أو المستعجلة لمواجهة حالة طارئة أو لوجود ضرورة لا تسمح باجراءات طرح عطاء .

٢- توحيد الآليات والأجهزة أو التقليل من تنوعها أو لغرض التوفير في القضاء القطع التبديلية أو لتوفير الخبرة لاستعمالها .

٣- شراء قطع تبديلية أو اجزاء مكملية أو آلات أو ادوات أو لوازم لا تتوافر لدى أكثر من مصدر واحد بدرجة الكفاءة ذاتها .

٤- التعاقد على خدمات فنية أو تقديم خدمات علمية أو مهنية متخصصة .

٥- التعاقد على تنفيذ الاشغال أو تقديم الخدمات يتم مع مؤسسات حكومية أو مؤسسات علمية أو كانت الاسعار محددة من قبل السلطات الرسمية .

ب- يتم استدراج عدد مناسب من العروض كلما كان ذلك ممكنا في الحالات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٩- يتم تنفيذ الاشغال والخدمات الفنية بالمفاوضة أو التلزم وفقا للصلاحيات التالية ويتم توقيع الاتفاقيات المتعلقة بها من قبل المرجع المختص أو من يفوضه خطيا وذلك :-

أ- بقرار من الامين العام بناء على تنسيب لجنة من ثلاثة موظفين بشكلها الوزير على أن تبين الاسباب الموجبة للتلزم بدراسة فنية وذلك اذا كانت قيمة الاشغال لا تتجاوز عشرين ألف دينار أو كانت قيمة الخدمات الفنية لا تتجاوز عشرة آلاف دينار .

ب- بقرار من الوزير بناء على تنسيب من لجنة العطاءات اذا كانت قيمة الاشغال تزيد على عشرين ألف دينار ولا تتجاوز مائة ألف دينار أو كانت قيمة الخدمات الفنية تزيد على عشرة آلاف دينار ولا تتجاوز عشرين ألف دينار .

ج- بقرار من المجلس بناء على تنسيب من لجنة العطاءات اذا كانت قيمة الاشغال تزيد على مائة ألف دينار أو كانت قيمة الخدمات الفنية تزيد على عشرين ألف دينار .

المادة ١٠- يجوز وفي حالات خاصة تنفيذ الاشغال والخدمات الفنية بطريقة التنفيذ المباشر على ان يراعى في ذلك الفضل الاسعار والشروط ودرجة الجودة وفقا للصلاحيات التالية :-

أ- بقرار من مدير الاوقاف المختص او من مدير الانشاءات والصيانة اذا كانت قيمة الاشغال لا تزيد على خمسمائة دينار او كانت قيمة الخدمات الفنية لا تزيد على ثلاثمائة دينار .

ب- بقرار من الامين العام بناء على تنسيب لجنة من ثلاثة موظفين يشكلها الوزير لهذه الغاية اذا كانت قيمة الاشغال لا تزيد على عشرة الاف او كانت قيمة الخدمات الفنية لا تزيد على خمسة الاف دينار .

ج- بقرار من الوزير بناء على تنسيب الامين العام المستند الى توصية اللجنة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة اذا كانت قيمة الاشغال تزيد على عشرة الاف دينار ولا تتجاوز عشرين الف دينار او كانت قيمة الخدمات الفنية تزيد على خمسة الاف دينار ولا تتجاوز عشرة الاف دينار .

د- بقرار من الوزير بناء على تنسيب لجنة العطاءات اذا كانت قيمة الاشغال تزيد على عشرين الف دينار ولا تتجاوز مائة الف دينار او كانت قيمة الخدمات الفنية تزيد على عشرة الاف دينار ولا تتجاوز عشرين الف دينار .

هـ- بقرار من المجلس بناء على تنسيب لجنة العطاءات اذا كانت قيمة الاشغال تزيد على مائة الف دينار او كانت قيمة الخدمات الفنية تزيد على عشرين الف دينار .

المادة ١١- ا- يراعى عدم اجراء تعديل او اضافة او تغيير في شكل الاشغال او نوعيتها او كمياتها او في حجم الخدمات الفنية اناء التنفيذ وعلى المتعهد والجهة المشرفة التنفيذ بتنفيذ العمل وفقا لمخططات ومواصفات وشروط العطاء وباعتبار وزود النص على أي عمل في أي وثيقة من الوثائق المكونة للعطاء كافيها للتدليل على ضرورة تنفيذ ذلك العمل .

ب- يعتبر عملا اضافيا لغايات هذه المادة كل تعديل او اضافة او تغيير لم يرد عليه نص في أي وثيقة من وثائق العطاء عند توقيع الاتفاقية واقتضت ظروف المشروع تنفيذه وتعتبر أي زيادة في الكميات الفعلية للاعمال التي يتم تنفيذها وفقا للمخططات ووثائق العطاء الاخرى عملا اضافيا يتطلب اصدار امر تغييرى .

ج- اذا تطلبت ظروف العمل احداث بنود جديدة لم تكن واردة في أي من وثائق العطاء اصلا فان تحديد اسعار هذه البنود يكون خاضعا لموافقة الوزير .

د- اذا اقتضت الحاجة اجراء أي تعديل او اضافة او تغيير اناء تنفيذ عطاءات الاشغال او الخدمات الفنية فان قرار احالة العطاء يبقى نافذا ويترتب على الجهة التي تتولى الاشراف على تنفيذ العطاء ان تقدم تقريرا فنيا مسبقا الى الوزير يتضمن مبررات القيام بالاعمال الاضافية ومدى الحاجة اليها وتأثيرها على قيمة العطاء واسباب اصدار الامر بالتنويري لاختد الموافقات اللازمة عليها ، وللوزير الحق في طلب أي معلومات يراها ضرورية وله اطلاع رئيس الوزراء على وجهة نظر الوزارة بهذا الخصوص ويتم تنفيذ الاعمال الاضافية والاوامر التغييرية بعد الموافقة عليها وفقا للصلاحيات التالية :-

١- بقرار من الامين العام اذا كان مجموع التجاوز في الاعمال الاضافية اناء التنفيذ لا تزيد على (١٠٪) من قيمة العطاء او مبلغ (٢٠) الف دينار ايهما اقل لعطاءات الاشغال او لا تزيد على (١٠٪) من قيمة العطاء او مبلغ (١٠) عشرة الاف دينار ايهما اقل لعطاءات الخدمات الفنية .

٢- أ- بقرار من الوزير بناء على تنسيب لجنة فنية يشكلها لهذا الغرض من ثلاثة من المهندسين المختصين بموضوع الامر التنويري ومن غير المتابعين للاشراف على تنفيذ المشروع المطلوب اصدار امر تنويري له ، وذلك اذا كان مجموع التجاوز في الاعمال الاضافية اناء التنفيذ يزيد على (٢٠) الف دينار او تزيد نسبتها

على (١٠٪) من قيمة العطاء ولا تتجاوز (٢٠٪) منها ، وفي جميع الاحوال يشترط ان لا يزيد هذا التجاوز على (٤٠) الف دينار لعطاءات الاشغال و (١٠) الآف دينار لعطاءات اعداد الدراسات والتصاميم ووثائق العطاءات و (١٥) الف دينار لعطاءات الاشراف على تنفيذ المشروع .

ب- بقرار من المجلس بناء على تنسيب الوزير المستند الى توصية لجنة فنية يشكلها الوزير من ثلاثة من المهندسين المختصين بموضوع الامر التفييري ومن غير المتابعين للاشراف على تنفيذ المشروع المطلوب اصدار امر تفييري له ، اذا كان مجموع التجاوز في قيمة الاعمال الاضافية والكميات اثناء التنفيذ تزيد على (٢٠٪) من قيمة العطاء شريطة ان لا تزيد قيمة هذه الاعمال على (١٥٠) الف دينار لعطاءات الاشغال و (٢٠) الف دينار لعطاءات اعداد الدراسات والتصاميم ووثائق العطاء و (٣٠) الف دينار لعطاءات الاشراف على تنفيذ المشاريع .

٣- بقرار من المجلس بناء على تنسيب الوزير المستند الى توصية لجنة فنية يشكلها الوزير من ثلاثة من المهندسين المختصين بموضوع الامر التفييري من غير المتابعين للاشراف على تنفيذ المشروع على ان يخضع قرار المجلس لمصادقة رئيس الوزراء وذلك اذا تجاوزت نسبة او قيمة الاعمال المنجزة نتيجة للاعمال الاضافية والزيادة في الكميات اثناء التنفيذ ما هو منصوص عليها في الفقرة (ب) من البند (٢) السابقة .

المادة ١٢- تعتمد جداول تصنيف مقاولي الانشاءات المعتمدة من وزارة الاشغال العامة والاسكان في تنفيذ الاشغال والخدمات الفنية الخاصة بالوزارة .

شراء اللوازم

المادة ١٣- تتولى مديرية اللوازم والخدمات في الوزارة المهام والصلاحيات التالية :-

- أ- وضع الخطط العامة لإدارة اللوازم في الوزارة ومتابعة تنفيذها .
- ب- تأمين حاجة الوزارة من اللوازم وتخزينها وفقا لاحكام هذا النظام .
- ج- متابعة تنفيذ عقود شراء اللوازم وقرارات اللجان المختلفة المتعلقة بذلك .
- د- اجراء التخليص على اللوازم التي يتم شراؤها من الخارج .
- هـ- تنظيم اللوازم وحفظها وسلامة الاستفادة منها واستعمالها في الأغراض المقررة لها بما يتفق واحكام هذا النظام .
- و- تجديد انواع ولماذج السجلات والمستندات الخاصة بتنظيم شؤون اللوازم واستخدامها في الوزارة .

المادة ١٤- لا يباشر أي عملية شراء لوازم تزيد قيمتها على (١٠٠٠) الف دينار الا بموجب طلب شراء يقدم الى الجهة المختصة بالشراء وفقا لمستند التوافق المالي ، موقع من المدير المالي او من يفوضه خطيا بذلك ، لا تقبل

المادة ١٥- أ- يقدم طلب الشراء قبل وقت كاف لاتمام عملية الشراء والتوريد ولا ينظر في أي طلب يوصف بالانتعاج حال الا اذا كانت هذه الحالة ناشئة عن حاجة طارئة لم تكن متوقعة ، مما يبرر طلب الشراء عاجلا .

ب- يحدد في طلب الشراء مبررات الشراء ويرفق به وصفات واولاف اللوازم المطلوب شراؤها ، بما في ذلك النوع والمادة والعلامة التجارية وحجمها ومناولتها وكميتها والقيمة التقديرية لها والعلامة الاصلية لتوريدها وطريقة

ج- يتم الشراء بموجب امر شراء صادر عن الوزير او من يفوضه وفقا لاحكام هذا النظام ، لا يصح ان يصدر امر شراء من احد اجهزة الوزارة .

المادة ١٦- يراعى في جميع عمليات الشراء ما يلي :-

- أ- مبدأ المنافسة وذلك بالطريقة التي تراها الجهة المختصة بالشراء .
- ب- الحصول على أكثر اللوازم جودة وبانسب الاسعار وبأفضل الشروط .
- ج- القدرة المتعهد على توريد اللوازم حسب الشروط والمواصفات وخلال المدة المحددة لذلك .
- د- عدم تجزئة اللوازم المتشابهة المراد شراؤها الى صفقات متعددة .

المادة ١٧- اذا تساوت المواصفات في اللوازم المراد شراؤها ودرجة جودتها وشروطها الاخرى فعلى الجهة المختصة بالشراء مراعاة ما يلي :-

- أ- اعطاء الأفضلية للوازم المنتجة في المملكة على ان تحسب اسعارها على أساس فارق السعر التفضيلي الذي يقرره مجلس الوزراء .
- ب- اعطاء الأفضلية للوازم المعروضة من المناقص المقيم بصورة دائمة في المملكة .

المادة ١٨- تسع مراعاة احكام هذا النظام يجوز للجهة المختصة بالشراء شراء اللوازم وفقا لاحكام البروتوكولات التجارية والاتفاقيات الموقعة بين حكومة المملكة والحكومات والهيئات العربية والاجنبية .

المادة ١٩- يجب مراعاة الاجبات شراء اللوازم وفق احكام هذا النظام تتي عمليات شراء اللوازم بطرح عطاء على انه يجوز شراء اللوازم بأسه من الطريقتين

- ١- اذا كانت اللوازم المطلوب شراؤها محدودة الانتشار من قبل الجهات الرسمية ولم يستطع الحصول عليها بطرق الاعتيادية .
- ٢- اذا كانت اللوازم لا يمكن توريدها الا من مصدر واحد .

٣- اذا كانت اللوازم المطلوب شراؤها لمواجهة حالة طارئة لا تسمح بالقيام باجراءات طرح عطاء او استدراج عروض .

٤- اذا كانت اللوازم قطعاً فنيّة أو أجزاء مكملة ، أو أدوات لا تتوفر لدى أكثر من مصدر واحد وبدرجة الكفاية ذاتها بناء على تقرير فني من ذوي الاختصاص والخبرة في الوزارة .

٥- اذا كانت اللوازم المراد شراؤها مواد علمية كبرامج الحاسوب والافلام والمطبوعات وما يماثلها .

٦- اذا كان الغرض من شراء اللوازم توعية الصفقات أو التقليل من تنوع الأجهزة لتوفير قناء القطع الفيدلية وذلك بناء على قرار من الوزير .

٧- شراء خدمات تستغل على أعمال الصيانة والإصلاح والاستبدال أو فحص دون ان يكون حجم العمل معلوماً عند الشراء .

٨- اذا طرح عطاء او استدراج عروض ولم تتمكن الجهة المختصة بـ

الاسعار معقولة أو غير معقولة الحصول على كالات الكمالية من اللوازم المراد شراؤها .

١- اذا دعت حاجة مستعجلة وطارئة للوازم المراد شراؤها يصعب

٢- اذا لم يوجد أكثر من ثلاثة بائعين او منتجين او موردين للوازم المراد شراؤها .

٣- اذا كانت اللوازم المراد شراؤها لا تزيد على (٥٠٠) خمسة الاف دينار .

٤- اذا كانت اللوازم المراد شراؤها لا تزيد على (٥٠٠) خمسة الاف دينار .

المادة ٢٠-أ- يجوز للمجلس شراء اللوازم من خارج المملكة مباشرة في أي من الحالتين التاليتين ، على أن تبين الجهة المختصة بالشراء الاسباب المبررة لقرارها :-

١- إذا لم تتوافر اللوازم المراد شراؤها في المملكة ، وتعذر شراؤها عن طريق المراسلة .

٢- إذا كان شراء اللوازم من خارج المملكة مباشرة يعود بالفائدة على الوزارة من حيث كلفتها وجودتها وسرعة توريدها .

ب- لرئيس الوزراء بناء على تنسيب الوزير الموافقة على إيفاد موظف أو أكثر من موظفي الجهة المختصة في الوزارة الى خارج المملكة لشراء لوازم في أي من الحالتين المنصوص عليهما في البندين (١) و (٢) من الفقرة (أ) من هذه المادة ، على أن يشترك في عملية الشراء موظف أو أكثر من موظفي البعثة الاردنية في الدولة التي يراد شراء اللوازم منها يسميه رئيس البعثة .

المادة ٢١- مع مراعاة احكام المادة (١٩) من هذا النظام ، يتم شراء اللوازم من قبل الجهات التالية ووفقا للصلاحيات المخولة لها :-

أ- للمجلس :-

١- شراء لوازم تزيد قيمتها على (٣٠٠٠) ثلاثة الاف دينار في كل عملية شراء .

٢- شراء لوازم تزيد قيمتها على (٢٠٠٠) عشرين الف دينار بناء على تنسيب اللجنة .

ب- للوزير :-

١- شراء لوازم لا تزيد قيمتها على (٣٠٠) ثلاثة الاف دينار في كل عملية شراء .

٢- شراء لوازم لا تزيد قيمتها على (٢٠٠) مائة دينار في كل عملية شراء وذلك بواسطة لجنة مشتركة مؤلفة من ثلاثة موظفين من الوزارة بينهم الوزير يرأسها اعلاهم درجة او اقدمهم فيها ،

على ان يعاد تشكيلها من أعضاء آخرين كل سنة على الاكثر وتتخذ توصياتها بالاجماع او بالاكثريه .

٣- شراء الحقوق والاعمال الادبية والفنية والبرامج الاداعية والتلفزيونية وبيعها وتأجير واستئجار هذه البرامج والتعاقد على اعدادها وانتاجها مهما كانت قيمتها على أن يتم ذلك عن طريق لجنة يشكلها الوزير من ثلاثة من موظفي الوزارة يرأسها اعلاهم درجة او اقدمهم فيها وتتخذ قراراتها بالاجماع او بالاكثريه .

٤- شراء الخدمات العلمية والثقافية المتخصصة بما في ذلك الاستشارات واعداد البحوث والدراسات او تقويمها سواء كان ذلك من المؤسسات او الافراد وذلك بتنسيب من الامين العام .

ج- للامين العام :-

١- شراء لوازم لا تزيد قيمتها على (١٠٠) الف دينار في كل عملية شراء وذلك بالطريقة التي يراها مناسبة .

٢- شراء لوازم لا تزيد قيمتها على (١٠٠٠) عشرة الاف دينار في كل عملية شراء وذلك بواسطة لجنة المشتريات المنصوص عليها في البند (٢) من الفقرة (ب) من هذه المادة .

٣- شراء القطع التبديلية والمواد التشغيلية بواسطة لجنة المشتريات المنصوص عليها في البند (٢) من الفقرة (ب) من هذه المادة اذا لم تتوافر الا لدى مصدر واحد .

٤- شراء لوازم محددة الاسعار من قبل الجهات الرسمية مهما بلغت قيمتها .

٥- اذا كان شراء اللوازم وبيعها بين الوزارة واي وزارة او دائرة اخرى فيتم ذلك بقرار من الامين العام بالسعر الذي يتفق عليه .

د- لمدير اللوازم والخدمات وللمدير الاوقاف المختص :-

١- شراء لوازم لا تزيد قيمتها على (١٠٠) مائة دينار في كل عملية شراء بالطريقة التي يراها مناسبة .

دعوى من الفصل

٢- شراء لوازم لا تزيد قيمتها على (١٠٠٠) ألف دينار في كل عملية شراء بواسطة لجنة المشتريات المنصوص عليها في البند (٢) من الفقرة (ب) من هذه المادة او بواسطة لجنة مشتريات ثلاثية يشكلها الأمين العام على أن يتم إعادة تشكيل هذه اللجنة كل سنة على الأكثر وفقا لما يقرره الأمين العام .

هـ- يتم شراء اللوازم لبعثة الحج في الديار المقدسة وفقا للصلاحيات التالية :
١- شراء لوازم لا تزيد قيمتها على (٥٠٠) خمسمائة دينار او ما يعادلها بالريال السعودي بالطريقة التي يراها رئيس بعثة الحج الادارية او من يفوضه الأمين العام بذلك .

٢- شراء لوازم لا تزيد قيمتها على (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار او ما يعادلها بالريال السعودي بقرار من الأمين العام او رئيس بعثة الحج الادارية بواسطة لجنة مشتريات من اثنين من موظفي الوزارة او البعثة يشكلها الأمين العام لهذه الغاية .

٣- شراء لوازم تزيد قيمتها على (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار او ما يعادلها بالريال السعودي بقرار من الوزير او من يفوضه خطيا بواسطة لجنة مشتريات ثلاثية يشكلها برئاسة رئيس بعثة الحج الادارية لهذه الغاية .

و- مع مراعاة ما ورد في الفقرات (١) و (ب) و (ج) و (د) و (هـ) من هذه المادة لا يتم شراء أي لوازم تزيد قيمتها على (٢٠٠٠) عشرين ألف دينار الا بقرار من المجلس بناء على تنسيب لجنة التطاءات .

المادة ٢٢- يجوز للجنة المختصة بشراء أي لوازم تبديل لوازم مستعملة بلوازم اخرى جديدة او مستعملة بناء على تقرير من لجنة قيمتها يشكلها الوزير على أن يتم الاتفاق مع الجهة التي سيجري تبادل اللوازم معها على سعر عادل لكل من اللوازم المتبادلة وبما يحقق مصلحة الوزارة ويحافظ على ثباتها .

المادة ٢٣- يتولى الأمين العام التوقيع على الاتفاقيات الخاصة بتوريد اللوازم مع المتعهدين .

ادارة اللوازم

المادة ٢٤- يتم شحن اللوازم المتعاقد عليها وتوريدها داخل المملكة وخارجها باسم الوزارة .

المادة ٢٥- يشكل الوزير بناء على تنسيب الأمين العام لجنة تسلم او أكثر تتألف من ثلاثة من موظفي الوزارة تناط بهم مهمة تسلم اللوازم التي ترد للوزارة من المتعهدين او الموردين التي تزيد قيمتها على (٥٠٠) خمسمائة دينار ، ويجوز لها الاستعانة بالخبراء والفنيين عند الضرورة من الوزارة او من دائرة اخرى .

المادة ٢٦- يقوم أمين المستودع بتسليم اللوازم بصفتها أمانة وبصورة مبدئية فور وصولها لموقع التوريد لحين انمام اجراءات تسليمها .

المادة ٢٧-١- تقوم لجنة التسليم بالاجراءات التالية :-
١- التثبت من مواصفات اللوازم الموردة ومطابقتها للشروط المقررة في عقود التوريد من حيث النوعية والكمية ومكان التوريد وموعده ، مع مراعاة الاتفاقيات المبرمة بشأنها بما في ذلك تركيبها وتشغيلها واجراء الفحص اللازم عليها .
٢- تسلم اللوازم الموردة خلال (١٠) عشرة ايام من تاريخ توريدها .

٣- تنظيم محضر تسليم باللوازم الموردة مع بيان قبول او رفض اللوازم لمخالفاتها للمواصفات والشروط وبيان نسبة الانحراف مع تسليم نسخة من المحضر للمتعهدين والأمين

ديوان المحلة

المستودع المعني وتعتبر النسخة المسلمة الى المتعهد اشعاراً له بالقبول او الرفض .

ب- اذا نشأ خلاف بالرأي بين اعضاء لجنة التسليم يرفع الامر للامين العام للبت فيه ويكون قراره قطعياً .

ج- اذا قررت لجنة التسليم رفض تسليم اللوازم الموردة لمخالفتها المواصفات والشروط المقررة ، فللمتعهد الذي ورد تلك اللوازم الاعتراض على قرار اللجنة خلال مدة لا تتجاوز عشرة ايام من تاريخ تسلمه لمحضر التسليم الى الجهة التي اصدرت قرار الشراء .

د- لا يكون قرارها في القبول او الرفض قطعياً ، وتعتبر اللوازم التي رفض تسليمها بحكم الامانة .
هـ- لا تسقط برفع المتعهد اللوازم التي رفضت الوزارة تسليمها على نفقته خلال مدة لا تتجاوز (١٥) خمسة عشر يوماً من تاريخ اشعاره بضرورة رفعها من المكان الموجودة فيه الا اذا اقتضت المتطلبات الصحية او الامنية نقلها او الالاتها قبل ذلك الموعد ، فاذا تأخر في القيام بذلك عن الموعد المحدد له فيعتبر متنازلاً عنها للوزارة التي لها حق الرجوع عليه بنفقات الرفع والالات اذا استدعى الامر ذلك .

و- يجري تسليم المساعدات والهبات من اللوازم بمطابقتها مع وثائق الشحن او الفواتير او اي وثيقة اخرى تبين مواصفات اللوازم وكمياتها ، واظهار أي مخالفة في النوعية والكمية عن المواصفات والشروط الواردة في الاتفاقية أو الفواتير أو وثائق الشحن ، ويجري ادخالها في القيود حسب الاصول .

المادة ٢٨- يتم ادخال اللوازم في قيود المستودع بعد تسليمها من قبل لجنة التسليم او من قبل الوزارة المختصة مباشرة على أن تكون معززة بالوثائق التالية :-

١- مستند الادخال .
٢- محضر لجنة التسليم .
٣- قرار الاحالة او طلب الشراء .
٤- الفاتورة او بوليصة الشحن .

المادة ٢٩- تعزز مستندات الادخال الصادرة عن المستودع الذي نقلت اليه اللوازم بمستندات الاخراج للوازم التي تم نقلها من مستودع آخر ، وترسل نسخة من مستند الادخال الى المستودع الذي اخرجت منه اللوازم .

المادة ٣٠- تقيد عهدة حسب الاصول اللوازم الزائدة على ارصدة السجل او القطع او الاجزاء التي تم استخراجها من لوازم جرى شطبها .

المادة ٣١- ا- يتم تخزين اللوازم في المستودعات الخاصة بها في الوزارة بحيث تكون سليمة وجاهزة لتسليمها عند الطلب ، وتراعى طبيعة كل نوع من انواع اللوازم عند تخزينها في المستودعات ومدة صلاحيتها للاستعمال .

ب- يتم ترقيم المستودعات والارفف والساحات التخزينية بارقام واحرف مناسبة بما يكفل الوصول الى اللوازم عند صرفها وتدوين هذه الارقام والاحرف على بطاقات الصنف الخاصة بكل نوع من انواع اللوازم .

المادة ٣٢- تصرف اللوازم بموجب طلب صرف لوازم بعد توقيعه من الامين العام او من يفوضه .

المادة ٣٣- يتم تسليم اللوازم من المستودع الى الجهة الطالبة بموجب مستند الاخراج المعتمد بعد توقيع المستلم وذكر اسمه ووظيفته على مستند الاخراج اضافة الى توقيع امين المستودع .

المادة ٣٤- ا- تقوم الوزارة باجراءات بيع اللوازم الصالحة والفائضة عن حاجتها الموجودة في المستودعات بموجب مزايمة عامة ودورية وبعد استنفاد جميع الطرق الممكنة للاستفادة منها .

هذا من الأصول

ب- للوزير بناء على تنسيب الامين العام بيع اللوازم الصالحة والفائضة الموجودة في المستودعات للجهات الاهلية بالسعر الذي تحدده لجنة فنية يشكلها الامين العام لهذه الغاية .

المادة ٣٥-أ- يتم بقرار من الامين العام بناء على تنسيب لجنة فنية بيع أي لوازم أصبحت غير صالحة للاستعمال والفائضة عن حاجة الوزارة عن طريق المزاد العلني أو الظرف المختوم وذلك بواسطة لجنة مكونة من ثلاثة من موظفي الوزارة يعينهم الامين العام لهذه الغاية .

ب- يعلن عن اللوازم المراد بيعها في الصحف المحلية أو باي وسيلة أخرى مناسبة .

المادة ٣٦- عند بيع أو اتلاف أي لوازم غير صالحة للاستعمال أو فائضة عن الحاجة يجب أن تعزز مستندات الاخراج المنتظمة بشأنها بشهادة تتضمن أنها ألفت أو بنسخة من قائمة البيع ، حسب مقتضى الحال ، على أن يشار في تلك الشهادة أو القائمة إلى الاذن الصادر بالاتلاف أو البيع .

المادة ٣٧- يتم شطب أي خسارة أو نقص يقع في اللوازم أن لم يكن نتيجة إهمال أو اختلاس وفقاً للصلاحيات التالية :-

أ- بقرار من الوزير بناء على تنسيب الامين العام إذا كانت قيمة اللوازم عند الشراء لا تتجاوز (١٠٠٠) ألف دينار .

ب- بقرار من المجلس بناء على تنسيب الوزير المستند إلى توصية لجنة تحقيق تشكل لهذه الغاية إذا كانت قيمة اللوازم عند الشراء تتجاوز (١٠٠٠) ألف دينار .

المادة ٣٨- إذا ألتفت الامين العام بعدم جدوى عرض اللوازم غير الصالحة أو الفائضة عن حاجة الوزارة للبيع أو أن نفقات بيعها تتجاوز الثمن الذي يمكن الحصول عليه فيجوز أن يقرر التصرف بها أو اتلافها حسب الاصول وشطبها من القيود

بواسطة لجنة ثلاثية يشكلها لمعاينة اللوازم والتأكد من أنها أصبحت غير صالحة للاستعمال أو البيع .

المادة ٣٩-أ- للامين العام بواسطة لجنة يشكلها أن يقرر بيع أي لوازم صالحة في الوزارة ولكنها فائضة عن حاجتها بالسعر العادل الذي تقدره اللجنة ، وتتولى بيع اللوازم وفقاً للصلاحيات التالية :-

١- بموافقة الوزير للوازم التي لا تزيد قيمتها المقدرة عند البيع على (١٠٠٠) عشرة آلاف دينار .

٢- بموافقة المجلس بناء على تنسيب الوزير للوازم التي تزيد قيمتها المقدرة عند البيع على (١٠٠٠) عشرة آلاف دينار .

ب- تباع منتجات المراكز المهنية ومراكز التدريب والبحوث ومنتجات أي اقسام انتاجية مماثلة وفقاً للتعليمات التي يصدرها الوزير لهذه الغاية .

ج- تقدر قيمة اللوازم المراد بيعها حسب الاسعار السائدة بعد الأخذ بعين الاعتبار الرسوم الجمركية ان وجدت واجور الشحن والتأمين والتخليص وأي نفقات ادارية أخرى ترتبت على تخزينها .

د- تسلم اللوازم المباعة إلى المشتري بعد دفع ثمنها والتخليص عليها جمركياً إذا كانت معفاة من الرسوم وذلك بموجب مستند اخراج اصولي يثبت عليه رقم وتاريخ وقيمة وصول قبض الثمن والبيان الجمركي المتعلق بتلك اللوازم ان وجدت .

المادة ٤٠- للوزير بناء على تنسيب الامين العام اعارة أو تأجير أي لوازم فائضة عن الحاجة إلى أي دائرة تكون بحاجة إليها على أن يتم اعلام دائرة اللوازم العامة بذلك .

المادة ٤١- للوزير أن يهدي أي لوازم فائضة عن حاجة الوزارة لا تزيد قيمتها عند الشراء على (١٠٠٠) ألف دينار لأي دائرة أو مؤسسة رسمية عامة أو أهلية أو جمعية خيرية أو ناد رياضي أو هيئة ثقافية وفنية .

المادة ٤٢- تنظم مستندات اخراج باللوازم التي يتم التصرف بها بالاهداء او التبرع بمقتضى احكام هذا النظام وتنزل من القيود وفقا للاجراءات المعمول بها .

المادة ٤٣-أ- يعتمد الامين العام المستودعات اللازمة لتخزين لوازم الوزارة .

ب- يتبع في تخزين اللوازم في المستودعات الاسس التالية :-

- ١- تحديد نمط تخزينها حسب طبيعتها وحالات استعمالها لتسهيل التعرف عليها .
- ٢- توصيف بعض او كل اللوازم من حيث بيان الاشكال والالوان والاوزان والمقاييس .
- ٣- ترميز اللوازم بالاحرف والارقام بما يكفل عدم الازدواجية وتبسيط اجراءات شرائها وتخزينها وسهولة التعامل والاستفادة منها .
- ٤- تمييز لوازم الوزارة بوسم خاص بكل صنف كلما كان ذلك ممكنا .

المادة ٤٤- يشكل الامين العام لجنة او اكثر من موظفي الوزارة للتفتيش على اللوازم وموجودات أي مستودع في الوقت الذي يراه مناسبا للتأكد من حسن الاستعمال وسلامة طرق التخزين وترفع اللجنة تقريرها الى الامين العام .

المادة ٤٥- على امين المستودع في الوزارة العام بما يلي :-

- أ- تقديم كفالة عدلية وفقا لنظام كفالات الموظفين المعمول به في الوزارات والدوائر الحكومية .
- ب- تقديم تقارير دورية عن حالة اللوازم الموجودة في عهده مرة في السنة على الاقل ، معززة بقوائم تتضمن اللوازم غير الصالحة للاستعمال واللوازم الفائضة عن الحاجة والناقصة والراكدة .

المادة ٤٦-أ- يجري التسليم والتسلم بين امناء المستودعات او من يعهدتهم أي لوازم بموجب قوائم جرد مطابقة لقيود المستودع ، يتم توقيعها ممن قام بتسليمها وتسلمها وبالمصادقة على صحة توقيعها من الرئيس المباشر لكل منهما .

ب- اذا لم يتمكن امين المستودع او من يعهده لوازم ، لاي سبب من الاسباب ، من تسليم ما يعهده من لوازم الى من يخلفه فيتم التسليم الى لجنة يعينها الرئيس المباشر لهذه الغاية بصورة مؤقتة .

ج- اذا تبين وجود أي زيادة او نقص في موجودات المستودع عند التسليم فيجب تنظيم قوائم مفردة لكل من الزيادة او النقص والتوقيع عليها من جميع الاطراف المشتركة في التسليم والتسلم .

د- يتحمل الموظف الذي تكون اللوازم بعده قيمة النقص او التلف الناشئ عن اهماله ويتخذ بحقه الاجراءات المناسبة .

هـ- على امين المستودع اعلام الامين العام ورئيسه المباشر خطيا عن وقوع أي تعد على المستودع حال اكتشافه وعلى الامين العام ان يجري التحقيق اللازم ويتخذ الاجراءات المناسبة لذلك .

و- اذا وقع تزوير في القيود او تلاعب او اختلاس او ضياع او نقص في موجودات المستودع فعلى الجهة التي اكتشفت الحالة اعلام الامين العام فورا بذلك وعلى الامين العام اعلام الوزير ووزير المالية ورئيس ديوان المحاسبة بذلك فورا وان يتخذ الاجراءات اللازمة بما في ذلك التحقيق وتشكيل اللجان اللازمة لهذه الغاية وتزويد الوزير ووزير المالية بنتائج تلك الاجراءات .

المادة ٤٧- يحظر الحك والمسح والشطب في القيود او طلبات الصرف او المستندات الخاصة باللوازم ويتم التصويب بوضع خطين متوازيين بالبحر الاحمر على الخطأ وكتابة الصواب بالبحر الأزرق او الاسود والتوقيع بجانبه من قبل من اجري التصويب .

دعوى من القبول

احكام عامة

المادة ٤٨- يعتمد دفتر عقد المقاولة الموحد واتفاقية الخدمات الفنية المعتمدة في وزارة الاشغال العامة في العقود التي توقع من المتعهدين الذين تحال عليهم الاشغال او الخدمات الفنية على ان ينص على أي تعديلات او شروط اضافية من الشروط الخاصة لكل عطاء .

المادة ٤٩- للجنة العطاءات الاستعانة بالخبراء والفنيين لدراسة العروض المقدمة للعطاءات وللوزير صرف مكافآت مالية لأولئك الخبراء والفنيين تناسب الاعمال والمهام التي قاموا بها .

المادة ٥٠- للوزير صرف مكافآت مالية لرئيس واعضاء لجنة العطاءات واعضاء اللجان الفنية ولجان المشتريات من موظفي الوزارة اذا شاركوا في اعمال هذه اللجان خارج اوقات الدوام الرسمي وفق الاسس التي يحددها المجلس .

المادة ٥١- تنظم اجراءات العطاءات وشروط الاشتراك فيها وطريقة دراسة العروض والاحالة والضمانات الواجب تقديمها من قبل المناقصين والمتعهدين ، والمسؤوليات والالتزامات المترتبة عليهم عند عدم الالتزام بعروضهم او تنفيذ عقود الاحالة المبرمة معهم وذلك بموجب تعليمات يصدرها المجلس وتشر في الجريدة الرسمية وترفق بكل دعوة عطاء تطرحه الوزارة .

المادة ٥٢- يقوم الامين العام حسب مقتضى الحال بطرح العطاء ويحدد لئلا لوثائق دعوة العطاء تناسب مع لفقات اعداد وطباعة الدعوة والوثائق الملحقة بها وقيمة العطاء ، على انه يجوز له توزيع الدعوة دون مقابل على الملحقيات التجارية العربية والاجنبية والشركات غير المقيمة في المملكة والجهات التابعة للحكومة الجهات التي يرى ان من مصلحة الوزارة توجيهها لها .

المادة ٥٣- يجري قيد ما تم تحصيله من قيمة اللوازم المفقودة او الناقصة او الفائضة او المباعة ايرادا للوزارة مع مراعاة أي نص ورد في أي تشريع آخر .

المادة ٥٤- للوزير بناء على تنسيب من الامين العام حرمان أي متعهد من تنفيذ اشغال او توريد لوازم او مستشار من تقديم خدمات فنية للوزارة لمدة معينة اذا تبين له عدم مقدرة أي منهم على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليه .

المادة ٥٥- أ- للمجلس ان يفوض أيًا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام الى رئيس المجلس .

ب- للوزير ان يفوض أيًا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام الى الامين العام .

ج- للامين العام ان يفوض أيًا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام الى أي من موظفي الوزارة .

د- يشترط في التفويض المنصوص عليه في هذه المادة ان يكون خطيا ومحددا .

المادة ٥٦- في غير الحالات المنصوص عليها في هذا النظام تطبق احكام نظام الاشغال الحكومية واحكام نظام اللوازم المعمول بهما لدى الوزارات والدوائر الحكومية والتعليمات الصادرة بمقتضى أي منهما وتعليمات ادارة وتنظيم المستودعات الحكومية والرقابة على المخزون المعمول بها في الوزارات والدوائر الحكومية ، وتحقيقا لهذه الغاية يمارس المجلس صلاحيات مجلس الوزراء ورئيس الوزراء ويمارس رئيس المجلس صلاحيات كل من الوزير والوزير المختص ويمارس الامين العام صلاحيات الامين العام المنصوص عليها في كل من النظامين .

هذا هو النص

المادة ٥٧- يصدر الوزير بناء على تنسيب الأمين العام التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام .

٢٠٠١/١٢/٢٦

عبد الله الثاني ابن الحسين

نائب رئيس الوزراء
وزير العدل
فارس النابلسيوزير التنمية الإدارية
وزير الثقافة
الدكتور محمد الذبيباتوزير الأشغال
العامة والإسكان
المهندس حسني أبو غيداوزير البريد والاتصالات
الدكتور فوزي حاتم الرزقيوزير الطاقة
والثروة المعدنية
المهندس محمد علي البطلينهوزير الزراعة
الدكتور محمود عابد النوريوزير الصناعة والتجارة
الدكتور صلاح الدين القيسرنائب رئيس الوزراء
وزير الداخلية
الدكتور عوض خليلاتوزير الشؤون البلدية
والقروية والبيئة
الدكتور عبد الرزاق طيبيشاتوزير الدولة
عبد الحليموزير التنمية الاجتماعية
تمام الغولوزير الأوقاف والشؤون
والمكتبات الإسلامية
الدكتور أحمد هليلوزير العمل
نادر الذهبيوزير المسكن
المهندس مزاحم المحيسنرئيس الوزراء
وزير الدفاع
المهندس علي أبو الراغبنائب رئيس الوزراء
دولة للشؤون الاقتصادية
الدكتور محمد الحلايقةوزير الخارجية
عبد الله الخطيبوزير السياحة والآثار
ووزير الأعلام
الدكتور طلال الرحاويوزير الدولة للشؤون القانونية
والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي بالوكالة
الدكتور عبد الشهابوزير المياه والري
الدكتور حازم الناصروزير التخطيط
الدكتور باسم عوض اللهوزير الدولة
موسى خلف المعاني

نحن فيصل بن الحسين نائب جلالة الملك المعظم
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/١/١٦
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢) لسنة ٢٠٠٢
نظام معدل لنظام الضريبة الخاصة

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الضريبة الخاصة لسنة ٢٠٠٢) ويقرأ مع
النظام رقم (٨٠) لسنة ٢٠٠٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي نظاما واحدا
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٣) من النظام الاصلي بالغاء كل من الفقرات (١) و(٤) و(٨)
الواردة فيها والاستعاضة عنها بما يلي :-

الرقم	السلعة	وحدة الاستيفاء	الضريبة الخاصة
١	الاسمنت بجميع انواعه :- أ- المستورد والمشتري محليا من قبل المصانع التي يدخل الاسمنت ضمن مدخلات انتاجها والمسجلة لدى الدائرة والمحددة من قبل وزير المالية . ب- غيرها	الطن الطن	صفر ١٠ دنانير

هذا هو النص

ب- للمجلس بناء على توصية الجمعية العمومية الاقتراض عند
الضرورة من المؤسسات المالية لتغطية حالات العجز التي يتعرض
لها الصندوق ودون أن تتحمل الخزينة العامة أي مسؤولية تترتب
على ذلك .

المادة ٤- تعدل الفقرة (ب) من المادة (٤) من النظام الاصيلي بالغاء نسبة (٤٪) الواردة
فيها والاستعاضة عنها بنسبة (٥٪) .

المادة ٥- تعدل المادة (٧) من النظام الاصيلي بالغاء نص كل من الفقرتين (ج) و (هـ)
منها والاستعاضة عنهما بما يلي :-

ج- اذا احيل المشترك على التقاعد او اعتزل الخدمة او الهيت خدمته
وكانت خدمته خمس عشرة سنة فاكثر فيدفع له تعويض على النحو
التالي :-

١- راتب ثلاثة عشر شهرا من مجموع راتبه الشهري وعلاواته عن
السنوات الخمسة عشرة الاولى من خدمته .

٢- مائة وخمسون دينارا عن كل سنة من سنوات الخدمة التالية .

هـ- على المشترك الذي تنطبق عليه احكام الفقرة (ج) من هذه المادة ان
يؤدي الى الصندوق اربعة وعشرين اشتراكا تحسب من تاريخ العمل
بهذا النظام وتناقض تدريجيا بمضي المدة .

المادة ٦- تعدل الفقرة (أ) من المادة (١١) من النظام الاصيلي بالغاء كل من البندين
(٤) و (٥) الواردين فيها والاستعاضة عنهما بما يلي :-

٤- مديرو المديريات في مركز الوزارة أعضاء

٥- أعضاء لجان التربية في الميدان أعضاء

٢٠٠٢/١/١٦

فيصل بن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب	وزير العدل وزير دولة للشؤون القانونية فارس النابلسي	وزير الاقتصاد الوطني وزير دولة الدكتور محمد الحليفة	وزير التربية الادارية الدكتور محمد الذنبيات
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مصطفى القيسي	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طيحات	وزير دولة للشؤون السياسية وزير الاعمال الدكتور محمد طاش العوان	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان
وزير المالية الدكتور ميشيل ماري	وزير الاشغال العامة والسكان وزير الطاقة والثروة المعدنية بالوكالة المهندس حسني ابو خديا	وزير السياحة والآثار ووزير البريد والاتصالات بالوكالة الدكتور طلال الرفاعي	وزير الصحة الدكتور فلاح الناصر
وزير التربية الاجتماعية تمام الغول	وزير الأوقاف والشؤون والمغتربات الاسلامية الدكتور احمد هليل	وزير المياه والري الدكتور حاتم الناصر	وزير الصناعة والتجارة وزير التخطيط بالوكالة الدكتور صلاح الدين البشير
وزير التقنية لادن الذهبي	وزير الزراعة الدكتور محمد عابد الدويري	وزير المهندسين المهندس مزاحم المحيسن	وزير التعليم العالي والبحوث العلمي الدكتور وايد المعاني
وزير دولة للشؤون الخارجية وزير الخارجية بالوكالة شاهر بك	وزير الدخالة فطان المجالي	وزير التعليم العالي والبحوث العلمي الدكتور وايد المعاني	وزير الثقافة حيدر محمود

لجنة من المصلح

الموظف

كل شخص يعين بقرار من المرجع المختص في احدى الوظائف المدرجة في جدول تشكيلات الوظائف في المؤسسة وفق الوصف الوظيفي بما في ذلك الموظف بعقد .

الراتب

الراتب الاساسي الشهري الذي يستحقه الموظف ويتقاضاه مقابل قيامه بمهام الوظيفة التي يشغلها وفق احكام هذا النظام ولا يشمل ذلك أي علاوة او مكافأة .

المادة ٣- تسري احكام هذا النظام على كل من يعين في أي وظيفة مدرجة في جدول تشكيلات وظائف المؤسسة بمن في ذلك الموظفون بعقود بالقدر الذي لا يتعارض مع الاحكام والشروط الواردة في عقود استخدامهم .

المادة ٤- يقسم موظفو المؤسسة الى ما يلي :-

- أ- الموظفون بوظائف دائمة وهم الذين يعينون في وظائف دائمة مدرجة في سلم درجات الوظائف الوارد في هذا النظام .
- ب- الموظفون بعقود وهم الذين يعينون بموجب عقود لمدد محددة للقيام باعمال ومهام تتميز بالاختصاص والخبرة في وظائف مدرجة في جدول تشكيلات وظائف المؤسسة او على حساب المخصصات المرسودة في موازنتها لهذا الغرض .

المادة ٥-أ- يكون سلم درجات الوظائف في المؤسسة والراتب الاساسي لكل منها على النحو التالي :-

الدرجة	ادنى مربوطها بالدينار	اعلى مربوطها بالدينار
٨	٨٥٥	١٣٧٠
٧	٧٢٠	١٠٥٠
٦	٥٢٠	٨٥٠
٥	٣٣٠	٥٣٠
٤	٢٤٥	٣٩٥
٣	١٧٠	٢٨٠
٢	١٣٠	٢١٠
١	١١٠	١٨٠

ب- تحدد الـ "له طمعة لكل درجة منصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه

المادة بنسبة من ١٠٠ دس سي وعلى النحو التالي :-

الدرجة	العلاوة
٨٠	%٨٥
٥٠ - ٤	%٧٥
٣ - ٢	%٦٥
١	%٥٠

ج- يتم . "راتب الاجمالي من الراتب الاساسي مضافا اليه علاوة الوظيفة .

المادة ٦- يصدر المجلس في بداية كل سنة جدولا بمسميات الوظائف ودرجاتها بما يتفق مع . ب. لوظيفي لكل وظيفة ويضع المجلس التعليمات اللازمة لسرور اشغال وظائف المؤسسة مراعيًا في ذلك مبدأ الجدارة والكفاءة وذلك وفق اسس تنافسية تتضمنها تلك التعليمات .

المادة ٧-أ- تشكل في المؤسسة لجنة تسمى (لجنة شؤون الموظفين) برئاسة المدير العام وعضوية أربعة من موظفيها يختارهم المجلس بناء على تنسيب المدير العام ويسمي احدهم نائبا لرئيسها .

ب- الى ان يتم تشكيل اللجنة يمارس المدير العام الصلاحيات المخولة اليها بموجب احكام هذا النظام على ان يتم تشكيلها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ سريان احكام هذا النظام .

المادة ٨-أ- تتولى اللجنة المهام والصلاحيات التالية وترفع تنسيباتها بشأنها الى المجلس او المدير العام حسب مقتضى الحال :-

١- تعيين الموظفين وزيادة رواتبهم وتحديد علاواتهم وترفيعهم وانهاء خدماتهم .

٢- اتخاذ الاجراءات التأديبية بحق الموظفين وفقا لاحكام هذا النظام .

٣- ترشيح الموظفين للبعثات العلمية والتدريبية .

٤- أي مهام أخرى يحيلها المدير العام اليها .

ب- تجتمع اللجنة كلما دعت الحاجة بدعوة من رئيسها او نائبه عند غيابها ويكون اجتماعها قانونيا بحضور الاكثرية المطلقة لعضائها على الاقل على ان يكون الرئيس او نائبه من بينهم وتتخذ قراراتها باغلبية ثلاثة من اصوات امضائها الحاضرين على الاقل .

المادة ٩-أ- يشترط فيمن يعين في أي وظيفة في المؤسسة ان يكون :-

١- اردني الجنسية .

٢- قد اكمل ثماني عشرة سنة ميلادية من عمره .

٣- سالما من الامراض والعاهات البدنية والعقلية التي تمنعه من القيام بمهام الوظيفة التي سيعين فيها وذلك بموجب قرار من المرجع الطبي المختص ويستثنى من ذلك الكفيف او فاقد البصر في احدى عينيه في الحالات التي لا تتطلبها طبيعة عمل الوظيفة التي سيعين فيها .

٤- غير محكوم بجناية او بجنحة مخلة بالشرف او الاخلاق العامة . (باستثناء الجرائم السياسية) .

٥- حسن السيرة والسلوك .

٦- حائزا على ما لا يقل عن الحد الادنى من المؤهلات العلمية والخبرات العملية التي تتطلبها الوظيفة المرشح للتعيين فيها .

ب- يجوز تعيين غير الاردني في المؤسسة ، بمقتضى عقد ، اذا توافر الشروط المطلوبة لملء الوظيفة في الشخص الاردني .

المادة ١٠-أ- يعين الموظف بعقد بقرار من المجلس بناء على تنسيب المدير العام .

ب- يعين الموظف في كل من الدرجتين الثامنة والسابعة بقرار من المجلس بناء على تنسيب من المدير العام المستند الى توصية اللجنة .

ج- يعين سائر موظفي المؤسسة بقرار من المدير العام بناء على تنسيب اللجنة .

المادة ١١-١- يكون تعيين الموظف في المؤسسة لأول مرة تحت التجربة لمدة سنة ويصبح الموظف مئبنا بالخدمة اذا لم يصدر قرار بانهاه خدمته خلال شهر من انتهاء مدة التجربة وتعتبر هذه المدة خدمة فعلية للموظف في حال تثبيته .

ب- يجوز إنهاء خدمة الموظف خلال مدة التجربة بقرار من المرجع المختص بالتعيين دون حاجة لابتداء الاسباب ولا يحق له المطالبة باي تعويض نتيجة لذلك كما لا يجوز إعادة تعيينه مرة أخرى اذا كان سوء سلوكه سبب إنهاء خدمته .

ج- يكون كل موظف يتم إعادة تعيينه في المؤسسة تحت التجربة مجدداً إذا عمل خارجها مدة تزيد على ثلاث سنوات .

المادة ١٢-أ- المؤسسة بالاتفاق مع الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية الاستعانة
بأي من موظفيها للعمل في المؤسسة خارج أوقات دوامهم الرسمي مقابل
مكافآت يحددها المجلس بناء على تنسيب المدير العام .
ب- للمدير العام تعيين عمال في المؤسسة للعمل فيها مقابل اجور يومية
ويخضعون لاحكام قانون العمل الساري المفعول .

ب- للمدير العام تعيين عمال في المؤسسة للعمل فيها مقابل اجور يومية
ويخضعون لاحكام قانون العمل الساري المفعول .

المادة ١٣-١- يتم تقييم أداء الموظفين وفق تعليمات يصدرها المجلس بناء على تنسيب المدير العام بأحد التقديرات التالية :-

- ۱- جید .
- ۲- متوسط .
- ۳- ضعیف .

٢- متوسط .

۳- ضعیف .

ب- يتم تنبيه الموظف الذي يرد عنه تقدير ضعيف الى اسباب ضعفه وبطلب اليه تحسين ادائه وتلافي تقصيره .

المادة ١٤-أ- يحدد المجلس بناء على تنسيب المدير العام في بداية كل سنة نسبة مئوية لا تتجاوز (٢٪) من مجموع الرواتب الاساسية للموظفين للسنة السابقة تخصص لزيادة رواتب من يستحقها من الموظفين على اساس ادائهم الوظيفي .

ب- يقرر المدير العام بناء على تنسيب اللجنة أسس توزيع حصيلة هذه النسبة ومقدار الزيادة التي تمنح للموظف على أن لا تتجاوز (٣٪) من راتبه الاساسي .

ج- تصرف هذه الزيادة في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من كل سنة .

د- لا يجوز ان يترتب على الزيادة السنوية تجاوز راتب الموظف الحد الاعلى الوارد في سلم درجات الوظائف في المؤسسة المنصوص عليه في هذا النظام .

المادة ١٥- للمدير العام بناء على تنسيب اللجنة منح الموظف الذي يبدي جدارة في عمله زيادة سنوية اضافية واحدة شريطة أن يكون قد ورد عنه تقريران سنويان متتاليان بدرجة جيد .

المادة ١٦- يصدر المجلس بناء على تنسيب المدير العام تعليمات يحدد بموجبها أسس وشروط ترقيع الموظف من درجة الى درجة اعلى تكون شاغرة في الملاك.

07V

المادة ١٧- يجب على الموظف تحت طائلة المسؤولية التأديبية مايلي :-

- أ- القيام بجميع واجبات الوظيفة التي يشغلها ، وتكريس جميع أوقات الدوام الرسمي للعمل المكلف به في أي وقت اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك .
- ب- التصرف بادب وكياسة مع رؤسائه وزملائه ومروسيه ومع الجمهور وان يحافظ على شرف الوظيفة وحسن سمعتها .
- ج- تنفيذ الاوامر والتوجيهات التي يصدرها رؤساؤه وتأدية واجباته بدقة ونشاط وسرعة وامانة ومراعاة التسلسل الاداري في الاتصالات الوظيفية .
- د- توخي المحافظة على مصالح الدولة وممتلكاتها واموالها وعدم التفریط باي من حقوقها وتبليغ رئيسه المباشر عن اي تجاوز او اهمال او اجراء يضر بمصلحة المؤسسة .

المادة ١٨- يحظر على الموظف تحت طائلة المسؤولية التأديبية ما يلي :-

- ١- ترك العمل أو التوقف عنه لأي سبب من الأسباب دون إذن من رئيسه .
 ب- الافشاء بأي معلومات أو إيضاحات عن المسائل التي ينبغي أن تظل سرية أو صدرت بشأن سريتها تعليمات خاصة إلا بأذن رسمي أو الاحتفاظ بأي وثيقة أو مخبرة رسمية أو صورة أو نسخة عنها .
 ج- الاشتراك في أي تظاهرات أو اضطرابات أو أي اجتماعات تهدف إلى انتقاد أعمال الحكومة أو الاشتراك بأي صورة من الصور في نشاط يهدف إلى تحقيق تلك الغايات .
 د- توزيع أي مطبوعة سياسية أو كتابة أو توقيع عرائض أو رسائل من شأنها النيل من سمعة الدولة وهبتها .

هـ- العمل محرراً في مطبوعة أو دورية أو صحيفة أو اشتراك بشكل مباشر أو غير مباشر في إدارتها أو العمل أي منها الا بموافقة من المدير العام.

- و- استغلال وظيفته وصلاحياته فيها لمنفعة أو ربح شخصي .
- ز- قبول الهدايا أو الاكراميات أو المنح ممن لهم علاقة أو ارتباط مالي بالمؤسسة .
- ح- العمل لدى أي جهة الا بموافقة من المدير العام شريطة ان يكون ذلك خارج اوقات الدوام الرسمي .

المادة ١٩- للمدير نقل أي موظف من وظيفته الى وظيفة أخرى معادلة في مستواها او نقله من مركز عمله الى مركز عمل آخر وذلك وفقا لمتطلبات العمل ومصلحة المؤسسة ، وله عند شعور اي وظيفة تكليف موظف آخر للقيام بمهامها بالإضافة الى واجبات وظيفته الاساسية .

المادة ٢٠-أ- يحدد المجلس أيام الدوام الرسمي وعدد ساعات العمل اليومية لجميع الموظفين في المؤسسة بموجب تعليمات يصدرها لهذه الغاية .

ب- للمدير العام تكليف الموظف بالعمل في المؤسسة خارج اوقات دوامها الرسمي مقابل مكافأة تحدّد أسس منحها ومقدارها بموجب تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية .

المادة ٢١- أ- يستحق المدير العام اجازة سنوية مدتها (٣٠) يوماً تمنح له بقرار من الرئيس .

07Y

المادة ٢٨-أ- على المدير العام ان يكف يد الموظف عن العمل اذا احيل الى اللجنة بصفتها مجلساً تأديبياً او الى المدعي العام او المحكمة وله ان يطلب من الجهات المختصة منع هذا الموظف من مغادرة المملكة .

ب- للموظف المكفوفة يده عن العمل الحق في ان يتقاضى ما لا يزيد على نصف راتبه وعلاواته وفقاً لما يقرره المدير العام وذلك عن كامل مدة كف يده عن العمل .

ج- اذا لم تتخذ أي اجراءات تأديبية بحق الموظف او صدر قرار بمنع محاكمته او لبتت براءته ثبتت براءة الموظف او منعت محاكمته من التهمة التي كف يده عن العمل بسببها فيستحق كامل راتبه وعلاواته عن المدة التي كف يده عن العمل فيها .

المادة ٢٩-أ- تنتهي خدمة الموظف او تعتبر منتهية في أي من الحالات التالية :-

- ١- قبول الاستقالة .
- ٢- عدم اللياقة الصحية .
- ٣- الغاء الوظيفة او التسريح .
- ٤- تخصيص راتب التقاعد والتقاعد المبكر وفقاً لاحكام قانون الضمان الاجتماعي المعمول به .
- ٥- بلوغ سن الستين وللمجلس تمديد الخدمة في هذه الحالة لمدة لا تزيد على خمس سنوات .
- ٦- الاستثناء عن الخدمة وفقاً لاحكام هذا النظام .
- ٧- فقد الجنسية .
- ٨- فقد الوظيفة .
- ٩- الوفاة .

ب- يجوز انهاء خدمة الموظف في المؤسسة بالتسريح اذا اقنع المرجع المختص بالتعيين في المؤسسة بان الموظف لم يعد قادراً على الخدمة فيها .

المادة ٣٠- يستغنى عن خدمة الموظف بقرار من المجلس في أي من الحالات التالية :-

- أ- اذا وقعت عليه عقوبة حجب الزيادة السنوية لسنتين متتاليتين .
- ب- اذا ورد عن الموظف تقريران سنويان متتاليان بتقدير ضعيف .
- ج- اذا وقعت عليه عقوبة تنزيل الراتب ثم ارتكب خلال سنتين متتاليتين أي مخالفة أخرى تستوجب معاقبته بأي من العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام .
- د- اذا فقد أحد شروط التعيين المنصوص عليها في هذا النظام .

المادة ٣١-أ- اذا انتهت خدمة الموظف لأي سبب من الاسباب المذكورة في البنود (١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) و(٧) و(٨) و(٩) من الفقرة (أ) من المادة (٢٩) من هذا النظام فيستحق مايلي:-

- ١- المبالغ المتجمعة لحسابه في صندوق الادخار .
- ٢- راتب الاجازة السنوية المستحقة حتى تاريخ انتهاء خدمته .
- ٣- مكافأة نهاية الخدمة وتدفع على أساس راتبه الشهري الاخير الخاضع للضمان الاجتماعي وذلك كما يلي :-
- راتب شهر عن كل سنة من سنوات الخدمة للموظف الذي لا تتجاوز مدة خدمته في المؤسسة خمس سنوات .

- راتب شهر ونصف الشهر عن كل سنة من سنوات الخدمة للموظف الذي تزيد مدة خدمته في المؤسسة على خمس سنوات ولا تتجاوز عشر سنوات .
- راتب شهرين عن كل سنة من سنوات الخدمة للموظف الذي تتجاوز مدة خدمته في المؤسسة عشر سنوات .
- ب- يشترط لاستحقاق الموظف الذي تقبل استقالته مكافأة نهاية الخدمة المنصوص عليها في البند (٣) من الفقرة (أ) من هذه المادة ان لا تقل مدة خدمته في المؤسسة عن خمس سنوات .
- ج- اذا انتهت خدمة الموظف بسبب الوفاة فيستحق ورثته بالاضافة الى التعويضات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة المبالغ التالية :-

- ١- راتبه عن الشهر الذي توفي فيه .
- ٢- راتبه عن شهرين آخرين .

- د- اذا انتهت خدمة الموظف في المؤسسة عن طريق الاستغناء عن الخدمة في المؤسسة فلا يستحق أي مكافأة او تعويض باستثناء المبالغ المقتطعة من رواتبه لحسابه في صندوق الادخار وارباحها .

المادة ٣٢- أ- ينشأ في المؤسسة صندوق يسمى (صندوق الادخار) يكون الاشتراك فيه الزامياً للمدير العام ولجميع موظفي المؤسسة .

- ب- تتألف في المؤسسة بقرار من المجلس بناء على تنسيب المدير العام لجنة تسمى (لجنة صندوق الادخار) تتولى الاشراف على ادارة شؤونه .
- ج- يحسم من الراتب الاساسي الشهري لكل مشترك في الصندوق (٥٪) خمسة بالمائة وتُدفع المؤسسة شهرياً ما نسبته (١٠٪) عشرة بالمائة من ذلك الراتب ويودع المبلغ المتجمع من هاتين النسبتين في حساب خاص باسم المشترك في الصندوق .

- د- يكون لاموال صندوق الادخار حساب خاص في المؤسسة وفق الاسس المقررة لهذه الغاية .

- هـ- تنظم الشؤون المتعلقة بصندوق الادخار بما في ذلك اسس استثمار امواله وادارته والاقتراض منه بمقتضى تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية .

- و- يستثنى الموظف المعار او المجاز اجازة دراسية او اجازة دون راتب من الاشتراك في صندوق الادخار طيلة مدة الاعارة او الاجازة .

المادة ٣٣- أ- تؤمن المؤسسة الرعاية الطبية للمدير العام ولجميع موظفيها وافراد عائلاتهم وللمؤسسة من اجل ذلك التعاقد مع أي مؤسسة او شركة تؤمن ذلك .

- ب- تحدد جميع الشؤون المتعلقة بالرعاية الطبية بما في ذلك نسبة مساهمة الموظف فيها بموجب تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية .

المادة ٣٤- تعقد المؤسسة على نفقتها تأميناً جماعياً لصالح موظفيها بهدف التامين عليهم ضد الحوادث الشخصية التي يتعرضون لها والتأمين على حياتهم بمبلغ يعادل خمسة امثال الراتب الاجمالي السنوي للموظف وذلك بموجب تعليمات يصدرها المجلس بناء على تنسيب المدير العام .

المادة ٣٥- تتحمل المؤسسة نفقات تركيب الهواتف ورسوم الاشتراك فيها واجور المكالمات الرسمية للمدير العام ولاي موظف تقتضي ذلك طبيعة عمله بقرار من المجلس بناء على تنسيب المدير العام .

محكمة العدل

اتفاقية بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية بلغاريا
للخدمات الجوية فيما بين وما وراء إقليميهما

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٥١٢٥) تاريخ ٢٠٠٢/١/٨ المتضمن الموافقة على الاتفاقية التي تم التوقيع عليها بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية بلغاريا للخدمات الجوية فيما بين وما وراء إقليميهما بتاريخ ٢٠٠١/٨/٢٥ بصيغتها التالية:-

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية بلغاريا (المشار إليهما بالأطراف المتعاقدة)

بما لهما أطراف في معاهدة الطيران المدني الدولية والتي فتحت للتوقيع عليها في شيكاغو في ٧ كانون أول ١٩٤٤، و

رغبة منهما في عقد اتفاقية مكمله للمعاهدة المذكورة بغرض إنشاء خدمات جوية فيما بين وما وراء إقليميهما ،

قد اتفقتا على ما يلي :-

المادة الأولى

التعريف

لأغراض هذه الاتفاقية وما لم يقتضي النص خلاف ذلك :-
أ- تعني عبارة " المعاهدة " معاهدة الطيران المدني الدولية التي فتحت للتوقيع

عليها في شيكاغو في اليوم السابع من شهر كانون أول ١٩٤٤ . وتتضمن أي ملحق لها بموجب المادة (٩٠) من تلك المعاهدة وأي تعديل للملاحق في المعاهدة بموجب المادة (٩٠ و ٩٤) طالما أن تلك الملاحق والتعديلات مطابقة من قبل الطرفين المتعاقدين .

ب- تعني عبارة " سلطات الطيران " فيما يخص حكومة المملكة الأردنية الهاشمية سلطة الطيران المدني / وزير النقل وفيما يخص حكومة جمهورية بلغاريا / إدارة الطيران المدني / وزارة النقل والاتصالات و / أو أية سلطة مخولة قانونيا لممارسة الأعمال المطبقة حاليا في هذه الاتفاقية .

ج- تعني عبارة " الإقليم " فيما يخص الدولة مساحة الأرض ، والمياه الإقليمية المتاخمة لها والأجواء التي تعلوها والواقعة تحت سيادة تلك الدولة .

د- تعني عبارة " المؤسسة المعنية " مؤسسة النقل الجوي المعنية والمخولة طبقا للمادة (٣) من الاتفاقية للحالية .

هـ- تعني عبارة " الخدمة الجوية " الخدمة الجوية التي تقوم بها طائرات لنقل الركاب ، البضائع والبريد .

و- تعني عبارات " الخدمة الجوية الدولية " " مؤسسات النقل الجوي " التوكيد لأغراض غير تجارية المعاني المحددة لها في المادة (٩٦) من المعاهدة .

ز- تعني عبارات " أجهزة الطائرات " ، " مستودعات الطائرات " ، و " قطع الغيار " المعاني المحددة لها في الملحق ٩ من المعاهدة .

ح- تعني عبارة " السعة " فيما يتعلق " بالطائرة " الحمولة المتوفرة لتلك الطائرة على الخط أو جزء منه ،

ط- تعني عبارة " السعة " فيما يتعلق " بالخدمة المنتق عليها " حمولة الطائرة المستعملة لهذه الخدمة مضروب بعدد الرحلات التي تقوم بها الطائرة خلال فترة معينة على الخط أو جزء منه .

ي- تعني عبارة " الخدمات المتفق عليها " والخطوط المحددة " المعاني المحددة لها بجدول الخدمة الجوية الدولية وبأطرق المحددة في ملحق هذه الاتفاقية .

المادة الثانية

حقوق وامتيازات مؤسسات النقل الجوي المعينة

١- يمنح كل طرف متعاقد للطرف المتعاقد الآخر الحقوق المحددة في هذه الاتفاقية لغرض إنشاء خدمات جوية على الخطوط المحددة طبقاً لملاحق هذه الاتفاقية مثل هذه الخدمات والخطوط المشار إليها فيما بعد على التوالي تعنى "الخدمات المتفق عليها" و "الخطوط الجوية المحددة".

تتمتع مؤسسة النقل الجوي المعينة من قبل كل طرف متعاقد بممارسة الحقوق التالية خلال تسييرها للخدمات الجوية :-

- أ- الطيران بدون هبوط عبر إقليم الطرف المتعاقد الآخر ،
- ب- التوقف في إقليم ذلك الطرف لأغراض غير تجارية ، و
- ج - التوقف في إقليم ذلك الطرف في نقاط على الخطوط الجوية المحددة لغرض إزال و أخذ الحركة الدولية من ركاب ، بضائع و بريد القادمة من أو المتوجهة إلى أراضي الطرف المتعاقد الآخر أو لدولة ثالثة .

٢- ليس في الفقرة (١) من هذه المادة ما يعطى لمؤسسات النقل الجوي التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين الحق في أن ينقل داخل إقليم الطرف المتعاقد الآخر ركاب ، بضائع أو بريد مقابل أجر أو تعويض إلى نقطة أخرى في إقليم ذلك الطرف المتعاقد الآخر .

المادة الثالثة

تعيين مؤسسات النقل الجوي وتصاريح التشغيل

٢- يحق لكل طرف متعاقد أن يعين كتابة من خلال سلطات الطيران المدني إلى الطرف المتعاقد الآخر مؤسسة نقل جوي أو أكثر لغرض تشغيل الخدمات المتفق عليها على الخطوط المحددة.

٢- يقوم الطرف المتعاقد الآخر عند تسلمه التعيين ، ومع مراعاة شروط الفقرتين (٤ و ٥) من هذه المادة وبدون تأخير بمنح مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعينة تصريح التشغيل لللازم .

٣- يحق لكل طرف متعاقد أن يبلغ الطرف المتعاقد الآخر خطياً بسحب تعيين مؤسسة نقل جوي وتعيين مؤسسة نقل جوي أخرى .

٤- سلطات الطيران التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين قد تطلب من مؤسسة النقل الجوي المعينة من قبل الطرف المتعاقد الآخر بأن تقتنع بأنها مؤهلة لتنفيذ الشروط المنصوص عليها في القوانين والأنظمة التي تطبقها عادة تلك السلطات وبصوره معقولة لتشغيل خدمات جوية دولية طبقاً لشروط المعاهدة .

٥- يحق لكل طرف متعاقد أن يرفض منح تصريح التشغيل المشار إليه في الفقرة (٢) من هذه المادة أو أن يفرض الشروط التي يراها ضرورية على ممارسة مؤسسة النقل الجوي المعينة للحقوق المشار إليها في المادة (٢) من الاتفاقية الحالية ، وذلك في أية حالة لا يقتنع فيها ذلك الطرف المتعاقد بأن الملكية الأساسية مع الرقابة الفعلية لتلك المؤسسة تعود للطرف المتعاقد الذي عين المؤسسة أو لرعاياه .

٦- عندما يتم تعيين مؤسسة نقل جوي وتخويلها بالعمل فإنه يمكن لها البدء بتشغيل الخدمات المتفق عليها في أي وقت ، شريطة أن تكون التعرفة الموضوعة طبقاً لأحكام المادة (١١) من الاتفاقية الحالية قد دخلت إلى حيز التنفيذ وذلك فيما يتعلق بتلك الخدمة .

٧- يحق لكل طرف متعاقد أن يعلق تصريح التشغيل أو يوقف ممارسة الحقوق المحددة في المادة (٢) من الاتفاقية الحالية لمؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعينة من قبل الطرف المتعاقد الآخر أو أن يفرض ما يراه ملائماً من الشروط لممارسة تلك الحقوق .

أ- في حالة وجود سبب للشك في الملكية الأساسية والرقابة الفعلية لتلك المؤسسة أو المؤسسات في الطرف المتعاقد الذي عين المؤسسة أو المؤسسات أو لخاص برعايا الطرف المتعاقد ، أو

محكمة العدل

- ب- في حالة فشل مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي بتطبيق القوانين والأنظمة المطبقة في إقليم الطرف المتعاقد الذي منح تلك الامتيازات ، أو
- ج- في حالة فشل مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي بالتشغيل طبقا للشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

٨- ما لم يكن التعليق الفوري أو الإيقاف أو فرض الشروط المذكورة في الفقرة (٧) من هذه المادة ضروريا لمنع وقوع مخالفات أخرى للقوانين والأنظمة ، فإن هذا الحق تجرى ممارسته فقط بعد التشاور مع الطرف المتعاقد الآخر .

المادة الرابعة

السبعة

- ١- يجب أن تكون لمؤسسات النقل الجوي التابعة للطرفين المتعاقدين فرصة عادلة ومتكافئة لتشغيل الخدمات المتفق عليها على الخطوط الجوية المحددة بين إقليميهما .
- ٢- في حالة تشغيل الخدمات المتفق عليها ، فإن مؤسسات النقل الجوي التابعة لكل من الطرفين المتعاقدين يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح مؤسسات النقل الجوي التابعة للطرف المتعاقد الآخر حتى لا تؤثر على الخدمات التي تقدمها مؤسسة النقل الجوي الأخيرة على كافة الخطوط أو على جزء من نفس الخطوط .
- ٣- إن الخدمات الجوية المقدمة من قبل مؤسسات النقل الجوي المعنية من قبل الطرفين المتعاقدين ، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الجمهور للنقل على الخطوط الجوية الممعدة وأن يكون هدفها الرئيسي تحديد عامل حمولة معقول وسعة كافية لتلبية الاحتياجات المتوقعة من ركاب ، بضائع ، و بريد التابعة من والمتوجهة إلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر الذي حين مؤسسة النقل الجوي ، وأن احتياطات نقل الركاب ، والبضائع والبريد المأهولة والمزلة في نقاط على الخطوط المحددة في أقاليم الدول غير تلك الدول التي هيئت مؤسسة النقل الجوي يجب أن تكون طبقا للمبادئ العامة للسمة والتي تتعلق به :

- ١- متطلبات النقل من وإلى إقليم الطرف المتعاقد الذي قام بتعيين مؤسسة النقل الجوي .
- ب- متطلبات النقل للمنطقة التي تمر بها مؤسسات النقل الجوي بعد الأخذ بعين الاعتبار خدمات النقل الأخرى التي تقوم بها مؤسسات النقل الجوي التابعة لدول تلك المنطقة ، و
- ج - متطلبات عمليات مؤسسة النقل الجوي .

المادة الخامسة

الموافقة على الجداول

- ١- عدد الرحلات وجداول التشغيل للخدمات المتفق عليها يجب أن تكون بناء على اتفاق مشترك بين مؤسستي أو مؤسسات النقل الجوي المعنية على أن يتم تقديمها إلى سلطات الطيران للموافقة عليها قبل ٣٠ يوما على الأقل من دخولها إلى حيز التنفيذ .
- وفي حالة عدم توصل مؤسستي أو مؤسسات النقل الجوي المعنية لمثل هذه الاتفاقية تحال هذه المسألة إلى سلطات الطيران للطرفين المتعاقدين .
- ٢- يتطلب وجود اتفاقية تجارية بين مؤسستي أو مؤسسات النقل الجوي المعنية خلال تشغيل الخدمات المتفق عليها ، ويجب أن تقدم الاتفاقية التجارية إلى سلطات الطيران المعنية للموافقة عليها .

المادة السادسة

تطبيق القوانين والأنظمة على الطائرات

- ١- إن قوانين وأنظمة أحد الطرفين المتعاقدين المتعلقة بدخول وخروج الطائرات الماملة في الملاحة الجوية الدولية من وإلى إقليمه أو بخصموص التشغيل والملاحة لتلك الطائرات خلال وجودها في إقليمه يجب أن تطبق على الطائرات التابعة لمؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، ويجب الالتزام بها من قبل هذه الطائرات عند الدخول إلى أو الخروج من وخلال وجودها في إقليم الطرف المتعاقد الأول .

٢- أن قوانين وأنظمة أحد الطرفين المتعاقدين المتعلقة بدخول وخروج الركاب ، أطقم الطائرة أو الشحن من إقليمه بما في ذلك التعليمات المتعلقة بالدخول ، التصريح ، الهجرة ، الجوازات ، الجمارك والحجر الصحي ، يجب مراعاتها مباشرة أو نيابة عن هؤلاء الركاب ، طاقم الطائرة أو الشحن من قبل مؤسسة النقل الجوي التابعة للطرف المتعاقد الآخر عند الدخول إلى أو الخروج من أو المكوث في إقليم الطرف المتعاقد الأول .

٣- على أساس مبدأ المعاملة بالمثل يجب أن لا تطلب تأشيرات الدخول ، الإقامة والخروج الخاصة بالطائرات المسيرة من قبل مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعنية من قبل الطرفين المتعاقدين ، شريطة أن يغادروا على الرحلة التالية المغادرة على طريق العودة . وبسحب ذلك أيضا في الحالات التي يضطر فيها أطقم الطائرة نتيجة تعرضها إلى خلل فني أو تعرض أطقم الطائرة لعراض صحي وطبي بحيث يبيتون في ذلك البلد على أن يغادروا على الرحلة التالية لطريق العودة .

المادة السابعة

الاعتراف بالشهادات والرخص

شهادات صلاحية الطائرات ، شهادات الأهلية ، والإجازات الصادرة أو المعتبرة ملزمة لأحد الطرفين المتعاقدين ولا تزال سارية المفعول يجب الاعتراف بها باعتبارها ملزمة للطرف المتعاقد الآخر لأغراض تشغيل الخدمات المتفق عليها .

يحفظ كل طرف متعاقد بحقه في رفض الاعتراف بشهادات الأهلية والإجازات المملوكة لرعياه أو المعتبرة ملزمة لدولة أخرى ، وذلك لأغراض الطيران فوق إقليمه .

المادة الثامنة

أمن الطيران

١- تمشيا مع الحقوق والالتزامات بمقتضى القانون الدولي ، يؤكد الطرفان المتعاقدان بأن التزاماتهما تجاه بعضهما البعض لحماية أمن الطيران المدني ضد أعمال التدخل غير المشروع تشكل جزءا مكمل لهذه الاتفاقية .

٢- على الطرفين المتعاقدين وبدون تقييد لعمومية حقوقهما والتزاماتهما بمقتضى القانون الدولي أن يتصرفا بشكل خاص وفقا لأحكام اتفاقية الجرائم وبعض الأعمال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات والموقعة في طوكيو بتاريخ ١٤ أيلول ١٩٦٣ ، واتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة في لاهاي بتاريخ ١٦ كانون أول ١٩٧٠ ، واتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني والموقعة في مونتريال بتاريخ ٢٣ أيلول ١٩٧١ ، وأية اتفاقيات جماعية تحكم أمن الطيران يرتبط بها الطرفان المتعاقدان .

٣- على الطرفين المتعاقدين أن يقدموا عند الطلب كل المساعدة الضرورية إلى كل منهما لمنع أفعال الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية ، أو أية أعمال أخرى غير مشروعة والتي ترتكب ضد سلامة هذه الطائرات ، ركابها ، أطقمها ، المطارات وتجهيزات وخدمات الملاحة الجوية ومنع أي تهديد آخر ضد أمن الطيران المدني .

٤- يجب على الطرفين المتعاقدين العمل طبقا لأحكام أمن الطيران الموضوعة من قبل منظمة الطيران المدني الدولي والمحددة في صورة ملاحق معاهدة الطيران المدني الدولية بقدر ما تكون تلك الأحكام الأمنية سارية على الطرفين المتعاقدين ، كما ويجب عليهما إلزام مستثمري للطائرات المسجلة لديهما والمستثمرين الذين يكون المركز الرئيسي لأعمالهم أو محل إقامتهم الرئيسية في إقليميهما ، وكذلك مستثمري المطارات في إقليميهما ، بأن يعملوا وفقا لأحكام أمن الطيران المدني المشار إليها .

٥- يوافق كل طرف متعاقد على أنه يجوز إلزام هؤلاء المستثمرين للطائرات لمراعاة أحكام أمن الطيران المشار إليها في الفقرة (٤) أعلاه والتي يطلبها الطرف المتعاقد الآخر .

بالنسبة للدخول إلى أو المغادرة من أو خلال العبور في إقليم ذلك الطرف المتعاقد .
وعلى كل طرف متعاقد أن يتأكد من التطبيق الفعال للإجراءات الكافية داخل إقليمه لحماية
الطائرات وأن يفتش المسافرين والطاقم والأمتعة المحمولة باليد ، البضائع ، الشحن
ومستودعات الطائرات وذلك قبل وأثناء صعود المسافرين أو تحميل البضائع .

٦- على كل طرف متعاقد أن ينظر بعين العطف لأي طلب يقدمه الطرف المتعاقد الآخر ،
لاتخاذ إجراءات أمنية خاصة في مواجهة تهديد معين .

٧- على كل طرف متعاقد أن ينظر أيضا بعين العطف لطلب الطرف المتعاقد الآخر بالدخول
في ترتيبات إدارية متبادلة تمكن سلطات الطيران لأحد الطرفين المتعاقدين بإجراء تقييم
خاص به للإجراءات الأمنية المتوفرة في إقليم الطرف المتعاقد الآخر وللتناصفة
بمستشيري الطائرات والمتعلقة بالرحلات الجوية للمتجهة إلى إقليم الطرف المتعاقد
الأول .

٨- يقوم كل طرف متعاقد عند وقوع حادث أو تهديد بحادث من حوادث الاستيلاء غير
المشروع على الطائرات المدنية أو أي فعل من الأفعال الأخرى غير المشروعة ضد
سلامة هذه الطائرات ، ركابها ، لطقمها ، المطارات أو تجهيزات وخدمات الملاحة
الجوية ، بمساعدة الطرف الآخر عن طريق التدابير اللازمة التي تستهدف الإسراع في
إنهاء الحادث أو وضع حد للتهديد به وذلك بسرعة وأمان .

٩- عندما يكون لدى طرف متعاقد أسسا معقولة للاعتقاد بأن الطرف المتعاقد الآخر قد لخل
بالحكم هذه المادة ، فإنه يحق للطرف المتعاقد الأول طلب مشاورات فورية مع الطرف
المتعاقد الآخر .

المادة التاسعة الإعفاء من الرسوم والضرائب

١- يجب أن يعني كل طرف متعاقد اعتمادا على مبدأ المعاملة بالمثل مؤسسة النقل الجوي
المعينة من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، إلى أقصى حد ممكن وفقا للقوانين الوطنية
التي فيها من قود الاستيراد ، الرسوم الجمركية ، الرسوم الضريبية ، رسوم التفتيش

وأية رسوم أو ضرائب محلية أخرى على الطائرات ، وقود الطائرات ، زيوت التشحيم ،
المعدات الفنية المستهلكة ، قطع الغيار ويشمل ذلك محركات الطائرات ، المعدات المعتادة
، مخزونات الطائرات (يشمل المشروبات الروحية ، التبغ وأية منتجات معدة للبيع
للركاب خلال الرحلة بكميات محددة) وأية مواد أخرى معدة فقط للاستعمال لأغراض
عمليات الطائرات أو الخدمات على متنها التابعة لمؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي
المعينة لذلك الطرف المتعاقد الآخر والتي تستثمر الخدمات المتفق عليها ، بالإضافة إلى
كوبونات تذاكر السفر ، بولص الشحن ، أجهزة كمبيوتر لتجهيز مكاتب مؤسسات النقل
للجوي ، وأية مطبوعات تحمل شعار المؤسسة وأية مواد دعائية توزع مجانا من قبل
تلك المؤسسة المعينة أو المؤسسات .

٢- تطبق الإعفاءات الممنوحة بموجب هذه المادة على العناصر الواردة في الفقرة (١)
من هذه المادة .

أ - المواد التي تدخل إلى أراضي أي من الطرفين المتعاقدين من قبل أو نيابة عن
مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعينة من قبل الطرف المتعاقد الآخر .

ب - المواد التي يحتفظ بها على متن الطائرات التابعة لمؤسسة أو مؤسسات النقل
الجوي المعينة من قبل أحد الطرفين المتعاقدين عند الوصول إلى أو المغادرة من
إقليم الطرف المتعاقد الآخر .

ج - المواد المحمولة داخل الطائرة التابعة لمؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعينة
من قبل أحد الطرفين المتعاقدين إلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر والمعدة للاستعمال
أثناء تشغيل الخدمات المتفق عليها ، سواء تم استعمال أو استهلاك هذه المواد كلياً
أو جزئياً داخل إقليم الطرف المتعاقد الذي يمنح تلك الإعفاءات ، شريطة عدم
التصرف بتلك المواد في إقليم ذلك الطرف المتعاقد .

٣- المعدات المعتادة والمستعملة لأغراض الطيران وكذلك المواد والمؤن التي يحتفظ بها
عادة على متن طائرات مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعينة من قبل أي طرف
متعاقد يمكن أن تفرغ في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ، فقط بموافقة سلطات الجمارك
التابعة لذلك الإقليم .

في هذه الحالة يمكن وضع هذه المعدات تحت إشراف تلك السلطات إلى أن يصادق
تصديرها أو التخلص منها طبقاً لأنظمة الجمارك .

المادة العاشرة

حركة المرور المباشرة

الركاب ، الأمتعة ، البضائع التي تمر عبر إقليم أحد الطرفين المتعاقدين وغير مغادرة لمنطقة المطار المخصصة لمثل هذا الغرض يجب أن تخضع فقط لمراقبة مبسطة جدا .
الأمتعة والبضائع التي تمر مباشرة يجب أن تعفى كذلك من رسوم الجمارك والضرائب الأخرى المشابهة .

المادة الحادية عشرة

إنشاء التعريفات

١- التعريفات المستوفاة من قبل مؤسسة النقل الجوي التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بالنقل من وإلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر يجب أن توضع بمستويات معقولة مع مراعاة جميع العوامل ذات العلاقة بما في ذلك كلفة التشغيل ، الربح المعقول وخصائص الرحلة .

٢- التعريفات المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة يجب أن يتم الموافقة عليها من قبل مؤسسات النقل الجوي المعيلة التابعة للطرفين المتعاقدين .

٣- الموافقات المشار إليها طبقاً للفقرة (٢) أعلاه حيثما أمكن يمكن التوصل إليها من خلال جهاز تثبيت التعريفات التابع لاتحاد النقل الجوي الدولي ، أو في إطار أية اتفاقية جماعية بخصوص وضع التعريفات .

٤- تقدم للتعريفات التي تم الاتفاق عليها إلى سلطات الطيران المدني للطرفين المتعاقدين للموافقة عليها على الأقل قبل (٣٠) يوماً من الموعد المقترح لتقديمها ، وفي حالات خاصة يمكن تقصير هذه المدة بعد موافقة السلطات المذكورة .

٥- إذا لم تتمكن مؤسسات النقل الجوي المعنية من الاتفاق على أي من هذه التعريفات أو إذا لم يتم تثبيتها لأية أسباب أخرى طبقاً للفقرة (٢) من هذه المادة أو إذا قام أحد الطرفين المتعاقدين خلال الـ (١٥) يوماً من مدة الـ (٣٠) يوماً المشار إليها في الفقرة (٤) من هذه المادة بإشعار الطرف المتعاقد الآخر بعدم قناعته بأي من التعريفات المتفق عليها طبقاً لأحكام الفقرة (٢) من هذه المادة ، فإنه عندئذ يتوجب على سلطات الطيران المدني للطرفين المتعاقدين ببذل مساعيها للاتفاق على التعريفات .

٦- إذا لم تتمكن سلطات الطيران من الموافقة على أي تعرفية مقدمة إليها بموجب الفقرة (٤) من هذه المادة ، أو على تحديد أي تعرفية بموجب الفقرة (٥) ، فإنه يجب حل النزاع طبقاً لشروط المادة (١٥) من هذه الاتفاقية .

٧- استناداً لنصوص الفقرة (٤) من هذه المادة ، فإنه لا يمكن لأي تعرفية أن تدخل إلى حيز التنفيذ إذا لم يتم الموافقة عليها من قبل أي طرف متعاقد .

٨- إن التعريفات الموضوعة طبقاً لأحكام هذه المادة ، يجب أن تبقى سارية المفعول حتى يتم وضع تعريفات جديدة وفقاً لأحكام هذه المادة .

المادة الثانية عشرة

تحويل فائض الإيرادات

١- يحق لمؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعيلة من قبل أحد الطرفين المتعاقدين بحرية بيع خدمات النقل الجوي في إقليم الطرف المتعاقد الآخر سواء بشكل مباشر أو عن طريق وكيل وذلك بالعملة المحلية أو بأي عملة حرة قابلة للصرف على مبدأ المعاملة بالمثل لكلا الناقلين المعنيين .

٢- تتمتع مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعينة من قبل الطرفين المتعاقدين بحرية تحويل فائض الإيرادات على النفقات المحصلة من الإقليم الذي تم فيه البيع إلى موطنها الأصلي . ويتضمن مثل هذا الصافي من التحويل إيرادات المبيعات ، التي تمت مباشرة أو عن طريق وكيل خدمات النقل الجوي ، والخدمات المساعدة الإضافية والفائدة التجارية المستحقة على مثل هذه الإيرادات أثناء إيداعها بقصد التحويل .

٣- الإيرادات والأرباح المحصلة من قبل مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي لأي طرف متعاقد في إقليم الطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق بنقل الركاب ، البضائع والبريد ، يجب أن تعفى من جميع الرسوم ، الفرائض والضرائب .

المادة الثالثة عشرة

التمثيل

١- يسمح لمؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعينة في كل طرف متعاقد ، وعلى أساس المعاملة بالمثل بالاحتفاظ في إقليم الطرف المتعاقد الآخر بممثلين عليها ، وبموظفين يعملون في المجالات التجارية ، العملياتية والفنية حسب ما تتطلبه العمليات الجوية للخدمات المتفق عليها . هؤلاء الموظفون يجب اختيارهم من مواطني أي من الطرفين وذلك حسب الضرورة .

٢- يمكن لمؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعينة تلبية متطلباتها من هؤلاء الموظفين من كوالدها أو من خلال استخدام خدمات هيئة أو شركة أو مؤسسة أو مؤسسات نقل جوي عاملة أخرى في الطرف المتعاقد الآخر تكون لها صلاحية القيام بمثل هذه الخدمات في إقليم ذلك الطرف المتعاقد .

٣- يخضع الممثلين والموظفين للقوانين والأنظمة السارية المفعول في الطرف المتعاقد الآخر ، وطبقاً لهذه القوانين والأنظمة يمنح كل طرف متعاقد حسب مبدء المعاملة بالمثل وبدون أدنى تأخير تصاريح العمل اللازمة ، تأشيرات الاستخدام أو أية وثائق مشابهة لغرض إتيان الممثلين والموظفين المشار إليهم في الفقرة (١) من هذه المادة .

المادة الرابعة عشرة

المشاورات والتعديلات

١- تتشاور بين الحين والآخر سلطات الطيران المدني لكلا الطرفين المتعاقدين فيما بينهما ويروح من التعاون الوثيق وذلك لتأكيد تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية بالشكل المناسب ومراعاة ملاحظاتها .

٢- إذا ارتأى أي من الطرفين المتعاقدين ضرورة إجراء تعديل على أي بند من هذه الاتفاقية ، فإنه يجوز له طلب إجراء مشاورات مع الطرف المتعاقد الآخر . يمكن لهذه المشاورات (والتي يمكن أن يتم التحضير لها بمحادثات بين سلطات الطيران) أن تبدأ خلال فترة (٦٠) يوماً من تاريخ الطلب ، ما لم يتفق كلا الطرفين المتعاقدين على تمديد هذه الفترة . التعديلات المتفق عليها يجب أن تدخل إلى حيز النفاذ وفقاً وتحت أحكام المادة (٢٠) لهذه الاتفاقية .

٣- التعديلات على الملحق يجب أن يتم الموافقة عليها من قبل السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين ويجب أن تدخل إلى حيز النفاذ وفقاً وتحت أحكام المادة (٢٠) لهذه الاتفاقية .

المادة الخامسة عشرة

المطابقة مع المعاهدات الجماعية

في حالة عقد أية معاهدة جماعية عامة تتعلق بالنقل الجوي ، وأصبح الطرفين المتعاقدين مرتبطين بها ، فيجب أن تعدل هذه الاتفاقية لتتطابق أحكام تلك المعاهدة .

المادة السادسة عشرة

فض الخلافات

١- إذا نشأ أي خلاف بين الطرفين المتعاقدين على تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية ، فيجب على الطرفين المتعاقدين في أول الأمر محاولة فض الخلاف بينهما بطريق المفاوضات .

٢- إذا فشل الطرفان المتعاقدان في تسوية الخلاف عن طريق المفاوضات فيمكن لهما إحالة الخلاف لاتخاذ قرار بذلك إلى شخص أو هيئة ، وإذا لم يتفقا على ذلك فيمكن إحالة الخلاف إلى هيئة تتكون من ثلاثة محكمين بناء على طلب أي طرف متعاقد . يقوم كل طرف متعاقد بتعيين محكم واحد والثالث يعين من قبل المحكمين الاثنيين ، يقوم كل طرف متعاقد بتزويج محكم خلال فترة (٦٠) يوما من تاريخ تسلم أي من الطرفين المتعاقدين إشعارا من الطرف المتعاقد الآخر بالطرق الدبلوماسية بطلب التحكيم وتعيين المحكم الثالث خلال فترة (٦٠) يوما أخرى .

وإذا فشل أي من الطرفين المتعاقدين بتعيين محكم خلال المدة المحددة ، أو إذا لم يعين المحكم الثالث في الفترة المحددة فيمكن لأي طرف متعاقد أن يطلب من رئيس المنظمة الدولية للطيران المدني بتعيين محكم أو محكمين كما تتطلبه الحاجة . في هذه الحالة يكون المحكم الثالث من رعايا دولة ثالثة ويقوم بتنفيذ مهامه كرئيس لهيئة التحكيم .

٣- يجب على الطرفين المتعاقدين الامتنثال لأي قرار يصدر طبقا للفقرة (٢) من هذه المادة .

٤- يتحمل كل طرف متعاقد للتكاليف المترتبة على المحكم الذي قام بتعيينه وأي جهاز مساعد ، ويقوم الطرفان المتعاقدان بالتساوي بحمل التكاليف الأخرى المترتبة على أنشطة هيئة التحكيم بما فيها الرئيس .

٥- فيما إذا وطالما أن أحد الطرفين المتعاقدين أو مؤسسة للنقل الجوي المعنية من قبل أي من الطرفين المتعاقدين فشلت في الامتنثال إلى القرار الصادر طبقا لهذه المادة ، فيمكن للطرف المتعاقد الآخر أن يحدد ، يعلق أو يوقف أية حقوق أو امتيازات منوطة له بمقتضى هذه الاتفاقية للطرف المتعاقد الآخر غايها أو مؤسسة أو مؤسسات للنقل الجوي المعنية التابعة لذلك الطرف المتعاقد .

المادة السابعة عشرة تبادل البيانات الإحصائية

يجب على سلطات الطيران المدني لأي طرف متعاقد أن تقوم وبناء على طلب سلطات الطيران من الطرف المتعاقد الآخر بتزويدها بالمعلومات الدورية أو غيرها من البيانات الإحصائية التي تطلبها ويصوره معقولة بقصد إعادة النظر في السعة المعروضة على الخدمات المتفق عليها من قبل مؤسسات النقل الجوي المعنية التابعة للطرفين المتعاقدين .

المادة الثامنة عشرة إنهاء الاتفاقية

١- يجب أن يكون عقد هذه الاتفاقية لمدة غير محدودة من الزمن .

٢- يحق لأي طرف متعاقد في أي وقت أن يخطر الطرف المتعاقد الآخر بقراره بإنهاء هذه الاتفاقية ، مثل هذا الإخطار يجب أن يبلغ في نفس الوقت إلى المنظمة الدولية للطيران المدني ، في مثل هذه الحالة فإن الاتفاقية تعتبر بحكم الملتزمة بعد مرور (١٢) شهرا من تاريخ تسلم الطرف المتعاقد الآخر للإخطار إلا إذا سحب هذا الإخطار بالاتفاق قبل انقضاء هذه المدة .

وفي حالة عدم الإقرار باستلام ذلك الإخطار من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، فإن ذلك يعتبر في حكم الاستلام بعد مضي (١٤) يوما من تاريخ تسلم المنظمة الدولية للطيران المدني للإخطار .

المادة التاسعة عشر تسجيل الاتفاقية لدى منظمة الطيران المدني الدولية

يجب أن تسجل هذه الاتفاقية وأية تعديلات عليها ، بما في ذلك تبادل الملكرات لدى المنظمة الدولية للطيران المدني (الأيكاو) من قبل أي من الطرفين المتعاقدين .

المادة العشرون
الدخول إلى حيز النفاذ

١- تطبق هذه الاتفاقية وملاحقها بصورة مؤقتة من تاريخ التوقيع عليها .

٢- تدخل هذه الاتفاقية إلى حيز النفاذ النهائي منذ اليوم الذي يتم فيه استلام الإشعار الثاني ، والذي من خلاله يقوم الطرفين المتعاقدين بإبلاغ بعضهم البعض بواسطة الطرق الدبلوماسية بأن المتطلبات الدستورية الخاصة بهم لدخول الاتفاقية إلى حيز النفاذ قد استكملت .

حرر في صوفيا هذا اليوم الخامس والعشرين من آب ، عام ٢٠٠١ م ، بنسخه مطابقة باللغات العربية ، البلغارية والإنجليزية ، كل للنصوص تعتبر بالتساوي معتمدة . وفي حالة ظهور أية اختلافات في التفسير فإن النص الإنجليزي هو الذي يجب أن يكون السائد .

عبد الله الخطيب
عن حكومة المملكة الأردنية
الهاشمية

عن حكومة جمهورية
بلغاريا

ملحق الطرق الجوية
الجزء الأول

١- الطرق التي ستستخدمها مؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل المملكة الأردنية الهاشمية في كلا الاتجاهين :-

نقاط مغادرته	نقاط توسط	نقطة المقصد	نقاط ما وراء
نقطة في الأردن - عمان	لارنكا، اسطنبول و/أو انقره ، أثينا	نقطة في بلغاريا/صوفيا	بوخارست، بودابست ، وارسو، برلين، موسكو، و/أو سان بطرس بيرغ ، مونتريل و/أو تورنتو، نيويورك

الجزء الثاني

٢- الطرق التي ستستخدمها مؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل جمهورية بلغاريا في كلا الاتجاهين :-

نقاط مغادرته	نقاط توسط	نقطة المقصد	نقاط ما وراء
نقطة في بلغاريا - صوفيا	لارنكا، بيروت، دمشق، أثينا ، اسطنبول	نقطة في الأردن - عمان	الكويت ، البحرين أبو ظبي ، دبي ، سراري ، الخرطوم

٣- يحق لمؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل أي من الطرفين المتعاقدين حذف أي من النقاط الواردة أعلاه على أي من أو جميع خطوطها شريطة أن تبدأ الخدمات المتعلق عليها على هذا الخط وتنتهي في إقليم ذلك الطرف المتعاقد .

٤- حقوق النقل بالحرية الخامسة من وإلى الدول الثالثة يجب الاتفاق عليها مسبقا من قبل مؤسستي النقل الجوي المعنيتين وتتم الموافقة عليها من قبل سلطات الطيران المختصة .

اتفاقية توحيد بعض قواعد النقل الجوي الدولي

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٥١٢٤) بتاريخ ٢٠٠٢/١/٨ المتضمن الموافقة على اتفاقية توحيد بعض قواعد النقل الجوي بصيغتها التالية، وتلويض سعادة السفير الأردني في كندا بالإيداع وثائق التصديق على الاتفاقية في مقر منظمة الطيران المدني الدولي في مونترال:-

ان الدول الأطراف في هذه الاتفاقية ،

أدركا منها لما قلته اتفاقية توحيد بعض قواعد النقل الجوي الدولي الموقعة في باريس في الثاني عشر من أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٢٩ - المشار إليها فيما بعد باسم "اتفاقية باريس" - والوثائق الأخرى المتصلة بها ، من أسهام كبير نحو تحقيق التوافق في أحكام قانون الجو الدولي الخاص .

وإدراكا منها للحاجة في تحديث وتوحيد اتفاقية باريس والوثائق المتصلة بها .

وإدراكا منها لأهمية حماية مصالح المستهلكين في النقل الجوي الدولي والحاجة إلى الحصول على التوضيحات المتبادل على أساس مبدأ التراضي عن الضرر .

وإذ تؤكد مجدداً أنه من المرجح فيه أن تتطور صلاحيات النقل الجوي الدولي على نحو منظم وأن تزداد حركة نقل الركاب والأمتعة والبضائع بدون عوائق ، طلباً لمبادئ وأغراض اتفاقية الطيران المدني الدولي ، المبرمة في شيكاغو في السابع من ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٤٤ .

وإقتناعاً منها بأن اتخاذ تدابير جماعية من قبل الدول لتحقيق مزيد من التوافق والتفكير لبعض القواعد التي تحكم النقل الجوي الدولي من خلال اتفاقية جديدة ، هو الوسيلة الأكثر ملاءمة لتحقيق توافر عمل بين المصالح .

قد اتفقت على ما يلي :

الفصل الأول

أحكام عامة

المادة ١ - نطاق التطبيق

(١) تسري هذه الاتفاقية على كل نقل دولي للأشخاص أو الأمتعة أو البضائع تقوم به طائرة بمخارج . وتسري أيضاً على النقل الجوي بطائرة ، الذي تقوم به مؤسسة للنقل الجوي .

(٢) لأغراض هذه الاتفاقية ، تعني عبارة "النقل الدولي" أي نقل تكون فيه نقطة المغادرة والمقصد النهائي ، وإليهما التوقف المبرم بين الأطراف ، واقعيين إما في التقيم دولتين طرفين أو في التقيم دولة واحدة طرف ، سواء كان أو لم يكن هناك انقطاع للنقل أو كان هناك نقل من طائرة إلى أخرى ، وذلك إذا كانت هناك نقطة توقف منطلق عليها في التقيم دولة أخرى ، حتى وإن لم تكن تلك الدولة طرفاً . ولا يعتبر نقلًا دوليًا لأغراض هذه الاتفاقية النقل بين نقطتين داخل التقيم دولة واحدة طرفين بدون نقطة توقف منطلق عليها داخل التقيم دولة أخرى .

(٣) لأغراض هذه الاتفاقية ، يعتبر النقل الذي يقوم به عدد من الناقلين المتكاملين نقلًا واحدًا لا يتجزأ إذا ما اعتبرته الأطراف صافية واحدة ، سواء كان الاتفاق يشمله قد أبرم في صورة عقد واحد أو سلسلة من العقود ، ولا يُلغى صلته الدولية بمجرد وجوب تلبية أحد العقود أو سلسلة منها تلبيةً كاملاً داخل التقيم نفس الدولة .

(٤) تسري هذه الاتفاقية أيضاً على النقل المتصل من عليه في الفصل الخامس ، مع مراعاة الشروط الواردة في الملحق .

المادة ٢ - النقل الذي تقوم به الدولة ونقل المواد البريدية

(١) تسري هذه الاتفاقية على النقل الذي تقوم به الدولة أو الأشخاص الاعتباريين الآخرين المخصصين للناقلين الحزام ولذا للشروط المتضمن عليها في المادة ١ .

(٢) عند نقل المواد البريدية ، يكون الناقل مسؤولاً فقط تجاه إدارة البريد المختصة طبقاً للقواعد التي تطبق على العلاقة بين الناقلين وإدارات البريد .

(٣) فيما عدا ما ورد في الفقرة (٢) من هذه المادة ، لا تسري أحكام هذه الاتفاقية على نقل المواد البريدية .

الفصل الثاني

المستندات وإجراءات الأطراف فيما يتعلق

بنقل الركاب والأمتعة والبضائع

المادة ٣ - الركاب والأمتعة

(١) في حالة نقل الركاب ، يتعين تسليم مستند نقل فردي أو جماعي يتضمن ما يلي :

(أ) بيان نقطتي المغادرة والمقصد النهائي ،

(ب) بيان نقطة واحدة على الأقل من نقاط التوقف ، إذا كانت نقطة المغادرة والمقصد النهائي والفرعين في التقيم دولة طرف واحدة وذلك إذا كانت هناك نقطة توقف أو نقاط توقف منطلق عليها والدة في التقيم دولة أخرى .

(٢) يجوز الاستعانة عن تسليم مستند النقل المشار إليه في الفقرة (١) بأي وسيلة أخرى لتسجيل بها المعلومات المذكورة في تلك الفقرة ، وإذا استخدمت مثل هذه الوسيلة الأخرى ، فعلى الناقل أن يعرض على الركاب تسليمه بولسا كتابيا بالمعلومات المسجلة بهذه الوسيلة .

(٣) على الناقل أن يسلم الركاب بطلقة تعريف عن كل قطعة من الأمتعة المسجلة .

- (١) يعطى فرائد اشعارا كتابيا يحدد بأنه في الحالات التي تنطبق عليها هذه الاتفاقية تحكم وقد تحد من مسؤولية الناقلين عن لرقاة أو الإصابة ، وعن تلك الأمتعة أو ضياعها أو تعييبها ، وعن التأخير .
- (٥) ان عدم الالتزام بالحكم المقررات السابقة لا يؤثر على وجود أو على صحة عقد النقل ، الذي يظل مع ذلك خاضعا للقواعد هذه الاتفاقية بما فيها القواعد المتعلقة بتحديد المسؤولية .

المادة ٤ - البضائع

- (١) في حالة نقل البضائع ، يتعين تسليم وثيقة شحن جوي .
- (٢) يجوز الاستعانة عن تسليم وثيقة الشحن الجوي بأي وسيلة أخرى تتضمن المعلومات المتعلقة بالنقل المطلوب القيام به . وفي حالة استخدام مثل هذه الوسائل الأخرى ، فعلى الناقل أن يسلم المرسل ، بناء على طلب هذا الأخير ، إيصال بضاعة يسمح بالتحقق على الإرسالية والإطلاع على المعلومات المسجلة بتلك الوسائل الأخرى .

المادة ٥ - محتويات وثيقة الشحن الجوي أو إيصال البضائع

تتضمن وثيقة الشحن الجوي أو إيصال البضائع ما يلي :

- (أ) بيان لقطبي المغادرة والمقصد النهائي .
- (ب) بيان نقطة واحدة على الأقل من نقاط التوقف ، إذا كانت نقطة المغادرة والمقصد النهائي والقطبين في إقليم دولة واحدة طرف وذلك إذا كانت هناك نقطة توقف أو نقاط توقف متتالية عليها واقعة في إقليم دولة أخرى .
- (ج) بيان وزن الإرسالية .

المادة ٦ - الوثيقة المتعلقة بطبيعة البضائع

يجوز إلزام المرسل ، إذا اقتضت الضرورة أن يتخذ بإجراءات الجمركة والشرطة والمسلطات العمدة الأخرى ، بتقديم وثيقة تبين طبيعة البضائع . ولا ينشأ هذا الحكم على الناقل أي واجب أو التزام أو مسؤولية نتيجة عنه .

المادة ٧ - وصف وثيقة الشحن الجوي

- (١) يقوم المرسل بتحرير وثيقة الشحن الجوي من ثلاث نسخ أصلية .
- (٢) تهر السسخ الأولى بعبارة : " للناقل " ويوقع عليها المرسل . وتهر السسخ الثانية بعبارة : " للمرسل إليه " ويوقع عليها كل من المرسل والناقل . ويوقع الناقل على السسخ الثالثة ويسلمها إلى المرسل بعد قبول البضائع .
- (٣) يجوز أن يكون توقيع الناقل وتوقيع المرسل مطبوعين أو أن يستعاض عنهما بختم .
- (٤) إذا قام الناقل بتحرير وثيقة الشحن الجوي بناء على طلب المرسل ، فيعتبر الناقل متصرفا نيابة عن المرسل ، وما لم يتم القبول على خلاف ذلك .

المادة ٨ - المستندات المتعلقة بالطرود المتعددة

في حالة تعدد الطرود :

- (أ) للناقل البضائع الحق في أن يطلب المرسل بتحرير وثائق شحن جوي منفصلة .
- (ب) للمرسل الحق في أن يطلب الناقل بتسليم إيصالات بضائع منفصلة عند استخدام الوسائل الأخرى المشار إليها في الفقرة (٢) من المادة ٤ .

المادة ٩ - عدم الالتزام بالأحكام المتعلقة بالمستندات المطلوبة

ان عدم الالتزام بأحكام المواد من ٤ إلى ٨ ، لا يؤثر على وجود أو على صحة عقد النقل ، الذي يظل مع ذلك خاضعا للقواعد هذه الاتفاقية بما فيها القواعد المتعلقة بتحديد المسؤولية .

المادة ١٠ - المسؤولية عن البيانات الواردة في المستندات

- (١) يكون المرسل مسؤولا عن صحة البيانات والقرارات المتعلقة بالبضائع ، المدونة من قبله أو نيابة عنه في وثيقة الشحن الجوي أو الملزمة منه أو نيابة عنه للناقل لتدوينها في إيصال البضائع أو لأراجها لسي التسجيلات القلمية بالوسائل الأخرى المشار إليها في الفقرة (٢) من المادة ٤ . وتطبق هذه الأحكام أيضا عندما يكون نفس الشخص الذي يتولى عن المرسل وكولا للناقل أيضا .
- (٢) يقوم المرسل بتعويض الناقل عن جميع الأضرار التي تلحق به أو بأي شخص آخر يكون الناقل مسؤولا تجاهه ، بسبب ما قلته أو قدم نيابة عنه من بيانات والقرارات غير سليمة أو غير صحيحة أو غير كاملة .
- (٣) مع مراعاة أحكام الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة ، يتحمل الناقل المسؤولية عن جميع الأضرار التي تلحق بالمرسل أو بأي شخص آخر يكون المرسل مسؤولا تجاهه ، بسبب ما دوله الناقل أو ما دون نيابة عنه من بيانات والقرارات غير سليمة أو غير صحيحة أو غير كاملة في إيصال البضائع أو في التسجيلات القلمية بالوسائل الأخرى المشار إليها في الفقرة (٢) من المادة ٤ .

المادة ١١ - حجية المستندات

- (١) تعتبر وثيقة الشحن الجوي أو إيصال البضائع دليلا على إبرام العقد واستلام البضائع وشروط النقل المذكورة ليهما ، ما لم يثبت خلاف ذلك .
- (٢) تكون البيانات المدونة في وثيقة الشحن الجوي أو في إيصال البضائع بشأن وزن البضائع وأبعادها وتغليفها ، وكذلك البيانات المتعلقة بعدد الطرود ، دليلا وحجج به ما لم يثبت خلاف ذلك . أما البيانات المتعلقة بكمية البضائع وحججها وحالتها فلا تكون لها الحجية ضد الناقل ، إلا بقدر ما يكون الناقل قد تحقق منها في حضور المرسل ، وأثبت ذلك في وثيقة الشحن الجوي أو في إيصال البضائع ، أو بقدر ما تكون البيانات متعلقة بالحالة الظاهرة للبضائع .

المادة ١٢ - حق التصرف بالبضائع

(١) يحق للمرسل أن يتصرف بالبضائع ، وذلك إما بسحبها من مطار المغادرة أو مطار المقصد النهائي ، أو بحجزها أثناء الرحلة عند أي هبوط للطائرة ، أو بالمطالبة بتسليمها في مكان المقصد النهائي أو أثناء الرحلة إلى شخص آخر غير المرسل إليه المعين أصلاً ، أو بالمطالبة بإعادتها إلى مطار المغادرة ، بشرط قيامه بتفويض وكالة الالتزامات الناشئة عن عقد النقل . ويجب ألا يمارس المرسل حق التصرف هذا على نحو يعرّض بالضرر على الناقل أو المرسلين الآخرين ، ويجب عليه أن يتحمل أي مصاريف تترتب على ممارسة هذا الحق .

(٢) على الناقل ، عند استعانة بتفويض تعليمات المرسل ، أن يخطر بذلك فوراً .

(٣) إذا لزم الناقل تعليمات المرسل بالتصرف بالبضائع ، دون المطالبة بتفويض نسخة وثيقة الشحن الجوي أو إيصال البضائع المسلم إلى المرسل ، فإن الناقل يكون مسؤولاً عن أي ضرر قد يلحق من جراء ذلك بأي شخص تكون بحوزته بصفة قانونية وثيقة الشحن الجوي أو إيصال البضائع ، وذلك مع عدم الإخلال بحق الناقل في الرجوع على المرسل .

(٤) ينتهي حق المرسل اعتباراً من اللحظة التي يبدأ فيها حق المرسل إليه وفقاً للمادة ١٣ . غير أنه إذا رفض المرسل إليه تسليم البضائع أو تأخر الاتصال به ، فإن المرسل يسترد حقه في التصرف .

المادة ١٣ - تسليم البضائع

(١) ما لم يكن المرسل قد مارس الحق الذي يستمدّه من المادة ١٢ ، يحق للمرسل إليه ، عند وصول البضائع إلى نقطة المقصد ، أن يطلب الناقل بتسليمه البضائع ، إذا ما قام بدفع التكاليف المستحقة وبتفويض شروط الناقل .

(٢) على الناقل أن يخطر المرسل إليه بمجرد وصول البضائع ، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك .

(٣) إذا أقر الناقل بضائع البضائع ، أو إذا لم تكن البضائع قد وصلت بعد انقضاء سبعة أيام على التاريخ الذي كان يجب أن تصل فيه ، يحق للمرسل إليه بأن يطلب الناقل بالمعقود الثلاثة من عقد النقل .

المادة ١٤ - مطالبة المرسل والمرسل إليه بحقوقهما

للمرسل والمرسل إليه أن يطلب كل منهما باسمه الخاص بجميع الحقوق المخولة لهما على التوالي بموجب المادتين ١٢ و ١٣ ، سواء كان ذلك لمصلحة ذاتية أو لمصلحة الغير ، وذلك بشرط تنفيذ الالتزامات التي يلزمها عقد النقل .

المادة ١٥ - العلاقة بين المرسل والمرسل إليه أو العلاقات المتبادلة بين الغير

(١) لا يترتب على تطبيق المواد ١٢ و ١٣ و ١٤ أي مساس بالعلاقات القائمة بين المرسل والمرسل إليه ، أو بالعلاقات المتبادلة بين الغير الذين يستندون حقوقهم إما من المرسل وإما من المرسل إليه .

(٢) كل اتفاق يتعارض مع أحكام المواد ١٢ و ١٣ و ١٤ ، يجب النص عليه صراحة في وثيقة الشحن الجوي أو في إيصال البضائع .

المادة ١٦ - إجراءات الجمارك أو الشرطة أو السلطات العامة الأخرى

(١) على المرسل أن يقدم المعلومات والوثائق الضرورية لإتمام إجراءات الجمارك والشرطة وأي سلطات عامة أخرى قبل تسليم البضائع إلى المرسل إليه . ويكون المرسل مسؤولاً في مواجهة الناقل عن أي ضرر يلحق من عدم وجود هذه المعلومات أو الوثائق أو عدم كفايتها أو عدم صحتها . وذلك ما لم يكن الضرر عائداً لخطأ الناقل أو تابعه أو وكلاءه .

(٢) إن الناقل غير ملزم بالثبوت من صحة أو كفاية هذه المعلومات أو الوثائق .

الفصل الثالث

مسؤولية الناقل ومدى التعويض عن الضرر

المادة ١٧ - وفاة الركاب أو إصابته - الضرر الناتج بالأمتعة

(١) يكون الناقل مسؤولاً عن الضرر الذي يلحق في حالة وفاة الركاب أو تعرضه لإصابة جسدية ، بشرط أن تكون الحادثة التي سببت الوفاة أو الإصابة قد وقعت لخطأ على متن الطائرة أو أثناء أي عملية من عمليات صعود الركاب أو الهبوط .

(٢) يكون الناقل مسؤولاً عن الضرر الذي يلحق في حالة تلف الأمتعة المسجلة أو ضياعها أو تعييبها ، بشرط أن يكون الحادث الذي سبب التلف أو الضياع أو التعييب قد وقع لخطأ على متن الطائرة أو أثناء أي فترة عثرت فيها الأمتعة المسجلة لدى حراسة الناقل . غير أنه إذا كان الضرر ناجماً ويكثر ما يكون ناجماً عن خلل كامن في الأمتعة أو عن تعييبها أو عن صيب ذاتي فيها ، فلا يكون الناقل مسؤولاً . وفي حالة الأمتعة غير المسجلة ، بما في ذلك الأمتعة الشخصية ، يكون الناقل مسؤولاً إذا كان الضرر ناتجاً عن خطئه أو خطأ تابعه أو وكلاءه .

(٣) إذا أقر الناقل بضائع الأمتعة المسجلة ، أو إذا لم تصل الأمتعة المسجلة خلال واحد وعشرين يوماً من التاريخ الذي كان يجب وصولها فيه ، يحق للراكب ممارسة الحقوق الناشئة عن عقد النقل في مواجهة الناقل .

(٤) ما لم ينص على خلاف ذلك ، تعني عبارة "الأمتعة" في هذه الاتفاقية كلا من الأمتعة المسجلة والأمتعة غير المسجلة .

المادة ١٨ - الضرر الناتج بالبضائع

(١) يكون الناقل مسؤولاً عن الضرر الذي يلحق في حالة تلف البضائع أو ضياعها أو تعييبها بشرط أن يكون الحادث الذي لحق الضرر على هذا النحو قد وقع لخطأ خلال النقل الجوي .

(٢) غير أن الناقل لا يكون مسؤولاً إذا أثبت ويكثر ما يثبت أن تلف البضائع أو ضياعها أو تعييبها قد نتج عن سبب أو أكثر من الأسباب التالية :

- (أ) وجود خلل كامن في تلك البضائع أو بسبب توحيدها أو وجود عيب ذاتي فيها .
 (ب) سوء نظافة البضائع من جانب شخص غير الناقل أو تابعه أو وكلاءه .
 (ج) صل من أصل الحرب أو ازراع مسلح .
 (د) إجراءات التخليتها السلطة العمومية بشأن دخول البضائع أو خروجها أو عبورها .

(٢) في مفهوم الفقرة (١) من هذه المادة ، يشمل الناقل الجوي المدة التي تكون خلالها البضائع في حراسة الناقل .

(٣) لا تشمل مدة الناقل الجوي أي نقل بري أو نقل بحري أو نقل في مجاز مائية خارج المطار . غير أنه إذا حدث مثل هذا الناقل تنويهاً بعد نقل جوي بفرض التحصيل أو التسليم أو الناقل من مركبة إلى أخرى ، فيفترض أن الضرر قد نجم عن حدث وقع أثناء النقل الجوي ، ما لم يتم الدليل على عكس ذلك . وإذا قام الناقل ، بدون موافقة المرسل ، باستبدال واسطة النقل بواسطة نقل آخر ، فيما يتعلق بالناقل كليا أو جزائيا الذي يتناوله الاتفاق بين الأطراف باعتباره لسلا جويًا ، فإن الناقل وبذلك الوسطة الأخرى يعتبر أنه تم ضمن مدة الناقل الجوي .

المادة ١٩ - لتأخير

يكون الناقل مسؤولاً عن الضرر الذي ينشأ عن التأخير في نقل الركاب أو البضائع أو الأمتعة أو البضائع بطريق الجو . غير أن الناقل لا يكون مسؤولاً عن الضرر الذي ينشأ عن التأخير إذا ثبت أنه اتخذ هو وتابعوه ووكلاءه كافة التدابير المعقولة اللازمة لتفادي الضرر أو أنه استعمل طرية أو طريقتهم تفاد مثل هذه التدابير .

المادة ٢٠ - الإعطاء من المسؤولية

إذا ثبت للناقل أن الضرر قد نجم عن ، أو أسهم في حدوثه ، إهمال أو خطأ في امتناع شخص من المطالب بالتعويض ، أو الشخص الذي يستند منه حوافه ، وعلى الناقل كليا أو جزائيا من مسؤوليته تجاه المطالب بقدر ما يكون هذا الإهمال أو الخطأ أو الامتناع قد سبب الضرر أو أسهم في حدوثه . وإذا تقدم بطلب التعويض عن وفاة الركاب أو إصابته لشخص آخر غير الركاب ، وعلى الناقل كذلك كليا أو جزائيا من مسؤوليته بقدر ما يثبت أن حدوث الضرر أو الإسهام في حدوثه قد حصل نتيجة إهمال أو خطأ أو امتناع هذا الركاب . وتطبق هذه المادة على جميع أحكام المسؤولية في هذه الاتفاقية ، بما في ذلك الفقرة (١) من المادة ٢١ .

المادة ٢١ - التعويض في حالة وفاة الركاب أو إصابته

- (١) فيما يتعلق بالأضرار المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة ١٧ والتي لا تتجاوز قيمتها ١٠٠.٠٠٠ وحدة حقوق سحب خاصة عن كل ركاب ، لا يجوز للناقل أن يلقى مسؤوليته أو أن يحد منها .
 (٢) فيما يتعلق بالأضرار المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة ١٧ والتي تتجاوز قيمتها ١٠٠.٠٠٠ وحدة حقوق سحب خاصة عن كل ركاب ، لا يكون الناقل مسؤولاً إذا ثبت ما يلي :

- (أ) أن هذا الضرر لم ينشأ عن الإهمال أو الخطأ أو الامتناع من جانب الناقل أو تابعه أو وكلاءه ،
 (ب) أو أن هذا الضرر نشأ فقط عن الإهمال أو الخطأ أو الامتناع من جانب الغير .

المادة ٢٢ - حدود المسؤولية فيما يتعلق بالتأخير والأمتعة والبضائع

(١) في حالة الضرر الناتج عن التأخير في نقل الركاب كما هو مبين في المادة ١٩ ، تكون مسؤولية الناقل محدودة بمبلغ ١٥٠ وحدة حقوق سحب خاصة عن كل ركاب .

(٢) عند نقل الأمتعة ، تكون مسؤولية الناقل في حالة تلفها أو ضياعها أو تعيبها أو تأخيرها ، محدودة بمبلغ ١٠٠٠ وحدة حقوق سحب خاصة عن كل ركاب ما لم يتم الركاب ، عند تسليم الأمتعة المسجلة في الناقل ، بتقديم بيان خاص يوضح فيه مصلحة في تسليمها عند لحظة المقصد ، ويبلغ مبلغ إضافي إذا اقتضى الأمر ذلك . وفي هذه الحالة ، يكون الناقل ملزماً بمبلغ مبلغ لا يتجاوز المبلغ المعين ، إلا إذا ثبت أن هذا المبلغ يفي بمصلحة الركاب الفطرية في استلام الأمتعة عند لحظة المقصد .

(٣) عند نقل البضائع ، تكون مسؤولية الناقل في حالة تلفها أو ضياعها أو تعيبها أو تأخيرها ، محدودة بمبلغ ١٧ وحدة حقوق سحب خاصة عن كل كيلوغرام ، ما لم يتم المرسل ، عند تسليم الطرد إلى الناقل ، بتقديم بيان خاص يوضح فيه مصلحة في تسليمها عند لحظة المقصد ، ويبلغ مبلغ إضافي إذا اقتضى الأمر ذلك . وفي هذه الحالة ، يكون الناقل ملزماً بمبلغ مبلغ لا يتجاوز المبلغ المعين ، إلا إذا ثبت أن هذا المبلغ يفي بمصلحة المرسل الفطرية في استلام الطرد عند لحظة المقصد .

(٤) في حالة تلف أو ضياع أو تعيب أو تأخير جزء من البضائع أو أي شيء مما تتضمنه ، يكون الوزن الكلي للطرد أو الطرود المتعلق بها الأمر هو وحده المعول عليه لتحديد حد مسؤولية الناقل . غير أنه ، إذا كان التلف أو الضياع أو التعيب أو التأخير الذي يلحق بجزء من البضائع أو بأي شيء مما تتضمنه ، أمراً يؤثر على قيمة طرود أخرى تغطيها وتكون الشحن الجوي ذاتها ، أو الاتصال ذاته أو ، في حالة عدم إصدارها ، البيانات المسجلة بالوسائل الأخرى المشار إليها في الفقرة (٢) من المادة ٤ ، فإن الوزن الكلي لهذا الطرد أو الطرود يجب أن يؤخذ في الاعتبار أيضا عند تعيين حد المسؤولية .

(٥) لا تسري الأحكام الواردة أعلاه في الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة ، إذا ثبت أن الضرر قد نتج عن إهمال أو امتناع من جانب الناقل أو تابعه أو وكلاءه ، بقصد إحداث ضرر أو بعمالة مفروقة بأمره أن ضرراً سيلاحق من تلكه في الناقل . ويشترط أيضا ، في حالة وقوع الفعل أو الامتناع من أحد التابعين أو الوكلاء ، إثبات أن هذا الفعل أو التخليع كان يصرف في نطاق ممارسته لوظيفته .

(١) أن الحدود المقررة في المادة ٢١ وفي هذه المادة ، لا تمنع المحكمة من أن تقضي - بالإضافة إلى ذلك - وبما لا يتجاوزها ، بمبلغ يوزن كل أو بعض تكاليف الدعوى والمخلفات التقاضي الأخرى التي تكبدها المدعي ، بما فيها الفوائد . ولا يشترط حكم هذا النص إذا كان مبلغ التعويض المحكوم به ، ما عدا تكاليف الدعوى والمخلفات التقاضي الأخرى ، لا يزيد عن المبلغ الذي عرضه الناقل كتابيا على المدعي ، خلال مدة ستة أشهر من تاريخ الحدث الذي سبب الضرر ، أو قبل رفع الدعوى إذا رفعت في تاريخ لاحق لتلك المدة .

المادة ٢٣ - تحويل الوحدات النقدية

(١) ان المبالغ المدبنة في شكل وحدات حقوق السحب الخاصة في هذه الاتفاقية تشير الى وحدة حقوق السحب الخاصة حسب تعريف صندوق النقد الدولي . ويتم تحويل هذه المبالغ الى العملات الوطنية ، عند التفاوض ، ولغا القيمة تلك العملات مقومة بوحدات حقوق السحب الخاصة يوم صدور الحكم . وتخصب قيمة العملة الوطنية لدولة طرف عضو في صندوق النقد الدولي مقومة بوحدات حقوق السحب الخاصة ، ولغا لطريقة التحويل التي يطبقها صندوق النقد الدولي بالنسبة لعملياته وعملياته المالية يوم صدور الحكم . وتخصب قيمة العملة الوطنية بوحدات حقوق السحب الخاصة لدولة طرف ليست عضوا في صندوق النقد الدولي ، ولغا للطريقة التي تحددها هذه الدولة .

(٢) غير ان الدول التي ليست اعضاء في صندوق النقد الدولي والتي لا تسمح قوانينها بتطبيق أحكام الفقرة (١) من هذه المادة يجوز لها ، عند التصديق أو الانضمام أو في أي وقت لاحق ، أن تعلن أن مسؤوليتها لتحويل المبالغ عليها في المادة ٢١ محدودة بمبلغ ١ ٥٠٠ ٠٠٠ وحدة نقدية عن كل راكب ، عند التفاوض داخل إقليمها ، وبمبلغ ٦٢ ٥٠٠ وحدة نقدية عن كل راكب بالنسبة للفترة (١) من المادة ٢٢ ، وبمبلغ ١٥ ٠٠٠ وحدة نقدية عن كل راكب بالنسبة للفترة (٢) من المادة ٢٢ ، وبمبلغ ٢٥٠ وحدة نقدية عن كل كيلوغرام بالنسبة للفترة (٣) من المادة ٢٢ . وهذه الوحدة النقدية تعادل خمسة وسبعين ملجراما ولصفا من الذهب بنسبة ثلث ثلث تسعتمائة في الألف . ويجوز تحويل هذه المبالغ الى العملة الوطنية المعطية بأرقام مجبورة الكسور . ويتم تحويل هذه المبالغ الى العملة الوطنية طبقا لقانون الدولة المعطية .

(٣) يجب اجراء السحب المذكور في الجملة الأخيرة من الفقرة (١) من هذه المادة وأساليب التحويل المذكور في الفقرة (٢) من هذه المادة بطريقة تعبر الى أبعد حد ممكن بالعملة الوطنية للدولة نظرا عن نفس القيمة الحقيقية للمبالغ الواردة في المادتين ٢١ و ٢٢ ، التي تلجم عن تطبيق الجمل الثلاث الأولى من الفقرة (١) من هذه المادة . ويجب على الدول الأطراف أن تبلغ جهة الإيداع بطريقة السحب طبقا للفترة (١) من هذه المادة ، أو بنتيجة التحويل المنصوص عليه في الفقرة (٢) من هذه المادة حسب الحالة ، وذلك عند ايداع وثيقة التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام لهذه الاتفاقية وعند اجراء أي تغيير في طريقة السحب أو لتكج .

المادة ٢٤ - مراجعة حدود المسؤولية

(١) دون الاخل بأحكام المادة ٢٥ من هذه الاتفاقية ومع مراعاة الفقرة (٢) أعلاه ، يجب مراجعة حدود المسؤولية المحددة في المواد ٢١ و ٢٢ و ٢٣ من جانب جهة الإيداع مرة كل خمس سنوات ، على أن تتم أول مراجعة في نهاية السنة الخامسة بعد تاريخ سريان هذه الاتفاقية ، أو إذا لم تصر الاتفاقية خلال خمس سنوات من تاريخ فتح باب التوقيع عليها ، خلال السنة الأولى لسريانها ، مع استخدام عامل تضخم مطابق لمعدل التضخم المتراكم منذ المراجعة السابقة ، أو في المرة الأولى منذ تاريخ سريان الاتفاقية . ويجب أن يكون مقاس معدل التضخم المستخدم في تحديد عامل التضخم هو المتوسط المرجح للمعدلات السنوية للزيادة أو النقصان في الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الدول التي تشكل صلاتها وحدة حقوق السحب الخاصة المذكورة في الفقرة (١) من المادة ٢٣ .

(٢) إذا تبين من المراجعة المشار إليها في الفقرة السابقة أن عامل التضخم قد تجاوز ١٠ في المائة ، فعلى جهة الإيداع أن تخطر الدول الأطراف بتعديل حدود المسؤولية . ويصبح هذا التعديل ساريا بعد ستة أشهر من تاريخ إبلاغه للدول الأطراف . وإذا سجلت أغلبية من الدول الأطراف عدم موافقتها ، في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ الاخطار ، لا يسرى التعديل ، وتحتل جهة الإيداع الأمر الى اجتماع الدول الأطراف . وعلى جهة الإيداع أن تخطر فوراً جميع الدول الأطراف بمرسبان أي تعديل .

(٣) بالرغم من نص الفقرة (١) من هذه المادة ، يطبق الاجراء المشار اليه في الفقرة (٢) من هذه المادة ، لسي أي وقت ، بشرط أن تعرب ثلاث الدول الأطراف عن رغبها في ذلك وبشرط أن يكون عامل التضخم المشار اليه في الفقرة (١) قد تجاوز ٣٠ في المائة منذ المراجعة السابقة أو منذ تاريخ سريان هذه الاتفاقية إذا لم يحدث تعديل سابق . ويجوز المراجعة اللاحقة باتباع الاجراء المذكور في الفقرة (١) من هذه المادة مرة كل خمس سنوات ابتداء من نهاية السنة الخامسة بعد تاريخ المراجعة بموجب الفقرة الحالية .

المادة ٢٥ - اشتراط حدود المسؤولية

يجوز للتقل أن يشترط خضوع عقد التقل لحدود مسؤولية أعلى من الحدود المنصوص عليها في هذه الاتفاقية أو أنه لا يخضع لأي حدود المسؤولية .

المادة ٢٦ - بطلان الأحكام التعاقدية

كل بلد يهدف الى اعطاء التقل من مسؤوليته أو الى وضع حد أدنى من الحد المعين في هذه الاتفاقية يكون بطلا ولاغيا ، ولكن بطلان هذا البلد لا يترتب عليه بطلان العقد بأكمله ، الذي يظل خاضعا لأحكام هذه الاتفاقية .

المادة ٢٧ - حرية التعاقد

ليس في هذه الاتفاقية ما يمنع التقل من رفض إبرام أي عقد للتقل ، أو من التقل عن أي أسباب دفاع مخصصة بموجب الاتفاقية ، أو من وضع شروط لا تتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية .

المادة ٢٨ - المعلومات المسبقة

في حالة حوادث الطائرات التي ينتج عنها وفاة راكب أو إصابته ، على التقل أن يبلغ دون إبطاء ، إذا كان ملزما بموجب قانونه الوطني ، مبلغ مسبقا الى الشخص الطبيعي أو الأشخاص الطبيعيين الذين يحق لهم أن يطالبوا بالتعويض لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية المعالجة . ولا تشكل هذه المبالغ اعترافا بالمسؤولية ويجوز حسمها من أي مبالغ يتلقها التقل كتعويض في وقت لاحق .

المادة ٢٩ - أساس المطالبات

في حالة نقل الركاب والأمتعة والبضائع ، لا يجوز رفع أي دعوى للتعويض ، مهما كان ملزما ، سواء بمقتضى هذه الاتفاقية أو بناء على عقد أو بسبب عمل غير مشروع أو لأي سبب آخر ، الا ولغا الشروط وحدود المسؤولية المقررة في هذه الاتفاقية ، دون المساس بمسألة تحديد الأشخاص الذين لهم حق المقاضاة وبحقوق كل منهم . ولا يمكن المطالبة قسري أي دعوى كهذه بأي تعويضات جزائية أو ردية أو أي تعويضات تخرج عن نطاق التعويض عن الضرر .

المادة ٣٠ - التابعون والوكلاء - مجموع المطالبات

- (١) إذا رفعت دعوى على تابع أو وكيل للنقل بسبب ضرر مشار إليه في هذه الاتفاقية ، فلهذا التابع أو الوكيل ، إذا ما أثبت أنه تصرف في نطاق ممارسته لوظيفته ، الحق في الاستفادة من شروط وحدود المسؤولية التي يحق للناسك ذاته الاستناد إليها بملئى هذه الاتفاقية .
- (٢) يجب ألا يتجاوز مجموع التعويضات التي يمكن الحصول عليها في هذه الحالة من النقل وتابعيه ووكلائه الحدود المشار إليها .
- (٣) فيما عدا ما يتعلق بالنقل والبضائع ، لا تسري أحكام الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة إذا ثبت أن الضرر قد نتج عن فعل أو امتناع من قبل التابع أو الوكيل بقصد إحداث ضرر ، أو برصولة مقرونة بدارك أن ضررا سيحدث عن ذلك في الغالب .

المادة ٣١ - آجال الاحتجاج

- (١) يعتبر تسليم الرسل إليه الأمتعة المسجلة أو البضائع دون احتجاج ، ما لم يثبت العكس ، قرينة على أنها سلمت في حالة جيدة وولغا لمستلذ النقل أو المعلومات المحددة في الوسائل الأخرى المشار إليها في الفقرة (٢) من المادة ٣ ، وفي الفقرة (٢) من المادة ٤ .
- (٢) في حالة التعيب ، يجب على الرسل إليه أن يوجه احتجاجا إلى النقل فور اكتشاف التعيب ، وعلى الأكثر ، خلال سبعة أيام بالنسبة للأمتعة المسجلة وأربعة عشر يوما بالنسبة للبضائع ، اعتبارا من تاريخ تسلمها . وفي حالة التأخير ، يجب عليه تقديم الاحتجاج خلال واحد وعشرين يوما على الأكثر من التاريخ الذي تكون فيه الأمتعة أو البضائع قد وضعت تحت تصرفه .
- (٣) يجب أن يقدم كل احتجاج كتابيا ويصل إلى رسل في غضون المواعيد المحددة آنفا لهذا الاحتجاج .
- (٤) إذا لم يقدم الاحتجاج خلال الآجال المحددة آنفا ، فلا تقبل أي دعوى ضد النقل إلا في حالة النقص من جانبه .

المادة ٣٢ - وفاة الشخص المسؤول

في حالة وفاة الشخص الذي تقع عليه المسؤولية ، يجوز أن تقدم دعوى التعويض ، وفقا لأحكام هذه الاتفاقية ، ضد أصحاب الحقوق الشرعيين في تركته .

المادة ٣٣ - الاختصاص القضائي

- (١) تقدم دعوى التعويض ، ولغا اختيار المدعي ، في إقليم إحدى الدول الأطراف ، أما أمام محكمة محل إقامة الناقل ، أو أمام محكمة مركز أعماله الرئيسي ، أو أمام محكمة المكان الذي لديه فيه مركز أعمال تم بواسطته إبرام العقد ، أو أمام محكمة مكان لفظة المقصد .
- (٢) فيما يتعلق بالضرر الناتج عن وفاة الراكب أو إصابته ، يجوز رفع الدعوى أمام إحدى المحاكم المذكورة لسير الفقرة (١) من هذه المادة ، أو في إقليم إحدى الدول الأطراف الذي يوجد فيه محل الإقامة الرئيسي والدائم للراكب في وقت

وقوع الحادثة والذي يشغل الناقل إليه وله خطوطا للنقل الراكب جوا ، أما على متن طائرته الخاصة أو على متن طائرات نقل آخر طبقا لاتفاق تجاري ، ويبدأ فيه ذلك الناقل الأول أصالة للنقل الراكب جوا من مبان يستأجرها أو يملكها الناقل ذاته أو لنقل آخر يرتبط معه باتفاق تجاري .

(٣) لأغراض الفقرة (٢) ،

(أ) تعني عبارة " اتفاق تجاري " أي اتفاق ، بخلاف اتفاق الوكالة ، معقد بين السالكين الجوهرين وينطبق بتكديف خدماتهم المشتركة لنقل الراكب جوا .

(ب) تعني عبارة " محل الإقامة الرئيسي والدائم " مكان السكن الأبدى والثابت والدائم للراكب في وقت وقوع الحادثة . ولا تعتبر جنسية الراكب العامل الحاسم في هذا الصدد .

(٤) تخضع للمسائل الاجرائية للقانون المحكمة التي رفعت أمامها الدعوى .

المادة ٣٤ - التحكيم

- (١) مع مراعاة أحكام هذه المادة ، يجوز أن يشترط الطرفان في عقد لنقل البضائع أن أي خلاف ينشأ بمسؤولية النقل بملئى هذه الاتفاقية يسوى بالتحكيم . ويجب أن يكون مثل هذا الاتفاق كتابيا .
- (٢) تتم إجراءات التحكيم ، ولغا اختيار صاحب المطالبة ، في إحدى جهات الاختصاص القضائي المشار إليها في المادة ٣٣ .
- (٣) يطبق المحكم أو هيئة التحكيم أحكام هذه الاتفاقية .
- (٤) تعتبر أحكام الفقرتين (٢) و (٣) من هذه المادة جزءا من كل بند أو اتفاق خاص بالتحكيم ، ويكون باطلا وبسوت أثر أي نص مخالف لهما في بند أو اتفاق التحكيم .

المادة ٣٥ - تقادم الدعاوى

- (١) يسقط الحق في التعويض إذا لم ترفع الدعوى خلال سلكين من تاريخ الوصول إلى لفظة المقصد أو من التاريخ الذي كان يجب أن تصل فيه الطائرة ، أو من التاريخ الذي توالت فيه صيانة النقل .
- (٢) يحدد قانون المحكمة التي رفعت أمامها الدعوى طريقة حساب هذه مدة .

المادة ٣٦ - النقل المتتابع

- (١) في حالة النقل الذي يقوم به عدد من الناقلين المتتابعين المستقلين والذي يدخل في مضمون التعريف الواردة بالفقرة (٣) من المادة ١ ، فإن كل ناقل يقبل ركباً أو أمتعة أو بضائع ، تسري عليه الفوائد المقررة في هذه الاتفاقية ، ويعتبر طرفا من أطراف عقد النقل ، بقدر ما يكون ذلك العقد متعلقا بمرحلة النقل التي جرت تحت إشرافه .

(٢) في حالة النقل من هذا النوع ، لا يحق للراكب أو لأي شخص يستند منه حقه في التعويض ، الرجوع إلا على الناقل الذي تولى النقل الذي وقع خلاله الحادث أو التأخير ، ما لم يكن الناقل الأول قد أخذ على عاتقه المسؤولية عن الرحلة بأكملها ، بموجب اتفاق صريح .

(٣) فيما يتعلق بالأمتعة أو البضائع ، يحق للراكب أو للمرسل الرجوع على الناقل الأول ، كما يحق للراكب أو المرسل إليه صاحب الحق في الاستلام الرجوع على الناقل الأخير ، وبغضل عن ذلك ، لكل من الراكب والمرسل والمرسل إليه الحق في الرجوع على الناقل الذي تولى مرحلة النقل التي وقع خلالها التلف أو الضياع أو التعيب أو التأخير . ويكون هؤلاء الناقلون مسؤولين بالتضامن تجاه الراكب أو المرسل أو المرسل إليه .

المادة ٣٧ - حق الرجوع على الغير

ليس في أحكام هذه الاتفاقية ما يؤثر بأي صورة على ما قد يكون أو لا يكون للشخص المسؤول عن الضرر ولذا أحكامها من حق في الرجوع على أي شخص آخر .

الفصل الرابع

النقل بعدة وسائل

المادة ٣٨ - النقل بعدة وسائل

(١) في حالة النقل بعدة وسائل الذي يجري جزء منه بطريق الجو وجزء آخر منه بأي وسيلة نقل أخرى ، تسري أحكام هذه الاتفاقية ، مع مراعاة أحكام الفقرة (٤) من المادة ١٨ ، على النقل الجوي فقط على أن تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة ١ .

(٢) ليس في هذه الاتفاقية ما يمنع الأطراف في حالة النقل بعدة وسائل ، من تضمين وثيقة النقل الجوي شروطا تنطبق بوسائل نقل أخرى ، بشرط مراعاة أحكام هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالنقل الجوي .

الفصل الخامس

النقل الجوي الذي يقوم به شخص غير الناقل المتعاقد

المادة ٣٩ - الناقل المتعاقد - الناقل الفعلي

تتعلق أحكام هذا الفصل عندما يبرم شخص (يشار إليه فيما يلي بعبارة "الناقل المتعاقد") بصلته طرقا أساسيا ٢ من نقل يخضع لأحكام هذه الاتفاقية مع راكب أو مرسل أو مع شخص يصل بالتبعية عن الراكب أو المرسل ، ويقوم شخص آخر (يشار إليه فيما يلي بعبارة "الناقل الفعلي") بملئى ترخيص من الناقل المتعاقد ، بكل أو بجزء من النقل ، دون أن يكون بالنسبة لهذا الجزء نقلًا متتابعًا في مفهوم هذه الاتفاقية . ويكون هذا الترخيص مفترضًا ، ما لم يتم البطلان على عكس

المادة ٤٠ - مسؤولية كل من الناقل المتعاقد والناقل الفعلي

إذا قام ناقل فعلي بكل أو بجزء من النقل الذي يخضع لأحكام هذه الاتفاقية ، ولما لم يتخذ الناقل الفعلي من الناقل المتعاقد والتناقل الفعلي يكون كلاهما ، ما لم ينص على غير ذلك في هذا الفصل ، خاضعا لأحكام هذه الاتفاقية ، الأولى بالنسبة لمجمل عملية النقل موضوع العقد ، والثاني بالنسبة للنقل الذي يقوم به لفظ .

المادة ٤١ - المسؤولية التضامنية

(١) تعتبر الأفعال والامتناع من قبل الناقل الفعلي أو تابعيه ووكلائه ، في نطاق ممارستهم لوظائفهم - فيما ينطبق بالنقل الذي يقوم به الناقل الفعلي - أفعالا وامتناعا من قبل الناقل المتعاقد أيضا .

(٢) تعتبر الأفعال والامتناع من قبل الناقل المتعاقد أو تابعيه ووكلائه ، في نطاق ممارستهم لوظائفهم - فيما ينطبق بالنقل الذي يقوم به الناقل الفعلي - أفعالا وامتناعا من قبل الناقل الفعلي أيضا . ومع ذلك فإن أي من هذه الأفعال أو الامتناع لا يخضع الناقل الفعلي لمسؤولية تتجاوز المبالغ المشار إليها في المواد ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ . وأي اتفاق خاص بحصول الناقل المتعاقد بمقتضاء التزامات لا تفرضها هذه الاتفاقية ، وأي تنازل عن حقوق أو أوجه مطالع تمنحها هذه الاتفاقية ، وأي قرار خاص بوجود مصلحة في التسليم إلى الجهة المقصودة ولما للمادة ٢٢ ، لا يؤثر على الناقل الفعلي إلا بموافقة .

المادة ٤٢ - توجيه الإحتياجات والتعليقات

يكون للإحتياجات والتعليقات التي توجه إلى الناقل ولما لأحكام هذه الاتفاقية نفس الأثر سواء وجهت للناقل المتعاقد أو للناقل الفعلي . ومع ذلك ، فإن التعليقات المشار إليها في المادة ١٢ لا يكون لها أثر إلا إذا وجهت للناقل المتعاقد .

المادة ٤٣ - التابعون والوكلاء

فيما يتعلق بالنقل الذي يقوم به الناقل الفعلي ، فإن كل تابع أو وكيل لهذا الناقل أو للناقل المتعاقد ، إذا ما أثبت أنه قد تصرف في نطاق ممارسته لوظيفته ، يحق له الاستفادة من شروط وحدود المسؤولية المقررة بمقتضى هذه الاتفاقية للنقل الذي يتبعه أو يعمل وكيلا له ، إلا إذا ثبت أنه تصرف بطريقة تحول دون الاستفادة إلى حدود المسؤولية ولما لهذه الاتفاقية .

المادة ٤٤ - مجموع مبالغ التعويض

فيما يتعلق بالنقل الذي يقوم به الناقل الفعلي ، فإن مجموع مبالغ التعويض التي يجوز الحصول عليها من هذا الناقل ومن الناقل المتعاقد ومن تابعيهما ووكلائهما إذا كانوا قد تصرفوا في نطاق ممارستهم لوظائفهم ، لا يجوز أن يزيد عن أقصى تعويض يمكن فرضه على الناقل المتعاقد أو على الناقل الفعلي بمقتضى هذه الاتفاقية ، على أن المسؤولية التي تنلق على عاتق أي من الأشخاص المذكورين في هذه المادة لا يجوز أن تتعدى الحد الذي ينطبق عليه .

هذا من الفصل

المادة ٤٥ - توجيه دعاوى التعويض

فيما يتعلق بالنقل الذي يقدم به الناقل القطري، يجوز إقامة دعوى التعويض، حسب اختيار المدعي، إما على ذلك الناقل أو على الناقل المتعاقد، أو عليهما معاً متضامين أو منفردين. وإذا أقيمت الدعوى ضد واحد لقط من هذين الناقلين، يحق لذلك الناقل أن يطلب إبطال النقل الآخر في الدعوى، حتى أن تقضي الإجراءات والآثار المترتبة على النقل للناقل المحكمة التي تولى نظر الدعوى.

المادة ٤٦ - الاختصاص القضائي الإضافي

تقام أي دعوى للتعويض بموجب المادة ٤٥، حسب اختيار المدعي، في القلم لدى الدول الأطراف، أما أمام إحدى المحاكم التي يمكن أن ترفع أمامها الدعوى على الناقل المتعاقد وفقاً للمادة ٣٣، أو أمام المحكمة ذات الاختصاص في المكان الذي يوجد فيه محل إقامة الناقل القطري أو محكمة المركز الرئيسي لأصله.

المادة ٤٧ - بطلان التصوصات التعاقبية

كل نص تعاقبي يهدف إلى إعطاء الناقل المتعاقد أو الناقل القطري من مسؤوليتهما التغطية بموجب هذا الفصل، أو الذي وضع حد أدنى من الحد المعين في هذا الفصل يكون باطلاً ولا أثر له، ولكن بطلان هذا النص لا يترتب عتقته بتبطلان العقد بأكمله، أو نقل خاضعاً لأحكام هذا الفصل.

المادة ٤٨ - العلاقات المتبادلة بين الناقل المتعاقد والناقل القطري

مع مراعاة أحكام المادة ٤٥، لا يجوز تفسير أي نص في هذا الفصل على نحو يمس الحقوق والالتزامات القائمة بين الناقلين، بما في ذلك أي حق في الرجوع أو التعويض.

الفصل السادس

أحكام أخرى

المادة ٤٩ - التطبيق الإلزامي

تكون باطلة ولاغية كل أحكام في عقد النقل وكل اتفاقيات خاصة سابقة لوفوع الضرر، يخالف بها الأطراف القواعد المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، سواء أكان ذلك بتعيين القلمين الواجب التطبيق، أم بتعديل قواعد الاختصاص.

المادة ٥٠ - التأمين

على الدول الأطراف أن تطلب من ناقلها أن يحتفظوا بقدر كاف من التأمين يغطي مسؤوليتهم بموجب هذه الاتفاقية. ويجوز للدولة الطرف التي ينظم النقل رحلات في داخلها أن تطلب منه تقديم دليل على أنه يحتفظ بقدر كاف من التأمين يغطي مسؤوليته بموجب هذه الاتفاقية.

المادة ٥١ - النقل الذي يتم في ظروف غير عادية

لا تسري أحكام المواد من ٣ إلى ٥ و ٧ و ٨، المتعلقة بوثائق النقل، على النقل الذي يتم في ظروف غير عادية، تخرج عن النطاق المأثور لنشاط الناقل.

المادة ٥٢ - تعريف الأيام

يعني تعبير "الأيام" حينما ذكر في هذه الاتفاقية الأيام الكاليندية وليس أيام العمل.

الفصل السابع

البند الختامية

المادة ٥٣ - التوقيع على الاتفاقية والتصديق عليها وسريان مفعولها

(١) يفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية في مولديال في ٢٨ مايو/أيار ١٩٩٩ للدول المشاركة في مؤتمر دولي للتعاون الجوي الملحق في مولديال من ١٠ إلى ٢٨ مايو/أيار ١٩٩٩. وبعد ٢٨ مايو/أيار ١٩٩٩، يفتح باب التوقيع على الاتفاقية لكل الدول في مقر منظمة الطيران المدني الدولي في مولديال حتى يسري مفعولها وفقاً للفقرة ٦ من هذه المادة.

(٢) وبالمثل يفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية لمنظمات التكامل الاقتصادي الأقليمي. ولأغراض هذه الاتفاقية، تعني "منظمة التكامل الاقتصادي الأقليمي" أي منظمة تتشكل من دول ذات سيادة من القلم معين، والتي كمللك الصلاحيات المتعلقة في بعض الأمور التي تحكمها هذه الاتفاقية والتي يحسن لها على النحو الواجب بالتوقيع على هذه الاتفاقية أو التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها. والاشارة إلى "الدولة الطرف" أو "الدول الأطراف" في هذه الاتفاقية، بخلاف ما هو وارد في الفقرة (٢) من المادة ١ والفقرة (١) (ب) من المادة ٣ والفقرة (ب) من المادة ٥ والمواد ٢٣ و ٢٣ و ٤٦ والفقرة (ب) من المادة ٥٧، تنطبق بالمثل على منظمة التكامل الاقتصادي الأقليمي ولأغراض المادة ٢٤، فإن الإشارة إلى "أغلبية من الدول الأطراف" وإلى "لك الدول الأطراف"، لا تنطبق على منظمة التكامل الاقتصادي الأقليمي.

(٣) تخضع هذه الاتفاقية للتصديق عليها من قبل الدول ومنظمات التكامل الاقتصادي الأقليمي التي وقعت عليها.

(٤) لأي دولة أو منظمة للتكامل الاقتصادي الأقليمي لم توقع على هذه الاتفاقية أن تقبلها أو توالق عليها أو تنضم إليها في أي وقت.

(٥) تودع وثائق التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام لدى منظمة الطيران المدني الدولي المعونة بوصفها جهة الإبداع بموجب هذه الاتفاقية.

(٦) يسري مفعول هذه الاتفاقية اعتباراً من اليوم المستثنى لاحق لإبداع الوثيقة الثلاثين للتصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام لدى جهة الإبداع - وذلك فيما بين الدول التي أودعت مثل هذه الوثائق. ولا تنصب لأغراض هذه الفقرة الوثيقة التي تودعها منظمة التكامل الاقتصادي الأقليمي.

(٧) بالنسبة للدول الأخرى وبالنسبة لمنظمات التكامل الاقتصادي الأخرى ، يسري ملمسول هذه الاتفاقية اعتباراً من اليوم المستثنى للادعاء وثيقة التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام .

(٨) تخطر جهة الادعاء على وجه السرعة كل الأطراف الموقعة والدول الأطراف بما يلي :

- (أ) كل ترافع على هذه الاتفاقية وتاريخه .
- (ب) كل ايداع لوثيقة تصديق أو قبول أو موافقة أو انضمام وتاريخه .
- (ج) تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ .
- (د) تاريخ دخول أي تعديل لحدود المسؤولية المقررة بمقتضى هذه الاتفاقية حيز النفاذ .
- (هـ) أي نقض بمقتضى المادة ٥٤ .

المادة ٥٤ - النقص

(١) لأي دولة طرف أن تنقض هذه الاتفاقية بإرسال لخطار كتابي إلى جهة الادعاء .

(٢) يسري ملمسول النقص بعد مائة وستين يوماً من تاريخ تسلم جهة الادعاء الخطار .

المادة ٥٥ - العلاقة بالوثائق الأخرى لاتفاقية وارسو

(١) ترجح هذه الاتفاقية على أي قواعد تطبق على النقل الجوي الدولي :

١- بين الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بحكم أن تلك الدول تشترك في أنها طرف في :

- (أ) اتفاقية توحيد بعض قواعد النقل الجوي الدولي الموقعة في وارسو في ١٢ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٢٩ (المسماة فيما بعد باتفاقية وارسو) ،
- (ب) بروتوكول تعديل اتفاقية توحيد بعض قواعد النقل الجوي الدولي الموقعة في وارسو في ١٢ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٢٩ (المحرر في لاهاي في ٢٨ سبتمبر/أيلول ١٩٥٥) (المسمى فيما بعد ببروتوكول لاهاي) ،
- (ج) اتفاقية توحيد بعض قواعد النقل الجوي الدولي الذي يقوم به لمخصص غير النازل المتعلق ، المعتمدة لاتفاقية وارسو ، الموقعة في غوادالاخارا في ١٨ سبتمبر/أيلول ١٩٦١ (المسماة فيما بعد باتفاقية غوادالاخارا) ،
- (د) بروتوكول تعديل اتفاقية توحيد بعض قواعد النقل الجوي الدولي الموقعة في وارسو في ١٢ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٢٩ المعدلة بموجب البروتوكول المحرر في لاهاي في ٢٨ سبتمبر/أيلول ١٩٥٥ الموقع في مدينة غواتيمالا في ٨ مارس/آذار ١٩٧١ (المسمى فيما بعد ببروتوكول مدينة غواتيمالا) ،
- (هـ) البروتوكولات الإضافية من رقم ١ إلى رقم ٣ وبروتوكول مونترال رقم ٤ لتعديل اتفاقية وارسو المعدلة بموجب بروتوكول لاهاي أو لاتفاقية وارسو المعدلة بموجب كل من بروتوكول لاهاي وبروتوكول مدينة غواتيمالا الموقعة في مونترال في ٢٥ سبتمبر/أيلول ١٩٧٥ (المسماة فيما بعد باسم بروتوكولات مونترال) .

(٢) أي داخل الكيم أي دولة واحدة طرف في هذه الاتفاقية بحكم أن تلك الدولة طرف في واحدة أو أكثر من الوثائق المنسار إليها في الفقرات الفرعية من (أ) إلى (هـ) أعلاه .

المادة ٥٦ - الدول التي لديها أكثر من نظام قانوني واحد

(١) إذا كانت لدى إحدى الدول وحدتان للتبنيان أو أكثر تطبق إليها نظم قانونية مختلفة فيما يتعلق بالمسائل التي تتناولها هذه الاتفاقية ، فيجوز لها عند التوقيع أو التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام أن تعلن أن هذه الاتفاقية تشمل سريتها جميع وحداتها الإقليمية أو يشمل واحدة أو أكثر من هذه الوحدات لفظ ويجوز لها تعديل هذا الاعلان عن طريق تقديم اعلان آخر في أي وقت .

(٢) يجب ابلاغ أي اعلان من هذا القبيل لجهة الادعاء ويجب أن ينص صراحة على الوحدات الإقليمية التي تسري عليها الاتفاقية .

(٣) فيما يتعلق بأي دولة طرف أصدرت مثل هذا الاعلان :

- (أ) تفسر الاشارات إلى " العملة الوطنية " في المادة ٢٣ على أنها اشارات إلى صلا فوحدة الاقليمية المعنية من تلك الدولة .
- (ب) وتفسر الاشارة إلى " القانون الوطني " في المادة ٢٨ على أنها اشارة إلى قانون الوحدة الاقليمية المعنية من تلك الدولة .

المادة ٥٧ - التحفظات

لا يجوز ابداء أي تحفظ على هذه الاتفاقية ، الا أنه يجوز لأي دولة طرف أن تعلن في أي وقت بموجب لخطار موجه إلى جهة الادعاء أن هذه الاتفاقية لا تسري على :

- (أ) النقل الجوي الدولي الذي تقوم به مباشرة تلك الدولة لطرف لأغراض غير تجارية فيما يتعلق بوظائفها ومهامها كنوالة ذات سيادة ،
- (ب) و/أو نقل الأشخاص والبضائع والأمتعة لسلطاتها العسكرية على متن طائرات مسجلة في تلك الدولة أو مستأجرة بواسطتها ، والتي حوزت حملتها الكلية بواسطة تلك السلطات أو بالطلب عليها .

أشباتاً لذلك ، فلم الملوضون الموقعون أدناه ، المخولون حسب الأصول ، بتوقيع هذه الاتفاقية .

حررت في مونترال في اليوم الثامن والعشرين من شهر مايو / أيار من عام ألف وتسعمائة وتسعين باللسات العربية والإنجليزية والصينية والفرنسية والروسية والألمانية ، وتكون كل النصوص بهذه اللغات متساوية في الحجية . وتظل هذه الاتفاقية مودعة في محفوظات منظمة الطيران المدني الدولي ، وتسلم جهة الادعاء صوراً ممتدة رسماً إليها إلى كل الدول الأطراف في هذه الاتفاقية ، وإلى كل الدول الأطراف في اتفاقية وارسو وبروتوكول لاهاي ، واتفاقية غوادالاخارا ، وبروتوكول مدينة غواتيمالا ، وبروتوكولات مونترال .

تعليمات معدلة لتعليمات علاوة

غلاء المعيشة للمتقاعدين لسنة ٢٠٠٢

- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٩ الموافقة على (تعليمات معدلة لتعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين لسنة ٢٠٠٢) بشكلها التالي:-

المادة ١- تسمى هذه التعليمات (تعليمات معدلة لتعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين لسنة ٢٠٠٢) وتقرأ مع تعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين المنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٩٨٢) الصادر بتاريخ ١٩٨١/٢/١٦ المشار إليها فيما يلي بالتعليمات الاصلية وما طرأ عليها من تعديلات واحدة ويعمل بها من تاريخ ٢٠٠٢/١/١.

المادة ٢- يعدل البند (و) (العسكريون) من الفقرة (ثانيا) من المادة (٤) من التعليمات الاصلية على الوجه التالي:-

اولاً:- بالغاء عبارة (باستثناء رتبتي المشير والفريق الاول والذي تقاض كل منهما (١١٨٤) ديناراً و (٩٣٥) ديناراً على التوالي) الواردة في مطلعه .

ثانياً:- بالغاء عبارة (الضابط من رتبة فريق ولغاية ملازم ثاني) الواردة في مطلع الفقرة (أ) من هذا البند والاستعاضة عنها بعبارة (الضابط من رتبة مشير ولغاية ملازم ثاني) :-

٢٠٠٢/١/٢٩

تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠٢
تعليمات صندوق إسكان موظفي وزارة التربية والتعليم
صادرة استناداً للمادة (٣٧) من نظام الصندوق رقم (٥٥) لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته

المادة الأولى:

تسمى هذه التعليمات (تعليمات صندوق إسكان موظفي وزارة التربية والتعليم لسنة ٢٠٠٢) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة الثانية:

يكون للكلمات والعبارات الواردة أدناه المعاني المخصصة لها إزاءها ما لم تدل القرينة على غير ذلك .

الوزارة : وزارة التربية والتعليم

الوزير : وزير التربية والتعليم

الأمين العام : الأمين العام للشؤون الإدارية والمالية في الوزارة .

الصندوق : صندوق إسكان موظفي الوزارة

المدير : مدير الصندوق

اللجنة : لجنة إدارة الصندوق المشكلة بموجب النظام

المشترك : موظف الوزارة المشترك في الصندوق شريطة أن تكون خدمته في الوزارة خاضعة للتعاقد وتشمل لفظة المذكور المؤقت أيضاً كما يطلق

المفرد على المثلي والجمع والعكس بالعكس .

البنسك : البنك الذي تحدده اللجنة

الخدمة : الخدمة في الوزارة

محرم الحرام

المادة الثالثة :

يعين الوزير العدد الكافي من موظفي الوزارة للعمل في الصندوق بمن فيهم المدير.

المادة الرابعة :

يتولى المدير إدارة شؤون الصندوق وتنفيذ المهام والواجبات التي تحددها اللجنة بما في ذلك :

١. إعداد مشروع السياسة العامة للصندوق .
٢. اقتراح مشروع سياسة استثمار أموال الصندوق ومتابعة تنفيذها بعد إقرارها من اللجنة .
٣. إعداد المشاريع الخاصة بالحصول على القروض اللازمة لتمويل الصندوق وإعداد العقود الخاصة بها .
٤. دراسة تقرير مدققي حسابات الصندوق وعرضه على اللجنة تمهيداً لإقراره .
٥. دراسة طلبات المشتركين للحصول على القروض وفقاً لأحكام النظام والتعليمات الصادرة استناداً إليه لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .
٦. تنظيم الوثائق الخاصة بالاستئفاع من الصندوق وشروطها وتخصيص القروض والأمور المتعلقة بحقوق والتزامات كل من الصندوق والمشاركين تمهيداً لاتخاذ القرارات الخاصة بها من اللجنة والتوقيع عليها .
٧. التوقيع على معاملات وضع الأموال غير المنقولة تأميناً لقروض الصندوق .
٨. متابعة قرارات اللجنة وتنفيذها .

المادة الخامسة :

يكون محاسب الصندوق مرتبطاً بالمدير ومسؤولاً أمامه عن تنفيذ المهام والواجبات الموكلة إليه بما في ذلك :

١. إعداد الحسابات والدفاتر الخاصة بالأمور المالية وحفظها والإشراف عليها .
٢. إعداد مشروع الموازنة السنوية للصندوق تمهيداً لإقراره من اللجنة .
٣. إعداد حسابات المدفوعات والمقبوضات والوفاء المتراكم من الصندوق عن السنة المالية المنتهية وتقديمه للجنة في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من نهاية السنة المالية لتصديقه .
٤. متابعة إيداع أموال الصندوق في البنك والتأكد من عمليات القنطاع قيمة الاشتراك الشهري من رواتب المشتركين وما يستحق على المقترضين من مبالغ للصندوق بما في ذلك الأموال الخاصة بحساب التكافل والتضامن .

المادة السادسة :

يكون الاشتراك اختيارياً في الصندوق لموظفي الوزارة ولا يجوز الانسحاب منه إلا بموافقة اللجنة على أن يتم تقديم طلب خطي قبل موعد الانسحاب بستة أشهر على الأقل ولا يحق له الاشتراك في الصندوق مرة ثانية بعد الموافقة على انسحابه .

المادة السابعة :

يلغى اشتراك المشترك بالصندوق إذا كان اشتراكه مخالفاً لأحكام النظام وبقرار من اللجنة .

المادة الثامنة :

تصفى حقوق المشترك عند انتهاء خدمته أو إلغاء اشتراكه في الصندوق أو انسحابه ولا تعاد له أقساط التكافل والتضامن .

المادة التاسعة :

إذا تبين أن المقرض مدين للصندوق وانتهت خدمته من الوزارة بغير التقاعد يقوم بتسديد المبلغ الذي استحق دفعه على أقساط تحددها اللجنة .

المادة العاشرة :

يدفع لورثة المشترك المتوفى وغير المقرض من الصندوق وبموجب حجة حصر الإرث جميع الاشتراكات الشهرية المقطوعة من راتبه طيلة مدة اشتراكه بما فيها أقساط التكافل والتضامن دون احتساب أية فوائد عليها .

المادة الحادية عشرة :

يحق للمشارك الحصول على قرض من الصندوق إذا كان المشروع السكني المراد إنشاؤه مشتركاً مع آخرين غير مشتركين بالصندوق شريطة رهن حصصه في قيد الأرض تأميناً للقرض .

المادة الثانية عشرة :

تدفع الالتزامات المطلوبة من المقرض المتوفى من حساب التكافل والتضامن في حالة كون المشروع السكني الذي أقيم بأموال الصندوق مسجلاً باسم المقرض أو بالاشتراك مع زوجته أو أولاده .

المادة الثالثة عشرة :

إذا كان المشروع السكني المراد إنشاؤه بأموال الصندوق تطبق عليه أحكام قانون ملكية الطوابق والشقق المعمول به يلزم طالب القرض بتقديم رخص بناء نهائية من الجهات المعنية مرفقاً بها المخطط المعد من قبل مكتب هندسي لاعتماده من اللجنة على أن يكون مبيناً عليه الشقة المنوي تمويلها بأموال الصندوق والمتفق عليها بين الشركاء قبل بدء العمل في البناء .

المادة الرابعة عشرة :

يلزم المشترك قبل حصوله على القرض بمراجعة دائرة تسجيل الأراضي المختصة لوضع إشارة الرهن التأميني من الدرجة الأولى على قيد القطعة التي سيقيم عليها المشروع السكني تأميناً للقرض بموجب النموذج المعد لهذه الغاية

المادة الخامسة عشرة :

يمنح القرض لأي مشترك يستحق الاستفادة من الصندوق لغايات تسديد التزاماته في أي من المشاريع الإسكانية أو البنوك شريطة أن تكون هذه الالتزامات لغايات السكن وأن يقتصر القرض على تسديد الالتزامات بتاريخه وليس بعد ترشيحه للاقتراض وبموجب كتاب خطي من الجهة الداللة

المادة السادسة عشرة :

أ/ تعطى الأولوية لمنح القرض حسب الأسس والمعايير التالية :-

١. الخدمة في الوزارة : تعطى لكل مشترك نقطتان عن كل سنة خدمة .
٢. الاشتراك في الصندوق : تعطى لكل مشترك ثلاث نقاط عن كل سنة اشتراك .

ب/ تقتصر قيمة قرض كل مشترك يترتب عليه التزامات في أي من المشاريع الإسكانية أو البنوك لغايات السكن بمقدار قيمة ذلك الالتزام وفي حالة رغبة المشترك بتوسيع سكنه فللجنة الموافقة على قيمة القرض لغايات التوسع والإكمال بحدود كلفتها .

المادة السابعة عشرة :

إذا لم يتمكن المشترك من توقيع عقد الاقتراض وإجراء معاملة الرهن التأميني خلال المدة التي حددها النظام ، للجنة الموافقة على تأجيل القرض لمدة لا تتجاوز سنة واحدة من تاريخ تبليغه بقرار منحه القرض .

المادة الثامنة عشرة :

- يدفع القرض الذي تقرر تخصيصه للمشارك بعد تقديمه الوثائق التالية :
- أ. سند تسجيل أو تصرف يبين ملكية المقترض للأرض إذا كان القرض لإقامة دار للسكن عليها وملكيته للأرض وما عليها من إنشاءات إذا كان القرض لإكمال أو توسيع أو صيانة تلك الإنشاءات .
 - ب. رخص الإنشاءات الصادرة من الجهات المختصة .
 - ج. رخصة إقامة المشاريع السكنية على قطعة أرض واحدة لصالح أكثر من مشترك وفقاً لقانون ملكية الطوابق والشقق المعمول به .
 - د. عقد البيع المبدئي إذا كانت الغاية من القرض شراء دار للسكن شريطة أن تكون رخص البناء الخاصة بها وكافة المعاملات بنقل ملكيتها متفقة مع أحكام التشريعات المعمول بها في البلديات أو المجالس القروية ودائرة الأراضي .

المادة التاسعة عشرة :

يلتزم المقترض خطياً بتقديم البيانات اللازمة التي تطلبها اللجنة والتي تثبت قدرته المالية على تنفيذ المشروع السكني في حالة عدم كفاية القرض لتنفيذه .

المادة العشرون :

- يدفع القرض الذي خصص لأي مشترك على النحو التالي :-
- أ. دفعة واحدة إذا كانت الغاية منه شراء دار جاهزة للسكن وإذا نقصت قيمة الدار عن قيمة القرض المقررة له فيعطى ما يساوي قيمتها فقط .
 - ب. كامل قيمة القرض إذا كان قد خصص للمشارك لإبراء ذمته من التزامه في أي مشروع سكني أو قرض بنكي أو مؤسسة الإسكان مع مراعاة ما ورد في المادة السادسة عشرة من هذه التعليمات .

- ج. يتم دفع القرض على أربعة أقساط تحدد مواعيد دفعها وفقاً لمراحل إنجاز العمل إذا كان القرض قد خصص للمشارك لإقامة دار للسكن له على أن يباشر المشارك البناء خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ دفع القسط الأول له وأن ينتهي من إنشائها خلال مدة لا تزيد عن سنة كحد أعلى من تاريخ تسلمه القسط الأول ويجوز تمديد هذه المدة أربعة أشهر ولمرة واحدة فقط إذا كانت هناك أسباب مشروعة للتأخير تقتنع بها اللجنة .
- د. يتم دفع القرض بأقساط يحددها المدير وفقاً لمراحل إنجاز العمل إذا كان القرض قد خصص لإكمال أو توسعة دار سكن المقترض .
- هـ. يتم دفع القرض على أقساط يحددها المدير وفقاً لمراحل إنجاز العمل إذا كان القرض قد خصص للمشارك لإنشاء شقة سكنية ضمن مشروع سكني وفقاً لأحكام قانون ملكية الطوابق والشقق المعمول به شريطة أن لا يدفع أي قسط للمقترض إلا بعد إنهاء البناء على الهيكل إذا كانت الشقة المراد إنشاؤها على أرض مشتركة مع آخرين غير مشتركين في الصندوق .
- و. من يحصل على قرض لشراء قطعة أرض لإقامة سكن له عليها بصرف له ثلث قيمة القرض من الصندوق عند إحضار سند تسجيل بملكيته لقطعة الأرض ويصرف له الثلث الثاني من قيمة قرضه عند البدء بالبناء ويصرف له الثلث الثالث عند إكمال البناء على الهيكل .

المادة الحادية والعشرون :

- يتم تحصيل الأقساط الشهرية من المقترض على مدى ثمانية عشر عاماً بعد فترة إمهال على النحو التالي :-
١. من يحصل على قرض من الصندوق لإبراء ذمته من دين في أي مشروع إسكاني يعطى مهلة شهر واحد من تاريخ صرف القرض .
 ٢. من يحصل على قرض لشراء وحدة سكنية يعطى مهلة شهر واحد من تاريخ صرف آخر دفعة .

٣. من يحصل على قرض لشراء وحدة سكنية قيمتها أعلى من قيمة القرض المخصص له يعطى مهلة ثلاثة أشهر من تاريخ صرف آخر دفعة له .
٤. من يحصل على قرض لإنشاء أو إكمال أو توسيع وحدته السكنية يعطى مهلة سنة واحدة من تاريخ صرف الدفعة الأولى .
٥. من يحصل على قرض لشراء قطعة أرض لإقامة سكن له عليها يعطى مهلة ثلاثة أشهر من تاريخ صرف ثلث قيمة القرض لتقديم (الوثائق المطلوبة) بمقتضى المادة الثامنة عشرة من هذه التعليمات وتدفع له الدفعة الثانية لمباشرة البناء ويعطى مهلة سنة واحدة من تاريخ هذه الدفعة وفي حال عدم قيامه بالبناء يعطى ثلاثة أشهر من تاريخ استلامه الدفعة الأولى ويتم استيفاء ما دفع له على أقساط تحددها اللجنة .

المادة الثانية والعشرون :

تنزل قيمة الاشتراكات التي دفعها المقترض للصندوق طيلة مدة اشتراكه من قيمة القرض باستثناء رسم الانسحاب وحساب التكافل والتضامن ويسدد الباقي على أقساط شهرية متساوية على مدى ثمانية عشر عاماً .

المادة الثالثة والعشرون :

تعالج اللجنة القضايا التي لم يرد عليها نص في هذه التعليمات وفق أحكام النظام .

المادة الرابعة والعشرون :

عند إعاره المشترك أو حصوله على إجازة دراسية أو إجازة دون راتب يكون ملزماً بدفع قيمة الاشتراكات الشهرية مسبقاً ولمدة عام، أما في حالة كونه مقترضاً فيقدم بطلب خطي لتتظر اللجنة في كيفية سداد أقساط القرض خلال مدة إعارته أو إجازته الدراسية أو إجازته دون راتب .

المادة الخامسة والعشرون :

يُعين الوزير بالتنسيق من الأمين العام الأعضاء المشار إليهم في الفقرة (د) من المادة الخامسة عشرة من النظام شريطة أن يكونوا من موظفي الوزارة وتكون مدة عضويتهم سنتين .

المادة السادسة والعشرون :

تلغي هذه التعليمات التعليمات رقم (٢) لسنة ١٩٩٥ والتعديلات التي طرأت عليها .

وزير التربية والتعليم
الدكتور خالد طوقان

مكتبة المجلس

تعليمات رقم (٢) لسنة ٢٠٠٢

تعليمات المطبوعات التربوية

صادرة إستناداً للفقرة (و) من المادة (٦)

من قانون التربية والتعليم رقم (٣) لسنة ١٩٩٤

المادة (١) : تسمى هذه التعليمات " تعليمات المطبوعات التربوية لسنة ٢٠٠٢ ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) : يكون للكلمات والعبارات الآتية المعاني المخصصة لها بادناه ، ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

الوزارة : وزارة التربية والتعليم .

الوزير : وزير التربية والتعليم .

الأمين العام : أمين عام وزارة التربية والتعليم للشؤون التعليمية والفنية .

المطبوعة : أية مادة يتم إعدادها وطباعتها على شكل نشرة ورقية مطبوعة أو

إلكترونية أو كتاب ولها رقم وتاريخ إجازة من قبل لجنة المطبوعات التربوية

وتختص بالموضوعات أو الشؤون التربوية باستثناء كتب المناهج المدرسية .

اللجنة : لجنة المطبوعات التربوية .

المجلة : مجلة رسالة المعلم .

هيئة التحرير : هيئة تحرير مجلة رسالة المعلم .

المادة (٣) : أ- يشكل الوزير لجنة المطبوعات التربوية برئاسة الأمين العام لمدة سنتين

قابلة للتجديد ، وعلى النحو الآتي :-

١- مدير الإدارة المعنية التي يتبع لها قسم المطبوعات التربوية / نائباً للرئيس .

٢- خمسة من أعضاء لجنة التخطيط / أعضاء .

٣- مدير المطبوعات التربوية / عضواً .

٤- رئيس قسم المطبوعات التربوية / مقررأ .

ب - يعين الوزير الأعضاء في البند الثاني من الفقرة (أ) من هذه المادة بناءً على تنسيب الأمين العام .

ج- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أو نائبه في حالة غيابه مرة واحدة كل شهر ، وتكون اجتماعاتها قانونية بحضور ستة من أعضائها على أن يكون الرئيس أو نائبه من بينهم ، وتتخذ قراراتها بالإجماع أو بأغلبية الحضور وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس .

المادة (٤) : تتولى لجنة المطبوعات التربوية المهام الآتية :

١- دراسة وإقرار خطط الإدارات في المركز والميدان ، بشأن إصدار المطبوعات التربوية .

٢- إقرار المطبوعات التربوية التي تصدرها الوزارة ، سواء أكانت ورقية أو إلكترونية

منظمة أو غير منظمة مثل نشرات التوثيق ، والكتاب السنوي والتقارير

والمطبوعات الإحصائية ، والأدلة والنشرات الأخرى ، والكتب المترجمة ، والتقارير

التربوي لمؤتمر التربية الدولي (اليونيسكو) .

٣- الإشراف على المجلة وتحديد سياستها ومجالاتها ومضامينها ومتابعة تطويرها .

٤- تقييم موضوعات المجلة أو تكليف من تراه مناسباً لذلك .

٥- مراجعة المطبوعات التربوية وإجازتها من أجل إصدارها .

٦- دراسة الموازنات السنوية للمطبوعات التربوية وإقرارها .

٧- دراسة التقرير السنوي للمطبوعات وإقراره .

٨- للتنسيب بتحديد بدل الاشتراك السنوي للمجلة ، وتعديله وفق الحاجة .

المادة (٥) : تشكل هيئة تحرير مجلة رسالة المعلم على النحو الآتي :-

١- مدير المطبوعات التربوية / محرراً مسؤولاً .

٢- رئيس قسم المطبوعات التربوية / مسكناً للتحرير .

٣- أعضاء قسم المطبوعات التربوية .

المادة (٦) أ- : تتكون موارد المجلة من المصادر الآتية :

١- الاشتراكات السنوية للمعلمين والأفراد والمؤسسات داخل المملكة وخارجها .

٢- العوائد البنكية المتحققة على أرصدة المجلة .

٣- المنح والهبات والمساهمات التي قد ترد للمجلة من الجهات الوطنية أو العربية أو الدولية بموافقة الوزير.

ب- تودع أموال واشتراكات المجلة في حساب خاص في أحد البنوك بعملة استدراج عروض خاصة لأسعار الفائدة ، ويتم الصرف منه وفق الأصول المالية المعمول بها .

المادة (٧) أ : يتم الصرف على إصدار مجلة رسالة المعلم من المخصصات المرسودة لها في الحساب الخاص بها في موازنة الوزارة أو من أي مصدر آخر وفق الأصول المالية المعمول بها .
ب : تصرف المكافآت والأجور المشمولة بهذه التعليمات وفق الأسس التي تسيّر اعتمادها اللجنة .

المادة (٨) : تلغى هذه التعليمات تعليمات رقم (٢) لسنة ١٩٩٨ تعليمات المطبوعات التربوية .

وزير التربية والتعليم
الدكتور خالد طوقان

أسس مكافآت مجلة رسالة المعلم

١- استناداً إلى أحكام المادة (٧) من تعليمات رقم (٢) لسنة ٢٠٠٢ تعليمات المطبوعات التربوية ، تكون مكافآت رئيس وأعضاء لجنة المطبوعات التربوية والكاتبين والمحريين والمقيمين وبذل خدمات الإنتاج والتوزيع على النحو الآتي :-

أ- رئيس وأعضاء لجنة المطبوعات التربوية (٧٠) ديناراً عن كل عدد يصدر من المجلة .

للرئيس / دينار	للكتاب / دينار	ب- الترتيب :
٢٠	٥٠-٤٠	- ملخص بحث
١٥	٣٥-٣٠	- التقرير
١٠	٤٠-٣٠	- المقالة
١٠	٤٠-٣٠	- القصة
٢٠	(٥) دنائير	- الترجمة
(للصفحة الواحدة ٢٥٠-٢٨٠ كلمة)		
١٠	٣٥	- الشعر
١٠	٢٥-٢٠	- موضوعات أخرى

ج- تصميم الغلاف للعدد الواحد (٣٥) ديناراً .

د- خدمات الإنتاج والتوزيع للعدد الواحد (٦٠) ديناراً .

هـ- محاسب المجلة للعدد الواحد (٦٠) ديناراً .

و- أعضاء مديرية المطبوعات التربوية للعدد الواحد (٣٠) ديناراً لكل منهم مقابل قيامه بالتحضير اللغوي أو الفني أو للتطبيق .

ز- إعداد كشاف المجلة للعدد الواحد (٦٠) ديناراً .

٢- كل حالة لا تشملها هذه التعليمات تعرض على اللجنة لاتخاذ قرار فيها .

تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠٢

تعليمات تنفيذ أحكام نظام ممارسة مهنة التغذية رقم (٩٦) لسنة ١٩٩٩

صادرة استناداً لأحكام المادة (١٨) من نظام ممارسة مهنة التغذية

رقم (٩٦) لسنة ١٩٩٩

تعليمات ترخيص مهنة اختصاصي التغذية:

[أ]. تحدد المجالات الأساسية لشهادة البكالوريوس في علم التغذية والواردة في نص المادة (١/٤) من النظام (بعد أن تم التنسيق مع مجلس التعليم العالي) بما يلي :

١. تغذية الإنسان في الصحة والمرض ما يعادل ستة ساعات .
٢. الكيمياء الحيوية (٣ ساعات كحد أدنى)
٣. أحد العلوم الحياتية التالية : (٣ ساعات كحد أدنى)

• الفسيولوجيا

• التشريخ

• الغدد الصماء

٤. مادتين من علوم الأغذية التالية : (٥ ساعات كحد أدنى)

• حفظ و - أو تصنيع الأغذية

• كيمياء الأغذية

• كيمياء تحليلية

٥. أحد مواد الأحياء الدقيقة للأغذية : (٣ ساعات كحد أدنى)

• ميكروبيولوجيا الأغذية

• صحة وسلامة الأغذية .

٦. أحد العلوم الإنسانية التالية : (٣ ساعات كحد أدنى)

• علم النفس

• علم الاجتماع

• علم الإنسان

• علم السياسة

• علم الاقتصاد

• الديناميات الجماعية

٧. مادة في إعداد أو إنتاج الطعام . (ساعتان كحد أدنى)

٨. في حالة عدم استيفاء طالب الترخيص أحد المجالات المذكورة أعلاه يطلب منه دراسة مادة استدراكية أو أكثر .

[ب]. الخبرة العملية في مجال التغذية للحاصلين على شهادة الماجستير أو الدكتوراه في علم التغذية (والبكالوريوس في العلوم الأخرى)

يجب أن تكون صادرة من أحد الجهات التالية :

- مستشفى حكومي أو خاص يحتوي على وحدة خاصة بالتغذية.
- مؤسسة أو مركز تغذوي مرخص من وزارة الصحة .
- معهد معترف به ومرخص من التعليم العالي .

شروط ومتطلبات ترخيص مركز استشاري تغذية:

١. يكون مدير المركز مسؤولاً عن نشاط المركز والإشراف الفني والإداري فيه ، على أن يكون اختصاصي تغذية مرخص .

٢. يقدم طلب الترخيص إلى مديرية المؤسسات والمهن الطبية/ وزارة الصحة مرفقا بصورة عن سند ملكية أو صورة عن عقد الإيجار باسم الممارس لمهنة اختصاصي التغذية .
٣. تعتمد صورة عن بطاقة الأحوال المدنية كوثيقة لاثبات الشخصية .
٤. يرفق بالطلب مخطط الموقع التنظيمي للمركز .
- تقبل تنظيمات: تجاري طولي ، أو تجاري مركزي ، أو تجاري محلي ، أو سكني فقط .
٥. يجب أن لا تقل مساحة المركز عن ٢٤٥ م^٢ وان تتوفر فيه الاثرطاطات الصحية وأن يشتمل على :-
 - أ- غرفة أو جيز بقاطع مناسب لغايات التوزيع وتحتوي على خزانة ملابس واحدة على الأقل .
 - ب- غرفة انتظار .
 - ج- يشترط وجود ميزان قياس الوزن والطول ويمكن اضافة جهاز ذو علاقة بالقياسات الجسمية .
 - د- دورة مياه ومغسلة .
 - هـ- تدفئة مناسبة شتاء .
 - و- وجود سجلات تحتوي على بيانات (الطول ، الوزن ، العمر ، الحالة الاجتماعية ، الجنس ، الأولاد ، الدخل ، مكان السكن ، نمط تناول الوجبات ، التقييم الغذائي ، وجود حساسية تجاه أغذية معينة ، القياسات الجسمية ، .. اسم اختصاصي التغذية .

٦. تقوم اللجنة بتكليف عضوين أو أكثر من أعضائها للكشف على المركز لبيان مدى تقيده بالشروط المطلوبة .
٧. ترفع اللجنة توصياتها لمعالي الوزير موضحة الأسباب في حالة الرفض .
٨. تقدم الاستشارات التغذوية في المراكز المعتمدة أو المراكز المرخصة لها فقط ، ولا يجوز لاختصاصي التغذية تقديم الاستشارة التغذوية خارج المراكز المرخصة إلا إذا استدعت الحالة الصحية ، بحيث تكون الخدمة مقدمة باسم ومسؤولية المركز .
٩. تحدد أجور الاستشارات التغذوية كما يلي :

• زيارة أولى	٧-١٠ دينار
• مراجعة	٣-٥ دينار
• استشارة خارج المركز	١٠-١٥ دينار
• متابعة شهرية (٤-٥) مرات شهريا	١٥-٢٥ دينار
١٠. تقدم الشكوى المتعلقة بالمهنة الى مديرية المهن والمؤسسات الطبية للبت فيها وفيما يتعلق بالنواحي الفنية ، تحال إلى اللجنة لدراستها وتقديم توصياتها خلال شهر من تسلمها الشكوى .
١١. بموجب المادة (١٨) من النظام قررت اللجنة اعتماد الشكل والمضمون المرفق باصدار نصريح ممارسة مهنة التغذية .

وزير الصحة
الدكتور فالح الناصر

محضر من الاجتماع

وزارة الصحة

تصريح ممارسة مهنة التغذية

بموجب السلطة المخولة لي في المادة ٥٢ من قانون الصحة العامة رقم ٢١ لسنة ١٩٧١
أصدره

بممارسة مهنة التغذية في المملكة الأردنية الهاشمية

وزير الصحة

عمان في اليوم من شهر سنة

تعليمات تفويض مدير الأمن العام بصلاحيات ترخيص حمل السلاح
صادرة بمقتضى أحكام المادة (٨) من نظام الأسلحة النارية والذخائر
رقم (٧٥) لسنة ٢٠٠٠م

أولاً : يفوض مدير الأمن العام بترخيص حمل السلاح المرخص
لأعضاء السفارات المعتمدة في المملكة الأردنية الهاشمية وفق
الصلاحيات الممنوحة لي بمقتضى أحكام المادة (١/٣) من نظام
الأسلحة النارية والذخائر رقم (٧٥) لسنة ٢٠٠٠م وبدلالة البند
(٦) من الفقرة (أ) من المادة (٤) من قانون الأسلحة النارية
والذخائر رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته .

ثانياً : تعتبر هذه التعليمات سارية المفعول اعتباراً من تاريخ نشرها في
الجريدة الرسمية .

فقطان المجالي
وزير الداخلية

مكتبة الرقعة

قرار بتوسيع حدود منطقة وادي رم

• قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢ بالاستناد لأحكام المادة (٥) من قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٠ والمادة (٢) من نظام تنمية وادي رم رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠١ الصادر بمقتضى قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة المشار إليه أعلاه الموافقة على قرار مجلس مفوضي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (١٤٠) المتخذ في جلسته رقم (٢٠٠١/٤١) تاريخ ٢٠٠١/١١/٦ المتضمن توسيع حدود منطقة وادي رم بمساحة (١٨٠) كم^٢ إلى جهة الجنوب لتصبح جزءاً من محمية وادي رم.

قرار رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٢قرار متعلق بنشر البيانات المالية

استناداً إلى المادة (٥) من تعليمات تطبيق معايير المحاسبة الدولية رقم (٤) لسنة ٢٠٠١، الصادرة بالاستناد إلى أحكام المادة (٢٣) من قانون مراقبة أعمال التأمين رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٩، اقر ما يلي:

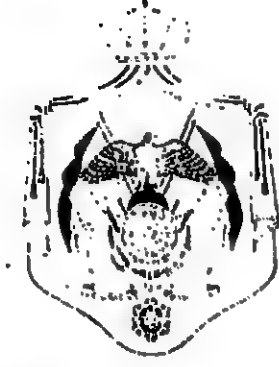
١. تطبيقاً للمادة (٣) من تعليمات تطبيق معايير المحاسبة الدولية رقم (٤) لسنة ٢٠٠١، تلزم شركة التأمين بعدم نشر أي بيانات مالية ما لم تصدر الهيئة موافقة خطية بعدم ممانعتها في نشر تلك البيانات.
٢. يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره، ويطبق على البيانات المالية الختامية لسنة ٢٠٠١.

المدير العام
د. باسل الهنداوي

تصحيح خطأ

• وقع خطأ مطبعي في قرار مجلس الوزراء المنشور على الصفحة (٢١٨٦) من عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٤٩٩) الصادر بتاريخ ٢٠٠١/٧/٣٠ حيث ورد فيه تعيين الأستاذ شفا محمود العموش بوظيفة ملحق في ملاح وزارة الخارجية خطأ.
والصواب هو: الأستاذ شفا علي محمد العموش.

• وقع خطأ مطبعي عند نشر القانون المؤقت رقم (٤٨) لسنة ٢٠٠١ قانون النقل العام للركاب والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٥٠٦) الصادر بتاريخ ٢٠٠١/٩/١٦ حيث وردت خطأً الفقرة (ج) والتي نصها كما يلي:--
(ج - مع مراعاة أحكام الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة، تؤول إلى وزارة المالية أموال المؤسسة وموجوداتها المنقولة وما عليها من التزامات) ضمن المادة (٢٨) من القانون. والصحيح أن ترد هذه الفقرة ضمن المادة (٢٩) من القانون، بحيث تصبح المادة (٢٨) تتكون من الفقرتين (أ) و (ب) الحاليين والمادة (٢٩) تتكون من الفقرات (أ) و (ب) و (ج).



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

فهرس العدد ٤٥٣٣ ***** الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/٢/١٧

القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
٥٦١	- وكالات الوزراء
٥٦٢	- الموظفين
٥٧٢	- الجنسية الأردنية
٥٧٢	- الامتلاك
٥٧٤	- التعريفات الجمركية
٥٧٥	- الشؤون البلدية والقروية والبيئة
٦١٨	- الإعانات
٦٣٤	- المطالبات
٦٧٢	- المحاكم

مكتبة العدل

وكالات الوزراء

- أ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور طهالب الرفاعي وزير السياحة والآثار أعمال وزارة البريد والاتصالات بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور فواز حاتم الزعبي وزير البريد والاتصالات في ستغافورة بمهمة رسمية خلال الفترة من ١٢-١٧/١/٢٠٠٢.
- ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور طهالب الرفاعي وزير السياحة والآثار أعمال وزارة البريد والاتصالات بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور فواز حاتم الزعبي وزير البريد والاتصالات في دولة الإمارات العربية المتحدة بمهمة رسمية خلال الفترة من ٢١-٢٣/١/٢٠٠٢.
- ج - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور صلاح الدين البشير وزير الصناعة والتجارة أعمال وزارة التخطيط بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور باسم عوض الله وزير التخطيط في جمهورية الصين الشعبية بمهمة رسمية خلال الفترة من ١٤-٢٢/١/٢٠٠٢.
- د - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس حسني أبو غيدا وزير الأشغال العامة والإسكان أعمال وزارة الطاقة والثروة المعدنية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي المهندس محمد البطاينة وزير الطاقة والثروة المعدنية في جمهورية مصر العربية بمهمة رسمية خلال الفترة من ١٥-١٦/١/٢٠٠٢.
- هـ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس محمد البطاينة وزير الطاقة والثروة المعدنية أعمال وزارة الأشغال العامة والإسكان بالوكالة طيلة مدة غياب معالي المهندس حسني أبو غيدا وزير الأشغال العامة والإسكان في دولة الإمارات العربية المتحدة بمهمة رسمية خلال الفترة من ١٧-٢٢/١/٢٠٠٢.
- و - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد شاهر بك وزير دولة للشؤون الخارجية أعمال وزارة الخارجية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور مروان المطر وزير الخارجية خارج المملكة الأردنية الهاشمية.

الموظفون

١ - تشكيلات/تقاعد:-

١ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٥٠٩٨) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢ المتضمن الموافقة على تعيين عطوفة الدكتور محمد الجعفري عضوا في مجلس المفوضين لمنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وبرتائب شهري أجمالي مقداره (٣٥٠٠) ثلاثة آلاف وخمسمائة دينار اعتبارا من تاريخ مباشرته العمل ولغاية ٢٠٠٢/٩/٢٧.

٢ - صدرت الإرادة الملكية السامية بإجراء الترقيات التالية في ملاك الديوان الملكي الهاشمي اعتبارا من ٢٠٠٢/١/١٥:-

١. ترقية السيد بشير علي خلف الرواشدة/ النائب الثاني لرئيس التشريعات الملكية إلى أُنسَى مربوط الدرجة الأولى/ اللغة الأولى.
٢. ترقية السيد راشد عبد راشد العليمات/ مدير دائرة المعلومات والتفاريح المالية إلى أُنسَى مربوط الدرجة الثانية/ اللغة الثانية.
٣. ترقية السيد موفوق عبدالمجيد الشريدة/ مدير دائرة المحاسبة إلى أُنسَى مربوط الدرجة الثانية/ اللغة الثانية.
٤. ترقية السيد من نهار شااهر الحديد/ تشريفات ملكية إلى أُنسَى مربوط الدرجة الثانية/ اللغة الثانية.
٥. ترقية السيد مازن علي عبدالغني طيلت/ تشريفات ملكية إلى أُنسَى مربوط الدرجة الثانية/ اللغة الثانية.
٦. ترقية السيد صالح مدوح الخصاونة/ رئيس قسم شؤون الموظفين والمستخدمين إلى أُنسَى مربوط الدرجة الثالثة/ اللغة الثانية.
٧. ترقية السيد صعب نابل أبو تايه/ تشريفات ملكية إلى أُنسَى مربوط الدرجة الثالثة/ اللغة الثانية.
٨. ترقية السيدة سناء محمود عبدالحادي/ مساعد محاسب إلى أُنسَى مربوط الدرجة الرابعة/ اللغة الثالثة.
٩. ترقية السيد محمد وجدي عمر خيري عثمان/ كاتب أول إلى أُنسَى مربوط الدرجة الرابعة/ اللغة الثالثة.

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/١٦ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك دائرة الأحوال المدنية والجوازات السيد صباح مسند هلبان العيسى للفترة من ٢٠٠٢/١/٢ ولغاية ٢٠٠٢/١/١٦ بعد بلوغه سن الستين وإحالاته على التقاعد اعتبارا من ٢٠٠٢/١/١٧.

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/١٦ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك دائرة الأراضي والمصلحة السيد بحر علي بحر المرعي للفترة من ٢٠٠٢/١/١ ولغاية ٢٠٠٢/١/١٦ بعد بلوغه سن الستين وإحالاته على التقاعد اعتبارا من ٢٠٠٢/١/١٧.

٥ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/١٦ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك وزارة الإعلام السيد أحمد قاسم محمد ردايدة للفترة من ٢٠٠١/٢/٣١ ولغاية ٢٠٠٢/١/١٦ بعد بلوغه سن الستين وإحالاته على التقاعد اعتبارا من ٢٠٠٢/١/١٧.

٦ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/١٦ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تاليا من ملاك سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة على التقاعد اعتبارا من ٢٠٠٢/٢/١:-

- السيد محمود سليمان محمد المبيضين.
- السيد أحمد علي عبدالمهدي العوران.
- السيدة عزيزة محمد عبدالعزيز القاعود.
- السيدة سوسن جبر قدورة خلف.
- السيدة عايدة محمد أمين مشخج.
- السيد أحمد إسماعيل أحمد العجوري.
- السيدة لرمين عبدالرحيم أحمد شقم.
- السيدة رندة هاني فرج أبو السعد.
- السيد عطاالله نوافل إسماعيل المجالي.
- السيد فلاح صالح تلجي الرفاد.
- السيد محمد حسن صالح عطيوه.
- السيد نصر عبدالصمد حميدة الرواشدة.
- السيد حسين علي محمد المومني.

٧ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/١٦ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تاليا على التقاعد بناء على طلبهم اعتبارا من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

- ٢٠٠٢/١/٣٠ - وزارة العمل
السيد عمر ورد إسماعيل المبيضين
- ٢٠٠٢/١/١٧ - وزارة المالية
السيدة عائشة زهدي سعد هندي
- ٢٠٠٢/٢/١ - وزارة المالية/ الأراضي والمساحات
السيدة مرام ماجد حنا مدانات
- ٢٠٠٢/١/١٧ - السيدة اعتدال عبدالمهدي الطراونة
السيدة عصوية سلمان فارس الطراونة
- ٢٠٠٢/٢/١ - السيدة يسرى عبدالرحمن القطاونة
وزارة الصحة
- ٢٠٠٢/٢/١ - السيدة ابتسام مبارك يوسف شجراوي
السيد علي عبدالرحمن محمد شلعين
- ٢٠٠٢/٢/١ - السيدة بثينة حسين علي الطوالبة
السيدة رحمة إبراهيم محمد أبو ديه
- ٢٠٠٢/٢/١ - السيدة ابتسام مالم موسى الزريقات
السيدة أنيسة محمود عبدالله الشرفا
- ٢٠٠٢/١/١٧ - وزارة الداخلية
السيدة محمد طاهر حمدان أبو رمان
- ٢٠٠٢/١/٣٠ - السيد أحمد نعيم محمد بني عبدالرحمن
السيد حسين علي مثيري الخطيب
- ٢٠٠٢/٢/١ - السيدة حنان نعيم أحمد رضوان
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
- ٢٠٠٢/١/١٧ - السيد حسن محمود حسن عبدالحميد
السيدة أمال ياسين المجالي
- ٢٠٠٢/٢/١ - مؤسسة المواصفات
السيدة ميادة حربي عثمان أبو سعد

٨ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على التقاعد بناء على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة

السيد سعاد ذيب خلف الخطيب ٢٠٠٢ / ٢ / ١

وزارة المالية/ اللوازم العامة

السيد رنا محمد الكلاوب ٢٠٠٢ / ٢ / ١

وزارة المالية/ الاراضي والمساكن

السيد محمد محمود خليل الحساوي ٢٠٠٢/١/٢٢

وزارة التربية والتعليم

السيد اسحق احمد اسماعيل صافي ٢٠٠٢ / ١ / ٢٢

السيد عصام محمود محمد الكركسي ٢٠٠٢ / ١ / ٢٢

السيد حنان تركي سليمان حسين الصفدي ٢٠٠٢ / ٢ / ١

السيد لطيفه احمد خالد العمري ٢٠٠٢ / ٢ / ١

السيد محمد اكرم ابراهيم الفزازي ٢٠٠٢ / ٢ / ١

السيد محمد احمد المهاوش مناصره ٢٠٠٢ / ٢ / ١

السيد ايمان عبد الفتاح محمد مصلح خليفات ٢٠٠٢ / ٢ / ١

السيد بشار ابراهيم عطي ٢٠٠٢ / ٤ / ١

السيد غالب شريف عثمان صوافط ٢٠٠٢ / ٢ / ٢

السيد عطا محمد حسين اسمعيل ٢٠٠٢ / ٢ / ٣

السيد سعاد ناجي عوض حامد غرايبه ٢٠٠٢ / ٢ / ٣

السيد مريم اسعد قاسم مصطفى ٢٠٠٢ / ٢ / ٣

السيد عائده محمد يوسف احمد المبيضين ٢٠٠٢ / ٢ / ٣

السيد نعمات صبحي عباس السرواد ٢٠٠٢ / ٢ / ٣

السيد شريفه فندي ابراهيم فارس ٢٠٠٢ / ٢ / ٣

السيد ساميه عبد سليمان قبايعه ٢٠٠٢ / ٢ / ٣

السيد نادره ياسين محمد الفزازي ٢٠٠٢ / ٢ / ٣

السيد فاطمه برهوم عمر بزم ٢٠٠٢ / ٢ / ٣

السيد فاطمه محمود ابراهيم محمد ٢٠٠٢ / ٢ / ٣

السيد خالد فواز عبد الرحمن فلاح ٢٠٠٢ / ٢ / ٣
 السيد آمنه محمد عوده مقابله ٢٠٠٢ / ٢ / ٣
 السيد تمام مصطفى احمد مصطفى سلمونه ٢٠٠٢ / ٢ / ٣
 السيد فايزه محمد عكاشه المومني ٢٠٠٢ / ٢ / ٣
 السيد جميله محمد احمد شهاب ٢٠٠٢ / ٢ / ٣
 السيد خالد محمود ذيب العمري ٢٠٠٢ / ٢ / ٣
 السيد آمنه محمد الفارس العبد الله يونس ٢٠٠٢ / ٢ / ٣
 السيد ابراهيم احمد الحاج عبد الله موسى ٢٠٠٢ / ٢ / ٣
 السيد رضوان حسين محمد يوسف البدور ٢٠٠٢ / ٢ / ٣
 السيد ايتسام رويين محمد عوده ٢٠٠٢ / ٢ / ٣
 السيد منعم يعقوب صالح الصمادي ٢٠٠٢ / ٢ / ٣
 السيد حسين ابراهيم غالب السردور ٢٠٠٢ / ٢ / ٣
 السيد زهره عطا أمين عبد الرحمن قنيبي ٢٠٠٢ / ٢ / ٣
 السيد جواهر مصطفى سليمان عبد القادر ٢٠٠٢ / ٢ / ٣
 السيد سميره حسين عبد السلام حسين ٢٠٠٢ / ٢ / ٣
 السيد ماجده هاشم محمود الظاهر ٢٠٠٢ / ٢ / ٣
 السيد هدى احمد محمد للطريف ٢٠٠٢ / ٢ / ٣
 السيد مصباح احمد محمد نبهان ٢٠٠٢ / ٢ / ٣
 السيد شفا عيسى محمد احمد صوان ٢٠٠٢ / ٢ / ٣
 السيد عطا الله محمد اخليل الطراونه ٢٠٠٢ / ٢ / ٣
 السيد عتله سعد مبروك الصقلاوي ٢٠٠٢ / ٢ / ٣
 السيد وجيهه ابراهيم عواد عطري ٢٠٠٢ / ٢ / ٣
 السيد دلال ابراهيم عوض شحاده ٢٠٠٢ / ٢ / ٣
 السيد ناديا حنا موسى السلايط ٢٠٠٢ / ٢ / ٣
 السيد ماجده سامي عوض الغرايبه ٢٠٠٢ / ٢ / ٣
 السيد زينب حسين عرفات حمدان ٢٠٠٢ / ٢ / ٣
 السيد سميره عبد العزيز محمود الهامي ٢٠٠٢ / ٢ / ٣
 السيد فايزه ابراهيم حمد القحطاني ٢٠٠٢ / ٢ / ٣
 السيد سهام حسين محمود زاي ٢٠٠٢ / ٢ / ٣
 السيد باريز زامل احمد محمود ٢٠٠٢ / ٢ / ٣
 السيد احمد عبد اسماعيل سلامه عواد ٢٠٠٢ / ٢ / ٣
 السيد سوزان محمد حسين عكور ٢٠٠٢ / ٢ / ٣

٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة سهام زكريا رجب يوسف
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيد رشيد يوسف احمد الويس
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة سحر يوسف طالب المومن
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة ميسر احمد فاضل جمال
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيد فارس سليمان محمد العماد
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة هدى حسين محمد حسين الرحاحله
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة فنديه سليم محمد محمود الطويل
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة ساريه سيف الدين عبد الله سالم العطيوي
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة كفى سلامه احمد بزي
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة صباح خالد خليل ابراهيم حبيب الله
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة نهيل داود نصر الله بدر
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة خلود عواد عطا الله الطراونه
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة سميرة محمد مفضي الزعبي
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة ايمان توفيق احمد ابو راشد
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة رجاء عبد الكريم عبد الله سيف
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة علا محمد فوزي رشيد الخولي
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة رابعة سالم محمد غنيم
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة فاطمه احمد سليمان البسات
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة أمل احمد الجروان السليم
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة خديجة عبد الحميد سليمان المرافي
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة افكار محمد ابراهيم داود ابو عبيد
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة هاجر عبد الله سليمان العساسف
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة كامله مصطفى محمد بني سعيد
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة بدره محمد طلال البطاينه
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيد ايمان نور سلامه عماد
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة أمل ابراهيم عميره الدروبي
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة صباح محمود موسى محمد
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيد سليمان خلف محمد العماد
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيد يوسف موسى جبريل سالم
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيد مصطفى محمد عليان ابو الحسن

٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة سهيله عبد القادر احمد الشرايهره
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة منى عبد علي بدر
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة فوزيه موسى هارون الهللات
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة فيروز عمران صالح الشوا
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة فدوى علي محمد صالح حماد
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة نبيله جميل جريس الربان
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة خوله زهير سعد وقبول
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة أمل حليم بشاره الصراف
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة ثريا عوده مفلح منير
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة نبيله جمعه شحده احمد المحضبي
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة فاطمه سعيد علي ياسر
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة نجاح وادي حمود المجالسي
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيد احمد نايف محمد المجالسي
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة عنايه عبد الكريم علاء الدين حصوه
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة سميره عارف حمزه عطيه
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة ليلى سعد الدين علي السيد
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة جواهر احمد محمد النعيم
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة ايمان عيد سليمان ابو غريقات
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة نادية عبد القادر احمد بنات
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة سحر احمد داود اليوسف الحامد
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة فاطمه محمد مقبول الخلايل
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة هيام حسن سرور الشبلي
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة سميره جميل خلف الروس
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة ياسمين محمود فياض ابراهيم الجالودي
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة جميله احمد فضيان الرحمانه
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة ميسون عبد الحميد احمد الساكت
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة اعتدال عادل توفيق خليل
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة بسمة سليمان سلمان صغنون عيال سلمان
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة هيا عبد الله الاحمد المزبد
٢٠٠٢ / ٢ / ٣	السيدة ناجيه محمد عبد العزيز المحادين

السيدة أميرة عيده محمود نايف عبيدات
السيدة هناء محمد سلمان الطراونة
السيد زينب فهد عبد فليح العبد السلات
السيدة فاطمة عبد المولى محمد العالسي
السيدة عفيفه رجا اسعد الذر
السيدة سهام عارف عبد ربه منسي
السيدة وجدان محمد عبد الرحيم القاسم
السيدة مجدولين كمال يعقوب العودة الله
النويران
السيدة نجاح محمد عيد الشوبك

وزارة التنمية الاجتماعية
السيد يوسف شبلي الزعم

وزارة الطاقة والثروة المعدنية
سلطة المصادر الطبيعية
السيدة عائشة صبحي حماده الفراعنة

وزارة المياه والري/ سلطة المياه
السيد صالح حماد جمعة الذنبيات

وزارة الصحة
السيد محمد سعيد محمود العاروش
السيد "محمد خير" محمد يوسف طنطاوي
السيدة بدرية عبد احمد فنجري
السيدة انتصار محمد موسى للترعائسي

وزارة النقل
السيد حسين عبد الباقي ابراهيم راس

وزارة العمل/ مؤسسة التدريب المهني
السيد نبيل اسماعيل عبد السلام طملوسه

ديوان المحاسبة
السيدة دلال خلف نعمه الريحانسي
السيدة سناء نايف عبد الرحيم الخطيب

٢٠٠٢/١/٢٢

٩ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تاليا من ملاك دائرة الموازنة العامة على التقاعد اعتبارا من ٢٠٠٢/٢/١:-
- السيد عبدالله علي حسين الحيص.
- السيد محمد أمين حكمت شريم.
- السيد محمود محمد حماد.

١٠ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢ الموافقة على إحالة الموظف من ملاك دائرة الأراضي والمساحة السيد محمد سليم عبدالله الصغير على التقاعد اعتبارا من ٢٠٠٢/١/١.

ب - استداع:-

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/١٦ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تاليا على الاستداع اعتبارا من ٢٠٠٢/٢/١ بناء على طلبهم وإلى حين إكمالهم المدة المقررة من خدمتهم الحكومية الخاضعة للتقاعد.
وزارة المال:-
السيد موسى عبد الحميد الطوباسي
وزارة الطاقة والثروة المعدنية:-
السيدة سوسن مشهور شاكر البصطاسي
السيد سعادة عثمان سعادة عثمان
السيد عبدالفتاح عبدالحميد محمد النصور
السيد عوض سالم حمدان الخرشان

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/١٦ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تاليا على الاستداع اعتبارا من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم، وإلى حين إكمالهم المدة المقررة من خدمتهم الحكومية الخاضعة للتقاعد:-

وزارة الخارجية:-
السيدة مها هارون
وزارة المال:-
السيد إبراهيم فرحان الحرايزه
السيد هائل سليم بقاعين
وزارة المالية/ الأراضي والمساحة:-
السيد ميمر راسم نجيب عبدالعال

٢٠٠٢/١/١٧

٢٠٠٢/١/١٧

٢٠٠٢/١/١٧

٢٠٠٢/١/١٧

محكمة العدل

وزارة الثقافة :-

السيدة أميمة عبدالعزيز كليب الشريدة

سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة :-

السيد محمد أحمد محمد عثمان

السيدة باسمه موسى محمد المحسن

السيدة منيرة ضيف الله الكباريتي

السيد نبيل بخيت محمود العطيوي

السيد شرجيل كامل إبراهيم عوده

السيد حسني عيد حسين شقير

السيد علي عواد اللاتي القضاة

السيد أحمد عطا الله عطيه الطراونة

السيد محمد أحمد ارتيمه أبو روثه

٢٠٠٢/٢/١

٢٠٠٢/٢/١

٢٠٠٢/٢/١

٢٠٠٢/٢/١

٢٠٠٢/٢/١

٢٠٠٢/٢/١

٢٠٠٢/٢/١

٢٠٠٢/٢/١

٢٠٠٢/٢/١

٢٠٠٢/٢/١

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورين تالياً على الاستدراج اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهما، وإلى حين إكمالهما المدة المقررة من خدمتهما الحكومية الخاضعة للتقاعد:-

وزارة التخطيط/ الإحصاء - إدارات العامة :-

السيدة سارة محمد فرحان حلوش

وزارة التخطيط العالي والبحث العلمي :-

السيدة مريم محمود جرادات

٢٠٠٢/٢/١

٢٠٠٢/٢/١

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورين تالياً على الاستدراج بناءً على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهما، وإلى حين إكمالهم المدة المقررة من خدمتهم الحكومية الخاضعة للتقاعد:-

وزارة التربية والتعليم :-

السيد عبد الحميد أحمد محمد القرط

السيدة رابعة بكر أحمد أبو بكر

السيدة مريم ذيب علي شموط

السيدة سوسن عبدالله محمود حسن الشرايرة

وزارة الصحة :-

السيدة كريمة خليل محمود أبو حليمه

المركز الجغرافي الملكي الأردني :-

السيدة إلهام مبارك كامل المصري

٢٠٠٢/٢/٣

٢٠٠٢/٢/٣

٢٠٠٢/٢/٣

٢٠٠٢/٢/٣

٢٠٠٢/٢/١

٢٠٠٢/٢/١٥

ج - تمديد وإنهاء خدمات :-

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/١٦ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك وزارة الإعلام السيد محمد صلاح جويعد لمدة سنة اعتباراً من ٢٠٠١/١٢/٢١ بعد بلوغه سن الستين.

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/١٦ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك وزارة البريد والاتصالات السيد فوزي أدبب أبو شاما للفترة من ٢٠٠١/١٢/٢٥ ولغاية ٢٠٠٢/١/١٦ بعد بلوغه سن الستين وإنهاء خدمته اعتباراً من ٢٠٠٢/١/١٧.

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/١٦ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية السيد شوكت رشاد الجعفري للفترة من ٢٠٠٢/١/١ ولغاية ٢٠٠٢/١/١٦ بعد بلوغه سن الستين وإنهاء خدمته اعتباراً من ٢٠٠٢/١/١٧.

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/١٦ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية السيد أحمد علي محمد المحاميد للفترة من ٢٠٠١/١٢/٢ ولغاية ٢٠٠٢/١/١٦ بعد بلوغه سن الستين وإنهاء خدمته اعتباراً من ٢٠٠٢/١/١٧.

٥ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/١٦ الموافقة على إنهاء خدمة الموظف من ملاك وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية السيد بسيم أحمد سليمان قبله اعتباراً من ٢٠٠٢/١/١.

٦ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/١٦ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك وزارة البريد والاتصالات السيد ذياب عبدالمعطي غريسر للفترة من ٢٠٠٢/١/١ ولغاية ٢٠٠٢/١/١٦ بعد بلوغه سن الستين وإنهاء خدمته اعتباراً من ٢٠٠٢/١/١٧.

٧ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢ الموافقة على تمديد خدمة عطفة مدير عام سلطة الطيران المدني السيد جهاد سليمان أحمد الراسد للفترة من ١٩٩٩/٦/٢٧ ولغاية ٢٠٠٢/١/٢٣ بعد بلوغه سن الستين وإنهاء خدمته اعتباراً من ٢٠٠٢/١/٢٤.

الجنسية الأردنية

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/١٦ بالاستناد لأحكام المادة (١٢) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته الموافقة على منح المواطن الهاكستاني السيد "رسول بخش" دين محمد بلوشي الجنسية الأردنية.

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/١٦ بالاستناد لأحكام المادتين (١٥)، (١٦) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته السماح للأشخاص المذكورة أسماؤهم تاليا بالتخلي عن الجنسية الأردنية للالتحاق بالجنسية المبيعة إزاء اسم كل منهم:-

الاسم	الجنسية
السيد محمد عبدالعزيز قاسم قاسم	الألمانية
السيدة ماهره أحمد صادق الشريدة	الألمانية
السيدة صبحا أحمد رجا محمد	السعودية
السيد البير كريم شكري مرزيان	الألمانية
السيد عمر عبدالله مفلح العفلة	الألمانية

* * * * *

الاستملاك

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/١٦ بالاستناد لأحكام المادة (٤/ج) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك ما مساحته (١٣) دولماً و (٢٩٩ر٩٠) م^٢ من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٤) خلة الحلو وما مساحته (٤) دولمت و (٢٠٧ر٦٠) م^٢ من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٧) هرقلا وجميعها من أراضي سامنا وجلنا وما مساحته (٨) دولمت و (٤٨١ر٦٠) م^٢ من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٦) خربة فارة من أراضي دير البرك الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١١٤١٥) والعرب اليوم عدد (١٦٦١) تاريخ ٢٠٠١/١٢/١٠ استملاكاً مطلقاً وفق المخططات المنظمة لغايات استملاكها مشروعا للنفذ العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لأغراض وزارة الأشغال العامة والإسكان لغايات تحسين طريق اربد/ عجلون.

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/١٦ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج)، (١٧) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك وحيازة ما مساحته دولمتان و (٥٨٠ر٢١) م^٢ من قطعة الأرض رقم (١٧٤) من الحوض رقم (٥) من أراضي جرش الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي العرب اليوم عدد (١٦٥٧) والرأي عدد (١١٤١١) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٦ استملاكاً مطلقاً لأغراض وزارة المياه والري/ سلطة المياه لغايات حرم بحر ماء المجمو رقم (٦) حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك، على أن يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/١٦ بالاستناد لأحكام المادة (٤/ج) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك مساحات قطع الأراضي المبينة أوصافها تالياً استملاكاً مطلقاً وفق المخططات المنظمة لغايات استملاكها مشروعا للنفذ العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك:-

- ١ - جزء القطعة رقم (١٢٣٧) من الحوض رقم (١١) المسبغانية الجنوبية من أراضي اربد البالغ مساحته (٤١٦ر٥٠) م^٢ الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٢٣٢٧) والعرب اليوم عدد (١٦٤٣) تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٢، لأغراض المجلس البلدي في اربد.
- ٢ - جزء القطعة رقم (٥٨٧) من الحوض رقم (١٤) الشيخ خليل من أراضي اربد البالغ مساحته (٢٦١) م^٢ الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٢٣٢٧) والعرب اليوم عدد (١٦٤٣) تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٢، لأغراض المجلس البلدي في اربد.

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢ بالاستناد لأحكام المادة (١٥/ز) من قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٠ والمادتين (٤/ج)، (١٧) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ الموافقة على استملاك وحيازة قطع الأراضي ذوات الأرقام (١١٦، ١١٧، ١١٨) من الحوض رقم (١) الساقية من أراضي العقبة البالغ مجموع مساحتها (٢٠) دونما الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١١٤١٠) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٥ والدستور عدد (١٢٣٤١) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٦ استملاكاً مطلقاً لأغراض سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لغايات تنفيذ مشروع البحيرة الاصطناعية (Thelagoon) حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك، على أن يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

٥ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢ بالاستناد لأحكام المادة (٤/ج) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك ما مساحته (١٠) دولمت و (٥٨٣ر٨٠) م^٢ من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٢١) وما مساحته (١٠) دولمت و (٣١٩ر٣٦) م^٢ من عدة قطع أراضي الحوض رقم (٥) وما مساحته (١٩٠ر٨٧) م^٢ من قطعة الأرض رقم (٢٢) من الحوض رقم (٤) وما مساحته (٣) دولمت و (١٦٩ر٨٠) م^٢ من قطع الأراضي ذوات الأرقام (١٢، ١٣، ١٤) من الحوض رقم (١٥) وما مساحته (١٦) دولماً و (٥٩٣ر١٧) م^٢ من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٦) وما مساحته (١٠) دولمت و (٥٧٥ر٢٨) م^٢ من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (١٧) وجميعها من أراضي صما وما مساحته (٥٤٧ر٥٨) م^٢ من قطعة الأرض رقم (٢) من الحوض رقم (١) وما مساحته دونم واحد و (١٨٢ر١٠) م^٢ من قطعة الأرض رقم (٦) من الحوض رقم (٣) وجميعها من أراضي زيدة الوسطية الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١١٣٧٩) والأسواق عدد (٢٥٤٣) تاريخ ٢٠٠١/١١/٤ استملاكاً مطلقاً وفق المخططات المنظمة لغايات استملاكها مشروعا للنفذ العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لأغراض وزارة الأشغال العامة والإسكان لغايات طريق صما/ وادي العرب/ زيدا.

٦ - - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢ بالاستناد لأحكام المادة (١/ج) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك جزء القطعة رقم (٦٠٣) حوض رقم (٨) البلد من أراضي اربد البالغة مساحتها (٩٥)م^٢ الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٢٣٢٧) والعرب اليوم عدد (١٦٤٣) تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٢ لأغراض المجلس البلدي في اربد استملاكاً مطلقاً وفق المخططات المنظمة لغايات استملاكها مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك.

التعريفية الجمركية

- بناء على تنصيب كل من معالي وزير المالية ومعالي وزير الصناعة والتجارة وعطوفة مدير عام دائرة الجمارك، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٩ بالاستناد لأحكام المادة (١٤) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته والمادة (١٠/ب) من قانون حماية الإنتاج الوطني رقم (٥) لسنة ١٩٩٨ والمادة (٧٢) من نظام حماية الإنتاج الوطني رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٠ ما يلي:-
- ١. فرض رسم تعريفية موحد نوعي كإجراء وقائي بالإضافة إلى رسم التعريفية النسبي المطبق حالياً على الحوامل غير المسجلة الخاضعة للبند (٨٥٢٣.١١٩) وبمقدار (٩٨) فلساً/ شريط مغنط.
- ٢. يستولي هذا الرسم بالتأمين أو بموجب كفالة ملكية لحين صدور قرار بفرض أو عدم فرض حماية نهائية على هذه السلعة المستوردة.
- ٣. يعمل به اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٢/٢/٥ ولمدة (٢٠٠) يوم.

الشؤون البلدية والقروية والبيئة

- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٩ بالاستناد لأحكام الفقرة الخامسة من المادة الخامسة من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته الموافقة على ضم القطع المبيلة أرقامها تالياً إلى حدود بلدية ناعور (منطقة زبود وسيل حسبان):-
- ١. بقية قطع الحوض رقم (٥) مرج أبو عيشه.
- ٢. ١. ٨. ١. ١٨. ١. ٢٥. ١. ٢٦. ١. ٢٧. ١. ٢٨. ١. ٢٩. ١. ٣٠. ١. ٣١. ١. ٣٢. ١. ٣٣. ١. ٣٤. ١. ٣٥. ١. ٣٦. ١. ٣٧. ١. ٣٨. ١. ٣٩. ١. ٤٠. ١. ٤١. ١. ٤٢. ١. ٤٣. ١. ٤٤. ١. ٤٥. ١. ٤٦. ١. ٤٧. ١. ٤٨. ١. ٤٩. ١. ٥٠. ١. ٥١. ١. ٥٢. ١. ٥٣. ١. ٥٤. ١. ٥٥. ١. ٥٦. ١. ٥٧. ١. ٥٨. ١. ٥٩. ١. ٦٠. ١. ٦١. ١. ٦٢. ١. ٦٣. ١. ٦٤. ١. ٦٥. ١. ٦٦. ١. ٦٧. ١. ٦٨. ١. ٦٩. ١. ٧٠. ١. ٧١. ١. ٧٢. ١. ٧٣. ١. ٧٤. ١. ٧٥. ١. ٧٦. ١. ٧٧. ١. ٧٨. ١. ٧٩. ١. ٨٠. ١. ٨١. ١. ٨٢. ١. ٨٣. ١. ٨٤. ١. ٨٥. ١. ٨٦. ١. ٨٧. ١. ٨٨. ١. ٨٩. ١. ٩٠. ١. ٩١. ١. ٩٢. ١. ٩٣. ١. ٩٤. ١. ٩٥. ١. ٩٦. ١. ٩٧. ١. ٩٨. ١. ٩٩. ١. ١٠٠. ١. ١٠١. ١. ١٠٢. ١. ١٠٣. ١. ١٠٤. ١. ١٠٥. ١. ١٠٦. ١. ١٠٧. ١. ١٠٨. ١. ١٠٩. ١. ١١٠. ١. ١١١. ١. ١١٢. ١. ١١٣. ١. ١١٤. ١. ١١٥. ١. ١١٦. ١. ١١٧. ١. ١١٨. ١. ١١٩. ١. ١٢٠. ١. ١٢١. ١. ١٢٢. ١. ١٢٣. ١. ١٢٤. ١. ١٢٥. ١. ١٢٦. ١. ١٢٧. ١. ١٢٨. ١. ١٢٩. ١. ١٣٠. ١. ١٣١. ١. ١٣٢. ١. ١٣٣. ١. ١٣٤. ١. ١٣٥. ١. ١٣٦. ١. ١٣٧. ١. ١٣٨. ١. ١٣٩. ١. ١٤٠. ١. ١٤١. ١. ١٤٢. ١. ١٤٣. ١. ١٤٤. ١. ١٤٥. ١. ١٤٦. ١. ١٤٧. ١. ١٤٨. ١. ١٤٩. ١. ١٥٠. ١. ١٥١. ١. ١٥٢. ١. ١٥٣. ١. ١٥٤. ١. ١٥٥. ١. ١٥٦. ١. ١٥٧. ١. ١٥٨. ١. ١٥٩. ١. ١٦٠. ١. ١٦١. ١. ١٦٢. ١. ١٦٣. ١. ١٦٤. ١. ١٦٥. ١. ١٦٦. ١. ١٦٧. ١. ١٦٨. ١. ١٦٩. ١. ١٧٠. ١. ١٧١. ١. ١٧٢. ١. ١٧٣. ١. ١٧٤. ١. ١٧٥. ١. ١٧٦. ١. ١٧٧. ١. ١٧٨. ١. ١٧٩. ١. ١٨٠. ١. ١٨١. ١. ١٨٢. ١. ١٨٣. ١. ١٨٤. ١. ١٨٥. ١. ١٨٦. ١. ١٨٧. ١. ١٨٨. ١. ١٨٩. ١. ١٩٠. ١. ١٩١. ١. ١٩٢. ١. ١٩٣. ١. ١٩٤. ١. ١٩٥. ١. ١٩٦. ١. ١٩٧. ١. ١٩٨. ١. ١٩٩. ١. ٢٠٠. ١. ٢٠١. ١. ٢٠٢. ١. ٢٠٣. ١. ٢٠٤. ١. ٢٠٥. ١. ٢٠٦. ١. ٢٠٧. ١. ٢٠٨. ١. ٢٠٩. ١. ٢١٠. ١. ٢١١. ١. ٢١٢. ١. ٢١٣. ١. ٢١٤. ١. ٢١٥. ١. ٢١٦. ١. ٢١٧. ١. ٢١٨. ١. ٢١٩. ١. ٢٢٠. ١. ٢٢١. ١. ٢٢٢. ١. ٢٢٣. ١. ٢٢٤. ١. ٢٢٥. ١. ٢٢٦. ١. ٢٢٧. ١. ٢٢٨. ١. ٢٢٩. ١. ٢٣٠. ١. ٢٣١. ١. ٢٣٢. ١. ٢٣٣. ١. ٢٣٤. ١. ٢٣٥. ١. ٢٣٦. ١. ٢٣٧. ١. ٢٣٨. ١. ٢٣٩. ١. ٢٤٠. ١. ٢٤١. ١. ٢٤٢. ١. ٢٤٣. ١. ٢٤٤. ١. ٢٤٥. ١. ٢٤٦. ١. ٢٤٧. ١. ٢٤٨. ١. ٢٤٩. ١. ٢٥٠. ١. ٢٥١. ١. ٢٥٢. ١. ٢٥٣. ١. ٢٥٤. ١. ٢٥٥. ١. ٢٥٦. ١. ٢٥٧. ١. ٢٥٨. ١. ٢٥٩. ١. ٢٦٠. ١. ٢٦١. ١. ٢٦٢. ١. ٢٦٣. ١. ٢٦٤. ١. ٢٦٥. ١. ٢٦٦. ١. ٢٦٧. ١. ٢٦٨. ١. ٢٦٩. ١. ٢٧٠. ١. ٢٧١. ١. ٢٧٢. ١. ٢٧٣. ١. ٢٧٤. ١. ٢٧٥. ١. ٢٧٦. ١. ٢٧٧. ١. ٢٧٨. ١. ٢٧٩. ١. ٢٨٠. ١. ٢٨١. ١. ٢٨٢. ١. ٢٨٣. ١. ٢٨٤. ١. ٢٨٥. ١. ٢٨٦. ١. ٢٨٧. ١. ٢٨٨. ١. ٢٨٩. ١. ٢٩٠. ١. ٢٩١. ١. ٢٩٢. ١. ٢٩٣. ١. ٢٩٤. ١. ٢٩٥. ١. ٢٩٦. ١. ٢٩٧. ١. ٢٩٨. ١. ٢٩٩. ١. ٣٠٠. ١. ٣٠١. ١. ٣٠٢. ١. ٣٠٣. ١. ٣٠٤. ١. ٣٠٥. ١. ٣٠٦. ١. ٣٠٧. ١. ٣٠٨. ١. ٣٠٩. ١. ٣١٠. ١. ٣١١. ١. ٣١٢. ١. ٣١٣. ١. ٣١٤. ١. ٣١٥. ١. ٣١٦. ١. ٣١٧. ١. ٣١٨. ١. ٣١٩. ١. ٣٢٠. ١. ٣٢١. ١. ٣٢٢. ١. ٣٢٣. ١. ٣٢٤. ١. ٣٢٥. ١. ٣٢٦. ١. ٣٢٧. ١. ٣٢٨. ١. ٣٢٩. ١. ٣٣٠. ١. ٣٣١. ١. ٣٣٢. ١. ٣٣٣. ١. ٣٣٤. ١. ٣٣٥. ١. ٣٣٦. ١. ٣٣٧. ١. ٣٣٨. ١. ٣٣٩. ١. ٣٤٠. ١. ٣٤١. ١. ٣٤٢. ١. ٣٤٣. ١. ٣٤٤. ١. ٣٤٥. ١. ٣٤٦. ١. ٣٤٧. ١. ٣٤٨. ١. ٣٤٩. ١. ٣٥٠. ١. ٣٥١. ١. ٣٥٢. ١. ٣٥٣. ١. ٣٥٤. ١. ٣٥٥. ١. ٣٥٦. ١. ٣٥٧. ١. ٣٥٨. ١. ٣٥٩. ١. ٣٦٠. ١. ٣٦١. ١. ٣٦٢. ١. ٣٦٣. ١. ٣٦٤. ١. ٣٦٥. ١. ٣٦٦. ١. ٣٦٧. ١. ٣٦٨. ١. ٣٦٩. ١. ٣٧٠. ١. ٣٧١. ١. ٣٧٢. ١. ٣٧٣. ١. ٣٧٤. ١. ٣٧٥. ١. ٣٧٦. ١. ٣٧٧. ١. ٣٧٨. ١. ٣٧٩. ١. ٣٨٠. ١. ٣٨١. ١. ٣٨٢. ١. ٣٨٣. ١. ٣٨٤. ١. ٣٨٥. ١. ٣٨٦. ١. ٣٨٧. ١. ٣٨٨. ١. ٣٨٩. ١. ٣٩٠. ١. ٣٩١. ١. ٣٩٢. ١. ٣٩٣. ١. ٣٩٤. ١. ٣٩٥. ١. ٣٩٦. ١. ٣٩٧. ١. ٣٩٨. ١. ٣٩٩. ١. ٤٠٠. ١. ٤٠١. ١. ٤٠٢. ١. ٤٠٣. ١. ٤٠٤. ١. ٤٠٥. ١. ٤٠٦. ١. ٤٠٧. ١. ٤٠٨. ١. ٤٠٩. ١. ٤١٠. ١. ٤١١. ١. ٤١٢. ١. ٤١٣. ١. ٤١٤. ١. ٤١٥. ١. ٤١٦. ١. ٤١٧. ١. ٤١٨. ١. ٤١٩. ١. ٤٢٠. ١. ٤٢١. ١. ٤٢٢. ١. ٤٢٣. ١. ٤٢٤. ١. ٤٢٥. ١. ٤٢٦. ١. ٤٢٧. ١. ٤٢٨. ١. ٤٢٩. ١. ٤٣٠. ١. ٤٣١. ١. ٤٣٢. ١. ٤٣٣. ١. ٤٣٤. ١. ٤٣٥. ١. ٤٣٦. ١. ٤٣٧. ١. ٤٣٨. ١. ٤٣٩. ١. ٤٤٠. ١. ٤٤١. ١. ٤٤٢. ١. ٤٤٣. ١. ٤٤٤. ١. ٤٤٥. ١. ٤٤٦. ١. ٤٤٧. ١. ٤٤٨. ١. ٤٤٩. ١. ٤٥٠. ١. ٤٥١. ١. ٤٥٢. ١. ٤٥٣. ١. ٤٥٤. ١. ٤٥٥. ١. ٤٥٦. ١. ٤٥٧. ١. ٤٥٨. ١. ٤٥٩. ١. ٤٦٠. ١. ٤٦١. ١. ٤٦٢. ١. ٤٦٣. ١. ٤٦٤. ١. ٤٦٥. ١. ٤٦٦. ١. ٤٦٧. ١. ٤٦٨. ١. ٤٦٩. ١. ٤٧٠. ١. ٤٧١. ١. ٤٧٢. ١. ٤٧٣. ١. ٤٧٤. ١. ٤٧٥. ١. ٤٧٦. ١. ٤٧٧. ١. ٤٧٨. ١. ٤٧٩. ١. ٤٨٠. ١. ٤٨١. ١. ٤٨٢. ١. ٤٨٣. ١. ٤٨٤. ١. ٤٨٥. ١. ٤٨٦. ١. ٤٨٧. ١. ٤٨٨. ١. ٤٨٩. ١. ٤٩٠. ١. ٤٩١. ١. ٤٩٢. ١. ٤٩٣. ١. ٤٩٤. ١. ٤٩٥. ١. ٤٩٦. ١. ٤٩٧. ١. ٤٩٨. ١. ٤٩٩. ١. ٥٠٠. ١. ٥٠١. ١. ٥٠٢. ١. ٥٠٣. ١. ٥٠٤. ١. ٥٠٥. ١. ٥٠٦. ١. ٥٠٧. ١. ٥٠٨. ١. ٥٠٩. ١. ٥١٠. ١. ٥١١. ١. ٥١٢. ١. ٥١٣. ١. ٥١٤. ١. ٥١٥. ١. ٥١٦. ١. ٥١٧. ١. ٥١٨. ١. ٥١٩. ١. ٥٢٠. ١. ٥٢١. ١. ٥٢٢. ١. ٥٢٣. ١. ٥٢٤. ١. ٥٢٥. ١. ٥٢٦. ١. ٥٢٧. ١. ٥٢٨. ١. ٥٢٩. ١. ٥٣٠. ١. ٥٣١. ١. ٥٣٢. ١. ٥٣٣. ١. ٥٣٤. ١. ٥٣٥. ١. ٥٣٦. ١. ٥٣٧. ١. ٥٣٨. ١. ٥٣٩. ١. ٥٤٠. ١. ٥٤١. ١. ٥٤٢. ١. ٥٤٣. ١. ٥٤٤. ١. ٥٤٥. ١. ٥٤٦. ١. ٥٤٧. ١. ٥٤٨. ١. ٥٤٩. ١. ٥٥٠. ١. ٥٥١. ١. ٥٥٢. ١. ٥٥٣. ١. ٥٥٤. ١. ٥٥٥. ١. ٥٥٦. ١. ٥٥٧. ١. ٥٥٨. ١. ٥٥٩. ١. ٥٦٠. ١. ٥٦١. ١. ٥٦٢. ١. ٥٦٣. ١. ٥٦٤. ١. ٥٦٥. ١. ٥٦٦. ١. ٥٦٧. ١. ٥٦٨. ١. ٥٦٩. ١. ٥٧٠. ١. ٥٧١. ١. ٥٧٢. ١. ٥٧٣. ١. ٥٧٤. ١. ٥٧٥. ١. ٥٧٦. ١. ٥٧٧. ١. ٥٧٨. ١. ٥٧٩. ١. ٥٨٠. ١. ٥٨١. ١. ٥٨٢. ١. ٥٨٣. ١. ٥٨٤. ١. ٥٨٥. ١. ٥٨٦. ١. ٥٨٧. ١. ٥٨٨. ١. ٥٨٩. ١. ٥٩٠. ١. ٥٩١. ١. ٥٩٢. ١. ٥٩٣. ١. ٥٩٤. ١. ٥٩٥. ١. ٥٩٦. ١. ٥٩٧. ١. ٥٩٨. ١. ٥٩٩. ١. ٦٠٠. ١. ٦٠١. ١. ٦٠٢. ١. ٦٠٣. ١. ٦٠٤. ١. ٦٠٥. ١. ٦٠٦. ١. ٦٠٧. ١. ٦٠٨. ١. ٦٠٩. ١. ٦١٠. ١. ٦١١. ١. ٦١٢. ١. ٦١٣. ١. ٦١٤. ١. ٦١٥. ١. ٦١٦. ١. ٦١٧. ١. ٦١٨. ١. ٦١٩. ١. ٦٢٠. ١. ٦٢١. ١. ٦٢٢. ١. ٦٢٣. ١. ٦٢٤. ١. ٦٢٥. ١. ٦٢٦. ١. ٦٢٧. ١. ٦٢٨. ١. ٦٢٩. ١. ٦٣٠. ١. ٦٣١. ١. ٦٣٢. ١. ٦٣٣. ١. ٦٣٤. ١. ٦٣٥. ١. ٦٣٦. ١. ٦٣٧. ١. ٦٣٨. ١. ٦٣٩. ١. ٦٤٠. ١. ٦٤١. ١. ٦٤٢. ١. ٦٤٣. ١. ٦٤٤. ١. ٦٤٥. ١. ٦٤٦. ١. ٦٤٧. ١. ٦٤٨. ١. ٦٤٩. ١. ٦٥٠. ١. ٦٥١. ١. ٦٥٢. ١. ٦٥٣. ١. ٦٥٤. ١. ٦٥٥. ١. ٦٥٦. ١. ٦٥٧. ١. ٦٥٨. ١. ٦٥٩. ١. ٦٦٠. ١. ٦٦١. ١. ٦٦٢. ١. ٦٦٣. ١. ٦٦٤. ١. ٦٦٥. ١. ٦٦٦. ١. ٦٦٧. ١. ٦٦٨. ١. ٦٦٩. ١. ٦٧٠. ١. ٦٧١. ١. ٦٧٢. ١. ٦٧٣. ١. ٦٧٤. ١. ٦٧٥. ١. ٦٧٦. ١. ٦٧٧. ١. ٦٧٨. ١. ٦٧٩. ١. ٦٨٠. ١. ٦٨١. ١. ٦٨٢. ١. ٦٨٣. ١. ٦٨٤. ١. ٦٨٥. ١. ٦٨٦. ١. ٦٨٧. ١. ٦٨٨. ١. ٦٨٩. ١. ٦٩٠. ١. ٦٩١. ١. ٦٩٢. ١. ٦٩٣. ١. ٦٩٤. ١. ٦٩٥. ١. ٦٩٦. ١. ٦٩٧. ١. ٦٩٨. ١. ٦٩٩. ١. ٧٠٠. ١. ٧٠١. ١. ٧٠٢. ١. ٧٠٣. ١. ٧٠٤. ١. ٧٠٥. ١. ٧٠٦. ١. ٧٠٧. ١. ٧٠٨. ١. ٧٠٩. ١. ٧١٠. ١. ٧١١. ١. ٧١٢. ١. ٧١٣. ١. ٧١٤. ١. ٧١٥. ١. ٧١٦. ١. ٧١٧. ١. ٧١٨. ١. ٧١٩. ١. ٧٢٠. ١. ٧٢١. ١. ٧٢٢. ١. ٧٢٣. ١. ٧٢٤. ١. ٧٢٥. ١. ٧٢٦. ١. ٧٢٧. ١. ٧٢٨. ١. ٧٢٩. ١. ٧٣٠. ١. ٧٣١. ١. ٧٣٢. ١. ٧٣٣. ١. ٧٣٤. ١. ٧٣٥. ١. ٧٣٦. ١. ٧٣٧. ١. ٧٣٨. ١. ٧٣٩. ١. ٧٤٠. ١. ٧٤١. ١. ٧٤٢. ١. ٧٤٣. ١. ٧٤٤. ١. ٧٤٥. ١. ٧٤٦. ١. ٧٤٧. ١. ٧٤٨. ١. ٧٤٩. ١. ٧٥٠. ١. ٧٥١. ١. ٧٥٢. ١. ٧٥٣. ١. ٧٥٤. ١. ٧٥٥. ١. ٧٥٦. ١. ٧٥٧. ١. ٧٥٨. ١. ٧٥٩. ١. ٧٦٠. ١. ٧٦١. ١. ٧٦٢. ١. ٧٦٣. ١. ٧٦٤. ١. ٧٦٥. ١. ٧٦٦. ١. ٧٦٧. ١. ٧٦٨. ١. ٧٦٩. ١. ٧٧٠. ١. ٧٧١. ١. ٧٧٢. ١. ٧٧٣. ١. ٧٧٤. ١. ٧٧٥. ١. ٧٧٦. ١. ٧٧٧. ١. ٧٧٨. ١. ٧٧٩. ١. ٧٨٠. ١. ٧٨١. ١. ٧٨٢. ١. ٧٨٣. ١. ٧٨٤. ١. ٧٨٥. ١. ٧٨٦. ١. ٧٨٧. ١. ٧٨٨. ١. ٧٨٩. ١. ٧٩٠. ١. ٧٩١. ١. ٧٩٢. ١. ٧٩٣. ١. ٧٩٤. ١. ٧٩٥. ١. ٧٩٦. ١. ٧٩٧. ١. ٧٩٨. ١. ٧٩٩. ١. ٨٠٠. ١. ٨٠١. ١. ٨٠٢. ١. ٨٠٣. ١. ٨٠٤. ١. ٨٠٥. ١. ٨٠٦. ١. ٨٠٧. ١. ٨٠٨. ١. ٨٠٩. ١. ٨١٠. ١. ٨١١. ١. ٨١٢. ١. ٨١٣. ١. ٨١٤. ١. ٨١٥. ١. ٨١٦. ١. ٨١٧. ١. ٨١٨. ١. ٨١٩. ١. ٨٢٠. ١. ٨٢١. ١. ٨٢٢. ١. ٨٢٣. ١. ٨٢٤. ١. ٨٢٥. ١. ٨٢٦. ١. ٨٢٧. ١. ٨٢٨. ١. ٨٢٩. ١. ٨٣٠. ١. ٨٣١. ١. ٨٣٢. ١. ٨٣٣. ١. ٨٣٤. ١. ٨٣٥. ١. ٨٣٦. ١. ٨٣٧. ١. ٨٣٨. ١. ٨٣٩. ١. ٨٤٠. ١. ٨٤١. ١. ٨٤٢. ١. ٨٤٣. ١. ٨٤٤. ١. ٨٤٥. ١. ٨٤٦. ١. ٨٤٧. ١. ٨٤٨. ١. ٨٤٩. ١. ٨٥٠. ١. ٨٥١. ١. ٨٥٢. ١. ٨٥٣. ١. ٨٥٤. ١. ٨٥٥. ١. ٨٥٦. ١. ٨٥٧. ١. ٨٥٨. ١. ٨٥٩. ١. ٨٦٠. ١. ٨٦١. ١. ٨٦٢. ١. ٨٦٣. ١. ٨٦٤. ١. ٨٦٥. ١. ٨٦٦. ١. ٨٦٧. ١. ٨٦٨. ١. ٨٦٩. ١. ٨٧٠. ١. ٨٧١. ١. ٨٧٢. ١. ٨٧٣. ١. ٨٧٤. ١. ٨٧٥. ١. ٨٧٦. ١. ٨٧٧. ١. ٨٧٨. ١. ٨٧٩. ١. ٨٨٠. ١. ٨٨١. ١. ٨٨٢. ١. ٨٨٣. ١. ٨٨٤. ١. ٨٨٥. ١. ٨٨٦. ١. ٨٨٧. ١. ٨٨٨. ١. ٨٨٩. ١. ٨٩٠. ١. ٨٩١. ١. ٨٩٢. ١. ٨٩٣. ١. ٨٩٤. ١. ٨٩٥. ١. ٨٩٦. ١. ٨٩٧. ١. ٨٩٨. ١. ٨٩٩. ١. ٩٠٠. ١. ٩٠١. ١. ٩٠٢. ١. ٩٠٣. ١. ٩٠٤. ١. ٩٠٥. ١. ٩٠٦. ١. ٩٠٧. ١. ٩٠٨. ١. ٩٠٩. ١. ٩١٠. ١. ٩١١. ١. ٩١٢. ١. ٩١٣. ١. ٩١٤. ١. ٩١٥. ١. ٩١٦. ١. ٩١٧. ١. ٩١٨. ١. ٩١٩. ١. ٩٢٠. ١. ٩٢١. ١. ٩٢٢. ١. ٩٢٣. ١. ٩٢٤. ١. ٩٢٥. ١. ٩٢٦. ١. ٩٢٧. ١. ٩٢٨. ١. ٩٢٩. ١. ٩٣٠. ١. ٩٣١. ١. ٩٣٢. ١. ٩٣٣. ١. ٩٣٤. ١. ٩٣٥. ١. ٩٣٦. ١. ٩٣٧. ١. ٩٣٨. ١. ٩٣٩. ١. ٩٤٠. ١. ٩٤١. ١. ٩٤٢. ١. ٩٤٣. ١. ٩٤٤. ١. ٩٤٥. ١. ٩٤٦. ١. ٩٤٧. ١. ٩٤٨. ١. ٩٤٩. ١. ٩٥٠. ١. ٩٥١. ١. ٩٥٢. ١. ٩٥٣. ١. ٩٥٤. ١. ٩٥٥. ١. ٩٥٦. ١. ٩٥٧. ١. ٩٥٨. ١. ٩٥٩. ١. ٩٦٠. ١. ٩٦١. ١. ٩٦٢. ١. ٩٦٣. ١. ٩٦٤. ١. ٩٦٥. ١. ٩٦٦. ١. ٩٦٧. ١. ٩٦٨. ١. ٩٦٩. ١. ٩٧٠. ١. ٩٧١. ١. ٩٧٢. ١. ٩٧٣. ١. ٩٧٤. ١. ٩٧٥. ١. ٩٧٦.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٤٨٢ تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠١ الموافقة على مخطط اضافة تنظيم ضمن الاحواض ذوات الارقام (٢) النخيلة الجنوبي والحوض رقم (١٣) النقا الشمالي والحوض رقم (١٤) النقا الوسطاني من اراضي المرء وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلته للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء قصبة الكرك ومكاتب بلدية الكرك الكبرى وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية الكرك الكبرى خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١٤٨٨ تاريخ ١٧/١١/٢٠٠١، الموافقة على مخطط الغاء طريق وجزء من طريق آخر مع نهاية مغلقة واعتماد طريق الفرازي لتطعيمها ضمن الحوض رقم (١٠) من اراضي خرما وذلك في بلدة البرموك الجديدة/لواء بني كنانة وحسب المخطط التعديلي رقم (٦٣) تاريخ ٢٧/١١/٢٠٠١ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١٥٠١ تاريخ ٢/١٢/٢٠٠١ الموافقة على مخطط احداث شارع وحرم وادي وذلك في بلدة الكرك/لواء قصبة الكرك وحسب المخطط التعديلي رقم (١٩) تاريخ ٥/١٢/٢٠٠١ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٥١٦ تاريخ ٤/١٢/٢٠٠١، الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الاحواض ذوات الارقام (٦ ، ٢٤ ، ٢٦) وذلك في بلدة معان/لواء قصبة معان وحسب المخطط التعديلي رقم (٦٧) تاريخ ٢/١٢/٢٠٠١ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٥٣٣ تاريخ ٥/١٢/٢٠٠١ الموافقة على مخطط تخفيض شارع من "م" الى "م١٦" والغاء منحنيات ضمن الاحواض ذوات الارقام (٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥) من اراضي حواره وذلك في بلدة اربد الكبرى /لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٩) تاريخ ٢٧/١٢/٢٠٠١ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٤/١٥٣٨ تاريخ ٩/١٢/٢٠٠١ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن الحوض رقم (٢٠) من اراضي عجلون وذلك في بلدة عجلون الكبرى /لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (١٨) تاريخ ٣/١٢/٢٠٠٢ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/١٥٤٥ تاريخ ٩/١٢/٢٠٠١ الموافقة على مخطط احداث شارع وطريق ضمن الاحواض ذوات الارقام (١٠، ٨، ١٠، ١١) من اراضي الشقيق وذلك في بلدة ذيبان الجديدة /لواء ذيبان وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٦/١٢/٢٠٠٢ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١٥٤٥ تاريخ ٩/١٢/٢٠٠١، الموافقة على مخطط احداث شارع ضمن الاحواض ذوات الارقام (٧ ، ١٠ ، ١٠) من اراضي الشقيق وذلك في بلدة ذيبان الجديدة/لواء ذيبان وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٦/١٢/٢٠٠١ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/١٥٤٩ تاريخ ١١/١٢/٢٠٠١ الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن الحوض رقم (١١) وذلك في بلدة الزرقاء /لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٢١) تاريخ ٦/١٢/٢٠٠٢ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٤/١٥٤٩ تاريخ ١١/١٢/٢٠٠١ الموافقة على مخطط تعديل شارع ضمن الحوض رقم (٧) وذلك في بلدة الزرقاء /لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٤) تاريخ ٢/١٢/٢٠٠٢ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٥/١٥٤٩ تاريخ ١١/١٢/٢٠٠١ الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن الحوض رقم (١١) وذلك في بلدة الزرقاء /لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٠) تاريخ ١٢/١٢/٢٠٠١ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٥٥٦ تاريخ ٢٠٠١/١٢/١١ الموافقة على تصديق مخطط احداث شارع ضمن الحوض رقم (٨) من اراضي غرناطة في بلدة مادبا الكبرى / لواء قصبة مادبا تصديقا مؤقتا.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/١٥٦٠ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢٣ الموافقة على مخطط تعديل شارع ضمن القطع ذات الأرقام (٢٢/٢١) حوض رقم (١٢) من اراضي مولى وذلك في بلدة مؤتة والمزار / لواء المزار الجنوبي وحسب المخطط التعديلي رقم (١٠) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/١٥٦٢ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢٣ الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن القطع ذات الأرقام (١٣٤، ١٢١) حوض رقم (٢) من اراضي بيت يالما وذلك في بلدة غرب اربد / لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٧) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١٥٦٢ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢٣ الموافقة على مخطط الغاء منحى ضمن القطعة رقم (١٣٢) حوض رقم (٢) من اراضي بيت يالما وذلك في بلدة غرب اربد / لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٦) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٥٦٤ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢٣ الموافقة على مخطط تخفيض شارع من ١٢ متر الى ١٠ متر ضمن القطع ذات الأرقام (١٦، ٩) حوض رقم (٦) من اراضي كفراسد والقطعة رقم (٤٠) حوض رقم (١١) من اراضي صيدور وذلك في بلدة الوسطية / لواء الوسطية وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٤) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/١٥٦٥ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢٣ الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٠ متر الى ٨ متر ضمن القطع ذات الأرقام (١٠، ٤٦، ٤٩، ٥٠، ٥٢) حوض رقم (١٢) من اراضي دير أبي سعيد وذلك في بلدة دير أبي سعيد الجديدة / لواء الكورة وحسب المخطط التعديلي رقم (١٢٨) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١٥٧٠ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢٧ الموافقة على مخطط احداث شوارع ضمن الاحواض ذات الأرقام (١٢، ١٠، ٩) من اراضي زحوم وذلك في بلدة الكرك الكبرى / لواء قصبة الكرك وحسب المخطط التعديلي رقم (١١) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/١٥٧٠ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢٧ الموافقة على مخطط احداث طرق ضمن الاحواض ذات الأرقام (٥٠، ٤) من اراضي منشية ابو حمور وذلك في بلدة الكرك الكبرى / لواء قصبة الكرك وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٣١ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/١٥٧٣ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢٧ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من حرم وادي الى تجاري طولي ضمن الحوض رقم (١٥) من اراضي عجلون وذلك في بلدة عجلون الكبرى / لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (١٩) تاريخ ٢٠٠٢/١/٧ ووضعه موضع التنفيذ واعتبار الاعلان المرفق طي كتابي رقم ع/٢٨٣٢٧/٩/٥ تاريخ ٢٠٠١/١٢/١٩ لاجلها.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١٥٧٣ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢٧ الموافقة على تصديق مخطط احداث طريق ضمن القطع ذات الأرقام (٢، ٣، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ١٤٥) حوض رقم (١٣) حلة ورده من اراضي عجلون في بلدة عجلون الكبرى / لواء قصبة عجلون تصديقا مؤقتا.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٥٧٤ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢٧ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن الاحواض ذات الأرقام (٢، ٤، ٨، ٦) من اراضي بليلا وذلك في بلدة السيم / لواء قصبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٢١) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٤ ووضعه موضع تنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٥٨١ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٣٠ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن "ب" الى سكن "د" ضمن القطع ذات الأرقام (٢٢، ٢٠، ٢١، ١٨) ضمن الحوض رقم (٥) من اراضي ساكنب وذلك في بلدة المعراض / لواء قصبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٣ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١٥٨٢ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٣٠ الموافقة على مخطط أحداث شارع وطريق ضمن القطع ذات الأرقام (٢٢، ١٦، ١٥، ١٤) حوض رقم (١١) من أراضي كفر خل وذلك في بلدة النسيم /سواء قسبة جرش وحسب المخطط التقديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/١٥ ووضع موضوع التنفيذ

يعن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/١٥٨٥ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٣، الموافقة على مخطط احداث شوارع وطرق والغاء نهاية مغلقه ضمن القطع قوات الارقام (٦، ٧) حوض رقم (٥) من اراضي دير السعنة وذلك في بلدة العليه الطيبه/لواء الطيبه وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٦) تاريخ ٢٠٠٢/١٩ ووضع موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٥٨٨ تاريخ ٢٠١٢/٢٠٠١، الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (د) الى تجارى طولوي ضمن القطعة رقم (٦٥) حوض رقم (٦) من اراضي المسره وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوى العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب
للجنة الثالوثية في لواء قصبة الزرقاء ومكاتب بلدية بيرين الجديده وتقديم اعتراضاتهم الى
للجنة المحلية في بلدة بيرين الجديده خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريده
لرسميه .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقري والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/١٥٨٩ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٣٠ الموافقة على مخطط تعديل شارع ضمن الحوض رقم (٧٩) وذلك في بلدة السط الكبير لواء قصبه السط وحسب المخطط التعديلي رقم (٧٨) تاريخ ٢٠٠٢/١/٧ ووضعه المكون التانيذ.

يعلن العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٥٩٠/١ تاريخ ٢٠/١٢/٢٠٠١، الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ٢٠ متر الى ١٦ متر ضمن الاحواض ذات الارقام (٢ ، ٣) من اراضي ام الدنانير وذلك في بلدة عين الباشا الجديده /لواء عين الباشا وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٠) تاريخ ٢٠٠٢/١٧/٧ ووضع موضعه للتأليف.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والبلدية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١٥٩٠ تاريخ ١٩/١٢/٢٠٠١، الموافقة على مخطط احداث شارع ضمن الحوض رقم (٣) من اراضي مويص وذلك في بلدة عين الباشا الجديدة / لواء عين الباشا وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٠) تاريخ ٢٠٠٢/١/٧ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والالابية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/١٥٩١ تاريخ ١٢/٢٠/٢٠٠١، الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢ متر الى ٨ متر ضمن القطع ذوات الارقام (٤٩٩، ٥٠٠) حوض رقم (١٠) من اراضي عجره وذلك في بلدة عجلون الكبرى/ لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٣) تاريخ ١/٦/٢٠٠٢ ووضع موضع التنفيذ.

يعلن للجمهور بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١٥٩١ تاريخ ٢٠١٢/٣٠ الموافق على مخطط تعديل مسار شارع ضمن القطع ذات الاوضاع ذات الارقام (١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠) من اراضي عتجره وذلك في بلدة عجلون الكبرى /لواء قصبه عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٦٨) تاريخ ١/٦/٢٠٠٢ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٣) تاريخ ١٩٦٦/٢٠٠٢ عدم الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن القطعة رقم (١٥٢) حوض رقم (٧) من اراضي عجره وذلك في بلدة عجلون الكبرى / لواء قصبة عجلون .

يعان للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والبلدية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٣ تاريخ ١٦/٢/٢٠٠٢، الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن القطع ذات الأرقام (١٣٩، ٤٥٢، ٢٤٨، ٢٤٧، ٢٣١، ١٧٩) من اراضي عجره وذلك في بلدة عجلون الكبرى لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٦٩) تاريخ ١/٩/٢٠٠٧ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابدية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٣ تسوية ١/٦/٢٠٠٢، الموافقة على مخطط تعديل مسار طريق ضمن القطع ذات الارسيم (١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٦ ، ١٩٧) حوض رقم (١١) من اراضي عجلون وذلك في بلدة عجلون الكبرى/ لواء قصبه عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٠). تلويح ١/٩/٢٠٠٢ ووضعه موضع التنفيذ.

حکومت ایں الدولہ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٦/٣ تاريخ ٢٠٠٢/١/٦ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن القطع ذوات الاحواض ذوات الارقام (٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٦، ٢٥٧) ضمن الحوض رقم (٧) من اراضي عنجرة وذلك في بلدة عجلون الكبرى /لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (١٨) تاريخ ٢٠٠٢/١/٩ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٦ تاريخ ٢٠٠٢/١/٦ عدم الموافقة على مخطط إضافة تنظيم بأحكام سكن أخضر ضمن القطع ذوات الأرقام (٢٤، ٢٥، ٢٧، ٣٢) حوض رقم (١٩) من أراضي كراخل وذلك في بلدة النسيم/لواء قصبة جرش.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٧ تاريخ ٢٠٠٢/١/٦ الموافقة على مخطط الغاء طريق واحدات لخر ضمن القطعة رقم (٧) حوض رقم (٣) وذلك في بلدة برما/لواء قصبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٩) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٤ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٩ تاريخ ٢٠٠٢/١/٦ الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن القطعة رقم (٦) حوض رقم (٢٠) من اراضي اديان وذلك في بلدة ناعور الجديدة/لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (٢١) تاريخ ٢٠٠٢/١/٩ ووضعه موضع تنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٩ تاريخ ٢٠٠٢/١/٦ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن "أ" الى سكن "ج" ضمن القطعة رقم (٤٤٨) حوض رقم (١٣).

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء ناعور ومكاتب بلدية ناعور الجديدة وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة ناعور الجديدة خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٥/٩ تاريخ ٢٠٠٢/١/٦ الموافقة على مخطط تعديل شارع ضمن القطع ذوات الأرقام (٩٤، ٩٥) حوض رقم (٦) من اراضي الروضة وذلك في بلدة ناعور الجديدة/لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (٥٤) تاريخ ٢٠٠٢/١/٩ ووضعه موضع تنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٧/٩ تاريخ ٢٠٠٢/١/٦ الموافقة على مخطط احداث شارع ضمن الحوض رقم (٣٥) من اراضي اديان وذلك في بلدة ناعور الجديدة /لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (٧) تاريخ ٢٠٠٢/١/٩ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨/٩ تاريخ ٢٠٠٢/١/٦ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من زراعي الى سكن "أ" ضمن القطعة رقم (٩) حوض رقم (٢٩) من اراضي ام القطين وذلك في بلدة ناعور الجديدة /لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٠) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٠ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٩/٩ تاريخ ٢٠٠٢/١/٦ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من مبالي عامة الى سكن "ب" ضمن القطع ذوات الأرقام (١٧، ٢٦) حوض رقم (٣٠) من اراضي ام القطين وذلك في بلدة ناعور الجديدة/لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٠ ووضعه موضع تنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/١٢ تاريخ ٢٠٠١/١/٦ الموافقة على مخطط تعديل شارع ضمن القطعة رقم (٨٢) حوض رقم (٣) من اراضي الباسلية.

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء الجيزة ومكاتب بلدية الجيزة الجديدة وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة الجيزة الجديدة خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١٢ تاريخ ٢٠٠٢/١/٦ الموافقة على تصديق مخطط احداث شوارع وطرق ضمن الحوض رقم (١٠) من اراضي القسطل في بلدة الجيزة /لواء الجيزة تصديقاً مؤقتاً .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٣ تاريخ ٢٠٠٢/١/٦ الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع ضمن الحوض رقم (٣) وذلك في بلدة سحاب /لواء سحاب وحسب المخطط التعديلي رقم (١٩) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٥ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٦ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٠ الموافقة على مخطط اعتماد طريق ضمن الحوض رقم (١) صباحا وذلك في بلدة صباحا والديانة/ لواء البادية الشماليه وحسب المخطط التعديلي رقم (١١) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٤ ووضعه موضع التنفيذ. واعتبار ما جاء في كتابي رقم ص/١٦/٩٩١٩ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٩ والمتضمن قرار مجلس التنظيم الاعلى رقم (٢/١٥١٤) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٤ لاغيا .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٧/١٧ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٠ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن القطعة رقم (٤٦٤) حوض رقم (٢٠) وذلك في بلدة مادبا الكبرى/ لواء قصبة مادبا وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٥ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٤/١٧ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٠ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن ريفي الى سكن (١) واحداث شارع وطريق ضمن القطع ذوات الارقام (١٧، ٥٩، ٥٤، ٣٠٢) حوض رقم (١) حلو الكفير من اراضي جريئة وذلك في بلدة مادبا الكبرى/ لواء قصبة مادبا وحسب المخطط التعديلي رقم (١٥) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٤ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٩ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٠ الموافقة على تصديق مخطط احداث طريق سعة "م" ضمن القطعة رقم (٣٩) حوض رقم ٢٢ من اراضي لب في بلدة لب ومليح / لواء ذيبان تصديقا مؤقتا.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٢٠ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٠ الموافقة على مخطط الغاء طريق واحداث شارع سعة "١٠م" ضمن القطعة رقم (٤١) حوض رقم (٢٩) من اراضي الزبيريه وذلك في بلدة الشوبك الجديد/ لواء الشوبك وحسب المخطط التعديلي رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٥ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٢٠ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٠ الموافقة على مخطط احداث طرق ضمن القطع ذوات الارقام (١١، ١٠٠، ٦) حوض رقم (٢٨) من اراضي الزبيريه وذلك في بلدة الشوبك الجديد/ لواء الشوبك وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٠) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٥ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢١ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٠ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من حديقته الى مباني عامه ضمن القطعة رقم (٧٣٧) حوض (١) من اراضي الحسينيه وذلك في بلدة الحسينيه الجديد/ لواء الحسينيه وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٤ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٢٢ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٠ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٦ متر الى ٤ متر ضمن الحوض رقم (٤) وذلك في بلدة الخالدية/ لواء البادية الشمالية الغربية.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٢٣ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٠ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع ضمن الحوض رقم (٨) من اراضي الهاشمية وذلك في بلدة الهاشمية الجديدة/ لواء قصبة الزرقاء.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٢٣ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٠ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من مواقف سيارات الى سكن "شبه متصل" ضمن الحوض رقم (٧) من اراضي الهاشمية وذلك في بلدة الهاشمية الجديدة/ لواء قصبة الزرقاء.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٤ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٠ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من ريفي الى سكن "ج" واعتماد شارع ضمن الحوض رقم (٨) من اراضي رميمين وذلك في بلدة السلط الكبرى/ لواء قصبة السلط.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٥ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٠ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من حديقته الى سكن "ب" والغاء طريق ضمن الحوض رقم (٤) من اراضي الطلح وذلك في بلدة قصر الحلابات/ لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٤ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٧ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٠ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن "أ" الى تجاري طولي ضمن القطعة رقم (١٢٦) حوض رقم (٤٣) من اراضي السلط وذلك في بلدة السلط الكبرى /لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٥٦) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٤ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٨ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٠ الموافقة على مخطط تعديل شارع واعطاء احكام خاصة ضمن القطعة رقم (١٣٦) حوض رقم (٩) وذلك في بلدة الحنص /لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (١١) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٤ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٨ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٠ الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن الحوض رقم (١) وذلك في بلدة الرصيفة /لواء الرصيفة وحسب المخطط التعديلي رقم (١٤) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٥ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٣٠ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٠ الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن الحوض رقم (١) وذلك في بلدة الرصيفة /لواء الرصيفة وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٣) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٥ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٣١ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٣ الموافقة على مخطط تخفيض سعة طريق من "م" الى "م٢" ضمن الحوض رقم (١) وذلك في بلدة سحاب /لواء سحاب وحسب المخطط التعديلي رقم (٢١) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٦ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣٣ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٣ الموافقة على مخطط اضافة تنظيم مع احداث فوارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٥، ٦) من اراضي مرود وذلك في بلدة الكرك الكبرى /لواء قصبة الكرك وحسب المخطط التعديلي رقم (١٧) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٠ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٣٤ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٣ الموافقة على مخطط تعديل شارع في القطعة رقم (٥٣) حوض رقم (٥) وبقطعة رقم (٢٦) حوض (٤) وذلك في بلدة مرج الحمام /لواء وادي السير وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٩) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٦ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٣٤) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٣ عدم الموافقة على مخطط تخفيض شارع الى "م٢" ضمن القطع ذوات الأرقام (١٠٠، ٩٩) حوض رقم (٨) الرجاجة وذلك في بلدة مرج الحمام /لواء وادي السير .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣٦ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٣ عدم الموافقة على مخطط إلغاء طريق ضمن القطعة رقم (٣٠) حوض رقم (٥) من اراضي ايدون بني حسن وذلك في بلدة المفرق الكبرى /لواء قصبة المفرق .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٣٨ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٣ الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن القطعة رقم (٨٨) حوض رقم (١) من اراضي أم السرب وذلك في بلدة الأمير الحسين بن عبدالله /لواء البادية الشمالية الغربية وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٤) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٧ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٣٨ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٣ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن القطع ذوات الأرقام (٨٤، ٨٦) حوض رقم (١) من اراضي أم السرب

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء البادية الشمالية الغربية ومكاتب بلدية الأمير الحسين بن عبدالله وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة الأمير الحسين بن عبدالله خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٣٨ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٣ عدم الموافقة على مخطط إلغاء طرق وتغيير صفة استعمال من تجاري الى سكن ريفي ضمن القطعة رقم (٧١١) حوض رقم (١) من اراضي أم السرب وذلك في بلدة الأمير الحسين بن عبدالله /لواء البادية الشمالية الغربية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٤١ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٣ الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن القطعة رقم (٥٩) حوض رقم (١٤) من اراضي بصيرا وذلك في بلدة الحارث بن عير /لواء بصيرا وحسب المخطط التعديلي رقم (١٣) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٦ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١/٤٢) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٣ عدم الموافقة على مخطط اضافة القطعة رقم (١٩٢) للتنظيم ضمن الحوض رقم (٣) من اراضي مرصع وذلك في بلدة باب عمان /لواء قصبة جرش .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٤٢) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٣ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من "م ١٢" الى "م ٦" ضمن القطعة رقم (٣٢) حوض رقم (٢) من اراضي مرصع وذلك في بلدة باب عمان /لواء قصبة جرش .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٤٥ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٥ عدم الموافقة على مخطط إلغاء نهاية مغلقة وإحداث استمرارية طريق مسن ٣ متر الى ٦ متر ضمن الحوض رقم (٥) من اراضي الهاشمية وذلك في بلدة الهاشمية الجديدة /لواء قصبة الزرقاء.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٤٦ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٥ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن ريفي الى سكن "أ" وإلغاء وإحداث شوارع ضمن القطع ذوات الأرقام (١، ٢، ٥٣، ٥٤) ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١، ٣) من اراضي جرينه وذلك في بلدة مادبا الكبرى /لواء قصبة مادبا.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٤٧ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٥ الموافقة على مخطط احداث شوارع ضمن الحوض رقم (١) من اراضي جرينه وذلك في بلدة رحاب الجديدة /لواء قصبة المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٥ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٤٨ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٥ الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢ متر الى ٨ متر ضمن القطعة رقم (٤) حوض رقم (١٤) من اراضي صره في منطقة المنصوره وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوى العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينه على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء البادية الشماليه الغربيه ومكاتب بلدية حوشا الجديده وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحليه في بلدة حوشا الجديده خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٥٦ تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٠ الموافقة على مخطط تعديلات شوارع تنظيمية ضمن الحوض رقم (٦) وذلك في بلدة مرج الحمام /لواء وادي السير وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٠) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٥٩ تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٠ الموافقة على مخطط تعديل شارع المسار ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٢٣، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٤٠، ٧٤١) حوض رقم (١٢) ليتطابق مع الافرال وعدم الموافقة على تخفيض سعته من اراضي جديتا وذلك في بلدة برفش /لواء الكوره وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٤) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٠ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٦٢) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢ عدم الموافقة على مخطط إلغاء شارع ضمن القطع ذوات الأرقام (١١٣، ١١٦) حوض رقم (٥) من اراضي مرصع وذلك في بلدة باب عمان /لواء قصبة جرش .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١/٦٣) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢ عدم الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن القطعة رقم (١٨٣) حوض رقم (١) من اراضي ريمون وذلك في بلدة المعراض /لواء قصبة جرش .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٦٤) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢ عسدم الموافقة على مخطط تعديل مسار طرق ضمن القطع ذوات الارقام (٧٠٦) حوض رقم (٦) وذلك في بلدة برما /لواء قصبة جرش .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٧٠ تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢، عدم الموافقة على مخطط إلغاء جزء من طريق ضمن الحوض رقم (٣) وذلك في بلدة الرصيفة /لواء الرصيفة.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٧٠ تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢، الموافقة على مخطط احداث شارع ضمن الحوض رقم (١٢) وذلك في بلدة الرصيفة /لواء الرصيفة وحسب المخطط التعديلي رقم (١٤) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٣ ووضع موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١/٧٣) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٧ عسدم الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الاحواض ذوات الارقام (١٨٠١٣) وذلك في بلدة الكرك الكبرى /لواء قصبة الكرك .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٧٤) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٧ عسدم الموافقة على مخطط تخفيض شارع من "م" الى "م٨" ضمن الحوض رقم (١٠) من اراضي المزار الجنوبي وذلك في بلدة مؤته والمزار /لواء المزار الجنوبي .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١/٧٥) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٧ عسدم الموافقة على مخطط الغاء شارع واحداث آخر ضمن الحوض رقم (١) من اراضي العامرية وذلك في بلدة الجيزة الجديدة /لواء الجيزة .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٧٦ تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٧، عدم الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الاحواض ذوات الارقام (٦، ٣) من اراضي الوادي الأخضر وذلك في بلدة مرج الحمام /لواء وادي السير.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٨٣) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٧ عسدم الموافقة على مخطط الغاء جزء من طريق واحداث آخر ضمن القطع ذوات الارقام (٢٥٩، ٤٨، ٢٤، ٢٣) ضمن الحوض رقم (١٢) وذلك في بلدة عجلون الكبرى /لواء قصبة عجلون .

إعلانات

صادرة عن أمين عمان رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم في أمانة عمان الكبرى

المهندس نضال الحديب

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في أمانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٧٢٣) تاريخ ٢٠٠١/٩/٣٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٠٠١/٣٤/رأس العين المتضمن : - تغيير استعمال القطعة رقم (٢٣٠٠) حوض (٣٣) حي (١٢) جبل النظيف من سكن (د) الى تجاري عادي ضمن سكن (د) وحسب احكام القطعة الامامية (١٩٣٣) ولغاية القطع الصخري فقط شريطة التوحيد مع القطعة الامامية رقم (١٩٣٣) ولحد القطع الصخري واستيفاء تعويض بقيمة (٥) خمسة دنانير للمتر المربع الواحد من مساحة الجزء المراد تحويل استعماله من القطعة (٢٣٠٠) وكما هو موضح على المخطط في منطقة (رأس العين) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لاحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في أمانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٨٣٥) تاريخ ٢٠٠١/١١/٤ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠١/٦٨/بسمان) المتضمن : تحويل إستعمالات واستحداث شوارع ضمن القطعة رقم (٥٦٩٧) حوض (٣) خنيصة مشروع اسكان التطوير الحضري (مشروع اسكان فرج) ، وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (بسمان) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

محضر المجلس

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٨٥٨) تاريخ ٢٠٠١/١١/١١ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٢٠٠١/٧٦/ماركا) المتضمن : إلغاء جزء من شارع وتحويل الاستعمال لاجزاء من القطع ذوات الأرقام (٧٠٩، ٧٠٨، ٧٠٣، ٧٠٢) حوض (٢) للونانات من صناعات خفيفة الى سكن (د) بأحكام خاصه كما جاء بالمخطط (أ) ع/ج/١٧١٣/ماركا) وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (ماركا) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٢/١/٦ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي (أ) ع/٢٠٠٢/٢٦٨/صويلج) المتضمن : - تحويل صفة استعمال من سكن (أ) الى سكن (ب) لقطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (٩) أم تينة وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (صويلج) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤) تاريخ ٢٠٠٢/١/٦ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٢٠٠١/١٧١/طارق) المتضمن : تحويل استعمال من سكن (ج) الى سكن (د) لقطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (٦) حويجر وتحويل استعمال قطعة الأرض رقم (٤٢٠) حوض (٣) عين رباط من سكن (ب) الى سكن (د) وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (طارق) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٢/١/٦ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٢٠٠١/٨٠/ماركا) المتضمن : تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (٧٠٦) حوض (٢) للونانات من حديقة الى سكن (د) بأحكام خاصه حسب السكن المجاور وكما جاء بالمخطط (أ) ع/ج/١٧١٣) وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (ماركا) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٨) تاريخ ٢٠٠٢/١/٦ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٢٠٠١/١٦٣/بدر الجديدة) المتضمن : إلغاء جزء من الطريق المار ما بين القطع (٦٧، ٦٤) والقطعة (٦٨) حوض (١١) الميسر وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (بدر الجديدة) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٤) تاريخ ٢٠٠٢/١/٦ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٢٠٠١/٨٢/النصر) المتضمن : تحويل استعمال بعض قطع الأراضي الواقعة ضمن حوض (٩) برقع من سكن (ج) إلى تجاري محلي ضمن سكن (ج) بارتداد أمامي (٥) خمسة أمتار وحسب التجاري المجاور شريطة عدم فتح أبواب تجاه السكن والمقابل مع استيفاء تعويض بقيمة أربعة دنانير لمتر المربع الواحد من مساحة القطع المتأثره بالاقتراح وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (النصر) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢٢) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٣ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٢٠٠١/٢٨٢/تلاخ العلي) المتضمن تحويل صفة استعمال من سكن (أ) إلى سكن (ب) لقطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (٥) التلاخ الشرقي وكما هو موضح على المخطط في منطقة (تلاخ العلي) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٢٣) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٣ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١/ع/٢٠٠١/١٤٢/شفايدران) المتضمن تغيير صفة استعمال من سكن (أ) إلى سكن (ب) لأجزاء من قطع الأراضي المبيّنة أرقامها ضمن حوض (٩) مروج المحمر وكما هو موضح على المخطط في منطقة (شفايدران) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٢٤) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٣ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١/ع/٢٠٠١/٢٦٣/صويلح) المتضمن تخفيض سعة شارع أمام قطع الأراضي المبيّنة أرقامها ضمن حوض (١١) المنش لوحه (١٦) وكما هو موضح على المخطط في منطقة (صويلح) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٢٧) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٣ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١/ع/٢٠٠٢/١٠١/زهران) المتضمن إلغاء وإستحداث أجزاء من شارع أمام قطع الأراضي المبيّنة أرقامها ضمن حوض (٢٥) عيودن الشمالي الشرقي وحوض (٢٧) عيودن وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والأبنية في منطقة (زهران) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٢٨) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٣ الموافقة على إعادة ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١/ع/٢٠٠١/٣٣/رأس العين) المتضمن إستحداث شوارع وتحويل صفة استعمال من مناطق خضراء إلى سكن (ج) وتجاري عادي ضمن سكن (ج) بأحكام خاصة (الأحكام الواردة على المخطط ١/ع/٩٩/٢٤/رأس العين) شريطة عدم وضع المخطط موضع التنفيذ إلى بعد إقرار الشوارع رضائياً ضمن الأخواض (٥) الشعبية وحوض (٤١) أم صويلح الشمالي وحوض (٤٢) أم صويلح الوسطى وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية في منطقة (رأس العين) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر واحد من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال ١١ مدة السالفة الذكر.

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٣٠) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٣ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي (١/ع/٢٠٠٢/١٦٦/أم قصير والمقابلين) المتضمن : - تحويل صفة استعمال قطعة الارض رقم (٢٧٧) حوض (٤٧) طيحين الشرقي من مدرسه الي سكن (أ) وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والابنية في منطقة (أم قصير المقابلين) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٣١) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٣ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي (١/ع/٢٠٠٢/٢٣٧/خربة السوق) المتضمن : - تغيير صفة استعمال من سكن (د) الي تجاري محلي ضمن سكن (د) لقطع الأراضي المبيّنة أرقامها ضمن حوض (١) العلوكمية لوحه (١) مع استيفاء تعويض بواقع ثلاثة دنانير للمتر المربع الواحد من مساحة القطع المشموله بالتعديل وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والابنية في منطقة (خربة السوق) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٣٢) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٣ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي (١/ع/٢٠٠٢/٢٣٦/خربة السوق) المتضمن : - إلغاء جزء من شارع (نهايه مغلقة) ضمن قطعة الارض رقم (٥٩٤) حوض (٥) وادي الطي وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والابنية في منطقة (خربة السوق) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٣٣) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٣ والموافقة على ايداع المخطط التعديلي (أ/ع/٢٠٠١/١٦٥) أم قصير والمقابلين المتضمن : - تحويل استعمال من سكن (ب) الى صناعات خفيفة لقطع الأراضي ارقام (٦١١،٦٠٨،٦٠٧) وجزء من القطعة رقم (٥٧٤) حوض (٥٢) مرج الحمام الشرقي مع استيفاء تعويض بواقع خمسة دنانير للمتر المربع الواحد من مساحه التطلع وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (أم قصير والمقابلين) حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٣٤) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٣ والموافقة على ايداع المخطط التعديلي (أ/ع/٢٠٠٢/١٧٩) طارق المتضمن : - استحداث طريق تفرز رضائياً وتغيير استعمالات وتعديل على الاحكام الواردة بالمخطط (أ/ع/١٠١/٩٦) ضمن حوض (٨) المياله (مشروع اسكان موظفي وزارة العدل) وكما هو موضح على المخطط المتقدم من مؤسسة الاسكان والتطوير الحضري لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (طارق) حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٣٥) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٣ والموافقة على ايداع المخطط التعديلي (أ/ع/٢٠٠٢/٢٩٢) تلاع العلي المتضمن : - تجاري عادي ضمن سكن (ج) مراد تخفيض الارتداد الجانبي بعد عمق (١٦) متر من (٤) متر الى (٣) متر وتخفيض الارتداد الامامي من (٥) متر الى (٤) متر والتلاصق مع الطريق سعة (٣) متر وعدم فتح ابواب المخازن جبهه السكن وبقيت الاحكام كما هي مصدقة لقطعة الارض رقم (١٢٨٣) حوض (٤) أم السماق الشمالي وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (تلاع العلي) حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٣٩) تاريخ ٢٠٠٣/١/٢٠ والموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٢/٣٩٣) وادي السير المتضمن : - الغاء للنهاية المعلقة ضمن قطعة الأرض رقم (٩٢٠) حوض (٧) أم الضباع لوحة (١١) وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (وادي السير) حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٠) تاريخ ٢٠٠٣/١/٢٠ والموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٢/١٥٣) شفا بدران المتضمن : - استحداث شارع أمام قطع الأراضي (١١٠،١١١،١١٢،٢٦٧) حوض (٥) ابو القرام لوحة (١٣) وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (شفا بدران) حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤١) تاريخ ٢٠٠٣/١/٢٠ والموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠١/٧٦) العبدلي المتضمن : استحداث طريق (درج) سعة (٢) متر من قطعة الأرض رقم (١٩٦٢) حوض (٣٣) المدينة حي (١) جبل اللويبة لوحة (١٦) وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (العبدلي) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٢) تاريخ ٢٠٠٣/١/٢٠ والموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠١/٦٥) بسمان المتضمن : استحداث طريق للمشاة ضمن قطعة الأرض رقم (٢٧٣٨،٢٧٣٩) حوض (٣) خنيفسه وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (بسمان) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٧) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٧٧/٢٠٠١/وادي السير) المتضمن إستحداث درج وطريق سعة (٦) أمتار ضمن قطعة الأرض رقم (١٢٤٧) حوض (٥) البلد وكما هو موضح على المخطط في منطقة (وادي السير) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلم اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٨) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٣٨٤/٢٠٠١/وادي السير) المتضمن إلغاء وإستحداث جزء من شارع أمام قطع الأراضي المبيّنة أرقامها ضمن حوض (١٢) للرواق وكما هو موضح على المخطط في منطقة (وادي السير) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلم اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٩) تاريخ ٢٠٠١/١/٢٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٣٨٥/٢٠٠١/وادي السير) المتضمن : إلغاء وإستحداث أجزاء من شارع أمام قطع الأراضي المبيّنة أرقامها ضمن حوض (٢) للكرسي لوحة (١٣) وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (وادي السير) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

إعلان

تعلم اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٨٧) تاريخ ٢٠٠٢/٢/٣ الموافقة على إسداد المخطط التعديلي رقم (١) ع/٢٩٣/٢٠٠٢/بلاغ المكي) المتضمن : رفع صفة الإلغاء عن جزء الشارع سعة (١٦) متر أمام قطع الأراضي المبيّنة أرقامها ضمن حوض (٤) الذهبية وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (بلاغ المكي) حيث يمكن لغوي الملاك الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمسدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريبتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الإحتراض عليه تقديم إحتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أصلاً خلال المدة المسألة للذكر.

إعلانات

صادرة عن رئيس مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء

المهندس شحادة أبو هديب

يعلم للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦ أن مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء قد قرر بقراره رقم (٣ / ٤ / ١) تاريخ (١٧ / ١ / ٢٠٠٢) الموافقة على تعديل مسار شارع بنفس السعة وطريق تنظيمي بنفس السعة ضمن القطعة ذات الرقم (٨٠) من الحوض رقم (٧) وذلك في بلدة وادي موسى/ لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ (١٠ / ٨ / ٢٠٠١) ووضعه موضع تنفيذ .

يعلم للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦ أن مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء قد قرر بقراره رقم (٣ / ٤ / ٢) تاريخ (١٧ / ١ / ٢٠٠٢) الموافقة على إستحداث دخله سعة ٣ م ضمن القطعة ذات الرقم (١٢٩) من الحوض رقم (١٢) وذلك في بلدة وادي موسى/ لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ (١٠ / ١٠ / ٢٠٠١) ووضعه موضع تنفيذ .

يعلم للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦ أن مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء قد قرر بقراره رقم (٣ / ٤ / ٣) تاريخ (١٧ / ١ / ٢٠٠٢) الموافقة على إدخال باقي القطعة الى حدود التنظيم ضمن القطعة ذات الرقم (٧١٢) من الحوض رقم (٢٥) وذلك في بلدة الطيبة / لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ (١٠ / ١٠ / ٢٠٠١) ووضعه موضع تنفيذ .

يعلم للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦ أن مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء قد قرر بقراره رقم (٣ / ٤ / ٤) تاريخ (١٧ / ١ / ٢٠٠٢) الموافقة على تعديل مسار شارع بنفس السعة ضمن القطع لوات الأرقام (٤٥ ، ٤٤) من الحوض رقم (١٤) وذلك في بلدة وادي موسى / لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (٤) تاريخ (١٠ / ١٠ / ٢٠٠١) ووضعه موضع تنفيذ .

إعلان

يعلن لإطلاع العموم في منطقة الصريح أن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء قصبة اردب قررت بقرارها رقم (٢٣٢) لعام ٢٠٠١ بصفحتها لجنة تنظيم محلية في منطقة الصريح الموافقة على إلغاء الشارع التنظيمي سعة (١٤م) المار بالقطعة رقم (٦١) من حوض رقم (١٧) الأملس الشمالي واستمراريته الماره بالقطعة رقم (٤١) من نفس الحوض كما جاء بكتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبلدية رقم (ص/١٦٧٤٧/٩/٣) تاريخ ٢٠٠١/٧/٢٦م.

وأعلن ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة اللوائية في لواء قصبة اردب إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون موافقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

نايف المومني
مصرف لواء قصبة اردب
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلانات

صادرة عن مصرف لواء قصبة السلط رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

السيد ثامر الفايز

يعلن لإطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية العارضة الجديدة رقم (٤٥/٦) لسنة ٢٠٠١ قررت الموافقة على وضع مخطط تعديل مسار الشارع المار بالقطع ذوات الأرقام (٥٦، ١٩٩، ١٩٥، ٢٦، ١٩٧) حوض رقم (٨) من أراضي ماحص لإزالة الضرر القائم عن البناء القائم على القطعة رقم (١٩٧) حسب المخطط المرفق.

للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية ماحص وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين، ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

يعلن لإطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية العارضة الجديدة رقم (٢٠٠١/٢١) لسنة ٢٠٠١ والمتضمن الموافقة على ايداع اعلان مخطط إضافة جزء من القطعة رقم (١٥٧) حوض رقم (٦) تل العجاج وخشلة من أراضي الصبيحي والقطع ذوات الأرقام (٥٧، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠) حوض رقم (٧) البلد من أراضي ميسرا إلى التنظيم بأحكام سكن (ب) حسب المجاور وبمحاذاة الشارع التنظيمي ذو السعة (١٦م) وحسب مخطط البلدية.

للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية ماحص وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين، ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

يعلن لإطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية السلط الكبرى رقم (٢٠٠١/٢٩٩) لسنة ٢٠٠١ قررت الموافقة على وضع مخطط تعديل مسار الشارع المار شرق القطعة رقم (٤٤٦) والمار من امام القطع ذوات الأرقام (١٤٤٥، ٣٣٧، ٤٤٥، ٣٣٢) حوض رقم (٦٧) البلد وحسب الأسوار القائمة وتالياً لهدم الجزء الواقع في سعة الشارع، وتوسعة الشارع المار شمال القطعة رقم (٤٤٦) حوض رقم (٦٧) بحيث يكون الدرج القائم في سعة الشارع لخدمة المشاة لكون الشارع ذو انحدار شديد باتجاه الجنوب وحسب مخطط البلدية.

للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية السلط الكبرى وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين، ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

إعلان

أطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في مصرف لواء قصبة الزرقاء وبصفحتها لجنة محلية على كتاب السيد مدير الشؤون البلدية والقروية والبنية رقم (ب/٢٦/٩/١٠) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٠ المتضمن تخفيض سعة الشارع المار من القطعة رقم (٢٢) حوض رقم (٢) الخلة وذلك من سعة (١٢م) إلى (٦م) مع صلا نهائية مغلقة وحسب المخطط المرفق.

يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٢ الموافقة على ما جاء بكتاب السيد مدير الشؤون البلدية والقروية والبنية المنوه عنه باءاً والمخطط التنظيمي وإعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعومة بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

ناجي محمود
مصرف لواء قصبة الزرقاء
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلان

يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لواء قصبة الكرك قد أطلعت على قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٣/١٣٧٣) تاريخ ٢٠٠١/١٠/٢٣ والمتضمن الموافقة على تصديق مخطط أحداث شارع ضمن الحوض رقم (٦) الوسية من أراضي راكين والمرسل بكتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبنية رقم (٤/٢٥١١٤/١/٣) تاريخ ٢٠٠١/١١/١٠م.

وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية وباعتبارها لجنة محلية أيضاً الموافقة على ما ورد بقرار مجلس التنظيم الأعلى المشار إليه اعلاه وحسبما ورد بالمخطط المعد من وزارة الشؤون البلدية والقروية والبنية وإيداع اعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين ويجوز لسذوي العلاقة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم لدى سكرتير اللجنة اللوائية في مصرف لواء قصبة الكرك وذلك خلال المدة القانونية المشار إليها اعلاه مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية.

علي العزام
مصرف لواء قصبة الكرك
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلان

يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لواء قصبة الكرك قد اطلعت على قرار لجنة بلدية الكرك الكبرى رقم (٤/١٩) لعام ٢٠٠١ والمتضمن تغيير صفة استعمال القطعة رقم (٢٩٩) حوض (١٨) المرج العائد ملكيتها الى بلدية الكرك من سكن (ب) الى ساحات عامه وذلك للاستفادة منها كمساحات بطريق (م) خير نافذ ولصغر مساحتها كسكن (ب) وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية الموافقة على ما جاء بقرار مجلس بلدي الكرك المشار اليه اعلاه وايداع اعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديل وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم لدى لجنة بلدية الكرك الكبرى معنون باسم رئيس اللجنة وذلك خلال المدة القانونية المشار اليها اعلاه مدعاه بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية.

على العزام
متصرف لواء قصبة الكرك
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلانات

صادرة عن متصرف لواء قصبة معان رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم السيد نهار الضالعين

يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية وبعد الاطلاع على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي الشراه الجنوبية رقم (٣/٤) لعام ٢٠٠١ والمتضمن الموافقة على تخفيض سعة الشارع التنظيمي من (١٢ - ١٦) وتعديل مسار الشارع التنظيمي سعة (١٢) حسب شبكة الاصددة الكهربائية وذلك ضمن القطع (٧، ٥٥) حوض (٢١) قرين وقررت اللجنة اللوائية الموافقة حسب المخطط العدد من قبل هندسة بلديات معان وايداع اعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية والصحف المحلية ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على ذلك لدى اللجنة المحلية لمجلس بلدي الشراه الجنوبية وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية وبعد الاطلاع على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي معان رقم (٣٧/٥) لعام ٢٠٠١ والمتضمن الموافقة على زيادة سعة الشارع التنظيمي والمحاذاي لعدة قطع ضمن الحوض (١٨) من (١٢ - ١٤) وقررت اللجنة اللوائية الموافقة على حسب المخطط المرفق والمعد من قبل بلدية معان. وايداع اعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية والصحف المحلية ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على ذلك لدى اللجنة المحلية لمجلس بلدي معان وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية وبعد الاطلاع على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي معان رقم (٣٧/٢) لعام ٢٠٠١ والمتضمن الموافقة على احدث طريق تنظيمي سعة (٤) لخدمة القطعة رقم (٧٢) من القطع ذوات الأرقام (٧٤، ٧٣) ضمن الحوض (١٤) بركة الخوري كونها غير مخدمة نهائياً وقررت اللجنة اللوائية الموافقة حسب المخطط المرفق والمعد من قبل بلدية معان وايداع اعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية والصحف المحلية ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على ذلك لدى اللجنة المحلية لمجلس بلدي معان وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية وبعد الاطلاع على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي معان رقم (٣٧/٣) لعام ٢٠٠١ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة الاستعمال للواجهة الأمامية للقطعة رقم (٢٥) حوض رقم (٢٣) بستان الدولة من سكن (ب) الى تجاري طولي نظراً لوجود مخالن تجارية قائمة والقطعة تقع على شارع تجاري رئيسي وقررت اللجنة اللوائية الموافقة حسب المخطط المرفق والمعد من قبل بلدية معان وايداع اعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية والصحف المحلية ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على ذلك لدى اللجنة المحلية لمجلس بلدي معان وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

إعلان

اجتمعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء قصبة المفرق بتاريخ ٢٠٠١/٧/١٧ اطلعت على القرار رقم (٣) تاريخ ٢٠٠١/٢/١٣ والصادر عن اللجنة المحلية لبلدية المفرق والمتضمن الغاء شارع (١٦) والمتقطع من القطعة رقم (٣٢) واستحداث شارع سعة (١٢) مناصفة بين القطعة رقم (٣١) والقطعة رقم (٣٢) حوض (٣) للمتخيلج/ رجم سبع الشمالي ضمن حدود بلدية المفرق وحسب المخطط المرفق المعد لهذه الغاية. وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٧٠) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الاعلـ الفـر واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. ويجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التوضيحية لدى بلدية المفرق وتقديم اعتراضاتهم خلال المسدة القانونية اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعاه بالأوراق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

سليم الرواحه
متصرف لواء قصبة المفرق
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلانات

صادرة عن متصرف لواء قسبة الطفيلة رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

السيد عبد الله السعادي

يعلن لاطلاع العموم ان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية بمصرف لواء قسبة الطفيلة قد اطلعت اللجنة على قرار اللجنة المحلية في مجلس بلدي الطفيلة الكبرى رقم (٤٦) بند (٢١) لسنة ٢٠٠١ والمتضمن الموافقة على المخطط المقترح لتغيير صفة الاستعمال في القطع ذوات الأرقام (٥٧، ٢٤٥، ٦٢، ٦٣، ٤٤٧، ٤٤٨، ٦٥، ٢٦٢، ٣٦٢، ٣٥٥، ٣٥٤) من الحوض رقم (٦٥) لتلك من سكن (ج) الى سكن (د) لتسهيل عملية الافراز بين الشركاء وكذلك لتغيير صفة الاستعمال في القطع ذوات الأرقام (١٠١، ١٨١، ١٨٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٨٤، ١٨٣، ١٥٢، ١٥٣، ١٧٨، ١٧٧، ١٧٣، ١٧٤، ١٥٦، ١٧١، ١٧٠، ١٧٢) من الحوض رقم (٦٦) المورد من سكن (ج) الى سكن (د).

قررت اللجنة اللوائية الموافقة على المخطط المقترح وابداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يحق لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط المودع لدى اللجنة المحلية حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه الى رئيس البلدية خلال المدة القانونية.

يعلن لاطلاع العموم ان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية بمصرف لواء قسبة الطفيلة قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية في مجلس بلدي الطفيلة الكبرى رقم (٤١) بند (١٦) لسنة ٢٠٠١ والمتضمن الموافقة على ما يلي:

- المخطط المقترح لتغيير صفة الاستعمال لكامل القطع ذوات الأرقام (١٨٢، ١٨٥، ١٧٦، ٢٧٧، ١٦٦، ٤٣١، ٥٥٨، ٥٥٩) من الحوض رقم (٧٧) ولد زيد من سكن (ب) الى تجاري طولي بمعنى (م١٤).

- المخطط المقترح لتغيير صفة الاستعمال لكامل القطع ذوات الأرقام (٢٩٨، ٢٥٨، ٢٩٣، ١٢١٢، ٣١٣، ٢٨٣، ٢٨٧، ٢٨٥، ٢٩٠، ٧٨٦، ٨٠٧، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣) من الحوض رقم (٧٧) ولد زيد من سكن (ج) الى تجاري طولي بمعنى (م١٤).

- المخطط المقترح لتغيير صفة الاستعمال في جزء من القطع ذوات الأرقام (٩٤٦، ٩٤٥، ٧٤٠) من الحوض رقم (٧٧) ولد زيد من سكن (ب) الى تجاري طولي بمعنى (م١٤).

- المخطط المقترح لتغيير صفة الاستعمال في جزء من القطع ذوات الأرقام (١٣٢٨، ١٣٠٧، ٤١١، ١٣٢٧، ١٣٢٣، ٨٥٨، ٩٤٩، ٥٩٩، ٩٤٧، ٩٤٨) من الحوض رقم (٧٧) ولد زيد من سكن (ج) الى تجاري طولي بمعنى (م١٤).

قررت اللجنة اللوائية الموافقة على المخطط المقترح وابداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يحق لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط المودع لدى اللجنة المحلية حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه الى رئيس البلدية خلال المدة القانونية.

يعلن لاطلاع العموم ان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية بمصرف لواء قسبة الطفيلة قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية في مجلس بلدي الطفيلة الكبرى رقم (٣١) بند (١٢) لسنة ٢٠٠١ والمتضمن الموافقة على المخطط المقترح لتغيير صفة الاستعمال في الجزء المتبقي من القطعة رقم (٨٥٤) حوض (٧٥) البريس من سكن زراعي الى سكن (ج) وكذلك القطعة رقم (٤٠٤) حوض (٧٧) ولد زيد من سكن زراعي الى سكن (ج) حسب القرب تنظيم، تسهيلاً على اصحاب هذه القطع من تقسيم اراضيهم كوالها اراضي سليخ لا تصلح للزراعة.

قررت اللجنة اللوائية الموافقة على المخطط المقترح وابداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يحق لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط المودع لدى اللجنة المحلية حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه الى رئيس البلدية خلال المدة القانونية.

يعلن لاطلاع العموم ان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية بمصرف لواء قسبة الطفيلة قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية في مجلس بلدي الطفيلة رقم (٤٨) بند (١٤) لسنة ٢٠٠١ والمتضمن الموافقة على المخطط المقترح لتخفيض سعة الدخلة (م٤) المحاذية للقطعة رقم (١٤٧) من الحوض رقم (٦٥) البلد والذي يقع جزء منها تنظيمياً والجزء الآخر الهارياً بحيث يكون التعديل بتخفيض (م٢٨) من سعة أول الطريق وتخفيض (م٢٨٢) من سعة نهاية الطريق وذلك تعديلاً لهدم المنزل الواقع في سعة الدخلة علماً بان الدخلة عبارة عن درج.

قررت اللجنة اللوائية الموافقة على المخطط المقترح وابداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يحق لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط المودع لدى اللجنة المحلية حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه الى رئيس البلدية خلال المدة القانونية.

يعلن لاطلاع العموم ان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية بمصرف لواء قسبة الطفيلة قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية في مجلس بلدي الطفيلة الكبرى رقم (٤٢) بند (١٨) لسنة ٢٠٠١ والمتضمن الموافقة على المخطط المقترح لإلغاء جزء من الدخلة المارة في القطع ذوات الأرقام (٣٢٧، ٣٢٩) من الحوض رقم (١٤) اروم وذلك لصعوبة تنفيذه على الواقع واستحداث اخر في القطعة رقم (٢٤٢) من نفس الحوض.

قررت اللجنة اللوائية الموافقة على المخطط المقترح وابداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يحق لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط المودع لدى اللجنة المحلية حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه الى رئيس البلدية خلال المدة القانونية.

يعلن لاطلاع العموم ان اللجنة اللوائية لتنظيم والأبنية بتصريفية لواء قصبة الطفيلة قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية في مجلس بلدي الطفيلة الكبرى رقم (٣٨) بند (٥) لسنة ٢٠٠١ والمتضمن الموافقة على المخطط المقترح لتوسعة الدخلة في القطع ذوات الأرقام (٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠) من الحوض رقم (٧٥) البرنيس من (٦١ - ١٢) واعتمادها طريقاً تنظيمياً بحيث تتم التوسعة مناصفة بين هذه القطع خدمة لسكان الحي والقطعة رقم (٦) والمخصصة لصالح بلدية الطفيلة وكذلك استحداث ملحق (كبير) على القطعة رقم (٥٢٦) من نفس الحوض تسهيلاً لربط الشوارع وحركة السير.

قررت اللجنة اللوائية الموافقة على المخطط المقترح وايداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يحق لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط المودع لدى اللجنة المحلية حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه الى رئيس البلدية خلال المدة القانونية.

إعلانات

صادرة عن متصرف لواء قصبة جرش رئيس اللجنة اللوائية لتنظيم السيد فوز نجيب ارشيدات

تعن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية في متصرفية لواء قصبة جرش وبصفقتها لجنة تنظيم محلية بأنها قد قررت بقرارها رقم (٢٢) بند (٢) تاريخ ٢٠٠١/٨/٢١ الاطلاع على كتاب السيد مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (١/١) تنظيم عام/ ١٠٩٠ تاريخ ٢٠٠١/٨/٢١ والمتضمن الطلب المقدم من السيد عمر ياسين محمود رماضي بخصوص ترسيم شوارع خدمات للقطعة رقم (٤٧) من حوض رقم (٢٦) من أراضي الكنة فان اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على لحدك شوارع لغاية الخدمات ضمن الحوض رقم (٢٦) والقطع ذوات الأرقام (٤٧، ٤٥، ٥٩، ٥٨، ٥٧) واعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وبصحيفتين محليتين حيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعمة بالمخططات التوضيحية اللازمة وذلك خلال المدة القانونية المقررة.

تعن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية في متصرفية لواء قصبة جرش وبصفقتها لجنة تنظيم محلية بأنها اطلعت على كتاب السيد مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (١/١) تنظيم/ ٢٠٠٠ تاريخ ٢٠٠١/١١/١٣ والمتضمن كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (ج/١٤٤١/٢٥١٤١) تاريخ ٢٠٠١/١١/١ الفاص بالاستدعاء المقدم من السيد مثقال يوسف علي من مقلبه والذي يطلب فيه إحداث طريق لغاية الخدمات ليصل لبلده القائم وذلك من القطع أرقام (٢٥، ٢٦، ٢٧، ٧٣، ٣٥) حوض رقم (٥) من أراضي مقلبه وحسب المخطط المرفق فان اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على القرار اعلاه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وبصحيفتين محليتين حيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعمة بالمخططات التوضيحية اللازمة وذلك خلال المدة القانونية المقررة.

تعن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية في متصرفية لواء قصبة جرش بأنها قد قررت بقرارها رقم (٢٩) بند (١٠) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢٤ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية جرش رقم (٢٠/٤١) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٥ والمتضمن تعديل الطريق المحاذية للقطع ذوات الأرقام (١٢٥٢، ٦٦) حوض رقم (٧) الخضرا الفوقا والعائدة للسيد نعيم حداد بحيث يتم إلحاقها الى الجهة الغربية اشاراً الى كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (ت/٩٩٩/٢٤٤٩٩) تاريخ ٢٠٠١/١٠/٢٥ واعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وبصحيفتين محليتين حيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعمة بالمخططات التوضيحية اللازمة وذلك خلال المدة القانونية المقررة.

تعن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية في متصرفية لواء قصبة جرش بأنها قد قررت بقرارها رقم (٢٠) بند (٨) تاريخ ٢٠٠١/٧/١٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية كركمعل رقم (٣) تاريخ ٢٠٠١/٤/٢٣ والمتضمن ترسيم طريق سعة (٦) للمار بالقطع ذوات الأرقام (٤٣، ٣٩) من حوض رقم (١٧) تربط بين الشارعين المنظمين سعة (١٢) والمعن بالجريدة الرسمية بالعدد رقم (٤٤٥٠) من تاريخ ٢٠٠١/١٦/١٦ وبصحيفتين محليتين فان اللجنة اللوائية تقرر وضع القرار موضع التنفيذ بعد مضي (١٥) يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

تعن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية في متصرفية لواء قصبة جرش بأنها قد قررت بقرارها رقم (٢٩) بند (٨) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢٤ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية جرش الكبرى رقم (٤٠/٣٢) تاريخ ٢٠٠١/١٠/٣ والمتضمن تخفيض سعة الشارع المحاذي للقطع ذوات الأرقام (١٥٥، ١٥٤، ٣١٣، ٢٨٧، ٢٨٦، ٢٨٥، ٣٢٢) حوض رقم (١٣) غربي الصور من (١٠) الى (٨) بحيث يكون التخفيض من جهة القطع (١٥٥، ١٥٤، ٣١٣) من نفس الحوض مع تعديل كيرف الربط مع الشارع (١٠) من جهة القطعة رقم (٢٨٧) من نفس الحوض وذلك لوجود بناء قائم ومرخص قبل ترسيم الشارع واعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وبصحيفتين محليتين حيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعمة بالمخططات التوضيحية اللازمة وذلك خلال المدة القانونية المقررة.

إعلان

تعن للعموم في بلدة حلاوة بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى في متصرفية لواء قصبة حجلون قررت بقرارها رقم (٣٠٠) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على الاقتراح الوارد على كتاب السيد مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (١/١) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٩ والمتضمن إحداث طريق يمرض (٦) لغاية الخدمات بالقطع ذوات الأرقام (٢٣٨، ٢٣٧) من حوض رقم (٦) للسهول من أراضي حلاوة وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية.

وقررت الموافقة وايداع اعلاه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم الى سكرتير اللجنة اللوائية/ حجلون خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والاوراق الثبوتية.

روحي الكايد
متصرف لواء قصبة حجلون
رئيس اللجنة اللوائية لتنظيم

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة عجلون الكبرى بأن اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة عجلون بحيث بإقرارها رقم (٢٥٦) تاريخ ٢٠٠١/٩/٥ قرار اللجنة المحلية في بلدة عجلون الكبرى رقم (٢) فقره (١٥) لعام (٢٠٠١) والمطوف على قرار اللجنة اللوائية السابق رقم (١٤٠) لعام ٢٠٠١ والمتضمن:-
إلغاء طريق بسعة (٦م) والمار بالقطع ذوات الأرقام (٤٨٨، ٤٨٩، ٢٨٨، ٢٩٣، ٥٥٧) وإحداث طريق بديل بنفس السعة والمار بالقطع ذوات الأرقام (٦٣٦، ٦٣٥، ٤٨٩) وإحداث طريق بديل بنفس السعة والمار بالقطع ذوات الأرقام (٦٣٦، ٦٣٥، ٤٨٩) من حوض رقم (١٠) عراق ضيف الله اراضي منطقة عتجرة وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وبعد ان تم نشر الاعلان بالجريدة الرسمية رقم (٤٤٩٤) تاريخ ٢٠٠١/٧/١٠ وجريدتي العرب اليوم والراي الصابرين تاريخ ٢٠٠١/٦/٥.
قررت اللجنة اللوائية الموافقة على الاقتراح ووضعه موضع تنفيذ بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

روحي التكايد
متصرف لواء قصبة عجلون
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة اليرموك الجديدة أن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء بني كنانة قررت بإقرارها رقم (١٥٨) /اليرموك) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة اليرموك الجديدة رقم (٥/٤) لعام ٢٠٠١ والمتضمن الموافقة على تعديل الطريق ذو السعة (٦م) المارة ضمن القطعة رقم (٨١/٣٥) كما هو مقترح ومعد على الواقع تجلباً لإزالة الإبنية القائمة في سعة الشارع وعدم دفع التكاليف الباهضة حسب الترسيم المعد من قبل بلدية اليرموك الجديدة.
واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة اليرموك الجديدة اذا كان ما يوجب الاعتراض على ان تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية والاراق الثبوتية.

محمد الفريحات
متصرف لواء بني كنانة
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة السرو أن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء بني كنانة قررت بإقرارها رقم (١٧٨) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة السرو رقم (١٠/٢) لعام ٢٠٠١ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة الاستعمال عن القطعة رقم (٨) من حوض رقم (٣) الحبال من اراضي منطقة عزريت من مباني عامة الى سكن (ب) وذلك لعدم الحاجة الى المباني العامة في الموقع المذكور ولعدم توفر الامكانيات المالية في البلدية للاستثمار ومضى أكثر من خمسة اصوام على التنظيم وذلك حسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية.
واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة والتقدم باعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة السرو اذا كان ما يوجب الاعتراض على ان تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية والاراق الثبوتية.

محمد الفريحات
متصرف لواء بني كنانة
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلانات

صادرة عن متصرف لواء الرمثا رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم
السيد ونس الحراشة

• يعلن لاطلاع العموم في لواء الرمثا بأن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء الرمثا قررت بإقرارها رقم (٥٧) /٢٠٠١) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٣١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية رقم (٢٠٠١/١١٥) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٣١ والمتضمن تخفيض سعة الشارع من (١٤م) الى (١٢م) المار بين القطع ذوات الأرقام (١٨٣، ١٨٢، ١٨١، ١٧٩، ١٧٨، ١٧٧، ١٦٩، ١٦٨، ١٦٦، ١٦٥، ١٥٩، ١٧٠، ١٧٦) من حوض رقم (٢٣) حي رقم (٩) مجمع الدوائر من اراضي الرمثا وحيث بقاء الشارع على سعة الحالية (١٤م) يتعارض مع بعض الابنية القائمة مما يكلف البلدية مبالغ كبيرة للمصالحة عليها وحيث تكون خطوط ملكه مع الابنية القائمة على واجهته باستثناء البناء القائم على القطعة رقم (١٧٩) لا يمكن تجلبه ذلك تعديل منحني الشارع المحاذي للقطعة رقم (١٧٠) والمنحني المحاذي للقطعتين (١٨٢، ١٨٣) بحيث يتكسب مع خطوط الابنية القائمة وكما هو مبين على المخطط المرفق والمعد لهذه الغاية من قبل البلدية واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لذوي العلاقة الاطلاع عليه والتقدم باعتراضاتهم والقراراتهم معونة باسم رئيس اللجنة المحلية في مدينة الرمثا وخلال المدة القانونية واتناء ساعات الدوام الرسمي مدعاه بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

• يعلن لاطلاع العموم في مدينة الرمثا بأن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء الرمثا قررت بإقرارها رقم (٥٨) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٣١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية الرمثا الجديدة رقم (٢٠٠١/٩٦) تاريخ ٢٠٠١/٩/١٧ والمبني على كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (١٨١٧٧٩/٤/ج) تاريخ ٢٠٠١/٨/١٤ والمتضمن تخفيض سعة الشارع المار بقطعتي الأرض رقم (٥٨، ٢٦٩) من الحوض رقم (٣٨) الجلمة من اراضي الرمثا وذلك لتخفيف الضرر عن القطع المار بها وتجلباً لإزالة بعض الاسوار القائمة عليها وحسب المخططات المعده لهذه الغاية من قبل البلدية واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لذوي العلاقة الاطلاع عليه والتقدم باعتراضاتهم والقراراتهم معونة باسم رئيس اللجنة المحلية في مدينة الرمثا الجديدة وخلال المدة القانونية واتناء ساعات الدوام الرسمي مدعاه بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

• يعلن لاطلاع العموم في بلدية البويضة/ الرمثا بأن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء الرمثا قررت بإقرارها رقم (٤٧) /٢٠٠١) تاريخ ٢٠٠١/١١/١٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية البويضة سابقاً (الرمثا الجديدة) حالياً رقم (١٨/٣٩) تاريخ ٢٠٠٠/٧/٢٩ والمتضمن احداث طريق بسعة (١٢م) بناء على طلب اصحاب العلاقة وضمن القطع والاحواض ذوات الأرقام التالية:-

- ١ - قطعة رقم (١) حوض رقم (٣)
 - ٢ - في القطع ذوات الأرقام (٦٥، ٤٣، ١) حوض رقم (١)
 - ٣ - في القطع ذوات الأرقام (٧، ٨، ٩، ٥، ٤، ٣، ١٠، ٢٢، ١٢، ١٣، ٢٧) في الحوض رقم (١)
 - ٤ - في القطع ذوات الأرقام (٢٠١، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ٥، ٤، ٣، ٧) حوض رقم (٢)
- وعلى ان تكون مناصفة من جهتي الطريق وذلك لإيصال الخدمات الى سكن العمال الواقع على قطعة الأرض رقم (٢٧) حوض رقم (١) وحسب المخططات المعده لهذه الغاية واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لذوي العلاقة الاطلاع عليه والتقدم باعتراضاتهم والقراراتهم معونة باسم رئيس اللجنة المحلية في مدينة الرمثا الجديدة وخلال المدة القانونية واتناء ساعات الدوام الرسمي مدعاه بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

محضر المجلس

اعلان

- يعلن لاطلاع العموم في منطقة ذات راس بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية للواء المزار الجنوبي قد اطلعت على كتاب السيد مدير الشؤون البلدية والقروية البنية للواء المزار الجنوبي رقم (٤٠٠/٤/ذ) والمتضمن احداث طريق بسعه (٦م) يربط بين الشارع المصدق سعة (٢٠م) والطريق الزراعي بحيث يكون من القطع ذوات الارقام (٢٢، ٢٣) حوض (١٤) لغايات الخدمات.
- وبعد التداول قررت اللجنة بقرارها رقم (٢) لسنة ٢٠٠٢م. الموافقة على ذلك واعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وجرينتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم لدى سكرتير لجنة التنظيم في متصرفية لواء المزار الجنوبي بعد الاطلاع على المخططات التوضيحية ضمن المدد القانونية للاعتراض.

هاشم محمد السحيم

متصرف لواء المزار الجنوبي بالوكالة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلانات

صادرة عن متصرف لواء عين الباشا رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم السيد احمد العساف

- يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية للتنظيم وبناء على قرار اللجنة المحلية لواء عين الباشا قررت الموافقة على ايداع اعلان مخطط استحداث طريق (٦م) تمر من القطعة رقم (٢٧٧) حوض (٨) الراوية وتوسيع سعة الطريق المحاذية للقطعة رقم (٩٠) من جهة والقطعة رقم (٣٨) حوض (٨) الراوية من جهة اخرى من سعة (٣م) الى (٦م) من اراضي عين الباشا.
- للاعتراض لمدة شهرين لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية عين الباشا وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجرينتين محليتين، ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية لبلدية عين الباشا خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدد القانونية.

- يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء عين الباشا قررت الموافقة على ايداع اعلان مخطط تحويل القطعة رقم (٢١٣) وجزء من القطع ذوات الارقام (١٠٦، ١٠٧، ١٠٨) كلها حوض رقم (٢) الحاوي من اراضي عين الباشا من زراعي سكن (ج).

- للاعتراض لمدة شهرين لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية عين الباشا وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجرينتين محليتين، ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية لبلدية عين الباشا خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدد القانونية.

- يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء عين الباشا قررت الموافقة على ايداع اعلان مخطط تحويل اجزاء من قطع ضمن الحوض رقم (١٣) الكمالية من اراضي عين الباشا من تنظيم مراحل وكسارات الى سكن (ب) واستحداث شوارع تنظيمية حسب المخطط التنظيمي المرفق على كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبنية رقم (ع/١٠/٩/٢٥٠٠٢) تاريخ ٢٠٠١/١٠/٣١.

للاعتراض لمدة شهرين لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية عين الباشا وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجرينتين محليتين، ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية لبلدية عين الباشا خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدد القانونية.

اعلان

- اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء الرصيفة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية الرصيفة رقم (٣١٠٠) لسنة ٢٠٠١ والمخطط التنظيمي المتضمن الموافقة على تغيير صفة الاستعمال للقطعة رقم (١٣٤٩) وجزء من القطعة رقم (١٧٦) وجزء من القطعة رقم (١٥٠) ضمن الحوض رقم (٣) رجم الجيش من اراضي عطل الرصيفة من سكن (ب) الى تجاري محلي/ مستودعات باحكام سكن (ب).
- يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية المنوه عنه اعلاه مع المخطط التنظيمي.
- ويجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم اذا كان ما يوجب الاعتراض مدعوم بالوثائق الثبوتية والمخططات ايضاحية.

عبد الله الحنيد

متصرف لواء الرصيفة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

اعلان

- اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء الرصيفة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية الرصيفة رقم (٣٠٥٣) لسنة ٢٠٠١ والمخطط التنظيمي المتضمن الموافقة على تنظيم المنطقة المحصورة ضمن الشوارع التنظيمية المصنفة بصفة استعمال سكن (د) ضمن الحوض (٣) الفلاح من اراضي عطل الرصيف والرصيفة وحسب المخطط المعد لهذه الغاية.
- يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (١١٦) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية المنوه عنه اعلاه مع المخطط التنظيمي.
- ويجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم اذا كان ما يوجب الاعتراض مدعوم بالوثائق الثبوتية والمخططات ايضاحية.

عبد الله الحنيد

متصرف لواء الرصيفة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

اعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة كلرجه بان اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء كلرجه قد قررت بقرارها رقم (٢٠) تاريخ ٢٠٠١/٩/٥ الموافقة على الاقتراح الوارد ضمن قرار اللجنة المحلية في بلدة كلرجه رقم (١٢) بند رقم (٢) تاريخ ٢٠٠١/٣/٢٤ والمتضمن:- القيام بالشوارع التنظيمية المارة بالقطع ذوات الأرقام (١٥٢، ٢٧٨، ٢٧٩، ١٤٩، ١٤٨، ٢٩٣، ١٤٤، ١٤٣، ١٤٢، ١٤١، ١٣٦، ١١٣، ١٣٧، ١٣٨، ١١٥، ١٣٠، ١٢٩، ١١٦، ١١٨) حوض رقم (١٣) للجميمة الحرث والابقاء على الطريق المساحية القديمة وحسب الترسيم المعد لهذه الغاية.

وايداع اعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم الى سكرتير اللجنة اللوائية في متصرفية لواء كلرجه خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

عصام احمد الشرع
متصرف لواء كلرجه
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

٢٩٤٣٣

اعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدية ام الجمال الجديدة بان اللجنة اللوائية للتنظيم المدن والقرى في لواء البادية الشمالية قد قررت بقرارها رقم (١١٨) تاريخ ٢٠٠١/٩/١٨ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية روضة بسمه رقم (٥٥) تاريخ ٢٠٠١/٧/٣٠ والمتضمن الموافقة على تعديل مسار الشارع التنظيمي بسعة (١٢م) وذلك حسب المخطط المرفق ليصبح مع مسار الطريق الفرعي المجاور والمار بالقطع ذوات الأرقام (٦٠٢) و (٦٠٤) و (٦٢٥) و (٦٣٠) و (٦٣١) و (٦٩٢) حوض (٢) الغربية من اراضي ام الجمال بلدية روضة بسمه.

توسعة الطريق التنظيمي المار بمحاذاة القطع ذوات الأرقام (٦٢٨) و (٦٢٧) و (٦٢٦) و (٦٢٥) و (٦١٧) و (٦٢٣) و (٦٢٤) حوض (٢) الغربية من اراضي ام الجمال بلدية بسمه وذلك من (٦م) الى (١٢م) حيث ان الطريق الفرعية بسعة (١٢م) ومعهده يمر من خلالها الخدمات الضرورية.

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وايداع اعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية ام الجمال الجديدة خلال المدة القانونية معززة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اذا كان هناك من يرغب الاعتراض عليه.

عبد الكريم الجازي
متصرف لواء البادية الشمالية
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

اعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدية صبحا والديالنه بان اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى في لواء البادية الشمالية قد قررت بقرارها رقم (١٤٣) تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية صبحا والديالنه رقم (٢٩) تاريخ ٢٠٠١/١٠/٢٩ والمتضمن الموافقة على استحداث طريق سعه (٦م) ضمن القطعة رقم (٧٢٥) لوحه رقم (٣٧) حوض رقم (٢) صبحيه من اراضي صبحا وذلك لايصال الخدمات الى المنزل المقام على نفس القطعة للسيد حابس عايد المدارمه وفي مخطط للموقع والترسيم لذلك.

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وايداع اعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية للتنظيم في صبحا والديالنه خلال المدة القانونية معززة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اذا كان هناك من يوجب الاعتراض عليه.

عبد الكريم الجازي
متصرف لواء البادية الشمالية
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

اعلان

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والبلدية في متصرفية لواء بصيرا وبصلتها لجنة محلية قد اطلعت على المخطط المقترح والمتضمن احداث طريق عرض (٦م) ضمن القطعة رقم (١٧٤) حوض (٦) دوبرا لخدمة البناء القائم على هذه القطعة للاستفادة من خدمات الماء والكهرباء.

قررت اللجنة اللوائية الموافقة على احداث طريق عرض (٦م) ضمن القطعة رقم (١٧٤) حوض (٦) دوبرا لخدمة البلدية القائمة لغاية الكهرباء وايداع مخطط ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية والجريدتين المحليتين.

ويحق لمن مصلحة الاطلاع على المخطط المودع لدى اللجنة المحلية حتى اذا كان هناك من يوجب الاعتراض تقديم اعتراضه الى سكرتير اللجنة اللوائية خلال المدة القانونية.

صالح المنيبات
متصرف لواء بصيرا
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

الإعلانات

إعلانات

صادرة عن وزير التنمية الاجتماعية السيدة تمام الغول

- يعلن بأنه تم تسجيل حضارة مدرسة حفصة بنت عمر/ عمان تحت الرقم ١٠٤٧ في اليوم الثالث والعشرين من شهر كانون الأول لعام ٢٠٠١. وذلك وفقاً للنظام دور الحضارة رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١.
- يعلن بأنه تم تسجيل حضارة مدرسة كتم الاساسية للبنات/ اربد تحت الرقم ١٠٥٢ في اليوم التاسع من شهر كانون الثاني لعام ٢٠٠٢. وذلك وفقاً للنظام دور الحضارة لسنة ١٩٧١.
- يعلن بأنه تم تسجيل حضارة مدرسة بيت يافا الاساسية للبنات/ اربد تحت الرقم ١٠٥٣ في اليوم التاسع من شهر كانون الثاني لعام ٢٠٠٢. وذلك وفقاً للنظام دور الحضارة لسنة ١٩٧١.

إعلانات

صادرة عن مدير عام المؤسسة التعاونية الاردنية المهندس عطا الله الجواسرة

- ١ - يعلن ان جمعية موظفي مجلس النواب التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ عمان قد سجلت تحت رقم (٢٢٥٠) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم العشرين من شهر كانون اول لسنة ٢٠٠١.
- ٢ - يعلن ان جمعية البلاد التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ عمان قد سجلت تحت رقم (٢٢٥١) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم السادس من شهر كانون ثاني لسنة ٢٠٠٢.
- ٣ - يعلن ان جمعية موظفي القابلات التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ البلقاء قد سجلت تحت رقم (٢٢٥٢) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم السادس من شهر كانون ثاني لسنة ٢٠٠٢.
- ٤ - يعلن ان جمعية سهل حوران التعاونية الزراعية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ اربد قد سجلت تحت رقم (٢٢٥٣) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثالث عشر من شهر كانون ثاني لسنة ٢٠٠٢.

٥ - يعلن ان جمعية الرامه والدامخي للتعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ عمان قد سجلت تحت رقم (٢٢٥٤) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الحادي والعشرين من شهر كانون ثاني لسنة ٢٠٠٢.

٦ - يعلن ان جمعية زهرة الخراج التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ اربد قد سجلت تحت رقم (٢٢٥٥) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الحادي والعشرين من شهر كانون ثاني لسنة ٢٠٠٢.

٧ - يعلن ان جمعية الميثاق التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ عمان قد سجلت تحت رقم (٢٢٥٦) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثالث والعشرين من شهر كانون ثاني لسنة ٢٠٠٢.

٨ - استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب احكام الفقرة (ب) من المادة (٣٠) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.

قرر الغاء تسجيل جمعية الصحافة الاردنية التعاونية للاستكان محدودة المسؤولية/ عمان وشطبها من السجل العام للجمعيات التعاونية بعد ان تمت تصفياتها.

٩ - استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب احكام الفقرة (ب) من المادة (٣٠) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.

قرر الغاء تسجيل جمعية الراعي الصالح التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ الزرقاء وشطبها من السجل العام للجمعيات التعاونية بعد ان تمت تصفياتها.

١٠ - استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب احكام الفقرة (ب) من المادة (٣٠) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.

قرر تصفية جمعية للبادية الشمالية التعاونية لتربية وتنمية الثروة الحيوانية محدودة المسؤولية/ المفرق وذلك اعتباراً من تاريخه، وتعيين السيد فتحي حنفي مصلياً لها وعنوانه مديرية تعاون المفرق على ان تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيداً للإلغاء تسجيلها ولكن معلوماً بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب ان تقدم للمصلي المذكور.

١١ - استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب احكام المادة (٢٧/ج) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.

قرر تصفية جمعية العاملين بمؤسسة سكة حديد عمان التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ معسل وتعيين السيد محمد خلف حويطات مصلياً لها وعنوانه مديرية تعاون عمان على ان تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيداً للإلغاء تسجيلها ولكن معلوماً بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب ان تقدم للمصلي المذكور.

١٢- استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب احكام الفقرة (ب) من المادة (٢٨) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.

القرر استبدال مصفى جمعية قرى عمرو التعاونية للزراعية محدودة المسؤولية متعددة الاغراض/ الكرك السيد خالد المجالي وتعيين السيد خالد داود قلج مصفياً للجمعية بدلا عنه وذلك اعتباراً من تاريخه وعقوله مديرية تعاون الكرك، وليكن معلوماً بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب ان تقدم للمصفي الجديد.

١٣- استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب احكام المادة (٤/ج) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.

القرر تصفية جمعية الاروق التعاونية لمربي الابقار والجاموس والثروة الحيوانية محدودة المسؤولية/ الاروق، وذلك اعتباراً من تاريخه، وتعيين السيد خليل سيف مصفياً لها وعقوله مديرية تعاون الزرقاء على ان تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيداً للإلغاء وتسجيلها وليكن معلوماً بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب ان تقدم للمصفي المذكور.

١٤- استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب احكام المادة (٤) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.

القرر تصفية جمعية البدياء التعاونية لمربي الاغنام والثروة الحيوانية محدودة المسؤولية/ الاروق وتعيين السيد خليل سيف مصفياً لها وعقوله مديرية تعاون الزرقاء على ان تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيداً للإلغاء وتسجيلها وليكن معلوماً بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب ان تقدم للمصفي المذكور.

١٥- استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب احكام المادة (٤) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.

القرر تصفية جمعية باجوز التعاونية متعددة الاغراض محدودة المسؤولية/ الزرقاء وذلك اعتباراً من تاريخه، وتعيين السيد جمال شحاده مصفياً لها وعقوله مديرية تعاون الزرقاء على ان تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيداً للإلغاء وتسجيلها وليكن معلوماً بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب ان تقدم للمصفي المذكور.

١٦- استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب احكام المادة (٤) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.

القرر تصفية جمعية شرق الأرق التعاونية متعددة الاغراض محدودة المسؤولية/ الزرقاء وذلك اعتباراً من تاريخه، وتعيين السيد خليل سيف مصفياً لها وعقوله مديرية تعاون الزرقاء على ان تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيداً للإلغاء وتسجيلها وليكن معلوماً بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب ان تقدم للمصفي المذكور.

إعلانات

صادرة عن مدير عام مؤسسة المناطق الحرة السيد علي المداحنة

١- اعلن بأن شركة (محمود عودة واولاده) والمسجلة لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٢٤٧) تاريخ ٢٠٠١/١/٢٣ قد تقدموا بطلب لتصفية الشركة وعينوا السيد محمود شاكر رمضان عودة مصفياً لها وتمت اجراءات التصفية. وعليه اعلن شطب الشركة بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢.

٢- اعلن بأن شركة (عدنان حسن احمد وشريكه) والمسجلة لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (١٠٠) تاريخ ١٩٩٩/١٠/١٨ قد اجرت التغييرات التالية اعتباراً من تاريخ ٢٠٠١/١/٢.

- ١- تسحب الشريك صخر محمد ابراهيم خليل.
- ٢- تسحب الشريك بدر محمد ابراهيم خليل.
- ٣- تعديل الحصص كما يلي:-

الرقم	اسم الشريك	مقدار الحصص قبل التعديل	مقدار الحصص بعد التعديل
١-	عدنان حسن احمد محمد	١٢٥٠	٢٥٠٠
	امير عبد العزيز ابراهيم جعاره	١٢٥٠	٢٥٠٠

٤- تعديل المفوضين بالتوقيع ليصبح الشريكان عدنان حسن احمد محمد وامير عبد العزيز ابراهيم جعاره بكافة الامور المالية والادارية والاخرى مجتمعين ومنفردين او من يفوضه أي منهما خطياً.

٣- اعلن بأن شركة (نضال محمد حسين البشاشه وأخيه) والسجله لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٢٤٧) تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٨.

اسم الشركه : شركة نضال محمد حسين البشاشه وأخيه

الرقم	أسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
١-	نضال محمد حسين البشاشه	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
٢-	عماد محمد حسين البشاشه	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء

شركات الشركه :

مكتب تخطيط بضائع

مقر الشركه : المنطقة الحرة / الزرقاء (فرع)

محكمة العدل

- مقدار رأسمال الشركة : (٣٠٠٠٠) ثلاثون ألف دينار .
 مدة الشركة : ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .
 تاريخ إلتحاق العمل : ٢٠٠١ / ١١ / ٢٨ .
 رقم الإيصال السالي : (١٩٨١٦٦) تاريخ ٢٨ / ١١ / ٢٠٠١ .

٤ - أعلن بأن شركة (قاسم شواقفه وشركاه) والمسجلة لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٢٥٩) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢ .

اسم الشركة : قاسم شواقفه وشركاه .

الرقم	أسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
١ -	قاسم عبد الرحمن شواقفه	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
٢ -	اسامه قاسم عبد الرحمن شواقفه	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء

غابات الشركة :

مكتب تخلص على البضائع .

- مركز الشركة : المنطقة الحرة / الزرقاء (فرع)
 مقدار رأسمال الشركة : (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار .
 مدة الشركة : ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .
 تاريخ إلتحاق العمل : ٢٠٠٢ / ١ / ٢٨ .
 رقم الإيصال السالي : (١٩٨٤٩٢) تاريخ ٢٨ / ١ / ٢٠٠٢ .

٥ - أعلن بأن شركة (صالح وكمال حميد) والمسجلة لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٢٥٧) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٣١ .
 اسم الشركة : صالح وكمال حميد .

أسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
١ - صالح جز احمد حميد	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
٢ - كمال جز احمد حميد	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء

غابات الشركة :

- ١ - تجاري تخزين بضائع .
 مركز الشركة :
 للمنطق الحرة / الزرقاء (فرع) .

- مقدار رأسمال الشركة :
 (١٨٠٠٠) ثمانية عشر ألف دينار أردني .
 مدة الشركة :
 ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .
 تاريخ إلتحاق العمل :
 ٢٠٠١/١٢/٣١ .
 رقم الإيصال المالي :
 (١٩٨٤٧٢) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٣١ .

٦ - أعلن بأن شركة (هاني زهدي وشريكه) والمسجلة لدينا في سجل شركات التوصية تحت الرقم (٦٣) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢٩ .

اسم الشركة : شركة هاني زهدي وشريكه .

الرقم	أسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
١ -	هاني زهدي بطرس أبو منه	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
٢ -	المثنى محمد الواحد	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء

غابات الشركة :

تجاري تخزين بضائع .

- مركز الشركة : المنطقة الحرة / الزرقاء
 مقدار رأسمال الشركة : (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار .
 مدة الشركة : ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .
 تاريخ إلتحاق العمل : ٢٠٠١ / ١٢ / ٢٩ .
 رقم الإيصال السالي : (١٩٨٤٠٣) تاريخ ٢٩ / ١٢ / ٢٠٠١ .

٧ - أعلن بأن شركة (مشربش والفرا) والمسجلة لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٢٥٥) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٣١ .

اسم الشركة : مشربش والفرا .

الرقم	أسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
١ -	شارلي حنا سلامه مشربش	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
٢ -	فراس محمد علي الفرا	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء

غابات الشركة :

تجاري تخزين بضائع .

مركز الشركة : المنطقة الحرة / الزرقاء

مقدار رأسمال الشركة : (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار .

مدة الشركة : ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ إنشاء العمل : ٢٠٠١ / ١٢ / ٣١ .

رقم الإحصاء المالي : (١٩٨٤٥٠) تاريخ ٢٠٠١ / ١٢ / ٣١ .

٨- أعلن بأن شركة (المشاريع المتحدة) والمسجلة لدينا في سجل شركات التضامن (فرع) تحت الرقم (٢٥٨) تاريخ ٢٠٠٢ / ١ / ٣ .

اسم الشركة : شركة المشاريع المتحدة .

الرقم	أسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
١-	محمد عبد الرحمن جمعه غانم	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
٢-	رحاب فايز عبد الرحمن سعادة	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء

غابات الشركة :

تجاري تخزين بضائع .

مركز الشركة : المنطقة الحرة / الزرقاء (فرع) .

مقدار رأسمال الشركة : (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار .

مدة الشركة : ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ إنشاء العمل : ٢٠٠٢ / ١ / ٣ .

رقم الإحصاء المالي : (١٩٨٥٤٩) تاريخ ٢٠٠٢ / ١ / ٣ .

٩- أعلن بأن شركة (القراله وشركاه) والمسجلة لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٢٥٦) تاريخ ٢٠٠١ / ١٢ / ٣١ .

اسم الشركة : القراله وشركاه

الرقم	أسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
١-	هافل أمين حوده القراله	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
٢-	مصطفى هادي فاضل الوهيبي	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء

غابات الشركة :

تجاري تخزين بضائع .

مركز الشركة : المنطقة الحرة / الزرقاء

مقدار رأسمال الشركة : (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار .

مدة الشركة : ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ إنشاء العمل : ٢٠٠١ / ١٢ / ٣١ .

رقم الإحصاء المالي : (١٩٨٤٧٦) تاريخ ٢٠٠١ / ١٢ / ٣١ .

١٠- أعلن بأن شركة (بسام وزهير استيتيه واخوانهم التجارية) والمسجلة لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٢٥٢) تاريخ ٢٠٠١ / ١٢ / ٣٠ .

اسم الشركة : بسام وزهير استيتيه واخوانهم التجارية .

أسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
١- بسام يحيى سليمان استيتيه	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
٢- هاجر محمد غالب سليمان استيتيه	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
٣- زاهر محمد غالب استيتيه	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
٤- بسام يحيى سليمان استيتيه	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
٥- هاجر محمد غالب سليمان استيتيه	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء

غابات الشركة :

١- تجاري تخزين بضائع .

مركز الشركة :

المنطقة الحرة / الزرقاء .

مقدار رأسمال الشركة :

(١٠٠٠٠) عشرة آلاف دينار أردني .

مدة الشركة :

ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ إنشاء العمل :

٢٠٠١ / ١٢ / ٣٠ .

رقم الإحصاء المالي :

(١٩٨٤٣٣) تاريخ ٢٠٠١ / ١٢ / ٣٠ .

محكمة العدل

١ - اعلان بان شركة (وولف ومصطفى) والسجله لديها في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٢٥٤) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٣١.
اسم الشركة : وولف ومصطفى.

اسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
١- اسماعيل مصطفى حسين مصطفى	كندي	المنطقة الحرة / الزرقاء
٢- دونالد هاوره هولف	كندي	المنطقة الحرة / الزرقاء

غايات الشركة :

١- تجاري تخزين بضائع.

مركز الشركة :

المناطق الحرة / الزرقاء.

مقدار رأسمال الشركة :

(٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار اردني.

مدة الشركة :

ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات.

تاريخ ابتداء العمل :

٢٠٠١/١٢/٣١.

رقم الإحصاء المالي :

(١٨٤٥١) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٣١

إعلان

صادر عن دائرة الجمارك

تعلن دائرة الجمارك بان البضائع والأشياء المدرجة ادناه قد مضى على وجودها في جسر ك صان المدة القانونية الممنوحة بالمادة (١١٢، ١١٩، ٢٢٧) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ وستطرح للبيع بالمزاد العلني بعد مضي شهر من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية سندا لأحكام المادة (١١٢) من القانون المذكور اذا لم يبادر أصحاب العلاقة بالتخليص عليها قبل انتهاء هذه المدة.

دائرة الجمارك

اسم صاحب العلاقة	المحتويات
I . S . I Jordan	١٠ بليت جلاسيات
المؤسسة الطبية العلمية الكيميائية	١ طرد عيالات طبية
صيدلية راوية	٢ طرد محضرات تجميل او زينة
شركة الثلاث ايجيك	سيارة شحن
شركة فرح بشارة	٩١ طرد منظفات كيميائية مختلفة
شركة نبيل شحاده وشركاه	١٦٨ طرد بوبا سيارات مختلفة
شركة الشرقى الاوسط للمواصلات	١ طرد يحتوي على ٥٠ جهاز تلفون خلوي
وكالة ابو جاسوس الصناعية	١٨ بليت اسلاك لحام
المسيد ميدكا	١ طرد مواد اولية
محمد عبدالرحيم الخلايلة	٥٧ طرد حفاظات اطفال
شركة خضر الجبالي	٤٤٤ طرد تلزيونات + مسجلات
شركة لامون يون - يون	٩ طرد القمشة
شركة لامون يون - يون	١٩ طرد القمشة
مكرم محمد نواف	٦ طرد كولرات ماء
شركة خضر الجبالي	١٦٤ طرد ماكينات صناعية
مؤسسة عابدين الصناعية	٥ ماكينات صناعية
شركة نعيم صالح الفار	١ طرد جهاز فاكس
شركة الاجهزة المكتبية	١٠ جزء الات ثلاث الوري
احمد محمد بوك البطل	٤ طرد لوازم بوبت زراعية
عبدالرحيم ابراهيم عبد الحليم طه	٦ طرد اجهزة تكييف هواء

اسم صاحب العلاقة	المحتوى
وليد اسماعيل	تلفون لاسلكي نوكتا
محمد جميل	تلفون لاسلكي نوكتا
حسن عواد	تلفون لاسلكي نوكتا
علي محمد الحوراني	تلفون لاسلكي نوكتا
حسن احمد حاجي	تلفون لاسلكي نوكتا
موفق عبد الرحمن	تلفون لاسلكي بعيد المدى
احمد علي ابراهيم	تلفون لاسلكي بعيد المدى
والث حمدي غليم	تلفون لاسلكي نوكتا
بسام عبد الرحمن	تلفون لاسلكي نوكتا
سامر محفوظ عبد الرحمن	تلفون لاسلكي نوكتا
عامر زكريا	تلفون لاسلكي نوكتا
فريده عبد الكريم	تلفون لاسلكي انترناشونال
محمد داوود محمد	تلفون لاسلكي انترناشونال
فؤاد علمي سعيد	تلفون لاسلكي بعيد المدى
صلاح احمد محمد	تلفون لاسلكي بعيد المدى
حافظ زكي حافظ	تلفون لاسلكي بعيد المدى
محمد احمد عبد اللطيف	تلفون لاسلكي بعيد المدى
خالد عبدالله موسى	تلفون لاسلكي بعيد المدى
زيتهم عباس ابراهيم	قاعدة تلفون لاسلكي
ربيع حسني عبد الحميد	تلفون نوكتا مع بطارية
احمد رمضان محمد	تلفون نوكتا مع بطارية
معرض الشميساني	تلفون سيارة سيمز
جسبن علي علي	تلفون الباشا مع قاعدة
شريف محمد جوده	تلفون نوكتا
سليمان محمد علي	قاعدة سيناو مع بطارية
مجهول	قاعدة لاسلكي موتورولا
محمد محمود	تلفون لاسلكي انترناشونال
نضال محمد زيدان	تلفون لاسلكي نوكتا
محمد لطفي الجعفري	جهاز فحص رادار

اسم صاحب العلاقة	المحتوى
سلامه محمد	تلفون لاسلكي نوكتا
جمال حمدان	تلفون لاسلكي نوكتا
صالح سالم	تلفون لاسلكي بنافون
محمد يونس حامد	تلفون لاسلكي الباشا
قاصد موسى	تلفون لاسلكي انترناشونال
محمد المنيط (مطير زلول)	تلفون لاسلكي نوكتا
محمد صالح محمود	تلفون لاسلكي
عبد الرحمن غانم	تلفون لاسلكي
وليد ايمن قاسم	تلفون لاسلكي
رائد محمد موسى	تلفون لاسلكي
سعاد خضر	قاعدة تلفون لاسلكي + يد فقط
اسماعيل عرايطي	تلفون لاسلكي نوكتا
زياد احمد عبد القادر	تلفون لاسلكي
زياد احمد عبد القادر	تلفون لاسلكي
سعيد محمد	تلفون لاسلكي القاعدة + اليد
جمال احمد	تلفون سيارة مستعمل
محمود القضاة	تلفون لاسلكي نوكتا
مهدي عريف	تلفون لاسلكي نوكتا
ايمن شريف	تلفون لاسلكي نوكتا
غسان طنش	تلفون لاسلكي نوكتا
محمد صادق	تلفون لاسلكي نوكتا
نضال اسعد	قاعدة ويد بدون بطارية
وليد فتحي	تلفون لاسلكي نوكتا
عادل ابراهيم	تلفون لاسلكي نوكتا
احمد محمد الصعوب	قاعدة فقط
فيصل اسحاق	تلفون لاسلكي نوكتا
امل نور محمد	تلفون لاسلكي نوكتا
احمد عبد القادر	تلفون لاسلكي الباشا
فلاح عابنه	تلفون لاسلكي نوكتا
نعيم حسن علي	تلفون لاسلكي نوكتا
سامي الشريف	تلفون لاسلكي سيناو
سالم احمد سالم	تلفون لاسلكي انترناشونال
موفق محمد	تلفون لاسلكي انترناشونال
العربي ابو القاسم	تلفون لاسلكي الباشا

المتطلبات	اسم صاحب العلاقة
جهاز لاسلكي	Awashah majed
أربعة أجهزة لاسلكية	ليانه دريد مسمار
تلفون لاسلكي نوكتا	حسين عبد الرحمن
تلفون لاسلكي بعيد المدى	سليمان الكالوتي
تلفون لاسلكي نوكتا	جميل عبد الكريم
تلفون لاسلكي بعيد المدى	جالي بشير النعيمات
تلفون لاسلكي	جمال ناصر مبارك
تلفون لاسلكي بعيد المدى	اسامه احمد العيسى
تلفون لاسلكي بعيد المدى	سعيد حسين الصالح
تلفون لاسلكي بعيد المدى	محمد علي سالم
تلفون لاسلكي بعيد المدى	زياد عبد الكريم
تلفون لاسلكي بعيد المدى	احمد محمد مصطفى
قاعدة تلفون + أنتين	عماد نواف
تلفون لاسلكي نوكتا	باسل عباينه
تلفون لاسلكي نوكتا	حسن الجاسم
تلفون لاسلكي نوكتا	سعيد عقل
تلفون لاسلكي نوكتا	مهيبي صبحي
تلفون لاسلكي نوكتا	عبد الحميد
تلفون لاسلكي نوكتا	احمد عبد القادر
قاعدة + يد مكسور الغطاء	جواد طلال الزعبي
نوكتا غير صالح	فوزي دابنال
تلفون لاسلكي انترناشونال	اكنم عبد المنعم
تلفون لاسلكي بنافون	محمد داوود ابراهيم
تلفون لاسلكي سيناو	خالد محمد
تلفون لاسلكي بعيد المدى	نايف ابو ارشيد
تلفون لاسلكي نوكتا	ياسر محمد
تلفون لاسلكي نوكتا	فاطمة عبد
جهاز كشف معادن	
تلفون لاسلكي نوكتا	Purr
عدد (٤٦)	مؤسسة نجمة الأردن
تلفون لاسلكي نوكتا	عيسى احمد مطلق
تلفون لاسلكي نوكتا	يوسف وشاح
تلفون لاسلكي نوكتا	عبد الحافظ هاشم
تلفون لاسلكي نوكتا	فوزي عبد الكريم

المتطلبات	اسم صاحب العلاقة
تلفون لاسلكي بعيد المدى	حسام اسماعيل
تلفون لاسلكي انترناشونال	محمد اسعد محمد
تلفون لاسلكي نوكتا	محمد حسين
تلفون لاسلكي نوكتا	حامد محسن نمر
تلفون لاسلكي نوكتا عدد (٢)	محمد الدين محمد الوحيددي
نوكتا (قاعدة + يد فقط)	جهاد داوود خضر
قاعدة تلفون لاسلكي نوكتا فقط	محمود عطيه

إعلان

بموجب أحكام المادة (٣٣) من قانون مؤسسة ضمان الودائع رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٠، فإن مؤسسة ضمان الودائع تعلن أن المبالغ المودعة بالدينار الأردني لدى أي من البنوك المدرجة أدناه تخضع لأحكام ضمان الودائع، وأن مقدار الضمان سيكون بكامل قيمة الوديعة إذا كانت بمقدار عشرة آلاف دينار أو أقل، ويكون الضمان عشرة آلاف دينار إذا زادت قيمة الوديعة عن ذلك :-

أسماء البنوك الخاضعة لأحكام الضمان

- ١- البنك العربي ش.م.ع.
- ٢- بنك الإسكان للتجارة والتمويل
- ٣- البنك الأهلي الأردني
- ٤- بنك الأردن
- ٥- البنك الأردني الكويتي
- ٦- بنك القاهرة عمان
- ٧- البنك الأردني للاستثمار والتمويل
- ٨- بنك الأردن و الخليج
- ٩- بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)
- ١٠- بنك الاتحاد للأدخار والاستثمار
- ١١- البنك العقاري المصري العربي بالأردن
- ١٢- بنك HSBC الشرق الأوسط
- ١٣- بنك فيلادلفيا للاستثمار
- ١٤- بنك الاستثمار العربي الأردني
- ١٥- بنك الصادرات والتمويل
- ١٦- سيتي بنك إن إيه
- ١٧- مصرف الرافدين
- ١٨- بنك الشرق الأوسط للاستثمار

مدير عام مؤسسة ضمان الودائع

محمد سعيد شاهين

إعلان

صادر عن البنك الإسلامي الأردني

بموجب قانون تملك الحكومة للأموال التي يملكها التتاديعم البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار في السادة للذكورين اسمائهم فيما يلي : أو ورتهم الشرعيين أن أرباح الأسهم لعام ١٩٨٥ قد مضت عليها البدة لغتوية الحدة في قانون تملك الحكومة للأموال التي يملكها التتاديعم رقم (١٥) لسنة ١٩٨٥، علماً بأنه سيتم تحويل هذه الأموال نهائياً إلى خزينة الدولة بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا الإعلان ما لم يتقدموا للمطالبة بها خلال هذه البدة.

أرباح الأسهم عام ١٩٨٥

الرقم	اسم المساهم	الرقم	الاسم	الرقم	اسم المساهم	الرقم	الاسم
١	محمد عصفاهدي محمد قتيبة	٢٩	١٦٠	٢١	فهد سمعان عوده	١٠	٨٠٠
٢	نايف صالح حماد	٣٠	٣٦٠	٢٢	سمود محمد هوبمل الزين	٤	٥٠٠
٣	شريف خليل عوض الكور	٣١	٩٠٠٠	٢٣	يوسف أحمد خليل ريان	٢٨	٠٨٠
٤	مصطفى إبراهيم عابدين	٣٢	٣٤٠٦٥	٢٤	سبيحة حكمت سليمان الحكيم	٤	٥٠٠
٥	عبدالله زيدان عبدالحجيد	٣٣	٩٠٠٠	٢٥	محمد طلق الجباري	٣٤	٦٥٠
٦	عادل امين الخطيب	٣٤	٢٩٠١٦٠	٢٦	علي محمد صالح وشاح	٠٠	٩٠٠
٧	نجاح عادل الخطيب	٣٥	٢٩٠١٦٠	٢٧	صالح محمد مطلق النصور	٩	٠٠٠
٨	فداء مصطفى باكثير	٣٦	٤٠٥٠٠	٢٨	محمد أحمد جابر زائدة	٤٥	٦٣٠
٩	محمد شحادة موسى	٣٧	٩٠٠٠	٢٩	لهمدة عبدالحفي قاسم شنبدة	١٣	٥٠٠
١٠	نهلة محمد حسن سلامة	٣٨	٩٠٠٠	٣٠	بهيجة محمد علي أحمد	٤	٥٠٠
١١	سكندال رضا أحمد ديب	٣٩	٤٠٥٠٠	٣١	ايمن ملير شاهين	٠٠	٢٧٠
١٢	سهام ضيف الله الحمود	٤٠	١٨٠٠٠	٣٢	ميسون محمد اسماعيل عطيات	٠٠	٩٠٠
١٣	عندنان يوسف جبريتي	٤١	٥٠٤٠٠	٣٣	أحمد مصطفى الزعبي	٩	٠٠٠
١٤	سعيد عبدالسلام بربك	٤٢	١٣٣٠٤٧٠	٣٤	فوزية عبدالفتاح بيلو	٣٧	٨٠٠
١٥	الفتحية عثمان المصري	٤٣	٩٠٠٠	٣٥	ملائل حسين جبر	٠٠	٩٠٠
١٦	موسى محمد إبراهيم موسى	٤٤	٤٠٥٠٠	٣٦	ناجية مصطفى علي خنون	٣٩	٥٠٠
١٧	عوض محمد عواد التروزي	٤٥	٠٠٤٥٠	٣٧	زياد بولس البلوزي	٩	٠٠٠
١٨	شركة جويحان اخوان	٤٦	٠٠٠٩٠	٣٨	سكندال اسماعيل عبدالجواد	٦	٧٥٠
١٩	علي محمد يوسف ابو سعد	٤٧	٩٠٠٠	٣٩	ابراهيم جبر للمصوفي سال	٩	٠٠٠
٢٠	فخرية ياسين عملا صبحا	٤٨	١٨٠٠٠	٤٠	عبدالحمد أحمد شاور	٣	٦٩٠
٢١	لهلى زكي سلامة	٤٩	٩٠٠٠	٤١	ديما زائد جميل عبدالفتاح	٦	٣٠٠
٢٢	سعاد سليم عميرة	٥٠	٩٠٠٠	٤٢	فاطمة نجيب عبد صبح	٩	٠٠٠
٢٣	نور عبدالرحيم حمد التابه	٥١	٢٩٠١٦٠	٤٣	فاروق عليان أحمد حسين	٩	٠٠٠
٢٤	وصفية هاشم برككات	٥٢	٩٠٠٠	٤٤	عبدالله عليان أحمد حسن	٣	١٥٠
٢٥	شادية هاشم برككات	٥٣	١٣٠٥٠٠	٤٥	خولة محمد عليان الصويص	٢	٤٣٠
٢٦	هشام يوسف محمد سعادة	٥٤	٢٨٠٠٨٠	٤٦	فريال عبدالله أحمد	٩	٩٩٠
٢٧	فاطمة حافظ الراعي	٥٥	٠٠٤٥٠	٤٧	اسماء عبدالجواد احمد المصري	٩	٠٠٠
٢٨	شركة يوسف سعيد وشركاه	٥٦	٧٠٤٧٠	٤٨	بلوي عوض عبدالله الاسمر	١٨	٠٠٠
٢٩	ولاء عبدالله ابو خلف	٥٧	٠٠٠٩٠٠	٤٩	رشا مؤيد محمود حمتان	١	٣٥٠
٣٠	منيرة صالحي أحمد الشرباتي	٥٨	٣٤٠٦٥٠	٥٠			

البنك الإسلامي الأردني

محكمة العدل

المطالبات

اعلان

عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة السادسة من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته واحكام المادة (٦٧) فقرة (أ) من قانون الضمان الاجتماعي رقم ٢٠٠١/١٩ .

يرجى من السادة المذكورة اسماؤهم بالكشف المرفق المبادره لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والمبيته ازاء اسم كل منهم خلال فترة انقضاءها (٦٠) ستون يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية ، وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ الاجراءات القانونية اللازمة .

احمد عبدالفتاح
المدير العام

اسم المنشأة	اسماء المالكين	العنوان	المبلغ المستحق
شركة النهضة للنساء والمقاولات	-عطاف حسن رمضان -منال فهمي رمضان -منار فهمي رمضان -عمر فهمي رمضان -هيفاء سليم محمد الحطبي	طريق الاذاعة قرب فندق الكراون	٣٦٢١١ر-
مؤسسة حسان احمد ببيرس	حسان احمد (محمد يحيى) ببيرس	عمان/المقابلين	٢١٢٣ر-
شركة حابس محمد محمود الرقب وطايل محمد الرقب (روضة ومدرسة مشاعل الايمان)	-حابس محمد محمود الرقب -طايل محمد سالم الرقب	عمان/خربة السوق	٢٣٧٢ر-
شركة ماجد المحيسن وشركاه للتخليص	ماجد محيسن ذياب المحيسن	عمان/شارع مابا خلف خلويات حبيبه	٢٠٤٨ر-
شركة حسان ببيرس وشركه	-احمد (محمد يحيى) ببيرس -حسان احمد (محمد يحيى) ببيرس	عمان المقابلين	٨٥٢ر-
مكتب باصت صالح عفات	صالح حسان احمد عفات	عمان/الوحدات	٦٥٧ر-
شركة عسلان للتوزيع والوكالات (محدودة المسئولية)	الحجز على موجودات الشركه	عمان/وادي الرمم	٤٨٥٠ر-
الشركه العالميه لصناعة الحرامات	عدنان كامل اسماعيل مسالمه	مدينة الملك عبدالله الثاني /سحاب	٥٢٢ر-

إعلان

عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة السادسة من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته واحكام المادة (٦٧) فقرة (أ) من قانون الضمان الاجتماعي رقم ٢٠٠١/١٩ .

يرجى من السادة المذكورة اسماؤهم بالكشف المرفق المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والمبينه ازاء اسم كل منهم خلال فترة انقضاها (٦٠) سئون يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية ، وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ الاجراءات القانونية اللازمة .

احمد عبدالفتاح
المدير العام

اسم المنشأة	اسماء المالكين	العنوان	المبلغ المستحق
مؤسسة المعتصم بالله للخرائط (شركة محمد مصطفى خليل سليمان وشركاه)	-خلوه علي خليل سليمان -رفيه عزت موسى سليمان -محمد مصطفى خليل سليمان -لطيفه احمد عيسى يعقوب -ملي عزت موسى -جميله احمد عيسى	القويسمه / شارع مادبا	٤٤٤١-س
المؤسسة العالمية لصناعة الورق الصحي (شركة علي عادل عوده وابولاد)	-علي عادل العبد عوده -ابيهاب علي عادل عوده -مائل علي عادل عوده -عادل علي عادل العبد عوده	عمان/الجزيرة خلف الدفاع المدني	١٢٦٥٥-س
ملجزة الاتقان	محمود خليل محمد الديسي	عمان/القويسمه	٨٨٣-س
مؤسسة الصوت للمقاولات الصوتي	اسحق عبدالعزيز حسين	عمان/ابو علدا	٥٨٤-س
مستشفى الحنان	حسن عبدالمحسن محمود حماد	عمان/شارع الصخره المشرفه - مقابل الاداعه والتلفزيون	٨٩١٠-س
الشركة العامة للصناعات الهلديسية (مساهمه عامه)	الحجز على موجودات الشركة	لواء الموقر الذهبية الشرقية	٥٨٤٣٦-س

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل
الدكتور محمد عدنيات

الرقم	اسماء المكلفين التابعين لمديرية (غرب عمان)	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة	السنوات
			فلين	دينار
١	عصام موسى سليم عماري	٨٩٧٨٥٠	٩٢٠	١٩٠١٤٧
٢	سعاد اسكندر يوسف كيال	٨٩٧٨٦٨	٤٨٠	١٤٥٤٥
٣	شركة عصام عماري وشركاه	٤٥٣٧١٤٩	٤٠٠	٢٠٤٦٩٣

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل
الدكتور محمد عدنيات

تسلسل	اسم المكلف	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة	السنوات	المديرية
			فلين	دينار	
١	حمادة حسن العبد عبيدو	٠١٥٠٢١٦٩٦	٦٦٠	٦٤٠	٩٨/٩٥ معان
٢	سميح سلمان محمد عليان	٠١٥٠١٨٤٢٣	١٩٠	٤١٧٧	٩٨/٨٩ معان
٣	أحمد عثمان عبدالله صالحي	٠٠١٥٢٩٩٩٤	٢٠٠	١٥١	١٩٩٧ معان
٤	محمد أحمد طه الله العنصرات	٠١٥٠٣١٦٧٥	٣٠٠	٢٠١	٩٤/٩١ معان
٥	حسين فاسم حسن صلاح	٠١٥٠٢٢٩٧٧	٩٢٤	٢٩٠	٩٧/٩٣ معان
٦	أحمد علي أحمد العنقبة	٠١٥٠٢٤١١٣	٩٨٠	٢٣٤٠	٩٨/٩٣ معان
٧	محمود طه الله عوده الهبابية	٠١٥٠٠٤٥٩٧	٤٨٠	٤٧٨٥	٩٥/٩٣ معان
٨	ورثة المرحوم نضال فارس محمد ابو رقيه	٠١٥٠٢٧٠٣١	٦٠٠	١٢٣	٩٧/٩٦ معان

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل
الدكتور محمد عدنيات

الرقم	اسماء المكلفين التابعين لمديرية الرصيفة	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة	السنوات
			فلين	دينار
١	أحمد ابراهيم محمود المرصور	٠١٣٠٠٦٥٧٦	—	١٣٥
٢	محمود محمد شحادة نصرالله	٠١٠٢١٠٢٠٢	—	١٧٠
٣	عبد الوهاب محمود حمده خضير	٠١٠١٧٠٥٣٧	—	٣٤٣
٤	محمد عبدالله سلامة ابو ريان	٠١٠١٤٠٢٢٠	—	٧٠٠
٥	جلال عبدالرحيم شحادة عديريه	٠١٠١٩٢٩٣٠	—	٦٢٣
٦	جمال يوسف ليهان الرفاعي	٠١٣٠١٣١٢٢	—	٤٠٦
٧	نضال لطفي طالب ابو ليل	٠١٣٠١٤٢٣٤	—	٧٠٠
٨	محسن محمد حسن ابو سيف	٠١٣١٠٢٥٨٣	—	١٩٠
٩	ابراهيم طه احمد دعباس	٠١٠١٠٦٠٤٩	—	١٨٧
١٠	نضال ابراهيم عبدالرحمن بركات	٠١٣٠١٨٠٤٣	—	٧٦٣
١١	ماهر محمود يوسف مهارش	٠١٣٠٠٢٢٧٩	—	١١٥
١٢	مريم خميس محمد المسود	٠١٣١٠٠٦٨٨	—	١٨٠
١٣	جواد غازي عبدالحفيظ السلاحيه	٠١٣٠١٦٦٦٠	—	٢٦٨
١٤	عثمان مصطفى امين محمد	٠١٣٠١٩٣٨٤	—	١٢٦
١٥	اسامه احمد خضر عبدالرحمن	٠١٣٠٠٨٧٢٢	—	١٢٩
١٦	اسامه ذياب احمد حجازي	٠١٣٠٠٩٤٧٨	—	١٦١
١٧	رمضان مروح عبدالفتاح حامد	٠١٣٠٠١١١٦	—	١٣٨
١٨	معاذ حاتم مصطفى ابو بكر	٠١٣٠٠٤١٠٧	—	٧٣١
١٩	مازن حسين محمد تعلق	٠١٣٠٠٦٢٣١	—	١٠٧
٢٠	عبدلنعم قايز محمد ابراهيم	٠١٠٢١٨٨٩٠	—	٩٨١
٢١	محمد نجيب محمود السباعي	٠١١٠٣٩٢٧٢	—	٤٠٩
٢٢	محمود سالم عبدالله صالح	٠١٠٢٠٨٨١٠	—	١٦٤
٢٣	عبد الوهاب حسن صادق صبح	٠١٣٠١٩٤٥٧	—	٧٣٧

الرقم	أسماء المكلفين الثابتين لمديرية	أرصدة الضرائب المستحقة	السنوات
		فلس	ليرة
٢٤	وجهه كامل محمد محمود لياجا	٠١٣١١٠٣٣٠	٢٠١٠
٢٥	شركة شاري جبل وشريكه	٠١٣٩٠٢٢٨٨	٢٢٢٦
٢٦	لهان محمد لهان أبو غوش	٠١٣٠١٩٣٧٦	١٩٨٠
٢٧	موفق لهان محمد أبو غوش	٠١٣٠١٩١٦٣٠	٥٤٩
٢٨	علي محمد حسان العمر	٠١٣١١٠٢٨٤	٨٤٤
٢٩	احمد ذياب عبدالله الدلو	٠١٣١١٣٨٠١	١٣٨٥
٣٠	علي محمد ابراهيم قاسم	٠١٣٠١١٦٢٦	٥٤٦
٣١	ابن محمد خليل القروم	٠١٠١٥٢٤٨٢	١٠١٠
٣٢	ماهر محمود محمد الكاكوت	٠١٠٢١١٧٣٠	١٨٢٩
٣٣	عبدالمبار عمر جابر جاد الله	٠٠١٥٠٧٦٧٢	٢٢٩٧
٣٤	مفيع شريف رباح حدي	٠١٣١٠٤٢٥٠	٥١٢
٣٥	حمادة محمود حسن جلال	٠١٣٠١٨١٢٤	١٣٤٠
٣٦	علي محمد علي القيسي	٠١٠٢٠٩٦١١	٦١١
٣٧	زولة المرحوم محمد حسن محمد أبو اللذين	٠١٣٩٠١٢٠٦	٧٧٠
٣٨	فقيه رحاب " احمد ذيب ناصر	٠١٣٠١١٩٠١	١٣٨
٣٩	طارق جورج الياس بوشه	٠١٣١٠٣٢٢٢	٢٥٨٠
٤٠	زاهره زهير حسن اللحام	٠١٣٠١١٨٩٨	١٣٨
٤١	ناجح طاهر فرح طعم الله	٠١٣٠٠١١٢٤	٢٩٢
٤٢	احمد فيصل ابراهيم قريش	٠١٣٠٠٦٢٦٦	٢٨٤
٤٣	محمد فلاح علي المياحيه	٠١٣٠٠٧٦٦١	١٨٢
٤٤	ولاء سليمان علي سرحان	٠١٠٠١٩٣٦٧	٤٣١
٤٥	عبدالقادر سعد الدين عبدالرحمن عز	٠١٠٠٩٣٧١٠	٥١٩
٤٦	فاطمة عبدالله عبدالرحمن داود	٠٠٧٧٤٣٧١٨	٤١٨
٤٧	حامد سلمان ابراهيم خريس	٠٠١٥١٥١٣٦	٦٨٠
٤٨	صادق موسى صادق حزين	٠٠٠٦٢٥٧٨٧	٢١٣

إعلان

يطلب من السادة المذكورين إنشاء أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال سنتين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (١٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل
الدكتور محمد عدنان

الرقم	أسماء المكلفين الثابتين لمديرية	أرصدة الضرائب المستحقة	السنوات
	(مائدين)	فلس	ليرة
١	عبد الواد احمد شكري التميمي	٠٠٠	١٩٥
٢	نشمسي مثقال نظام الفايض	٥٢٠	٣١٤٢
٣	محمد عليان محمد الشوابكة	٢٠٠	٢٠١
٤	يحيى سالم سلامة الأقطش	٠٠٠	٩٨٣
٥	عاطف المرحان خليل حدادين	٠٥١	٨٤٢٨
٦	هاني محمد سليم القسراية	٧٠٠	٣٦٩
٧	ثامر داود اسماعيل عباد	٩٢٠	٥٩٣
٨	أيمن محمد احمد أبو سويلم	٥٠٠	١٣٧
٩	باسم جبر عبيد نصار	٧٠٠	١٥٠
١٠	أمين عبد الله صالح عبوده	٥٢٠	٧٧٧٢
١١	نبيل يوسف صليبا معاينة	٠٨٠	٢١٧
١٢	محمود عبد جمعة العميرات	٥٠٠	١٨٢
١٣	موسى حسن زرعي صليح	٣٧٥	١٣١٨
١٤	وجيه جريس عواد اللحام	١٠٠	١٠٦
١٥	محمود عمر عثمان أبو عمر	٨٠٠	٣١٦
١٦	خلف محمد اسعد عبد الرزاق	٤٠٠	٥٨٤
١٧	سعيد محمد احمد السبال	١٦٠	٢٦٥
١٨	محمد سلطان خليل الحاجحة	١	١٠٠
١٩	خليل خير شمسي خبير	٠٠٠	٣٠٠
٢٠	عتلان احمد عثمان أبو راجوح	٠٠٠	٢٦٨
٢١	سليمان مرسل جندوع اللقهاء	٠٠٠	٢٠٩
٢٢	مشعل احمد إبراهيم القيسي	٠٠٠	١٣٠

٢٣	شركة خالد عيسى سلمان وشركاه	٢٣١٨	٠٠٠	٩٨-٩٦
٢٤	منور موسى سلامة الحواتمة	٥١١٧	٤٦٠	٢٠٠-٩٦
٢٥	زياد خالد عواد الحلايبي	٥٩٦	٧٠٠	٩٧-٩٦
٢٦	فؤاد بكر علي أبو جابر	٥٣٦	٩٤٠	٢٠٠-٩٦
٢٧	احمد إبراهيم بدوي أبو عيشة	١٢٥	٠٠٠	٩٩-٩٢
٢٨	مفلح نيا عبد جريس حداد	٣٠٠	٠٠٠	٢٠٠-٩١
٢٩	جريس سمير فرح الضباعين	١٤١	٥٥٤	٢٠٠-٧٨
٣٠	عماد يعقوب سليم العليم	١٦١	٠١٩	٢٠٠-٩٨
٣١	طالب منصور نصر الله أبو جودة	١٢١٤	٣٢٥	٧٦-٩٨
٣٢	دانيال عصام عيسى عجيلات	١١٧	٧٠٠	٢٠٠-٩٩
٣٣	محمد مروح محمد الحاج خليل	٨٥١	٤٠٠	٩٥-٨٦
٣٤	كوثر عودة ماري أبو ربيعة	١٥٢	٦٠٠	٩٩-٩٦
٣٥	بشير جبرين خليل الجعبري	٢٧٤	٠٨٠	٢٠٠-٩٥
٣٦	معاد عبد الرحمن سمير عواد	١٠٨٦٣	٥٢٠	٩٨-٩٤
٣٧	اسماعيل محمود عبيد مسهلج	٨٤٣	٣٠٠	٩٨-٩٤

إعلان

يطلب من السادة الملتزمين أثناء أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تالياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل

الدكتور محمد عدينت

الرقم	اسماء الملتزمين التابعين لمديرية الكرك	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة	السنوات
			للمن	دينام
١	ضيري عبد الحميد عبد القادر القزالي	٠١٤٠١١٦٤٦		٩٤-٨٤
٢	رياض عبد الحفي عبد الوهاب أبو حنيفة	٠١٤٠٢٦٣٦٨		٩٩-٩٥
٣	عبدان عودة علي المضايقة	٠١٤٠٢٤٨٣٧		٩٥-٧٩
٤	خالد كامل السيد السلال	٠١٤٠٢٤٢٦٨		٩٧-٩٣
٥	ابراهيم محمود عبد الحليم الضمور	٠١٠٠٥٩٦٥٢		٩٥
٦	ناصر خالد رزق بوثلج	٠١٤٠٤٨٣٩٦		٩٩-٩٦
٧	خالد سمير احمد البياضنة	٠١٤٠٤٨٦١٢		٢٠٠-٩٨
٨	عبدالله يوسف مطلق الزعبي	٠١٤١٥٦٠٤٠		٩٦

إعلان

يطلب من السادة الملتزمين أثناء أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تالياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل

الدكتور محمد عدينت

الرقم	اسماء الملتزمين التابعين لمديرية (جولوب عمان)	أرصدة الضريبة المستحقة	السنوات
		للمن	دينام
١	وصال عبدالله عبدالغني سلطان	372	436
2	كايد سليمان محمود جميل	060	102
3	كفا ثور محمود سلطان	150	203
4	حلتان حمدان محمد بالبيسي	240	634
5	نزيه عمران اسماعيل الطرشه	880	487
6	ضوف الله منور اشتوي الحدي	260	1997
7	احمد عثمان راشد ابو صبح	600	4120
8	سمر محمد ابراهيم المصري	500	874
9	تفريد ثور محمود سلطان	930	374
10	غادة ثور محمود سلطان	364	200
11	نهي ثور محمود سلطان	930	374
12	محمد سليمان رشيد القار	700	436
13	عبدالكريم احمد موسى حليان	200	112
14	هند محمود ابراهيم خضرو	400	1338
15	عمر محمد ابراهيم المصري		440
16	ليد ابراهيم احمد ابو نعيم	600	2107
17	احمد خليل "احمد عبدالهادي" صرو	315	282
18	محمد حسن محمد العوضي	102	5635
19	خالد حافظ حسين ابو عياش	100	331

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تالياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل

الدكتور محمد عدنات

الاسم	الرقم	السنة	الاسم
حماد سالم عبدالكريم ابو هادي	160	896	١٩٩٢-١٩٩١
محمد عبدالقادر حسين عبدالهادي	950	9999	١٩٨٩-١٩٩١
ساهر "محمد زياد" حسني الملاك		319	١٩٩٢-١٩٩٥
خلدون خالد محمد ابو صالحة	160	387	١٩٩٥-٢٠٠٠
عبدالله حسن علي حسن	020	138	١٩٩١-١٩٩٣
شركة بني هاني والرديدة وشركاهم		388	١٩٩٨-١٩٩٩
شركة سمير الطوي وشركاه	160	810	١٩٩٦-١٩٩٩
شركة عبدالكريم لؤي واولاده	850	116	١٩٩٨-١٩٩٩
بشير "محمد أمين" بشير النويك	140	13681	١٩٩١-٢٠٠٠
المؤسسة الأردنية لتوريد قطع الغيار	206	4971	١٩٩٨
ملي محمد سعيد عطيه	040	2152	١٩٩٦-١٩٩٩
حسني محمد مصطفى لوثنب	400	7313	١٩٦٨-١٩٩٨
علي حيدر "سعيد" باعدي باجع	400	3859	١٩٩٨
ابراهيم حسين عبدالقادر المغربي	100	518	١٩٨٦-١٩٨٧
يوسف محمود محمد حش	100	653	١٩٨٤-١٩٩٥
هسي محمود محمد بدران	850	327	١٩٩٩
محمد سليمان حسين براهيم	200	3291	١٩٧٩-١٩٨٢

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تالياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل

الدكتور محمد عدنات

تسلسل	اسم المكلف	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات	المديرية
		فلص	دينار		
١	فوزية محمود عبد العزيز عوجان	---	١٤٣	١٩٩٩	معان
٢	امجد محمد خليل أبو جري	١٠٠	١٤٨	١٩٩٨-٩٩	معان
٣	سليمان موسى يوسف أبو صالح	---	٤٠٨	١٩٨٦-٩٨	معان
٤	مطيع اعوض فارس عتاتي	٧٠٠	١٨٣	١٩٩١-٩٥	معان
٥	صايل ضاحي عبد الحي ابو هلاله	٣٢٥	١٠٣	١٩٩٠-٩١	معان
٦	برجس محمد موسى الطويسي	١٠٠	٥٠٧	١٩٩٤-٩٩	معان
٧	ورثة المرحوم نصيب العبد مصطفى عساف	---	١٠٠	١٩٩٢-٩٣	معان
٨	محمد عطيه هارون اخو عميره	٠٤٠	٤٢١	١٩٩٤-٩٥	معان
٩	خليل عبدالله خليل عبد الدايم	١٦٠	٥١٢	١٩٩٠-٩٩	معان
١٠	محمد سليمان علي الهللات	١٩٦	١٠١	١٩٨٥-٩٧	معان

محضر العمل

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل

الدكتور محمد عدينت

الرقم	أسماء المكلفين التابعين لمديرية (الترقيم)	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
			للس	دينار	
١.	عاهد محمد سليمان خبارين	٠١٠٠٥٣٧٦٠	٨٦٠	١٥٣	٨١-٨٠
٢.	عبد الرؤوف عبد الرحمن محمد الربيعي	٠١٠٠٢١٩٨١	٥٠٠	١٤٨	٨٤-٨٥
٣.	عربية صمام حلة عبد الوهاب الكلاي	٠١٠٠٤٦٦٦٧	٨٦٠	١٠١	٩٠-٩٥
٤.	عبدان فاضل سليمان الاحمد	٠١٠٠٤٣٣٠٦	٢٠٠	١٨٧	٨١-٨٠-٨٦-٨٧
٥.	صايد محمد راضى الصرايرة	٠١٠٠٠٤٦٤٥	٠٠٠	٢٢٠	٩٢-٩٥
٦.	علي محمد خليل عبد الوهاب	٠١٠٠٣٧٨٧٠	٣٠٠	١٩٩	٨٢-٨٤
٧.	عواد مصلح الزيان السمران	٠١٠٠٤٠٤٥٥	١٠٠	١٥٥	٧٦-٨١
٨.	علي جميل علي القريوتي	٠١٠١٧٥٨٦٥	٧٠٠	١٢٨١	٩٩
٩.	علي احمد خليل زياده	٠١٠٠٤٠٥٠١	١٠٠	٦٩٦٧	٨٣-٢٠٠٠
١٠.	عبد الجواد روبين خيث خيث	٠١٠٣٠٢٣٦٠	٤٨٦	٤٠١٦	٧٢-٨٠
١١.	عاطف احمد علي شريمان	٠١٠٠٠١٥٤٩	٢٨٧	٥٥٣	٩٣-٩٤
١٢.	عبد الرحيم حسن محمد الجعبري	٠١٠٠٣٧٨٢٩	٣٠٠	١١٣	٨٢-٨٤
١٣.	علي عبدالله عبدالمهدي الطاسوة	٠١٠٠١٧٨٩٥	٢٥٠	٢٠٦	٧٧-٨١
١٤.	عيسى محمد علي حرب	٠١٠٠٥٣٤٤١	٦٠٠	١٣٨	٨٠-٨١
١٥.	فؤاد قاسم خليل التكريتي	٠١٠٠٢٣٨٥٢	٩٥٠	١٤٧	٨٨-٩٠
١٦.	فخري شاكرك المصطفى المصطفى	٠١٠٠٢٢٠٦٦	٤٥٠	١١٣	٧٥-٨١
١٧.	فؤاد ابراهيم ابراهيم التكريتي	٠١٠٠٨٠١٧١	٤٠٠	١٣٧٨	٩٤-٢٠٠٠
١٨.	فراس علي محمد المومني	٠١٠٢٢٣١٤٢	٣٠٠	٤٨٢	٩٦-٩٨
١٩.	فهد محمد محمد حبيب	٠١٠٠٥٢٢٢٢	٨٢٥	٢٢٧	٧٧-٨١
٢٠.	قاسم شريهان صبر صبر	٠١٠٠٢١٠١١	٢٩٥	٢٧٣	٧٧-٨٢
٢١.	كامل محمد احمد ابو دريع	٠١٠٠٥٤٢٠٠	٦٠٠	١٤١	٩٤-٩٥
٢٢.	محمد رشيد مصطفى عبدالله	٠١٠٠٥٣٨٣٢	٤٨٤	٢٢١	٩١-٩٦

الرقم	أسماء المكلفين التابعين لمديرية (الترقيم)	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
			للس	دينار	
٢٣.	محمد سعيد محمد داود	٠١٠٠٥٢١٦٠	٨٨٥	١٠٩	٨١-٩٢
٢٤.	محمود محمد يوسف المصري	٠١٠٠٥٢٩٩٢	٩٧٧	٢٥٢	٧٧-٩٧
٢٥.	محمد احمد سليمان الخليله	٠١٠٠٣٧٦٠٨	٧٩٥	٤٦١٦	٩٠-٩٩
٢٦.	محمد موسى محمد حمدان	٠١٠٠٥٥٨١٩	٢٠٠	٢٢٧	٧٨-٨٢
٢٧.	محمد حسن موسى ابو الهوى	٠١٠٠٣٦٤٠٧	٦٤٠	١٠٥	٧٩-٨١
٢٨.	محمد شكري محمود محمود	٠١٠٠١٤٤١١	٤٩٥	٢٠٩	٧٨-٨١
٢٩.	محمود صالح علي شلباية	٠١٠٠٤٢٢٣٧	٢٢٠	١١٢	٩١-٨٢
٣٠.	محمود موسى احمد الكاتب	٠١٠٠٥٣٢٧١	١٩٩	٩٩	٧٧-٨١
٣١.	محمد جميل علي القريوتي	٠١٠١٧٥٨٧٣	٥٠٠	١٤٢٤	٩٩
٣٢.	محمد عبد الكريم خليله الخليله	٠١٠١٧١٦٨١	٨٨٠	٥٩٦	٩٠-٩٩
٣٣.	محمود حسين اسماعيل حرب	٠١٠٠١٤١٣٦	٨١٥	٢٩٠	٧٥-٨١
٣٤.	محمود مصطفى يوسف ابو سليمان	٠١٠١٥٠٨٧٠	٠٠٠	٥٢٠	٨٣-٨٦
٣٥.	محمد محمود احمد عبد الهادي	٠١٠٠٣٢٦٣٧	٨١٩	٣٩٠	٧٦-٨١
٣٦.	محمد متعب احمد البطاينة	٠١٠٠٣٦٠٠٨	١٠٠	١٠٠	٧٥-٨١
٣٧.	محمد حسن الزعبي الزعبي	٠١٠٠٣٦٤٧٤	٤٥٨	١٣٩	٦٩-٨١
٣٨.	محمد حسين يوسف قطش	٠١٠٠١٥٨٩٢	٠٠٠	١١٥	٩١-٢٠٠٠
٣٩.	مفيد علي محمد الحايك	٠١٠٠٢٣٦٥٨	٣٧٥	١٢١	٨١-٩٤
٤٠.	محمد هاشم صالح الجراح	٠١٠٠٤٩٩٤٠	٣٩٢	٣٥٤	٧٦-٨١
٤١.	محمد عيسى ياسين محمد عيسى للتشبه	٠١٠٠١١٧٢٢	٤٩٠	١٨٢	٧٩-٨١
٤٢.	محمد محمود حسين ناصر	٠١٠٠٥٣٧٤٣	٠٦٥	١٤٢	٧٧-٨٨
٤٣.	منور احمد سعد القزام	٠١٠٠١١٤١٢	٧٠٠	١٥٠	٨٣-٨١
٤٤.	محمود نعيم محمد الحوراني	٠٠١٣٠٠١٧٢	٦٥٠	١٧٠	٧٩-٩٢
٤٥.	محمود يوسف محمد صالح	٠١٠٠١١٦٤١	٣٤٠	١٢١	٨٠-٨١
٤٦.	محمد سعيد حسن جبارة	٠١٠٠٢٢٨٩٩	٤٠٠	١٦٤	٧٧-٧٩
٤٧.	مصطفى عبدالحق حسن حزة	٠١٠٠٦٤٥٨٣	٢٠٠	١١٢	٧٩-٨١
٤٨.	محمد مصطفى محمد مبروك	٠١٠٠٢٣٦٣١	٠٠٠	١٣٢٠	٩٠-٨١
٤٩.	لؤي منصور فارس عطا	٠١٠٠٤٨٨٩٨	٢٢٠	١٥٦	٨٨-١٠٠٠
٥٠.	نظام محمد محمود حمد	٠٠١٥٣٨٣٩٠	١٠٠	١٢٢	٩٤-٩٦

محكمة التمييز

الرقم	أسماء المكلفين التابعين لمديرية (الرقم)	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
			للس	دينار	
٥١	وليد عيسى خليل أبو صالح	٠١٠٠٤١١٨٤	٠٠١	٣٢٩	٩٠-٩٤ رصيد
٥٢	يوسف خضر مصطفى النذاف	٠١٠٠٥٣٣٩٥	٩١٠	٢٢٧	٨١-٧٧ رصيد
٥٣	يوسف جميل علي القريوتي	٠١٠١٧٥٩٠٣	٦٣٧	٨٥٧	٩٩ رصيد
٥٤	يوسف حمدان ناصر ناصر	٠١٠٠١٩٣٣٢	٣٥٠	١٧٤	٧٨-٧٩ رصيد

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل

الدكتور محمد عديبات

الرقم	أسماء المكلفين التابعين لمديرية شمال عمان	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
		للس	دينار	
١	سميرة عادل كامل العمري	٦٠٠	١٩٣	٩١-٩٩
٢	محمد محمود محمد النمرطي	٧٠٠	١٦١	٨٥-٩٣
٣	سمير حسين السيد بطيوط	٣٠٠	١٢٤	١٩٩٩
٤	ملاك راضي عبد الوهاب سنان	٨٨٠	٣١٠	١٩٩٧
٥	سهيل "محمد فوزي" سعيد "الحاج عبد"	١١٥	٣٤٧	٩٧-٩٩
٦	عبد الخالق رضا اسعد عثمان	٦٠٠	٣٢١	١٩٩٦
٧	مأمون سعيد عبد الهادي تيم	٣٨٠	٢٤٩	٩٧-٩٩
٨	فكري سعيد داوود جبر	٧٧٥	٩٩	٧٨-٨٣
٩	عائشة موسى محمد المديق	٢٠٠	١٧٨	٨٤-٨٧
١٠	محمد نور حسن عبد سليم	٢٠٠	٢٥٥	٧٨-٨١
١١	ماهر محمد كمال حسن	٣١٠	١٢٣	٧٨-٨١
١٢	مزام عبد الله عبد القادر منسي	٥٠٠	٢١٧	٩٠-٩٥
١٣	عبد الحلهم رويحي علي أبو درين	٢٠٠	١٠١	٨٥-٩٢

١٤	عبد الرؤوف حسين محمد عبد الله	٣١٠	٣٤٣	٧٠-٨١
١٥	هاني موسى العلي حداد	٦٠٠	٣٨١	٩٨-٩٩
١٦	نبيل واصف زكي	٩٠٠	٢٨٤	٧٧-٧٩
١٧	اميرة رويحي عارف عبد الغني	٢٤٠	٢٢٩	١٩٨٤
١٨	خالد تحسين طالب سكرية	٧٠٩	١٠٠	١٩٩٨
١٩	أحمد داوود حسن عطا الله	٢٠٠	١١٢	٧٦-٨١

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل

الدكتور محمد عديبات

الرقم	أسماء المكلفين التابعين لمديرية شمال عمان	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
		للس	دينار	
١	لمة حسن موسوت حينا	٠٢٠	٢١٨٧	٩٩
٢	حمادة عبد الجواد حسين أبو عوض	٦٥٥	٨١٥	٩٢-٩٥
٣	نبيل قاسم أحمد محمود	٢٠٠	١٠٨٠	٨٨-٩٩
٤	هشام محمد علي التواسمي	٢٤٤	٧٧٨٨	٨٣-٩٢
٥	سائب مصلح أحمد الدجار	٣٥٠	٩٥٥	٩٦-٩٩
٦	غازي زهران ابراهيم زهران	٥٨٠	٥٨٦	٩٢-٢٠٠١
٧	باسل جمال يعقوب صوالحة	٩٠٠	٦٤٤	٩٩
٨	سفيان داوود أحمد القزاز	٠	٥٣٩	٨٥-٩٥
٩	رياح جمعة "محمد علي" العصار	٣٦٠	٣٨٦٧	٩٧-٩٩
١٠	سهام توليق عبد الرحمن صالحه	٣٣٠	١٨٤٩٢	٩٧-٩٩
١١	موسي أحمد محمد بربر عليوات	٣٠٠	١٥٩٨	٩٨

الجريدة الرسمية

١٢	نجيب جورج ميخائيل نمار	٨٠٠	٣٣٠٨	٩٥٠٩٤
١٣	خلف حمادي سمير	٣٦٢	١٦٣٨	٩٩٠٩٨
١٤	عاطف خليل سعيد يونس	٦٠٠	٢٧٦١	٩٧-٨٥
١٥	اسعد محمد اسعد ابو سيف	٣١٠	٥٩٠٠	٢٠٠٠
١٦	رائد عيسى عابد الريموني	٤٠٠	٢٥٧٨	٩٤
١٧	عيسى محفوظ الياس جبر الشوملي	٧٠٠	٢٣٨٠	٩٨

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل
الدكتور محمد عدينت

الرقم	أسماء المالكين التابعين لمديرية (الزرقاء)	أرصدة الضريبة المستحقة	السلطات
		للس	لبنار
1	شركة خليل المغربي ولولادة	000	104
2	عبدالله كايد ابراهيم الزهريري	000	2277
3	عبدالرزاق كايد ابراهيم الزهريري	000	2354
4	حسين يوسف عبدالخالق احمد	000	128
5	وجبة عبدالرؤوف ابراهيم القنبري	000	120
6	صبيحي موسى احمد عبد	000	873
7	محمد محمود عبدالله ابورمان	000	2350
8	محمد حسين جلاللة	578	864
9	عزيز لعم "احمد محمود" عبداللبي	700	381
10	فهد اسماعيل احمد الخطيب	845	378
11	بلال بدران محمد سمرين	150	126
12	كمال احمد محمد دغا	280	875
13	احمد يوسف عبدالرحمن الحلوئي	865	10242

الجريدة الرسمية

14	امامة رشيد محمد القزعي	390	242	١٩٩٥
15	ابن عيسى عبدالقادر القيسي	740	381	١٩٩٦-١٩٩٣
16	صلاح محمد حسن مصطفى	440	1120	١٩٩٩-١٩٨٧
17	ماهر فايز محمود الفايز	800	118	١٩٩٤
18	عنان منكور حميد الكباريتي	480	1532	١٩٩٥-١٩٩٠

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل
الدكتور محمد عدينت

الرقم	أسماء المالكين التابعين لمديرية (الزرقاء)	أرصدة الضريبة المستحقة	السلطات
		للس	لبنار
١	ابراهيم حامد مصطفى ابو جميل	٠٠٠	١١٠
٢	ابراهيم محمد محمود المصري	٠٠٠	٢٠٠
٣	ابراهيم زيدان صالح صالح	٠٠٠	٢٠٠
٤	احمد موسى عبد قنبره	٠٠٠	١١٤
٥	أياد صالح عبد الرحمن ابو الحل	٠٠٠	٨٨٠
٦	اسماء علي سرحان المرزوقي	٠٠٠	٤٠٠
٧	احمد محمد جعفر الشيشاني	٠٠٠	١٣٤
٨	احمد جميل علي القريوتي	٠٠٠	٨٠٩
٩	الياس جبرا خوري زيدان	٠٠٠	٢٩١١
١٠	احمد خليل صافي صافي	٠٠٠	١٠٠
١١	اسحق محمد ابو الهوى ابو الهوى	٠٠٠	١٧١
١٢	ابراهيم سليمان خليل الخلايلة	٠٠٠	١٩٥
١٣	يحيى اسماعيل القمم	٠٠٠	٨٥٠
١٤	تيسير موسى نمر الهباب	٠٠٠	٢٦٨
١٥	جميل علي محمود القريوتي	٠٠٠	١٧٢٨
١٦	جميل حسين حسن جميل	٠٠٠	٢٤٧

١٧	جمعه عثمان محمد عطيه	١٠٢٢٥٥٩٥	٤٠٠	٥٦٧	٩٠-٩٩ رصيد
١٨	جميل عبد اسماعيل صالح	١٠٠١١٩٥١	٢٣٠	١٢٦	٧٨-٩١ رصيد
١٩	حمدان عبد العزيز خلون خنون	١٠٠٢٩٥٣٢	٠٠٠	١٢١	٧٧-٨١ رصيد
٢٠	حامد محمد مصطفى جبر	١٠٠٢٥١٤٦	٦٥٠	٢٤١	٦٩-٧٦ رصيد
٢١	حسن خالد داوود ابولاي	١٠٠٤٠٧٩٠	٧٨١	٣٧٩	٩٨ رصيد
٢٢	حسين احمد حسن عبد الفتاح	١٠٠٧٤١٦٣	٧٦٥	٤٨٩	٨١-٩٨ رصيد
٢٣	حامد احمد الاسعد الاسعد	١٠٠٢٥١٣٨	٦٠٠	٢٣٧	٧٠-٧٦ رصيد
٢٤	حسين مصطفى حسين الجمل	١٠١٠٣٢٤٤	٦٠٠	١٩٣	٨٣ رصيد
٢٥	خيرية محمود يوسف ابو ديه	١٠٢٢٧٠٣٢	٨٢٠	٢٥٠	٩٤-٩٩ رصيد
٢٦	خلف الصباح الملاح الحاتم	١٠٠٢٥٤٥٦	٨٠٠	٣٤٢	٦٩-٨٠ رصيد
٢٧	خليل يوسف صالح خثمان	١٠٠٦٢٨٥٨	٢٠٠	٢٠٨	٨٢-٨٨ رصيد
٢٨	خليل يوسف خليل العري	١٠٠٣٥٦٤٨	٩٨٠	٣٤٩	٧٣-٨٤ رصيد
٢٩	خضر احمد خليل زياده	١٠٠٢٣٢٤٠	٨١٨	١١٤	٧٩-٨١ رصيد
٣٠	خالد احمد داود قريع	١٠٠٢٣٦١٠	٩٠٠	٢٥١	٨٥-٩١ رصيد
٣١	ليب محمد احمد ابو سعده	١٠٠٢١٨٣٣	٠٧٤	١١٨	٧٥-٨١ رصيد
٣٢	روين حسين صالح يوسف	١٠٠١٥٤٦٩	٣٠٠	١٤٦	٨٩-٩٥ رصيد
٣٣	رشيد محمد حسن السيد	١٠٠٣٠٩٣٠	٥١٥	١١٩	٧٩-٨١ رصيد
٣٤	رشيد موسى رشيد القطاني	١٠٠٤٦٩١٧	٦٠٠	١١٥	٩١-٩٢ رصيد
٣٥	زكي يوسف حامد خضر	١٠٠٥٣٤١٧	٢٠٠	١٢٣	٧٩-٨١ رصيد
٣٦	زكريا سعد محمود الشجراني	١٠٠٢٥٩٨٧	٧٤٣	١٢٤	٩١-٩٥ رصيد
٣٧	زكريا درويش محمد داود	١٠٠٠٩٥٦٦	٩٠٠	١١٢	٩٢-٩٥ رصيد
٣٨	سليمان ابراهيم سليمان المنعوب	١٠٠٣٣٦١٠	٥٠٠	٢٣٦	٩٢-٩٧ رصيد
٣٩	سعد يوسف سمادة ابو غوش	١٠١٠٥٧٦٠	٤٠٠	٢٠٤٦٦	٨٥-١٠٠٠ رصيد
٤٠	سعد صالح مصطفى ياسين	١٠٠٣١٣١٦	٥٤٩	٤٩٥	٧٦-٨٠٠٠٠٠ رصيد
٤١	سبيز جبرة لؤاس سريه	١٠٠٢١٤٤٨	٩٠٠	١٠٨	٨٦-٨٨ رصيد
٤٢	سعد الدين عبد الرحمن السيد لمر	١٠٠٢٥٨٩٨	١٣٥	١٩٢	٧٦-٨١ رصيد
٤٣	شفيق محمد شحادة ابو نجم	١٠٠٥٩١٠٥	٦٢٠	٢٧٨	٨٢-٨٣ رصيد
٤٤	شعلان محمود الحيت الحيت	١٠٠٠٨١٤٤	٨٠٠	١٢٩	٧٦-٨١ رصيد
٤٥	شعلان عطا احمد ابو لاي	١٠٠٠٢٨٩٨	٢٨٠	٧٦٢	٩٥-٩٩ رصيد
٤٦	شفيق عطا احمد ابو لاي	١٠٠١٤٩٦٩	٩٨٠	٥٢٣	٩٥-٩٩ رصيد
٤٧	شفيق عطا احمد ابو لاي	١٠١٧١٦٥٤١	٠٠٠	٤٢٩	٩٦-٩٨ رصيد
٤٨	شفيق عطا احمد ابو لاي	١٠١٧١٠٨٥٣	٠٠٠	٣٦٩٣	٩٩-١٠٠٠٠٠٠ رصيد

الرقم	أسماء المكلفين التابعين لمديرية (الزرقاء)	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
			للس	دينار	
٤٩	شركة متلجات ومرطبات زيدان	٠١١٧٠٠٩٢٠	٩٦٠	٧١٩٧	٩١-٩٩ رصيد
٥٠	صبري محمود حسن ابو مسلم	٠١٠٠٣١٠٠٦	٠٠٠	١٥٠	٨٢-٨٧ رصيد
٥١	صبيحة عبد الرزاق سليم رمضان	٠١٠٠٣٥٠٨٧	٦٠٠	١٨٢	٩١-٩٢ رصيد
٥٢	صقر حسين علي صقر داود	٠١٠٠٢٥٠٨١	٠٧٥	٣٩٤	٨٢-٩٣ رصيد
٥٣	ضاري مشاش الخريشة الخريشة	٠١٠٠١٥٤٥٠	١٦٠	٣٩٨	٦٨-٨٠ رصيد
٥٤	ضيف الله غفلة لافي حمدان اشتيان	٠١٠٠٢٠١٣٦	٥٣٨	١٢٣	٧٥-٨١+٩٤ رصيد
٥٥	طلعت عبد الله الخطيب الخطيب	٠١٠٠٢٣٢٣٢	٥٠٥	١٣٤	٧١-٧٤ رصيد

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أثناء أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال سنتين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل
الدكتور محمد عديلات

الرقم	أسماء المكلفين التابعين لمديرية شمال عمان	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
		للس	دينار	
١	محمد رشيد رستم هاشم	٥١٠	٣١٣	٨٦-٩٥
٢	احمد خليل ابراهيم ابو الشوارب	٩٠٠	٤٩٠	٩٤-٩٨
٣	داوود سليم محمد ابو قورة	٦٧٧	١٢١	٩١-٨١
٤	حسن مسلم عبد الله	٥٠٠	١٥٩	٧٧-٨١
٥	حسين يوسف حسين الغرابلي	٥٠٠	١٩٢	٩٣+٩٨+٩٩
٦	زياد فهمي يوسف هندية	٦٠٠	١٨٨	٩٨-٢٠٠٠
٧	برهان عودة الله عثمان العماري	٥٠٠	١٨١	٩٨+٩٩
٨	ايمن عبد الحميد كابد الحياصات	٩١٥	٣٩٢	٩٨+٩٩
٩	غنى محمد جبين احمد	٢٠٠	٣٥٠	٩٧-٩٩

١٠	والث محمد احمد الحموز	٨٠٠	١٠٧	٩٨٠٩٧
١١	باسم "محمد واصف" ابراهيم البط	٦٠٠	١٩٠	٢٠٠١-٩٣
١٢	فواز محمد احمد سنوبر	٥٠٠	٢٩١	٢٠٠١-٩٥
١٣	علاء عبد النبي سليمان العبد اللات	٩٠٠	١٢٢	٩٩٠٩٨
١٤	يحيى عادل امين مرعي	٣٠٠	٢٣٤	٩٢-٨٥
١٥	هنا عطا احمد البرغوثي	٥٤٤	٥٤٩	٩٨-٩٤
١٦	طارق رمضان احمد خير الدين	٩٠٠	٣٦١	٩٧
١٧	محمود موسى عبد الفتاح مصطفى	٢٥٠	١٤١	٨٩-٧٩
١٨	محمد عبد الرحيم حسن جمعة	٣٤٠	٢٤٢	٨١

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تالياً لإجراءات الحجز المتضمن عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل

الدكتور محمد حذيثات

الرقم	اسماء المكلفين للتابعين لمديرية (غرب عمان)	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
		ليرة	دينار	
١	زكريا مصطفى احمد ابو حليمه	٨٠	١٨٧٣	٩٩
٢	لعل مصطفى احمد ابو حليمه	٢٨٠	٤٣٤	٩٩
٣	شركة مهذب بركة وشركاه	٧٠٠	١٤٤	٩٨-٩٦
٤	ابراهيم شبلبي توفيق شحاده	٥٦٠	١١٣٨	٩٧-٩٦
٥	جدايلة محمود احمد ابو حليمه	٨٠٢	١٠٤	٩٩-٩٧
٦	يعقوب فلاح يعقوب الصغير	٩٧	١١٧	٩٧-٩٤
٧	رائد احمد محمد الكور	٦٤٠	٥٨٩	٩٩
٨	ناصر غالب سعيد الخطيب	٢٨٥	٢٢٩	٩٧
٩	ابراهيم حسين نمند برغوش	٥٠٠	٥٥٢٧	٩٥
١٠	زاهر عادل محمود الشيوخ علي	٥٤٠	٣٧٦	٩٩-٩٤

الرقم	اسماء المكلفين للتابعين لمديرية (غرب عمان)	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
		ليرة	دينار	
١١	صباح عائل محمود الشيوخ علي	٩٢١	٤٥٣	٩٩-٨٩
١٢	رائد احمد عبد السميع السعيد	٩٩٠	٢٣٦	٩٧
١٣	هيثم تحسين رنجد عميرة	٢٨٠	١٣٨	٢٠٠٠-٩٦
١٤	عدالة ابراهيم عدالة ابو خليل	٢٠٨	٤٧٤	٩٩-٩٥
١٥	فاطمة اسحق مصطفى ابو الفولانت	١٠٠٠	١٠٠٠	٩٩
١٦	نريمان حسين دهشان اسلاكري	٧٠٠	١٨٣	٢٠٠٠-٩٦
١٧	محمد حسين خليل صرار	٤٣٨	٢٢٧	٩٦-٨٩
١٨	عبدالله احمد ذياب احمد ذياب	٩٠٠	١٣٠	٩٩-٩٨
١٩	هبة الله يحيى احمد المضواحي	٣٠٠	١٢٤	٩٨-٩٧
٢٠	سما توفيق صبري الطباع	٢٩٩	٢٩٩	٩٥
٢١	عز الدين علام الدين محمد عتيق	١٠٠	٢١٠	٩٦
٢٢	رابعه صر محمود عبدالمهدي	٧٢٠	٣٩٦	٢٠٠٠
٢٣	علي عدالة محمد سالم	٢٧٣٠	٩٤-٨٢	
٢٤	ايليا بطرس سليم جلعو	٨٤٥	١٣٢	٩٠-٨٨
٢٥	ناصر عبدالكريم محمد السقا	٦٠٠	١١٣٢١	٩٣
٢٦	نهي عركت مصطفى الكردي	٨٠	١٣٠٥	٩٨-٩٤
٢٧	حسن طه يوسف الملاصره	٩٥٥	١٨٧	٩٥-٩٠
٢٨	عصام محمد ناصر الدين البشيتي	٦٠	١٥٤٦	٩٨
٢٩	عبدالحيد مرعي الفالح القاعوري	٣٠٠	٣٠٠	٩٥-٨٠
٣٠	مصطفى حسين اسماويل عثمان	٧٠٠	١٩٤	٩٩-٩٧
٣١	جمال علي صالح الخلماري	٨٠	٢٨٠٢	٩٨-٩٧
٣٢	وهد احمد موسى خضر	٥٩٠	١٧٧	٨٩-٨٢
٣٣	محمد امين شاهين شاهين	٨٠	٦٨٩٧	٨٣-٨٢
٣٤	محمد احمد حائل سارة	٢٠٠	٢٥٩	٩٤-٨٦
٣٥	نايف احمد عبدالكادر الاخرج	٢٢٠	١٦٥	٨٧-٧٨
٣٦	رائد احمد محمود لايه	٢٠٠	١٧٨	٩٣-٩١

الرقم	اسماء المكلفين التابعين لمديرية (غرب عمان)	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
		للس	دينار	
٢٧	شركة حاتم عز الدين التميمي وشركاه	٧٠٠	٢٦٩	٩٦-٩٦ + توزيع
٢٨	شركة عصام محمد البشتي وشركاه	٨٠٠	٣١٠٨	٩٨-٩٩ + توزيع
٢٩	مدير جميل سعد المومني	٦٠٠	١٩٣	٩٩
٤٠	سهيير خالد محمد حلاوة	٣٤٠	١٣٣	٩٩-٩٦
٤١	عبدان محمد عبدالقادر ابو شرار	٩٠٠	٣٨٣	٩٩-٩٧
٤٢	عبدالله محمود حسن ابو عثمان	٧٨٠	٢٥٦	٩٥-٨١
٤٣	عربية (جلان) احمد علي العقاد	٥٠٠	٢١٦	٩٩-٩٢
٤٤	علام الدين احمد علي العقاد	١٦٠	٢١٨	٩٩-٩٢
٤٥	عزام نور عبدالله تداود	٦٢٠	٤٠٤	٩٤-٨٩
٤٦	عمر صالح موسى يحيى ملكوي	١٧٠	١٣١٧	٨١-٨٠
٤٧	سميرة ابراهيم عبدالحكيم البخاري	٥١٠	٥٣٣	٩٨-٩٣
٤٨	شركة تكمي البرقي	٣٥٠	٩٤٣	٩٩
٤٩	شركة سمير عصور وشريكه	٥٠٠	٥٢٥	٩٦-٩٦ + توزيع
٥٠	شركة ناصر محمد العطار وشريكه	٥٠٠	١٨٢٧	٩٦-٩٦ + توزيع
٥١	مروان سليمان سليم القراخنة	٥٠٠	١٥٩	٩٥-٩١
٥٢	وحيد محمد حسن مطير	٧٦٠	٢٣٦	٩٨-٩٨
٥٣	ابراهيم عزيز مصطفى نصر	٤٠	٢٧٦	٩٥-٩٥
٥٤	سلي زيد احمد الاخير	٤٠٠	١٣٦	٩٩-٩٩
٥٥	خالد عبدالكريم خليل الزمر	١٠٠	٧١٦	٩٧
٥٦	هيلم علي حسن علي البواب	٢٠٠	٢١١	٩٦
٥٧	عصام جمال تامل ابو الروس	٦٠	٣١٥	٩٨-٩٣
٥٨	احمد سليمان احمد ابو شكر	٢٧٠	٣٨٨	٩٠
٥٩	حسام الدين ابراهيم راضب الرطوط	٦٣٠	١٥٠	٩٩-٩٨
٦٠	ناهر بشير مصطفى النوباني	٤٢٠	٤٦٦	٩٥-٩٤
٦١	علاء مامون رشاد طوفان	٥٠٠	٤٧٨	٩٨
٦٢	لؤاد رشيد عمر رابية	٤٠٧	٤٠٧	٩٩-٩٦

الرقم	اسماء المكلفين التابعين لمديرية (غرب عمان)	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
		للس	دينار	
٦٣	ميشل يعقوب قسطندي رابشنكي	٩٥٠	٢٩٣٤٢	٩٦-٩٥
٦٤	وصار نقولا متري نصار	٨٠٠	٢٣٨	٩٩
٦٥	بولص صموئيل عودة حداد	٧٠٠	١٣٤	٩٩

إعلان

يطلب من السادة المذكورين إنهاء أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تالياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل
الدكتور محمد عطيات

الرقم	اسم المكلفين التابعين لمديرية البلقاء	الضريبة المستحقة		السنوات
		للس	دينار	
١	احمد ابراهيم احمد حدوش	٥٧٠	٣٦٠	٩٦-٩١
٢	ابراهيم عبد احمد عثمان	٩٥٠	٤٦١	٩٩-٩٨
٣	ابراهيم عبدالحافظ عبدالوالي ابو عزابي	٢٦٠	٩٣٢	٩٩-٩٩
٤	بير سركيس جوزيف كرايدان	٢٣٨	٧٤٧	٩٨-٩٠
٥	غسان سميح امين السلطي	٠٠٠	٢٠٠	١٩٩٩
٦	سلامة عصام سلامة الخوري	٠٠٠	١٥٠	٩٩-٩٤
٧	مازن محمود عبدالرحمن ابو صليح	٠٠٠	١٤٥	١٩٩٨
٨	عماد عواد عايد السمردي	٠٠٠	١٣٣	٩٩-٩٦
٩	وليد سليمان احمد وشاح	٠٠٠	٢١٨٥	٩٩-٩٧
١٠	رمزي علي حميس عاشور	٦٩٩	١٧٦	١٩٩٧
١١	ناجح عبدالحافظ عبدالوالي ابو عزابي	٩٠٠	٤٠٧	٩٩-٩٩
١٢	ظاهر رضوان ظاهر الحيارى	٠٧٥	١٧٧	٩٩-٩٨

١٣	رمزي عزيز حنا قمصية	٢٥٦	٤١٧	٩٨-٩٩
١٤	عبد الفتاح احمد مرسل الرماضنة	٠٠٠	١٠٠	١٩٩٩
١٥	خالد سليم احمد الخيازي	٠٠٠	١٣٠	٩٨-٢٠٠٠

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل

الدكتور محمد عدنات

الرقم	الاسم	أرصدة الضريبة المستحقة	الدينار	الدينار
١	هياض احمد محمد الرضاوي	136	000	١٩٩٩-١٩٩٥
٢	عوض محمد ذيب جبر	422	420	١٩٩٩-١٩٩٤
٣	رضا محمد حسين الشريف	2702	315	١٩٩٩-١٩٨٢
٤	مفيد رزوقي بهنام شمس	2246	200	٢٠٠٠-١٩٩٩
٥	حسن احمد خليل "عبد الرحيم الشيخ"	159	400	١٩٩٩-١٩٩٠
٦	يوسف حسين حمد الرباطة	723	234	١٩٩٤+١٠٠٠
٧	رضا "محمد علي" رضا القزرجي	526	900	١٩٩٨
٨	رجب محمد حسن ابو حوشة	55220	780	١٩٩٤-١٠٩٢
٩	جميل جواد الله عوض الله شريم	2854	200	١٩٠٠
١٠	بسام "محمد سعيد" داور "الشيخ ياسين"	10305	900	١٩٠٠
١١	ماهر "محمد سعيد" داور "الشيخ ياسين"	10140	900	١٩٠٠
١٢	سعود "محمد سعيد" داور "الشيخ ياسين"	9975	900	١٩٩٦

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل

الدكتور محمد عدنات

الرقم	الاسم	أرصدة الضريبة المستحقة	الدينار	الدينار
١	محمد حسن علي خروب	١٥١	٠	١٠
٢	عابر علي حسن الحمرا	١٦٠	٠	٩٩
٣	شركة ياسر لمار وشريكه	١٥٧	٠	٩٩
٤	عودة الله اسماعيل عودة الله ابو الجمال	٣٩٢	٠	٩٩
٥	عمران علي حسن الحمرا	١٦٠	٠	٩٩
٦	احمد "محمد علي" بدوي للهملي	٩٠٠	٠	٩٩+٩٧
٧	خميس عبد الرحمن بكر الصالح	٦٩٠	٠	٩٨
٨	جوزيف شفيق الياس شاهين	٤٠٠	٠	٩٤
٩	وليم حنا لطفى عباد	٢٠٠٢	٠	٩٩
١٠	محمود سلامة سالم الحناوي	١٩٢	٠	٩٩+٩٨
١١	عبد الحميد مصطفى احمد ابو الريش	٦٣٤٢	٠	٩٧+٩٢-٩٠
١٢	سعد الله حسين محمد البطاط	٧٢٧٠	٠	٩٧-٢٠٠٠
١٣	جميل دخل الله سلمان مطالقة	٧١٨٠	٠	٩٠+٨٩
١٤	ليبيل عمر "احمد سليمان" المناصرة	١٠٣٩	٠	٩٧
١٥	حسين السيد حسان بطوط	٢٩٤	٠	٩٨
١٦	خالد ثابت محمود استوكية	٨٩٠	٠	٩٩+٩٨+٩٤
١٧	جمال حسن ابراهيم السطري	١٣٠	٠	٩٨
١٨	علي موسى احمد عبد الله	١٠٢	٠	٩٩+٩٥
١٩	عبد الفتاح محمد احمد حسونة	٢٥٠	٠	٩٧
٢٠	جميل كامل حسن الغرابي	٢٤٠	٠	٩٩

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل

الدكتور محمد عديلت

الرقم	اسماء المكلفين التابعين لمديرية (وسط عمان)	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
		فلس	دينار	
٢١	حري درويش محمود أبو جرادة	٠	١٢٠	٩٧
٢٢	حسن عبد القني حسن زلوم	٠	٣٠٨	٩٩-٩٧
٢٣	بسام عبد القني حسن زلوم	٠	٢٣٤	٩٩-٩٧
٢٤	محمد أمين عبد الرحمن ماضي ماضي	٠	٧٠٠	٢٠٠٠
٢٥	عماد محمد احمد شاهين	٠	٢٠٠	٩٩
٢٦	خليل كامل حسن الغرابي	٠	٢٥٨	٩٩
٢٧	عبد الرحمن سليمان مصلح العمري	٠	٧٦١٥	٢٠٠٠-٩٧
٢٨	جلال عبد الكريم جبرين الاشهب	٠	١٥٢	٩٩
٢٩	بدر عبد الكريم جبرين الاشهب	٠	٢٤٣	٩٩
٣٠	رائد عبد الرحمن عثمان الجعدي	٠	٣٤٠	٩٧
٣١	عزلات عبد الرحمن محمد أبو خلف	٠	٥٤٣٩	٩٥-٩٣
٣٢	ابراهيم محمود علي العموري	٠	١٣١٤	٩٥+٩٤
٣٣	عبد الجواد خليل درويش القدسي	٠	٢٤٠	٩٨
٣٤	كامل محمد ماضي أبو بكر	٠	٣٢٠	٩٧-٩٥
٣٥	زياد سليم محمد سكجها	٠	١٧٧	٩٩+٩٨
٣٦	حمد طه عوض أبو خبط	٠	١١٨	٩٨
٣٧	فضل محمد حسن عمرو	٠	٣٥٥	٩٠
٣٨	ابراهيم عبد سعيد لصوي	٠	٢٩٩	٩٩
٣٩	ياسر عبد الحليم عبد الرزاق حجازي	٠	٢٠٧	٧٥-٦٩
٤٠	عطاف سعيد مصطفى لصوي	٠	١٠٣	٩٩
٤١	فضولي الياس فضولي حلاس	٠	١٩١	٩٩

الرقم	اسماء المكلفين التابعين لمديرية (وسط عمان)	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
		فلس	دينار	
٤٢	صبيحي عبد العزيز محمد أبو زينة	٠	٨٩٤	٢٠٠٠-٨١
٤٣	المرحوم يوسف رشيد عثمان طينجة بالاضافة للتركة	٠	٥١١	٨١-٦٩
٤٤	اعتدال شبيب طهيلة	٠	١٤٣٥	٨٤-٨٢
٤٥	اسبيرو ابراهيم لاصيف حداد	٠	٤٢١	٨٧
٤٦	عارف سليمان عطية الخطيب	٠	٨٧١	٩٩
٤٧	ليثا عز الدين محمود المقتي	٠	١١٨٢	٩٩
٤٨	اسماعيل مصطفى اسماعيل الحلح	٠	٤٣٢٨	٩٣+٩٢
٤٩	شاكر شكرى شاكر أبو عوض	٠	٢٨٧١	٩٩
٥٠	نقولا نخلة نقولا سباتخ	٠	١٦١٣	٩٧
٥١	صليبيا سليم عيسى القبطي	٠	٢٩٤	٩٩
٥٢	شركة ورثة محمد اكرم امين السيد	٠	٤٦٦	٩٩+٩٨
٥٣	شركة دغيش وأولاده	٠	٤٩٥	٢٠٠٠
٥٤	شركة جهاد سالم ابراهيم الجباريات وأولاده	٠	٢١٩	٩٧

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل

الدكتور محمد عديلت

الرقم	اسماء المكلفين التابعين لمديرية (وسط عمان)	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
		فلس	دينار	
1	عبدلرسول سالم عبدالرسول لفضه	000290698	440	1982-1979
2	عارف محمد خليل الشيخ حسن	000286087	550	1983-1980
3	محمود محمد محمد البسولي	000290983	200	1979-1977

الجريدة الرسمية

١٩٨٢-١٩٧٣	491	580	000287121	يحيى نوافل عقيل العقيلي	4
١٩٧٧-١٩٧٤	486	970	000287962	سمير صبحي محمد عاشور	5
١٩٨١-١٩٧٧	383	350	000281239	يعقوب حسن عبدالله	6
١٩٨٨-١٩٧٧	570	960	000689491	رشاد احمد عطا المحضى	7
١٩٩٠-١٩٨٢	581	050	000686204	انطون لكسبريت الياس البندك	8
١٩٨١-١٩٧٦	783	070	000682462	ابراهيم محمد عبدالواحد الاقفاقي	9
١٩٩٧-١٩٧٠	518	650	000665401	ابراهيم يوسف "رشيد محمد" وقاد	10
١٩٨٧-١٩٨٣	527	010	000679003	نظمية عبدالقادر شافعي لدوره	11
١٩٨٤-١٩٨٠	843	920	000661295	طارق علي توفيق احمد	12
١٩٨٣-١٩٧٩	883	520	000688711	غازي احمد لهد المورتاني	13
١٩٩٢-١٩٨٦	782	100	000694304	باسين حسن منصور الباتاجي	14
١٩٨٥-١٩٧٧	714	208	000635499	راجح محمد علي مسودة	15
١٩٨١	569	800	000680826	اديب محمد عبدالفتاح لوجميد	16
١٩٨٧-١٩٧٥	740	170	000635316	محمود سار حسن احمد	17
١٩٨٢-١٩٨١	712	645	000694541	هاني فارس محمد عبدالرحمن	18
١٩٨١-١٩٧٧	712	645	000698059	علي خليل علي ابولعمه	19
١٩٩٤-١٩٧٨	573	555	000707961	محمد محمود مصطفى سليمان	20
١٩٨٧-١٩٧٩	716	210	000641405	عيسى بلدي عيسى بقله	21
١٩٩٠-١٩٨٤	780	325	000689823	صباحية عمر حسين محمود	22
١٩٨٠-١٩٧٦	1151	600	000578070	لؤي سليمان ذيف ابو فرج لعله لثركه	23
١٩٨٨-١٩٨٣	549	400	000652210	محمد نمر محمد جابر	24
١٩٩٥	315	000	001528880	اكرم علي يوسف مصطفى	25
١٩٩٣-١٩٩٢	231	000	001513621	جبر احمد سليم ابوسبيكه	26
١٩٩٩-١٩٩٨	647	500	001040170	عوني محمد علي الخلاق	27
١٩٩٩-١٩٨٥	150	000	000808490	سفيان ابراهيم اسماعيل عليان	28
١٩٩٥+١٩٩٣-١٩٩٢	2714	800	000802956	ماهر بولس صقر شوك	29
١٩٩٩-١٩٩٨	911	125	000626775	حسن فاضل ابراهيم الصاحب	30
١٩٨٧	330	000	000648370	حياة ابراهيم احمد الشيخ	31

الجريدة الرسمية

١٩٨٧	330	000	000648345	كفاح ابراهيم احمد الشيخ	32
١٩٩٩	1392	260	000806382	يرهان واصف فتح الله التمام	33
١٩٩٩	500	000	001552996	عادل جبر محمد حداد	34
١٩٩٨	1680	000	001511289	عبدالمطلب داود احمد الدلق	35
٢٠٠٠-١٩٩٨-١٩٩٣	741	300	001514245	امياء محمد مصطفى البيرومي	36
١٩٩٩	160	000	001517414	علاء الدين خالد راشد ابو الحلاوه	37
١٩٩٩-١٩٩٧	987	733	001245562	محمود عبدالرحيم محمد ابراهيم	38
١٩٩٩-١٩٩٨	1336	196	001658670	لانا احمد حسن رمضان	39
١٩٩٩-١٩٩٦	1487	140	010162933	محمد عبدالكريم دعس محمد	40
٢٠٠٠-١٩٩٩	694	580	013014650	عبدالله بشاره سليم طه	41
١٩٩٩-١٩٩٨	273	000	001266888	امنه خليل سلامة خالي	42
١٩٩٥-١٩٨٧	2563	635	000617741	سليم شحاده مصطفى ابوميله	43
١٩٩٨-١٩٩٥	2440	000	001546015	عماد موسى محمد وهبه	44
١٩٩٨	3208	800	001546023	محمد موسى محمد وهبه	45
١٩٩٨	2588	000	001546031	احمد موسى محمد وهبه	46
١٩٩٩-١٩٩٧	1201	250	000613150	باسم عبدالرحمن موسى النجار	47
٢٠٠٠-١٩٩٨	402	431	000370436	محمد عبدالله علي ابوكف	48
١٩٩٩-١٩٩٦	843	015	000733261	غالب عبدالجواد عبدالفتاح التميمي	49
١٩٩٩	300	000	000410438	سهيل يوسف عايد حجازين	50
١٩٩٩	1331	000	000672513	عيسى كايد ابراهيم حسين	51
١٩٩٩-١٩٩٧	606	000	000172707	جبر محمد خليل حداد	52
١٩٩٥-١٩٩٠	13129	240	000872466	عبدكريم عبدالمنعم عبدالرحمن رمضان	53
١٩٧٨-١٩٧٥	4809	930	001071718	مؤلف عبدالكريم يحيى خليل ابوسايم لعله لثركه	54
١٩٩٩	616	000	001546619	هاني عبدالرحمن علي عبدالفتاح	55
١٩٩٩	195	000	001586564	نادية محمد حسن كنديل	56
١٩٩٩	500	000	000287172	محمد احمد داوود سلامة	57
١٩٩٥	516	400	001599984	احمد محمد بولس حمدان	58

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل

الدكتور محمد عديلات

الرقم	اسماء المكلفين التابعين لديرية شمال عمان	ارصدة الضريبة المستحقة		السنوات
		فلس	دينار	
١.	محمد رشيد رستم هاشم	٥١٠	٣٩٣	٩٥-٨٦
٢.	احمد خليل ابراهيم ابو الشوارب	٩٠٠	٤٩٠	٩٨-٩٤
٣.	داوود سليم محمد ابو قورة	٦٧٧	١٢١	٨١-٦٩
٤.	حسن مسلم عبد الله	٥٠٠	١٥٩	٨١-٧٧
٥.	حسين يوسف حسين الغرابلي	٥٠٠	١٩٢	٩٩+٩٨+٩٣
٦.	زياد فهمي يوسف هندية	٦٠٠	١٨٨	٩٨-٢٠٠٠
٧.	برهان عودة الله عثمان العمري	٥٠٠	١٨١	٩٩+٩٨
٨.	ايمن عبد الحميد كايد الحياصات	٩١٥	٣٩٢	٩٩+٩٨
٩.	غنى محمد حسين احمد	٢٠٠	٣٥٠	٩٩-٩٧
١٠.	وائل محمد احمد الحموز	٨٠٠	١٠٧	٩٨+٩٧
١١.	باسم "محمد واصف" ابراهيم البظ	٦٠٠	١٩٠	٢٠٠١-٩٣
١٢.	فواز محمد احمد سنوبر	٥٠٠	٢٩١	٢٠٠١-٩٥
١٣.	علاء عبد الغني سليمان المبد اللات	٩٠٠	١٢٢	٩٩+٩٨
١٤.	يحيى عادل امين مرعي	٣٠٠	٢٣٤	٩٢-٨٥
١٥.	هذاه عطا احمد البرغوثي	٠٤٤	٥٤٩	٩٨-٩٤
١٦.	طارق رمضان احمد خير الدين	٩٠٠	٣١١	٩٧
١٧.	محمود موسى عبد الفتاح مصطفى	٣٥٠	١٤١	٨٩-٧٩
١٨.	محمد عبد الرحيم حسن جمعة	٣٤٠	٢٤٢	٨١

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل

الدكتور محمد عديلات

الرقم	اسم المكلفين التابعين لديرية شمال عمان	ارصدة الضريبة المستحقة		السنوات
		فلس	دينار	
١.	سميح فايز زايد اسعيد	١٨٠	١٣٨٠٥	٩٥-٧٣
٢.	مريم داوود عودة سمرين	٧٢٠	٧١٤٢	٩٦-٩٤
٣.	فريد سليم سليمان عكروش	٠٠٠٩٣١٠٤٧	٦٧٣	٩٢-٨٠
٤.	سهير سامي محمد طياح	٠١٨٠٣٠١٠٦	٤٠٠	١٩٩٩
٥.	مريم عبدالله سلامة خريسات	٠١٨٠٢٨٨٨٨	٠٦٠	١٩٩٩
٦.	علي عبدالكريم سعود العبادي	٠١٨٠٢٨٩٤٢	١٠٠	٩٥-٨٩
٧.	علي هاشم محمد عربيات	٠١٨٠٢١١٣١	٥٢٠	٩٥-٩٠
٨.	عبدالفتاح احمد عبدالفتاح الرمامنة	٠١٨٠٢٦٩٥٨	٧٠٠	٩٧-٨٩
٩.	جمال محمد محمود ابو زور	٠١٨٠٣٣٢٠٢	٨٠٠	١٩٩٩
١٠.	ايجن عودة سلامة المنصور	٠١٨٠١١٧١٣	٠٠٠	١٩٩٩
١١.	محمد عبد المجيد لماخ الجوراني	٠١٨٠٣٣٨٢٢	٨٠٠	٩٥-٩٣
١٢.	محمود سليم عبدالله جمعة	٠١٨٠٢٥٤١٢	١٥٠	٢٠٠٠-٩٦
١٣.	محمد محمود حسين جبر	٠١٨٠٣٣٣١٨	٣٠٠	٨٤-٨٠
١٤.	عبدالله موسى عودة الاقرع	٠٠١١٢٠٨٦٧	٩٨٠	٩٥-٨٣
١٥.	باسل ابراهيم سالم العطيات	٠١٨٠٣٢٦٥٦	٥٠٠	٩٩-٨٩
١٦.	ماهر مسعود جريس قمرة	٠١٨٠٧٥٩٨٣٠	١٨٠	٩٩-٩٨
١٧.	عطا سليمان يوسف موسى	٠١٨٠٣٢٩٠	٦٤٤	٩٥-٨٨

إعلان

يطلب من السادة المذكورين إنهاء أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ ولقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل
الدكتور محمد عدينت

الرقم	أسماء المكلفين التابعين لمديرية (الزرقاء)	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
			ل.س	دينار	
١.	عبد الله إبراهيم حسن الجهاماني	١٠١٣٨٢٦٩	٠٠٠	١٢٣	١٩٩٠-٢٠٠٠ ألساط
٢.	عيسى أحمد إبراهيم أبو صعب	١٠٢٧٢١٠٠	٠٠٠	٣٦٩	١٩٩٠-٩٩ ألساط
٣.	عبد الطوفان أحمد محمود عريدي	١٠٠٥٧٢٨٢	٩٢٦	١٨٩	٧٧-٨٤ رصيد
٤.	علي ياسين يوسف يوسف	١٠٠٦٢٤٥٩	١٥٠	١٠٥	٧٨-٨٠ رصيد
٥.	عيسى محمد ديب أبو حمد	١٠٠٥٧١٠٢	٨٨٠	١١١	١٩٧٠-٢٠٠٠ رصيد
٦.	علي عبد الفتاح محمد أبو مسلم	١٠٠٤٢٣٤٢	٠٧٠	٣٣١	٧٨-٨٢ رصيد
٧.	عز الدين حسن حسين مراد	١٠٠٢٤٤٨٤	٩٤٩	٣١٦	٧٠-٨١ رصيد
٨.	عبد الوهاب عبد الله محمود الشافري	١٠٠٤٨٧٧٤	١٠٠	٢٢٧	٨٠-٨٣ رصيد
٩.	عارف عبد أحمد البراهمة	١٠٠٥٦٥٩٩	٢٥٣	١٢٦	٨٨-٩١ رصيد
١٠.	عبد المجيد عرفات كرزون الكرزون	١٠٠٤٣٤٢٠	٢٠٠	٣٣٢	٧٧-٨٠ رصيد
١١.	عبد السلام عارف أحمد الرجوب	١٠٠٥٥٠٥٦	١٠٠	٥٥١	٨٩-٢٠٠٠ رصيد
١٢.	عبد الرحمن محمود محمد التباطي	١٠٠٤٣١٦٠	٨٠٠	٣٧١	٧٦-٩٢ رصيد
١٣.	غازي سعيد محمد الخليلي	١٠٠٥٦٤٦٧	٧٥٠	١٢٣	٧٩-٨١ رصيد
١٤.	فتحي جميل عبد الفتاح عبد الرحمن	١٠٠٦٥٥٢٠	٤٨٧	١٦١	٧٨-٨١ رصيد
١٥.	فضل محمد عبد الرزاق القواسمي	١٠٢٧٩٩٦٢	٠٠٠	١٤٨	١٩٩٥-٩٦ ألساط
١٦.	فايز علي حسين حسين	١٠٠٦٣٩٠٠	٧٠٠	١٣٩	٧١-٧٧ رصيد
١٧.	فتحي عبد السلام عمر الرفاعي	١٠٠٥١٧٧٥	٩٠٠	١٤٦	١٩٩١-٢٠٠٠ رصيد
١٨.	فضله محمد حسين علي	١٠٢٠١٩٠٤	٥٠٠	١١٥	١٩٩٥-٩٩ رصيد
١٩.	فوزي مصطفى صالح القيسي	١٠٠٤٦٣٥٦	٣٠٠	٠٠٠	٧٥-٧٨-٨١ رصيد
٢٠.	محمود جميل علي القريوتي	١٠١٧٥٨٨١	٤٠٠	٢٨٦	٩٨-٩٩ رصيد
٢١.	محمود علي محمود الوائد	١٠٠٥٢٩٧٦	٦٦٤	١١٣	٨٠-٩٢ رصيد
٢٢.	منير شاهر إبراهيم دلمو	١٠٠٥٤٧٣١	٩٦٠	٣٠٢	٨٥-٩٢ رصيد
٢٣.	مصطفى أحمد مصطفى اللواتي	١٠٠٥٦٦١٠	٠٠٠	١٧٥	٨٠-٨٢ رصيد

الرقم	أسماء المكلفين التابعين لمديرية (الزرقاء)	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
			ل.س	دينار	
٢٤.	مامون علي عبدالعزيز أبو يامين	١٠٢٥٦٩٩٧	٠٠٠	٢٠٠	١٩٨٠-٩٨ ألساط
٢٥.	ميسر نظمي أحمد أبو غوش	١٠٠٣٣٤٠٢	٠٠٠	١٠٠	٩٩ ألساط
٢٦.	محمد إبراهيم عثمان القرا	١٠١٣٩٨٣٤	٥٠٠	٢٥٨	٨٣-٨٩ رصيد
٢٧.	محمد عبد الله حسن موسى	١٠١٨٠٧٧٠	٨٠٠	٤٩٣	٧٧-٩٥ رصيد
٢٨.	مصطفى علي إبراهيم برهم	١٠٠٦٢٣٨٦	٤٠٠	١٨٤	٧٧-٧٩ رصيد
٢٩.	محمد فهد رمزي سفر	١٠٠٤٢٤٤٠	٣٠١	١٣٦	٨٠-٨٢ رصيد
٣٠.	منصور محمد جمعة عكة	١٠٠٤٢٣٨٥	٩٢٠	١٠٦	٧٦-٩٢ رصيد
٣١.	منير محسن الصلدي الصلدي	١٠٠٤٧٠٢٦	٥١٠	١٥٨	٧٦-٧٦ رصيد
٣٢.	مدحت نور الدين مصطفى الصراوي	١٠٠٦٠٤٨٠	٩٠٠	٣١٧	٨٤-٩٠ رصيد
٣٣.	محمد سليم محمد عبد القني	١٠٠٥٠٦٩٨	٠٠٠	٢١٨	٨٠-٨١ رصيد
٣٤.	محمد بكر حسن أسعد البزرة	١٠٠٥٠١١٦	٧٠٠	٣٦٥	٧٣-٨٧ رصيد
٣٥.	مصطفى محمد مصطفى عبد الجواد	١٠٠٥٠٣٢٩	٤٠٠	١٣١	٧٨-٨٠ رصيد
٣٦.	مصطفى محمد مصطفى الصوالحي	١٠٠٥٠٣٧٠	٤٦٠	٢٣٢	٧٨-٩٢ رصيد
٣٧.	مصباح عبد الرحمن عبد الرحمن عبد الجليل	١٠٠٤٣١٢٨	٨٦٠	١٣٤	٧٤-٧٥ رصيد
٣٨.	نصر عبد التعلیم فياض حريز	١٠٠٤٢٦٢٨	١٠٠	١٦٦	٩٢-٩٢ رصيد
٣٩.	نضال راتب محمود أبو صافية	١٠١٩٦٧٥٧	٩٨٠	٤٠٧٧٤	٩٤-٩٦ رصيد
٤٠.	والل أميل خليل البرجيل	١٠٢٠٤٧٢٥	٠٠٠	١١٣٠	٩٩ ألساط
٤١.	وليد موسى محمد خضر	١٠٠٥٣٨٧٥	٤١٠	١٥٣	٧٧-٨٢ رصيد
٤٢.	يوسف محمد صالح العمري	١٠٠٤٦٦١٥	٨٩٦	٣١٩	٧٤-٨٢ رصيد
٤٣.	يوسف عبد الرزاق محمد حجازي	١٠١٥٩٨٨٦	٠٠٠	١١٠	٩٩-٩٩ رصيد

إعلان

إلى السادة شركة التجارة والتعهدات
وعنوانها: - جبل عمان - الدوار الثالث - شارع الأمير محمد
ص.ب ٥١٣٩ - عمان ١١١٨٣ الأردن

استناداً لأحكام المادة (١٩/هـ) من قانون الاتصالات رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ التي اعتبرت أموال الهيئة وحقوقها لدى الغير أموالاً أميرية؛ وعملاً بأحكام المادة (٦/ب) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته؛ يطلب منكم مراجعة هيئة تنظيم قطاع الاتصالات خلال فترة أقصاها (٦٠) سئون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية؛ لدفع مبلغ (٢٥٠٠) ألفان وخمسمائة دينار بالإضافة إلى مبلغ الفائدة عن مدة التأخير في تسديده للفترة من ٢٠٠١/٢/٨ وحتى السداد التام، والتي استحققت عليكم بموجب البلدين (٣/١/٣ و ٧/٧) من اتفاقية الترخيص، وفي حال التخلف عن التسديد تستخدم بحكم الإجراءات القانونية اللازمة.

مدير عام هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
المهندس مأمون بلقر

إعلان

عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

يرجى من السادة المذكورين في الكشف المرفق المبادرة لدفع المبلغ المتحققة عليهم لحساب الإيرادات/ سلفات والمبينة إزاء اسم كل منهم لدى مديرية الأموال العامة/ وزارة المالية خلال فترة أقصاها (٦٠) سئون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية، في حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحكم الإجراءات القانونية اللازمة.

مدير مديرية الأموال العامة
الدكتور أحمد مشاقبة

الرقم	الإسم	العنوان	الرقم
١.	ابراهيم فالح سلامة حجازي	إربد/ ش. بغداد/ مقابل البنك الاسلامي ت (7250401) ت (7360173)	500 203
2.	خليل عواد حسن ابو حشيش	الزرقاء/ كلية المجتمع الاسلامي ت (53986915) ت (3740199)	000 576
3.	فادية مدالله المجالي	عمان ت (5163377) ت (51634791)	000 252

مطالبات

صادرة عن مدير عام الجمارك

يتحقق على:-

- ١ - محمد نور محمد عبدالرحمن/ الرويشد
مبلغ (٢٩٧) مائتين وسبعة وتسعين ديناراً سندياً لقرار تفريم مكتسب الدرجة القطعية
لغنى المذكورين أعلاه المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً
لتحصيله بالطرق القانونية.

يتحقق على:-

- مؤسسة الكواكب للأجهزة واللوازم المخبرية
مبلغ (٨٨٥) ثمانمائة وخمسة وثمانين ديناراً سندياً لقرار حصول مكتسب الدرجة القطعية
لغنى المذكورين أعلاه المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية
تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

يتحقق على:-

- ١ - محمد عوده خميس العطوي/ سعودي
٢ - هائل حسن شهاب الصقور/ اردني - تاصور
مبلغ (٢٢٤٤) ألفين ومائتين وأربعة وأربعين ديناراً سندياً لقرار تفريم مكتسب الدرجة القطعية
لغنى المذكورين أعلاه المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية
تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

يتحقق على:-

- ١ - مؤسسة للجلف الاشرف (شركة الزحبي والفندي/ م ح الزرقاء
٢ - ابراهيم احمد خلف ابريس
مبلغ (١٠٥) مائة وخمسة وثلاثين ديناراً سندياً لقرار تفريم مكتسب الدرجة القطعية
لغنى المذكورين أعلاه المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية
تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

يتحقق على:-

- ١ - محمد عتي جروح ابو التميم
٢ - سلمي محمد فواز الشعلان
مبلغ (١٠١٩) ألف وتسعة عشر ديناراً سندياً لقرار تفريم مكتسب الدرجة القطعية
لغنى المذكورين أعلاه المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية
تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

يتحقق على:-

- ١ - حسن حسان احمد عفاتة
٢ - مكتب عفاتة للمطر والنقلات/ عمان
مبلغ (٣٨٦٦) ثلاثة آلاف وثمانمائة وستة وستين ديناراً سندياً محكمة الجمارك البدائية ٩٨/٤٢٧ والمصدق بقرار
الاستئناف ٢٠٠٠/٦ والمميز بالرقم ٢٠٠٠/٦٦٦.
لغنى المذكورين أعلاه المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية
تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

يتحقق على:-

- شركة الاقلى للتكنولوجيا الحديثة
مبلغ (٦٩٦) ستمائة وستة وتسعين ديناراً و ٢٠٠ فلس سندياً لقرار حصول تفريم.
لغنى المذكورين أعلاه المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية
تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

يتحقق على:-

- مؤسسة النجلاء العالمية/ عمان البادية
مبلغ (٤٧٩٤٣) سبعة وأربعين ألفاً وتسعمائة وثلاثة وأربعين ديناراً سندياً لقرار حصول مكتسب الدرجة القطعية.
لغنى المذكورين أعلاه المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية
تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

يتحقق على:-

- ١ - ايزابيلا فرانثيشيل مالتسر
٢ - لزار سليمان ضيف الله
مبلغ (٨٠٦) ثمانمائة وستة وثلاثين ديناراً سندياً لقرار تفريم مكتسب الدرجة القطعية.
لغنى المذكورين أعلاه المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية
تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

المحاكم

مذكرة تبليغ متهم

صادرة عن محكمة بداية جزاء الكرك

رقم الدعوى ٢٠٠١/٥٩

الاسم والشهرة ومحل الإقامة: فادي سليمان جرجس مبارك/ مجهول مكان الإقامة.
تعين يوم الاثنين الواقع ٢٠٠٢/٢/٢٥ الساعة التاسعة صباحاً موعداً لرؤية دعوى جزائية التي قامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى المحكمة وان لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية.

مذكرة تبليغ متهم

صادرة عن محكمة بداية جزاء الكرك

رقم الدعوى ٢٠٠١/٥٩

الاسم والشهرة ومحل الإقامة: عبدالله عبدالفتاح حسين علي/ مجهول مكان الإقامة.
تعين يوم الاثنين الواقع ٢٠٠٢/٢/٢٥ الساعة التاسعة صباحاً موعداً لرؤية دعوى جزائية التي قامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى المحكمة وان لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية.

أخبار حبس

صادر عن دائرة اجراء الرصيفة

الرقم ٩٦/١٠ خزينة ٢٠٠٢/١/٣

للمحكوم عليه/ ناصر حامد عبدالرحمن.

قررت رئاسة اجراء الرصيفة حبسك مدة عشرين يوماً لعدم تأديتك مبلغ سبعين ديناراً لخزينة الدولة لذا يقتضي عليك المبادرة لدفع المبلغ المحكوم به في غضون شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية او استكمال حقه باستئناف القرار والا سوف يصار لتنفيذه حسب الأصول.

مأمور اجراء الرصيفة

أخبار حبس

صادر عن دائرة اجراء الرصيفة

الرقم ٩٨/٤٦ خزينة ٢٠٠٢/١/٣

للمحكوم عليه/ ناصر خليل سليمان.
قررت رئاسة اجراء الرصيفة حبسك مدة واحد وتسعين يوماً لعدم تأديتك مبلغ ثلاثماية دينار لخزينة الدولة لذلك يقتضي عليك المبادرة لدفع المبلغ في غضون شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية او استكمال حقه باستئناف قرار الحبس والا سوف يصار لتنفيذه حسب الأصول.

مأمور اجراء الرصيفة

أخبار اجرائي

صادر عن دائرة اجراء الرصيفة

الرقم ٩٨/٩٥ خزينة ٢٠٠٢/١/٣

للمحكوم عليه/ سليم احمد ربيع.
يقتضي عليك المبادرة لدفع المبلغ الف دينار لخزينة الدولة في غضون شهر من تاريخ نشر الاخبار بالجريدة الرسمية والمحكوم به من قبل محكمة جنايات الزرقاء الموقرة بالفضية رقم ٩٧/٥٤ غرامة كفالة والا سوف يصار لتنفيذه بحقه حسب الأصول.

مأمور اجراء الرصيفة

أخبار حبس

صادر عن دائرة اجراء الرصيفة

الرقم ٢٠٠٠/١٥٨ خزينة ٢٠٠٢/١/٣

للمحكوم عليه/ وايد حمد عبدالله شعان.
قررت اجراء الرصيفة حبسك مدة واحد وتسعين يوماً لعدم تأديتك مبلغ الف دينار والرسوم لخزينة الدولة لذلك يقتضي عليك المبادرة لدفع المبلغ في غضون شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية والا سوف يصار لتنفيذه بحقه حسب الأصول.

مأمور اجراء الرصيفة

